

المعجم العربي نشأته وتطوره

تأليف

دكتور حسين نصار

مدرس بكلية الآداب - جامعة القاهرة

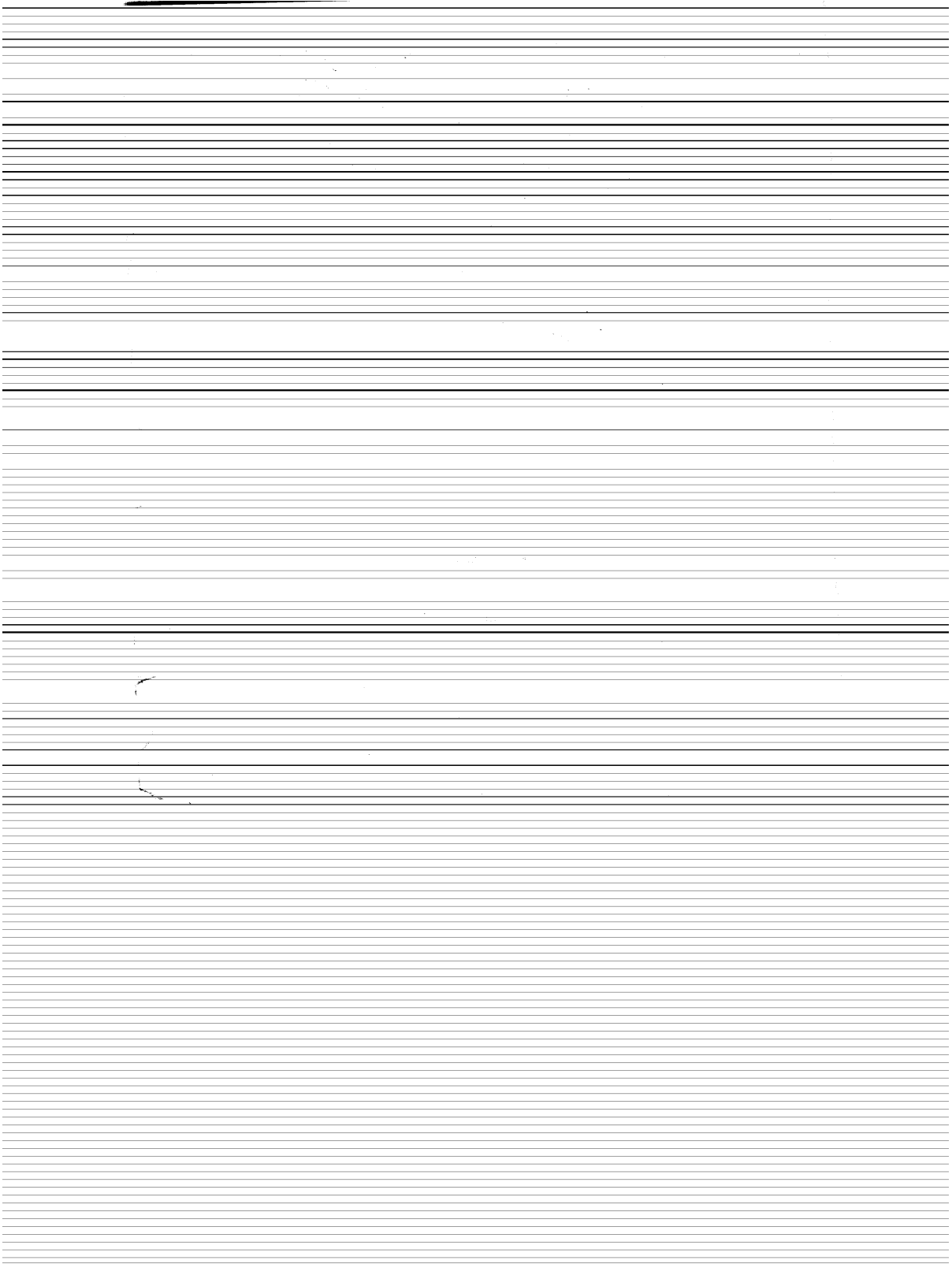
طبع على نفقة سماحة

السيد حسين مرتضى

الجزء الأول

١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م

دار الكتاب العربي
مصر - القاهرة



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

نُوقِشت هذه الرسالة في اليوم الثالث والعشرين من شهر يونيه سنة ١٩٥٣
بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، ومُنحت درجة الدكتوراه في الآداب من قسم اللغة
العربية ، بتقدير ممتاز .

وكانت لجنة المناقشة مؤلفة من السادة :

- ١ — الأستاذ حسين كامل سليم : مدير الكلية .
- ٢ — الأستاذ مصطفى السقا : أستاذ النحو والأدب الأندلسي ، وهو المشرف
على البحث .
- ٣ — الأستاذ الدكتور فؤاد حسنين علي : أستاذ فقه اللغة بالكلية .
- ٤ — الأستاذ عبد الوهاب حمودة : أستاذ الأدب الحديث بالكلية سابقا .
- ٥ — الدكتور شوقي ضيف : الأستاذ المساعد لكرسيّ الأدب العربي بالكلية
حينئذ .

كلمة الطبع

من الواجب عليّ وأنا أضع هذا الكتاب بين يدي القارئ، أن أعترف بما أدين به لكثير من الأصدقاء والزملاء، في سبيل إخراجه على هذه الصورة .

ولعل أول من أدين له بالفضل، أستاذي الذي أشرف على رسالتي اللتين تقدمت بهما إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة، لنيل الماجستير والدكتوراه، الأستاذ مصطفى السقا، الذي راعى منذ أمد طويل، وسدّد خطواتي الأولى، ووجهني أحسن التوجيه .

وكثيرا ما تطوع بمساعدتي كثيرون من المشرفين والعاملين بدار الكتب المصرية، وأمدوني بما أحتاج إليه، ويسرّوا لي الاطلاع على ما أريد من مخطوطات وعلى رأسهم صديقي الأستاذ فؤاد السيد .

أما صديقي الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب بالإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، فكان غيورا على هذه الرسالة غيرتي عليها، لا يكاد يسمع مني التماساً حتى يُبادر إلى إجابته، وهذا شأنه مع كل مريد للعلم .

وإن كان لي فضل في تأليف هذا الكتاب، فقد بق مستورا في الظلام، إلى أن أتاح الله له صديقا كريما أخرجني إلى عالم النور؛ فقد سعى الصديق المحب للعلم والبحث، الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار إلى، فور سماعه برسالتي، على غير معرفة بيننا، رغب إلى في طبعتها على نفقة السّمح المهّام السعودي السيد حسن شربتلي .

فجزاها الله عن المسلم ما هما أهل له، فقد أحبا حبا خالصا، وأنفقا عليه الوقت والمال، وسعيا إليه في المشرق والمغرب، وأخرجا كنوزه إلى عالم النور والحياة .

وما رسالتي بالكتاب الوحيد الذي أنفق عليه ذلك السيد الجليل، بل إنه ينفق

(و)

فى سخاء على مشروعات ثقافية كبيرة ، بعضها يعتمزم الأستاذ أحمد عبد الفتور عطار
القيام به ، وإنه لقائم به فعلا الآن .

وأختم بشكر المشرفين على مطبعة دار الكتاب العربى والعالمين بها ، على
معاونتى فى إخراج كتابى بالصورة التى أمام القارى* .

وأرجو أن تحفبز رسالتى المهم إلى بحث هذا الميدان اللغوى البكر ، فإنها مجرد
خطوة تحتاج إلى خطوات كثيرة ، وتمهيد يطلب التفصيل والتكلمة والتقويم ،
والله الموفق إلى الصراط السوى* .

حسين نصار

مارس سنة ١٩٥٦

كَلِمَةُ الْمُشْرِفِ

الأستاذ مصطفى السقا

لعلّ هذا البحث أول بحث من نوعه في اللغة العربية ، يتصدى لتأريخ « المعجم العربي » في « نشأته وتطوره » ، منذ بدأ المسلمون يضعون الخطوط الأولى لتأليفهم في « متن اللغة العربية » ، حتى يومنا الحاضر ؛ وإن كان كثير من الباحثين اللغويين ، في القديم والحديث ، من عرب ومستشرقين ، قد وصفوا المعاجم الكبيرة ، وتنبهوا مناهجها وعيوبها ، مما يرى القارئ كثيرا منه مفضلا في تضاعيف هذا البحث الحديث ، بل قام عدد من العلماء الشرقيين والغربيين بتأليف معاجم عربية ، على مناهج حديثة غربية ؛ لكن لم يبق أحدها أعلم ، بتأريخ شامل للمعاجم العربية ، مجموعة في نسق تفصيلي ، على منهج علمي ، قبل صاحب هذا البحث .

يقوم عمل المؤلف ، على وصف المناهج العامة للمعاجم ، وتحليل مواد جزئية من كل معجم ، وإحصاء النتائج ، من خصائص وآخذ ، ثم المضاهاة بينها وبين نظائرها في معجم آخر ، وتنسيق الوحدات التي تلتزم نظاما معيناً مشتركاً بين أصحابها ، مما سماه الباحث « المدرسة اللغوية » ، ثم استخلاص الخصائص العامة لكل مدرسة ، والدلالة على مراحل التطور فيها ، متى بدأت ؟ وأين انتهت ؟ ومن صاحبها ؟ ومتى حدث تطور آخر جديد ؟ وعلى يد من ؟ وهكذا يتتبع الجزئيات ، ويترقى منها إلى الكلّيات ، ويؤلف بينها ، حتى يجعل من مجموعها نظاماً تأليفياً ذا طابع خاص ، يعرفه القراء للمعاجم في صورته الأخيرة ، ولكنهم يجهلون الأطوار التاريخية التي مهدت لظهوره ، والجهود المضنية التي أدت إليه .

ولا ريب في أن الأخذ بهذا المنهج العلميّ الدقيق ، كلف صاحبه عناء وجهداً مَرَّرين ، قطعاه عن كل ما حوله من وسائل الترفيه عن النفس ، قطعاً تاماً ، حولين كاملين ، عكف فيها على بحثه عكوف الراهب في صومعته ، وحين كنت أراه

(ح)

في الفينة بعد الفينة ، كنت أرى في ملاحظه أثر الإعياء والكلال ، ناطقا بقل ما يحمل من عبء العمل الدائب ، فكنت أشفق عليه أحيانا ، وأرثى له في قرارة نفسي حيناً ، ولكن سرعان ما كان حديثه إلى في استمراء عمله ، وفرحه بما يوفق إليه من نتائج بحثه ، يبدل إحساسي نحوه من إشفاق ورثاء ، إلى ثقة وإطمئنان قويتين ، فقد كانت نفسه قوية ، لا ينسرب إليها الزهن ولا الضعف ، ولا تعرف التردد ولا الحيرة ، فكان ذلك مما يؤدع نفسي الطمأنينة التامة ، على أن هذا الطالب بالغ ولا شك أقصى الغرض ، مصيب أبعد الهدف ، لأن همته أقوى من جسمه ، وعزمته أمدى من قلبه ، ومن كانت هذه حاله ، لم يعز عليه مطلب ، ولا ندد عنه مأرب .

وانتهى الطالب من بحثه بعد حولين كاملين ، وهو لو بقي دائبا عليه أربعة أحوال أو خمسة ، لما استبطأناه ولا استرثناه ، ولأعطيناه المزيد من الوقت ، لما يتطلبه البحث من الجهد ؛ ولكنه حمل على نفسه ، فأبجز عمله الشاق في مدة يسيرة ، ورجب إلى الكلية في أن تحدد له يوماً للمناقشة ، ووقف الطالب يوم الامتحان يعرض عمله على أساتذته ، ويشرح منهجه ونتائجه ، فمحتته لجنة الامتحان درجة الدكتوراه ، بتقدير ممتاز ، مع الثناء على عمله واجتهاده .

أما بعد : فإن غرض الباحث من هذا البحث أمران جديران بالتقدير :

أولهما : تدوين تاريخ شامل للمعاجم العربية ، وقد تبين في خلال هذا البحث أن العربية من أغنى لغات البشرية لفظية ، تستوعب حاجات الأمة الحسية واللمنوية ؛ على أن فيها قدراً كبيراً من الألفاظ التي لا تحتاج إليها حياتنا الحديثة ، لتطور الحضارات والمدنيات والثقافات التي تعيش فيها تطوراً كبيراً ، باعدين حياتنا وحياة القدماء من العرب أصحاب هذه اللغة . ولكن الباقي لنا من الألفاظ بعد تلك الألفاظ المهجورة ، هو قدر كبير أيضاً ، يتسع بمادته وصوره الكثيرة للتعبير عن حاجاتنا الحديثة المتطورة . كما وضع من البحث أيضاً أن العربية ، وهي من أقدم

(ط)

اللغات تاريخيا ، هي كذلك من أقدمها حرصا على تأليف المعاجم اللغوية المختلفة ،
أى منذ نحو اثني عشر قرنا ، وهي مَفْعَرَة لا يسامها فيها إلا عدد قليل من اللغات
القديمة ، كاللغتين الهندية واليونانية .

أما الغرض الثاني ، الذي يرمى إليه هذا البحث ، فهو وضع الصّوَى والأعلام
في طريق اللغويين المحدثين من العرب ، الراغبين في تأليف المعاجم اللغوية الحديثة ،
ليعرفوا مناهج أسلافهم القدماء ، بعد أن عرفوا في ثقافتهم الحديثة مناهج المحدثين
من أساتذة الغرب ، في تأليف معاجمهم الحديثة ، ليلائموا بين عمل الفريقين ،
ويؤلفوا منهما منهجا وسطا ، وطريقا أما .

ويبقى أن صاحب هذا البحث ، قد أصاب المَحَرّ ، وطبق المَعْصِل ، وجرى
إلى الغاية سرّيا ، وأحرز قَصَب السَّبْق فريدا ، وأنا أدعوه بالتوفيق دائما .

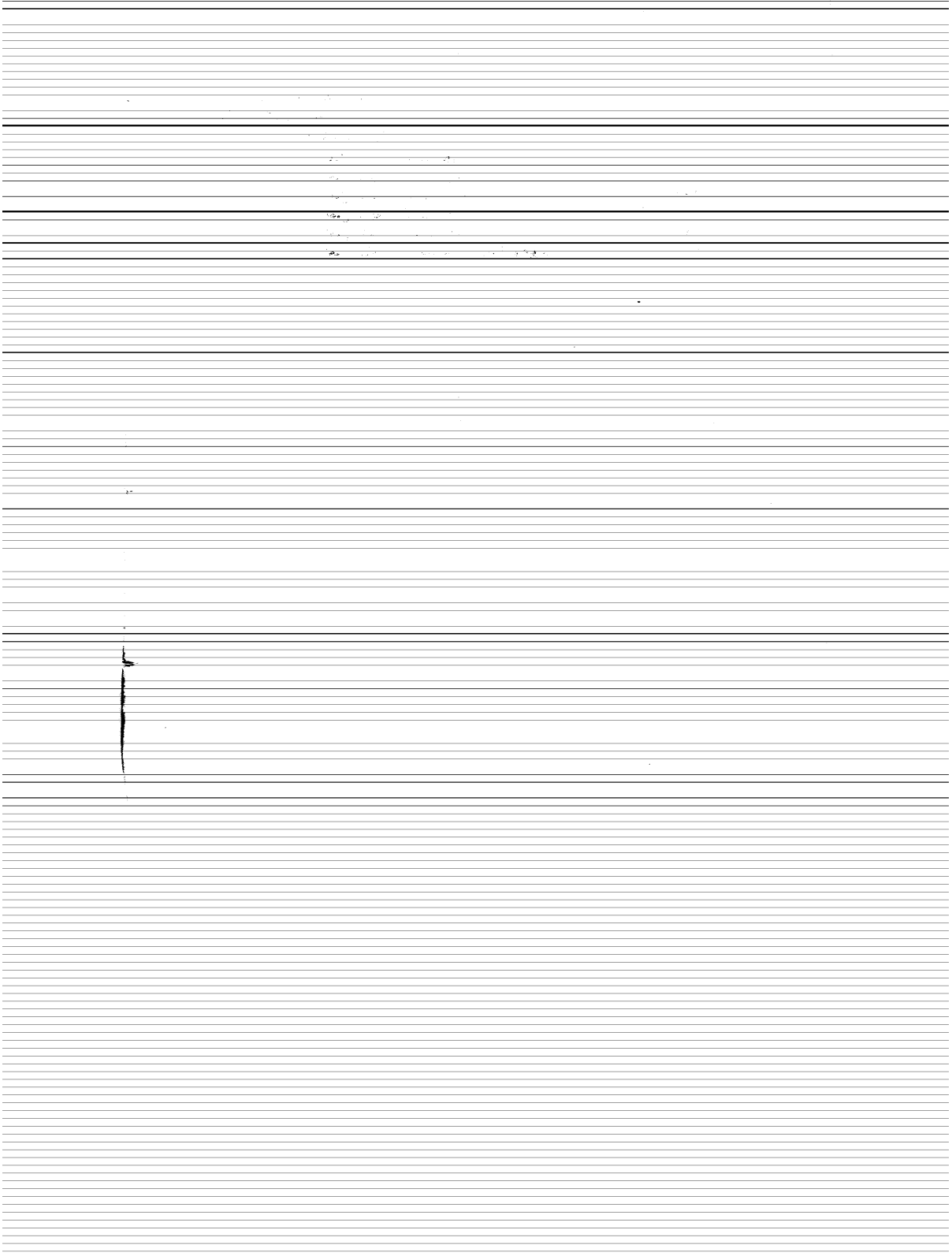
مصطفى السقا

١٩٥٦/٣/١٥

محتويات الكتاب

الجزء الأول

صفحة	كلية الطب
٨	كلية الأستاذ المصطفى عن البحث
١	تصدير
١٥	مقدمة : العرب والعربية
٣٧	الكتاب الأول : الرسائل اللغوية عن الموضوعات :
٣٩	الباب الأول : كتب العربية والفقه :
٣٩	١ - غريب القرآن
٥٠	٢ - غريب الحديث
٦٦	٣ - معاجم الفقه
٧٠	الباب الثاني : كتب اللغات والعامى والعرب :
٧٣	١ - لغات القرآن
٧٧	٢ - لغات القبائل
٨٤	٣ - العرب
١٩	٤ - المعاجم المزدهجة للغة
٩٦	٥ - لحن العامة
١١٦	الباب الثالث : كتب الهنر
١٢٢	الباب الرابع : كتب الحيوان
١٢٢	١ - الحشرات
١٢٥	٢ - الخيل
١٢٩	٣ - خلق الإنسان
١٣٣	الباب الخامس : كتب النوادر
١٤٦	الباب السادس : كتب البلدان والمواضع
١٥١	الباب السابع : كتب الأفراد والفتنة والجمع
١٥٥	الباب الثامن : كتب الأبنية :
١٥٦	١ - المصادر
١٥٩	٢ - الصيغ الخاصة من الأفعال
١٦٢	٣ - الأفعال عامة
١٦٨	٤ - أمثلة الأسماء
١٧٩	٥ - الأبنية عامة



تصدير

أعجب العرب بلغتهم إيجاباً جعلها موضع فخرهم ومباهاتهم ، حتى لقد أنزل الله على رسوله الكريم معجزته الكبرى « قرآناً عربياً » ، تحدى البلغاء ولم يستطيعوا أن يأتوا بمثله أو بعشر سور من طرازه ، وحتى فخر الرسول بفصاحته .

وتناول العرب لغتهم بالدراسة منذ فجر حضارتهم ، فرويت عن الرسول وصحابه الأقوال والأحكام التي تتعلق بها ، ونسب إلى بعض الصحابة والتابعين كتب في نواح خاصة منها . ثم كثرت هذه الدراسات اللغوية كثرة رائعة حتى إننا « إذا استثنينا الصين لا يوجد شعب آخر يحق له الفخر بوفرة كتب علوم لغته ، و بشعوره المبكر بحاجة إلى تنسيق مفرداتها حسب أصول وقواعد غير العرب^(١) » ويحكى عن صاحب بن عباد أن بعض الملوك أرسل إليه يسأله القدوم عليه ، فقال له في الجواب : أحتاج إلى ستين جملاً أقل عليها كتب اللغة التي عندي^(٢) .

وتنوعت هذه الكتب اللغوية كثيراً إذ كان منها الرسائل التي تعالج نواحي خاصة أو موضوعات بعينها من اللغة العربية ، ومنها المعجمات الجامعة ، والدراسات التي دارت حول هذه المعجمات . وكثرت الأصناف تحت كل نوع من الأنواع الثلاثة ، فاشتمل الأول على موضوعات ربما لا يمكن إحصاؤها إلا بصعوبة ، واشتمل الثاني على معاجم تختلف في الهدف والمنهج والميول وغيرها ، وحوى الثالث كتباً في نقد المعجمات والاستدراك عليها واختصارها وشرحها وشرح شواهدا وغير ذلك .

ولكننا لم نجد في هذه الكثرة الرائعة كتباً تدرس المعجمات دراسة متعمقة مستقلة^٣ ، تربط بين التشابه منها ، وتفرق بين المختلف ، وتبرز الصلات بين كل منها ، وتصف المعالم العامة للتأليف في هذا اللون من الثقافة العربية ، وهو من أهم ألوانها ،

(٢) السيوطي : الزهر ١ : ٢ .

(١) مقدمة معجم فيهر ص ٣ .

إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، مما حفزني على اختيار هذه الدراسة ، وقوى من تصميمي على المضي فيها ، حتى أسد ثغرة في ثقافتنا .

حقاً عني كثير من القدماء وبعض المحدثين من المستشرقين والشرقيين ببعض هذه المعاجم كالعين ، ودرسوها دراسة جيدة ، ولكن من حاول منهم دراسة الموضوع كله أتى فيه بمجرد لمسات من بعد ، ومن أحسن أتى بتخطيطات عامة لا تفيد شيئاً .

وتتمثل الطائفة الأولى التي درست معجماً خاصاً واحداً في أكثر اللغويين القدماء الذين عنوا بنقد المعاجم المتقدمة على معاجمهم . وكان مهمهم الأول إبراز الأخطاء لا الدراسة وإعطاء صورة واضحة لهذه المعاجم . وتمثل أيضاً في الأستاذ المستشرق برونلش Braunlich الذي نشر في المجلد الثاني من مجلة إسلاميات Islamica, Vol. Secund. مقالا طويلاً قياً بعنوان الخليل وكتاب العين Al-Hajil und das Kitab Al-ain وهو من أحسن ما كتب عن الخليل والعين ، وأخذتُ منه ومن توجيهاته فائدة لا أستطيع تقديرها . وقد قسم الكاتب مقاله إلى قسمين أولهما في حياة الخليل ، وثانيهما في ثقافته وعلمه ، ويتناول النحو والعروض والموسيقى وأخيراً كتاب العين . وعالج في هذا القسم الأخير روايات الكتاب ، ووصف الجزء المطبوع وصفاً دقيقاً وما تشتمل عليه المقدمة من آراء لغوية ونحوية ، وشواهد ومشكلة مؤلفه . وأحسن كل الإحسان في كل هذه الموضوعات .

وكتب الأستاذ يوسف العسّ مقالات بعنوان « أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروي عن الخليل بن أحمد » في الأجزاء ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ ، من المجلد ١٦ من سنة ١٩٤١م من مجلة المجمع العلمي بدمشق . وجعل في هذه المقالات عدة أقسام تبين عناوينها النواحي التي عني بها ، وهي أقوال العلماء في كتاب العين وتحريزها ، يريد مشكلة المؤلف ؛ وكيف أسس بناؤه ، يريد منهجه ؛ وأثر الخليل في التأليف على حروف المعجم ، نظر فيه سريعاً في مناهج العرب في التأليف ، ونفي تأثير

الخليل باليونان في منهجه ؛ وصورة إتمام الكتاب بعد تأسيسه ، يريد ما قام به الليث بن المظفر من جهود فيه وما فيه من أخطاء وما إلى ذلك . و يعتبر هذا المقال من أحسن ما كتب بالعربية عن العين ، ولكنه لا يسامى مقال برونلش .

وكتب غير هذين مقالات لا نستحق الإشارة إليها ، مثل محمد بن شنب في دائرة المعارف الإسلامية ، غير أنه تجب الإشارة إلى الرأي الذي طلع به محمد بن شنب على الدراسات العربية ، وذهب فيه إلى تأثر الخليل بالهنود في ترتيبه للمخارج .

وقدم الأستاذ المستشرق فُلتن A. S. Fulton بين يدي مصورة كتاب البارح للقال التي نشرها كُلمة عن حياته وآثاره وترتيب بارعه وتقسيماته ووصف مخطوطاته وهي ذات قيمة فيما تناولته ، ولكنها قاصرة لم تمالج إلا نواحي قليلة ، ولم تحاول أن توازن بين البارح والعين مثلا ، وهما من مدرسة واحدة .

وقدم الأستاذ عبد السلام هارون مقدمة طويلة تشغل ٤٥ صفحة بين يدي نشرته لكتاب المقاييس جعلها أقساماً ، عالج في أولها حياة المؤلف وتعليمه ، وفي الثاني الجانب الأدبي منه ، وفي الثالث الجانب اللغوي ، وفي الرابع مؤلفاته ، وفي الأخير المقاييس . وعنى هذا الفصل بشرح معنى المقاييس ، ووصف النسخ التي اعتمد عليها في التحقيق ، ووزان بينه وبين الجمل ، ووصف نظامها ، وطريقة تحقيقه المقاييس ، وما ألحقه من فهارس ، وهي دراسة لها قيمتها لحياة ابن فارس ، ولكنها تنقصها عدة أمور من ناحية كتاب المقاييس نفسه . فأهم ما عني به تقسيمه ونظامه ، أما شرحه للمقاييس فوجز قاصر ، ولم يعن بغير هذين الجانبين من الكتاب .

ودرس أحمد فارس الشدياق كتاب القاموس المحيط للفيروز آبادي دراسة متعمقة ، وجمع كثيرا من الكتب التي دارت حوله : شارحة ومحشية وناقدة . . . الخ ، وكانت ثمرة هذه الدراسات كتابه الجاسوس على القاموس ، الذي يعتبر من أحسن الكتب التي قدت القاموس والمعجمات العربية عامة . وذكر عدة إشارات إلى كثير من الكتب والمعاجم والمؤلفين .

أما الفئة الثانية التي تناولت المعجمات عامة بالوصف ، فأقدمهم السيوطي الذي خصص المسألة السادسة عشرة من النوع الأول من مزهره للتصنيف في المعاجم ، غير ما أورده في مواضع أخرى منه . ولعل حجم هذه المسألة بين مقدار أهميتها ، فهي تشتمل على ما لا يزيد على ١٣ صفحة إلا قليلا ، ونصف المعاجم منذ العين حتى القاموس المحيط . والحق أن السيوطي لم يذكر إلا بعض الإشارات إلى كل معجم ، وأحيانا اسمه مجردا ، إلا كتاب العين ، الذي عني به عناية كبيرة ، شملت ٨ صفحات بأكملها من الصفحات المذكورة . وكان لبعض هذه الإشارات أهميتها ، بالإضافة إلى عقده فصلين خاصين بتصنيف العين والصحاح ، وإلى ما جاء من فصوله الأخرى من أقوال لها أهميتها الكبيرة .

ووصف لين Lane في مقدمة قاموسه كثيرا من المعاجم القديمة ، معتادا في وصفه على المرهف في الغالب ، ومضيفا إليه أشياء كثيرة . والحق أن وصف لين قيم دقيق ، لكنه جد موجز لا يأخذ أكثر المعاجم منه إلا حوالى خمسة أسطر أو ستة .

وألف محمد صديق حسن خان بهادر ملك بهوبال كتاب البلغة في أصول اللغة المطبوع عام ١٢٩٦هـ ، وعالج في الباب الأول منه بعض المسائل اللغوية التي اختصرها من مزهر السيوطي ، وخصص الباب الثاني للكتب المؤلفة في علوم اللغة العربية والفارسية والتركية والهندية على ترتيب حروف المعجم من الألف إلى الياء ، ويشتمل حوالى ٧٥ صفحة منه . وأهم مزايا هذا الكتاب الجمع ، أعنى بذلك جمع أسماء الكتب اللغوية والمعجمات ، وقد اعتمد فيها كثيرا على كشف الظنون لحاجي خليفة . ولكنه لا يمتد عليه في وصف هذه الكتب ، فكثيرا ما يخاطب بينها ، ويخطئ فيها ، أو يكتفي بذكر عنوانها ، وربما لم يذكر اسم المؤلف ، أو يصفها بإشارات جد موجزة . فما هو ذا يقول مثلا^(١) : « البارع في اللغة للشيخ أبي طالب الفضل بن سلمة بن عاصم اللغوي الآخذ عن ابن السكيت وثلعب . قال أبو الوفاء

الهؤريين : لما قدَّحُوا في مختصر العين بأنه أخل بكتاب العين لحذفه الشواهد النافعة ، صنف أبو علي القالي البغدادي المتخرج على ابن دريد كتابه البارع أتى فيه بما في العين وزاد عليه « . وتمتلى هذه العبارة بالأخطاء ، فقد خلط بين بارع المفضل ، وبارع القالي ، وموعب ابن التياي . فالأخير هو الذي ألف كتابه لما وجده من إخلال في مختصر أبي بكر الرُّبَيْدِي ، أما القالي فأستاذ الرُّبَيْدِي ولم يمش بعده .

ونشر الأستاذ كِرِنْكُو Krenkow في الملحق الثوي لجملة الجمعية الآسيوية الملكية ١٩٣٤ . Centenary Supplement of J. R. A. S. 1924. مقالا بعنوان « بواكير المعاجم العربية حتى عصر الجوهري ، مع الاهتمام بمعجم ابن دريد Beginnings of Arabic Lexicography till the time of Al-Jauhari with special reference to the work of Ibn-Duraid. تناول فيه العين والجيم والجمهرة والتهديب والمجمل وديوان الأدب للفارابي والصحاح ، وعنى بالعين والجمهرة منها ، أما بقيتها فأشار إلى ترتيبها بإيجاز ، ثم تعرض للدراسات اللغوية قبل الخليل تعرضا عاما ، وبعض الرسائل الصغيرة التي ألفت بعد الخليل في الموضوعات المختلفة من اللغة ، وعالج في كلامه عن العين حياة الخليل ، وترتيب كلامه ومساوئه ، وما تسرب إليه من أقوال المتأخرين ، ومزاياه في التفسير والاستشهاد ، ومختصره . وعالج في كلامه عن ابن دريد حياته ، وشيوخه ، وتقسيم الجمهرة بإيجاز ، ومزاياه في شواهد وموقفه من هاء التأنيث والأعلام والمغرب واللغة اليمنية ، وأطال في وصف المخطوطات التي اعتمد عليها في تحقيق الجمهرة .

وقد يكون لهذا المقال قيمته المحدودة في وصف العين والجمهرة ، ولكنه خال من القيمة تماما فيما عدا ذلك ، بل قد يؤدي إلى الخطأ . فقد ذهب بكل جرأة إلى أن الجوهري سرق في صحاحه مواد ديوان الأدب للفارابي ، ولم يزد عليها شيئا ، وإلى أن الفائق والأساس للزمخشري وغريب الحديث لأبي عبيد الهروي تسير على نظام واحد ، وإلى أن الأخير كان تلميذا للأزهري . وكل ذلك خاطئ . فالفارابي موجز كل الإيجاز في ديوانه مثل بقية كتب الأبنية أو أقل قليلا ، وليس كذلك الصحاح ،

وإن اقتصر على ما اختاره من اللغة ، واعتبره صحيحا . ويتضح ذلك تماما في الرسالة نفسها . وكل من الفائق والأساس وغريب الحديث له ترتيبه الخاص به ، فهي تتبع ثلاثة نُظُم مختلفة . وأبو عبيد ليس تلميذا للأزهري بل عاش قبله بأكثر من قرن ، إذ توفي عام ٢٢٣ أو ٢٢٤ أو ٢٣٠ على حين ولد الأزهري عام ٢٨٢ وتوفي عام ٣٧٠ ، بل روى الأزهري بعض كتب أبي عبيد عن ابن هاجك عن ابن جبلة عنه ، أو عن المزني أو المنذري عن علي بن عبد العزيز عنه ، وعن غير ذلك من الطرق^(١) .

يضاف إلى ذلك كتب الطبقات والرجال والفهارس التي كثيرا ما أشارت إلى المعجمات والكتب اللغوية ، ووصفتها في أحيان قليلة ، في أثناء الكلام عن مؤلفيها . نخص بالذكر منها معجم الأدياء لياقوت ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، ونزهة الألبا لابن الأنباري ، والبعية للسيوطي ، وإنباه الرواة للقفطي ، وطبقات الزبيدي ، وفهرست ابن النديم ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ، وفهرسة ما رواه ابن خبير ، وغيرها من كتب الشرقيين ، وكتاب تاريخ الأدب العربي لبروكن *Brockelmann : Geschichte der Arabischen litteratur* من المستشرقين .

كل هذه الكتب رجعتُ إليه ، وأفدت فائدة كبيرة منه ، وخاصة في الفصول التي تكلمت فيها عن الكتب التي دارت حول المعاجم الكبيرة ، وفي باب الرسائل اللغوية الخاصة بالموضوعات ، إذ كانت تمدني بكثير من الأسماء والعناوين ، وبعض المعلومات عما لا يزال ضائعا منها .

أما الكتب الباقية فاعتمدت فيها أول ما اعتمدت وأكثره على دراسي الشخصية لمخطوطاتها أو مطبوعاتها . ولم أجد من هذه المراجع إلا في تأكيد استنتاجاتي ، أو في أخذ بعض الآثار التي وجهتني وجهة خاصة في البحث .

ولم تنقيد هذه الرسالة بزمن ما في تتبع حركة التأليف في المعاجم العربية ، بل بدأت بالدراسات اللغوية الأولى ، واستمرت تسايرها حتى اليوم ، ووضعت لها بعض

(١) مجلة العالم المشرق ، ١٩٢٠ ، ص ١٩ ، ٢٠ .

الطرق التي ترى أنها سائرة فيها غدا . وهي لا تدعى الإحاطة بجميع ما أنتجه الفكر الإسلامي من معجيات في هذه العصور الطوال ، فهذا ادعاء ربما لا يستطيعه بشر . فما أكثر المعجيات التي ليس لدينا في الوقت الحاضر منها غير العنوان وإشارات غاية في الإيجاز ، والمعجيات التي ليس لدينا منها إلا العنوان واسم المؤلف ، والمعجيات التي لدينا اسم مؤلفها وليس لدينا عنوانها ، والمعجيات التي لم نصل إليها ولا إلى عنوانها . ولكننا حين نسمى هذه الكتب المفقودة « معجيات » نسامح كثيرا ، إذ أن كثيرا منها كتب ورسائل لغوية في شرح بعض المعجيات الكبيرة ، أو اختصارها ، أو الاستدراك عليها ، أو قدها ، وما إلى ذلك . أما المعجيات الكبيرة التي غيرت من اتجاه حركة التأليف اللغوي ، وجذبتها إليها عصرا يختلف طولاً وقصراً ، حتى إننا نطلق عليها الأعلام « Epoch Making » فلم تعادر هذه الرسالة ناحية من نواحيها تتصل بهذا التطور ، بل لم تعادر هذه الرسالة المعجيات الكبار التي دارت في فلك هذه « الأعلام » .

منهجي في البحث :

ورأيت أن أخط في البحث منهجا يقوم على دراسة المدارس . فقسمت المعجيات العربية الكبيرة إلى مدارس بحسب منهج كل منها في تسمياته وأبوابه ، وحاولت الربط بين هذه المدارس باستخراج آثار الأولى منها في الأخيرة . وتلتبت كل مدرسة تبعا تاريخيا ، فعالجت المعجم الأول منها في الظهور ، فالثاني ، فالثالث . . . إلى الأخير منها ظهورا ، لأستطيع أن أستجلي معالم تطورها والرابطة المشتركة بينها جميعا ، والخصائص التي تطورت بالانحاء أو بالبروز ، أو الضالة أو اللون بلون جديد . بل حاولت كذلك أن أنبئ الآثار التي تلتفها أحد أفراد مدرسة متقدمة من آخر في مدرسة متأخرة ، إن كان تأخر عنه في الزمن وتأثر به ، لأن هذه المدارس لم تختلف كل منها بظهور تاليتها ، بل عاشت معا زمنا طويلا . وعينت في كل معجم أن أبين هدفه ، ومنهجه في الوصول إلى هذا الهدف ،

ووصفه ، والظواهر التي غلبت عليه وتتم عن ميول مؤلفه ، وما أخذ عليه ، وما قام حوله من دراسات : تكمله ، أو تستدرك عليه ، أو تنقده ، أو تختصره ، أو تشرحه ، أو تعنى بناحية خاصة منه .

وكان همى الأول تبين المعالم العامة في جميع هذه الأمور ليتضح الطريق الذي سلكه التطور ، إلى جانب بدلى شيئاً من العناية بالمعالم الخاصة . ولم يكن في استطاعتي — بطبيعة الحال — أن أشتغل بهذا النوع من المعالم الخاصة في هذا القدر من المعجمات التي تناولتها ، ولو فعلت ذلك لأخلات بمنهجي وهدفي ، في تبين نشأة المعجم العربي وتطوره . فالمعالم الخاصة للرسائل المتخصصة في معجم واحد .

واهتمت في المآخذ بأقوال القدماء خاصة لأستطيع أن أتبين منها ما عابوه في المعاجم وحاووا تلافيه في معاجمهم ، ويؤدي بنا كل هذا إلى جمع الخطوط المتناثرة لتصورهم للمعجم . فلم أذكر ما أخذه أنا إلا في النادر ، وفي المآخذ التي جمعها في الفصل الأخير من كل مدرسة لعبوب معاجمها مجتمعة ، وفي الفصل الأخير لعبوب المعاجم العربية كلها لأستطيع أن أعتمد عليه في إبراز تصوري أنا للمعجم الذي يحتاج إليه . وكان أمر ذلك أن ظهر بعض المعجمات التي لم تتم دراسات كثيرة حولها كأنها لا مأخذ عليها ، كالعباب مثلاً ، ولكن هذا استنتاج فيه كثير من الخطأ . فإن عليها مأخذ ربما لا يقل عن نظائرها من المعجمات الأخرى ، ولكنني تركتها لذكرها مجتمعة كما قلت .

ومن الطبيعي أنني لم أطبق هذا المنهج الذي وضعته تطبيقاً أعمى في كل معجم ، إذ أن منها معجمات لها طبيعتها الخاصة التي تحتاج إلى بحث خاص بلامتها . وقد فعلت ذلك في العين ، والمقاييس ، والمدرسة الحديثة خاصة .

واخترت من هذه المعجمات مادتين تتبعتهما ما أمكنني في جميع ما عثرت عليه منها ، إلا إذا كنا لم نعتز إلا على قطعة ليس فيها المادتان كالبارع والعباب ، ومحيط ابن عتياد ، فاخترت مواد أخرى . وأفادني هذا في كشف مقدار ما أخذه كل منهم

من سابقه أو زاده عليه ، أو ما غير فيه كيلا يظهر تأثره به . ومن البديهي أنني لم أقتصر في الدراسة على تحليل مادتين ، بل حلت كثيرا منها ، ولكن ما كان يمكن تدوين كل ماحلته من مواد لإيجل الرسالة تشغل أضعاف حجمها الزاخر . تلك هي الخطة التي اتبعتها في دراسة المعاجم ، وحاولت أن أصل بها إلى ما أهدف إليه من تصوير نشأة المعجم العربي وتطوره تصويرا واضحا شاملا . ولسكني أصل إلى المعاجم كان علي أن أصور الدراسات اللغوية التي اضطلع بها العرب قبل أن يؤلفوا المعجم الأول . فدرست كثيرا من الرسائل اللغوية ، وخصصت بالبحث الموضوعات التي نشأت قبل كتاب العين أو في زمن معاصره . وتتبع كل موضوع منها تتبعاً تاريخياً إلى أن انتهى التأليف فيه ، أو إلى العصر الحديث ، لأنيين ما طرأ عليه من تطورات ، وآثاره في مناهج المعجمات وموادها . ومن الطبيعي أن الموضوعات التي بدأ التأليف فيها بعد كتاب العين أثرت في المعجمات ، ولكن هذه الموضوعات من الكثرة والانواع بحيث يستحق كل منها رسالة خاصة به .

المعجم :

ولا ندرى على وجه اليقين متى أطلقت كلمة « معجم » في اللغة العربية على هذه الكتب التي ترمي إلى جمع اللغة . وأحاول هنا أن أدرس هذه الكلمة لكي أستطيع أن أصل فيها إلى ما يلقى أضواء على هذا الزمن ، وعلى مدلولها الحقيقي .

قال ابن جنى^(١) : « اعلم أن (ع ج م) إنما وقعت في كلام العرب للايهام والإخفاء ، وضد البيان والإفصاح » فالعجمة الحنسة في اللسان ، ومن ذلك رجل أعجم وامرأة عجماء إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان كلامهما . والأعجم الأخرس أيضا ، والمعجم والمعجمي غير العرب ، لعدم إبانهم أصلا ، ثم أطلق عليهم هذا لقب ولو أفصحوا وأبانوا . واستعجم القراءة لم يقدر عليها لقلية النعاس . والمعجم البهيمه

(١) سر الصناعة ٤٠ ، وناج العروس ، مادة عجم .

لأنها لا توضح عما في نفسها . وغل أنجم يهدر في شقشقة لا تقب لها فهي في شدة ولا يخرج الصوت منها .

وأتصل بهذا معنى الصمت لما فيه من عدم الإبانة ، فقيل استعجم الرجل سكت ، واستعجمت الدار عن جواب سائلها ، قال امرؤ القيس :

صَمَّ صَدَاها وَعَفَا رَسْمُها واستعجمتُ عن منطق السائل
عدى الفعل بالحرف (عن) لأن معناه سكتت . وصلاة النهار عجماء لأنه لا يُجْهَرُ فيها بالقراءة ، ويمكن أن تكون من المعنى الأول لأن المصلى برغم صمته فيها يُسْمَعُ له صوت خافت في قراءته . والموج الأنجم الذي لا يتنفس فلا يتضح ماء ولا يسمع له صوت . وانتهى هذا الاتجاه بقولهم باب معجم مقفل .

ومن الإبهام والخفاء قيل لنوى كل شيء من تمر وبنق وغيرها العَجَمَ والعُجَامَ لاستناره في نفي ما فيه . ولما في النوى من صلابة ارتبطت هذه الدلالة بما أطلق عليه من ألفاظ ، فأصبحت العَجَمَةُ الصخرة الصلبة تنبت في الوادى ، والعَجُومَةُ الناقة الشديدة القوة على السير ، وكذلك العَجُوم والعَجَمَجَمَةُ ، وناقة ذات مَعْجَمَةٍ وهي التي اختبرت فوجدت قوياً على قطع الغلاة .

ومع الصلابة والقوة يأتي الابتلاء والاحتال ، فعجم فلانا رازه ، وعجمت العود : عضضته لتعرف صلابته من رخاوته ، والمواجم الأسنان [وهي أداة العَجَم] ، والمعْجَمَةُ ما محمته ، ومجْمَتُهُ الأمور دربته ، وما إلى ذلك .

ومن الدلالة الأولى أخذوا قولهم : « حروف المعجم » . وناقش ابن جنى تعليلها النحوى ومعناها مناقشة جميلة ، قال فيها^(١) : « إن سأل سائل فقال : مامعنى قولنا حروف المعجم ؟ هل المعجم صفة لحروف هذه أو غير وصف لها ؟ .

فالجواب أن « المعجم » من قولنا حروف المعجم لا يجوز أن تكون صفة لحروف هذه من وجهين : أحدهما أن « حروفاً » هذه لو كانت غير مضافة إلى المعجم ،

لكانت نكرة ، والمعجم كما ترى معرفة ، ومحال وصف النكرة بالمعرفة . والآخر أن الحروف مضافة إلى المعجم ، ومحال أيضا إضافة الموصوف إلى صفة . والعلة في امتناع ذلك أن الصفة هي الموصوف ، على قول النحويين ، في المعنى ، وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائزة ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت أخاك الظريف ، فالأخ هو الموصوف ، والظريف هو الصفة ، والأخ هو الظريف في المعنى ... وإذا كانت الصفة هي الموصوف عندنا في المعنى ، لم يحز إضافة الحروف إلى المعجم ، لأنه غير مستقيم إضافة الشيء إلى نفسه ، وإنما امتنع ذلك من قبل أن العرض في الإضافة إنما هو التخصيص والتعريف ، والشيء لا تعرفه نفسه ، لأنه لو كان معرفة بنفسه لما احتيج إلى إضافة ، وإنما يضاف إلى غيره ليعرفه ... وأيضا فلو كان المعجم صفة لحروف ، لقلت : المعجمة ، كما تقول : تعلمت الحروف المعجمة .

والصواب في ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد البربر رحمه الله تعالى من أن المعجم مصدر بمنزلة الإجماع ، كما تقول : أدخلته مُدْخَلًا ، وأخرجته مُخْرَجًا ، أى إدخالا وإخراجا . . . فكأنهم قالوا : هذه حروف الإجماع . فهذا أسد وأصوب من أن يذهب إلى أن قولهم : حروف المعجم ، بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ومسجد الجامع ، لأن معنى ذلك صلاة الساعة الأولى أو الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع . فالأولى غير الصلاة في المعنى ، والجامع غير المسجد في المعنى أيضا ، وإنما هما صفتان حذف موصوفاهما ، وأقيمتا مقامهما . وليس كذلك في حروف المعجم ، لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم ، وإنما المعنى أن الحروف هي المعجمة . فصار قولنا حروف المعجم من باب إضافة المفعول إلى المصدر ، كقولهم هذه مطيئة رُكوب ، أى من شأنها أن تتركب ، وهذا سهم نضال ، أى من شأنه أن يناضل به . وكذلك حروف المعجم ، أى من شأنها أن تُعْجَم . . .

فإن قال قائل فيما بعد : إن جميع ما قدمته يدل على أن تصريف (ع ج م) في كلامهم موضوع للإبهام وخلاف الإيضاح ، وأنت إذا قلت : أمجمت الكلام ،

فإنما معناه أوضحته و بينته ، فقد ترى هذا الفصل مخالفا لجميع ما ذكرته ، فمن أين لك الجمع بينه و بين ما قدمته ؟

فالجواب أن قولهم : أمجمت ، وزنه أفملت ، وأفملت هذه وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب ، نحو أكرمت زيدا ، أى أوجبت له الكرامة . فقد تأتي أفملت أيضا يراد بها السلب والنفي ، وذلك نحو أشكيت زيدا إذا زلت له عما يشكوه . . . فكذلك أيضا قولنا « أمجمت الكتاب » أى أزلت عنه استعجابه . . . ونظيره أيضا أشكلت الكتاب أى أزلت إشكاله . وقالوا أيضا : مجمت الكتاب ، فجاءت « فملت » للسلب أيضا . . .

فإن قيل : إن جميع هذه الحروف ليس معجما ، إنما المعجم بعضها ، ألا ترى أن الألف والحاء والذال ونحوها ليس معجما ، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروف المعجم ؟ قيل : إنما سميت بذلك لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته ، فأجمت بعضها ، وتركت بعضها ، فقد علم أن هذا التروك بغير إجماع ، هو غير ذلك الذى من عادته أن يعجم . فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والاستنباه عنها جميعا ، ولا فرق بين أن يزول الاستنباه عن الحرف بإجماع عليه ، أو بما يقوم مقام الإجماع في الإيضاح والبيان . ألا ترى أنك إذا أمجمت الجيم بواحدة من أسفل ، والحاء بواحدة من فوق ، وتركت الحاء غفلا ، فقد علم بإغفالها أنها ليست واحدة من الحرفين الآخرين ، أعنى الجيم والحاء . وكذلك الدال والذال ، والصاد والضاد ، وسائر الحروف نحوها ، فلما استمر البيان في جميعها جازت تسميته بحروف المعجم .

وروى تاج العروس أن أبا العباس ثعلبا سئل عنها فقال : أما أبو عمرو الشيباني فيقول : أمجمت أبهجت ، وأما القراء فيقول : هو من أمجمت الحروف . فالقراء إذن من الذين ذهبوا إلى رأى الذى نادى به بعده ووضحه ابن جنى . وروى أيضا أن الليث قال : سميت لأنها أمجمية .

ووصفت الكتب التى راعت في ترتيبها حروف المهجاء أى مراعاة : في الحرف

الأول وحده أوفى الحرفين الأولين ، أوفى حروفها جميعا ، وعلى ترتيب ألف باء ، أو ترتيب الخارج ، أو ترتيب الأبجدية ، بأنها تشير على حرف المعجم . نسب ابن النديم لبزرج بن محمد العروضي^(١) « كتاب معاني العروض على حروف المعجم » ، ونسب ياقوت^(٢) لحبيش بن موسى الضبي « كتاب الأغاني على حروف المعجم » ألفه للمتوكل (٢٣٢ - ٢٤٧) وغيرها . ولا ندرى أصدرت تلك العبارة من المؤلفين أنفسهم فترجع إذن إلى القرن الثالث الهجري الذي عاش فيه بزرج والضبي ، أم ممن كتبوا عنهم فترجع إلى القرن الرابع أو أواخره بالدقة ، وهو الوقت الذي عاش فيه ابن النديم . ويبدو أن الناس استطلقوا عبارة « كتاب كذا على حروف المعجم لفلان » فاختصروها وساروا في طريقين : قالوا كتاب كذا على الحروف لفلان ، بحذف كلمة المعجم ، وقالوا : معجم كذا لفلان ، بحذف كلمة حروف وتغيير ترتيب الكلمة . فقد نسب ابن النديم كتاب الأغاني على الحروف لحسن بن موسى النصيبى ألفه للمتوكل أيضا^(٣) ، وكتاب صناعة الغناء وأخبار المنين وذكر الأصوات التي غنى فيها على الحروف لقرئص المنفى^(٤) (٥٣٢٤) وغيرها .

ولكن متى جاءت كلمة « معجم » في هذا الاستعمال الأخير للمرة الأولى ؟ ذلك أمر لا يستطيع لضياع كثير من كتبنا وآثارنا . وأول ما عثرنا عليها عند أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي المعروف بابن بنت منيع ، مؤلف المعجمين الكبير والصغير ، وقد ولد عام ٥٢٤ هـ . ثم أطلقت في القرن الرابع على كثير من الكتب ، وأشهرها المعجم الكبير والصغير والأوسط في قراءات القرآن وأسمائه لأبي بكر محمد بن الحسين النقاش الموصل (ت ٥٥١ هـ) ومعجم الشيوخ لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي (٥٥١ هـ) والمعجم الكبير والأوسط والصغير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٥٦٠ هـ) ومعجم الشيوخ لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (٥٧١ هـ)

(١) الفهرست ٧٢ . (٢) معجم الأدباء ٧ : ٢٢٠ ، ٢٢١ . (٣) الفهرست ١٤٥ . (٤) الفهرست ١٥٦ .

ومعجم الشيوخ لعمر بن عثمان البغدادي المعروف بابن شاهين (٥٣٨٥) ومعجم الصحابة لأحمد بن علي الهمداني المعروف بابن لال (٥٣٩٨) .

أما متى أطلق هذا الوصف على المعجمات اللغوية ، فأمر لم أجده أثيراً في المراجع القديمة ، وليس ببعيد أن يطلق عليها في الوقت السابق نفسه ، لاشتراكها مع الكتب السابقة في الترتيب على حروف المعجم . فالدلالة الملاحظة في الاسم هي الترتيب لا الجمع . وسميت المعاجم باسم آخر لا شك ولا غموض فيه ، هو القواميس (مفرداً قاموس) . وأتانا هذا الاسم من تسمية معجم الفيروزآبادي بالقاموس المحيط ، ومعناه البحر المحيط ، أي الواسع الشامل . فلما كثر تداول هذا المعجم في أيدي المتأخرين ، وقصروا جهودهم عليه ، اكتفوا بتسميته بالقاموس . ثم اشتهر هذا الاستعمال حتى أصبح مرادفاً لكلمة معجم لغوي ، وأطلق على جميع المعاجم اللغوية الأخرى المتقدمة والمتأخرة .

أفقتُ دراسة هذه الرسالة على المنهج الذي رسمته ، راجياً أن تكون النتائج التي أصل إليها لبنة أقدمها مع ما قدمه زملائي ويقدمونه لبناء صرح بعثنا الحديث ، الذي نحس به إحساساً قوياً ، ونرجو أن يقوم على أسس وطيدة ، فترتفع جوانبه ، وتشمخ ذراه ، ويتخذ المظهر الذي يسر الناظرين ، فتحتل مصرنا الحبيبة المسكان الذي انتزعته من الدنيا في فجر تاريخها ، وتحلت عنه في عصر الظلمات . وما كان لهذه الرسالة أن تصل إلى ما وصلت إليه ، وبكل خَلْقها ، لولا توجيهات أستاذي الذي أشرف على رسالتي اللتين قدمتهما للحصول على الماجستير والدكتوراه ، وأشرف على كثير من أعمال الأخرى ، بحذبه وعطفه ، وعلمه ومعرفته ، « مصطفي السقا » . فله مني أجمل الشكر والاعتراف بالجميل .

ولعل من الفأل الجليل لهذه الرسالة أن تظهر إلى عالم النور ، وقد غمر مصر النور من جميع الأرجاء ، نور الأمل والفرح والطموح^(١) . والموفق الله ، وإياه أسأل الرعاية والهداية .

(١) نوقشت الرسالة في أثناء الاحتفالات بإعلان الجمهورية المصرية .

مقدمة العرب والعربية

ارتقت اللغة العربية في أواخر العصر الجاهلي رقيا كبيرا ، وتطورت جميع لهجاتها التي تتكلم بها القبائل المختلفة ، ونشأت لهجة أدبية راقية ، تأخذ من هذه اللهجات جميعا ، وينظم بها الشعراء ، ويخطب الخطباء ، لتشيح آثارهم الفنية ويكتب لها الخلود . وحين انتشرت هذه اللهجة الأدبية اعتبرت اللغة الفصحى ، وبقية اللهجات غير فصيحة وتفاوتت في الرداءة بمقدار قربها أو بعدها من هذه اللهجة الأدبية . « قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف . . كانت قریش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها إيانة عما في النفس . والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى ، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، هم قيس وتيمم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أخذ ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ؛ ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم^(١) . »

وأحسن العرب جمال لغتهم ورفيها ، فحاولوا السيطرة عليها ليتخذوا منها سلاحا بتارا في عداواتهم وخصوماتهم ، فكانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر ، أنت القبائل فهنأتها بذلك ، وصنعت الأطعمة ، واجتمع النساء بلعين بالمزاهر كما يصنعن في الأعراس ، وتنباشر الرجال والولدان ، لأنه حماية لأعراضهم وذبح عن أحسابهم ، وتخليد لمآثرهم ، وإشادة لذكورهم^(٢) . وأقيمت — في وقت السلم

(١) السيوطي : الاقتراح ٢٣ ، ٢٩ ، ٩٨ ، والمزهر ١ : ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ .

(٢) السيوطي : المزهر ٢ : ٢٣٦ .

— المباريات والمنافرات الأدبية ، في أسواق التجارة ، بين كبار الشعراء والخطباء ، ليظهر كل منهم قدرته الأدبية ، وتفوقه في اللغة ، ويذيع ذلك عنه بين القبائل . واعترف القرآن للعرب بهذه القدرة اللغوية ، قال تعالى ^(١) : ﴿ مَا خَصَرْتُكَ إِلَّا أَجْدَلًا بَلْ لَمْ أُحْصِمْهُمْ قَوْمًا خَصِمُونَ ﴾ وقال ^(٢) : ﴿ فَإِنَّمَا يَسْتَرْزِقُونَ بَلِّغْنَاكَ لِنُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَنُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا ﴾ بل القرآن نفسه فيه الدليل على هذا التفوق اللغوي . فهو معجزة الرسول العربي الكبرى تحدى بها العرب جميعا في ميدان فخرهم : البلاغة ، وأمجزهم .

ولما كانت هذه نظرة العرب إلى لغتهم ، ومحاولتهم التفوق فيها ، عنوا بتهيئة الظروف لأبنائهم ، كي تتيسر لهم السيطرة على اللغة والامتياز فيها . وكان من مظاهر هذه العناية بحث الأطفال إلى مواطن اللهجات الفصيحة ، لتصير الفصاحة طبيعة لهم . ومثال ذلك الرسول العربي الكريم صلى الله عليه وسلم ، إذ أرسل إلى البادية في طفولته ، لهذا السبب ، إلى جانب النشأة البدوية والهواء الطلق . وقد ظل يذكر ذلك ، فكان يقول بصدد تعليل فصاحته ^(٣) : « أنا أفصح العرب ، بيد أني من قريش ، وأني نشأت في بني سعد بن بكر » . ويتضح من خبر هذه الرضاعة أنها لم تكن خاصة بالرسول ، وإنما عامة في أبناء كبراء مكة .

ومن مظاهر هذه العناية أيضا ، أنهم كانوا يدفعون صبيهم إلى أدبائهم وشعرائهم ليمشوا معهم ، وبنشئوا على تفوقهم اللغوي . ومثال ذلك زهير بن أبي سلمى الذي عاش مع خاله بشامة بن الغدير الشاعر ، فخرجه شاعرا . ومثال ذلك ما نسمعه عن الرواة الذين ينضوون إلى البارزين من الشعراء ، يحفظون أشعارهم ويدرسونها ويتخذونها نمطا لم يحتدونه في آثارهم . وكان ذلك من أسباب ظهور المدارس والبيوت الشعرية ، فهذا بيت زهير يضمه هو وأبناءه وأحفاده ، وكلهم شعراء ، وهذه مدرسة عبيد الشعر تضم زهيراً وابنه كعباً والحطيئة وغيرهم .

(١) الزخرف : الآية ٥٨ . (٢) صريم : الآية ٩٧ .

(٣) السيوطي : الزمهر ١ : ١٠٤ .

واستمرت عناية العرب بلقمتهم بعد ظهور الإسلام ، وقيام دولتهم المتنامية الأطراف ، بل زادت زيادة كبيرة ، إذ أحسوا بتفوقهم على الأمم الأجنبية ، نتيجة تغلبهم عليهم ، فَمُنُوا بجميع مظاهر هذا التفوق كل عناية ، وميزوا كل ما يتصل بهم عما يتصل بهذه الأمم .

فقد تحول العرب منذ عهد عمر إلى جيش كبير ، تُدَوَّن أسماء أفراده في ديوان العطاء ، ويهاجر شبانه إلى المدينة ، ومنها إلى ميادين الحرب المختلفة في الشرق والشمال والغرب ، فتتدفق عليهم الغنائم والفيء . وكان النظام السائد حربيا في أغلبه ، فالقائد الذي يفتح بلدا من البلاد ، يكون أول « عامل » عليه . وكان خَلْفُهُ في أغلب الأحيان قوادا أيضا . وكان الجيش هو « الأمة » ، والمقاتل هو « المواطن » الحق لهذه الأمة ، يتمتع بكل الحقوق والامتيازات ، وكان « أمير الجيش إمامه » ، فكان معظمهم « على الحرب والصلاة » .

في ظل هذا النظام ، وبفضل الفتوح الفسيحة ، والاتصالات المتصلة ، وُجِدَتْ طبقة عربية عسكرية أرستقراطية في البلدان المفتوحة ، وعلى سيوف هذه الطبقة أقام معاوية - والأمويون بعده - ملكه ، وثبت دعائمه ، إذ جمع حوله هؤلاء الأمراء العرب ، وكانوا رؤساء لقبائلهم أيضا ، واتخذ منهم حاشية له ، وموضعا لاستشارته ، وواسطة إلى تنفيذ أوامره وسلطته ، وقصر ولاية الأمصار والوظائف الكبرى عليهم . وصنفت الدولة الأموية بصنفة عربية ظاهرة الوضوح ، مما حدا بالمؤرخين إلى تسمية هذا العصر « بالدولة العربية » .

وانقسم رعايا الدولة إلى طبقتين كبيرتين ، طبقة السادة من العرب ، وطبقة الموالى ، وهي دون سابقتها في السياسة والاقتصاد والاجتماع .

فالمولى لا يلحق بديوان العطاء إذا التحق بالجند ، وإنما يأخذ مكافأة غير ثابتة ،

(٤ - المعجم العربي)

أقل من عطاء العربي^(١) ، ولا يكون من الفرسان بل من المشاة^(٢) ، ولا يعفى من الجزية حتى بعد إسلامه^(٣) ، ولا يسمح له بسكنى الأمصار ، كي لا ينقطع الخراج ، ولأن الموالى أهل قرى في نظر الأمويين^(٤) ، ولا يتقدم العربي في المواكب ، بل يمشى معه في الصف ، ولا يكنى ، لأن الكنية دليل الاحترام والتبجيل ، وإنما يدعى باسمه أو لقبه^(٥) ، وبعض الفنون مثل الموسيقى مباح للمولى ولكنه يشين العربي ويخدش كرامته^(٦) . وإذا أراد المولى أن يتزوج فأمامه النساء من الموالى ، وعليه أن يخطب المرأة إلى مواليتها (من العرب) ، فإن رضى زوجها وإلا رد ، أما إذا تزوج امرأة برأى أيها أو أخيها ، بدون استشارة مواليتهم (من العرب) فيفسخ النكاح ، وإن كان قد دخل بها كان سفاحاً غير نكاح . أما زواج المولى من العربية فهذا المحال ، وإن حدث كانت الطامة الكبرى : يُفترق بينه وبينها ، ويجلد مثنى سوطاً أو نحوها ، ويحلق رأسه ولحيته وحاجباه^(٨) . بل كره الحزب الديمقراطي نفسه ، أعنى حزب الخوارج ، هذا الزواج ، وفضل بعض أنصاره قتل العربية على أن يبنى بها مولى أو يصير سيدياً لها^(٩) . فخلال للعرب أن يسترقوا غيرهم ، ولكن العربي لا يُسترق^(١٠) . والدعوة إلى المساواة الدينية نفسها ، وأن لا فضل لعربي على مجمي ، أصابها ما أصاب الحياة عامة ، فالمولى لا يؤم العربي^(١١) ، ولا يصلى على الجنائز إذا حضر أحد من العرب^(١٢) .

- (١) الطبري : التاريخ ٢ : ١٣٥٤ .
- (٢) المبرد : السكامل ٢٦٤ ، والطبري : التاريخ ٢ : ١٩٢٠ .
- (٣) نفس المرجع .
- (٤) أحمد أمين : فجر الإسلام ١٠٩ ، فلهووزن : المملكة العربية وسقوطها ٢٨٠ ، ٤٩٨ .
- (٥) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، كتاب البيعة في النسب وفصائل العرب ٢ : ٢٦٠ .
- (٦) أبو الفرج : الأغانى ٥ : ١١٣ ، ٦ : ٣٠٣ .
- (٧) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٤ : ٢٦٠ .
- (٨) أبو الفرج : الأغانى ١٤ : ١٤٤ .
- (٩) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٤ : ٢٦١ .
- (١٠) أبو الفرج : الأغانى ١٥ : ١٠٦ .
- (١١) الدكتور أحمد أمين : ضحى الإسلام ١ : ٧٤ ، وابن عبد ربه : العقد الفريد ٤ : ٢٦٠ .
- (١٢) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٤ : ٢٦٠ .

وأعظم من ذلك أن دم المولى مباح ، أما العربيّ فلا^(١) . والدم العربيّ يجب أن يبقى بقيا خالصا من كل شائبة . وقد جرتهم نظريتهم هذه إلى كراهية التزوج من الموالى في أول الأمر . يقول الأصمعي عن ابن أبي الزناد : « كان أهل المدينة يكرهون اتخاذ أمهات الأولاد ، حتى نشأ فيهم القراء السادة : عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ، والقاسم بن محمد [بن أبي بكر] ، وسالم بن عبد الله [بن عمر] ، ففاقوا أهل المدينة علما وتقى وعبادة وورعا ، فرغب الناس حينئذ في السراري^(٢) » . وقد احتقروا طائفة المولدين ، أي أبناء الجوارى وسموهم « المهجناء » وعبرهم ذلك . يروى المسعودي أن زيد بن علي دخل على هشام بن عبد الملك بالرصافة ، فقال له هشام : أنت الذي تنازعت نفسك في الخلافة ، وأنت ابن أمة^(٣) . والأمويون يتشددون كل التشدد في المحافظة على نقاء دماهم ، فلا يصحرون إلا إلى العرب الخالص . يقول ابن عبد ربه : كان عقيل بن عُلفة المرئ أشد الناس حمية في العرب ، وكان ساكنا في البادية ، وكان يصهر إليه الخلفاء . وقال لعبد الملك بن مروان ، وخطب إليه ابنته الجرباء : « جنيتي هُجِناء ولدك^(٤) » . وظهر هذا في الخلفاء الأمويين أنفسهم ، إذ كانوا من أصل عربي خالص عدا الثلاثة الأخيرين ، فقد كانوا أولاد أمهات . وتعليل ذلك أن الدولة كانت آخذة في الانهيار ، وأن الحزب الأموي كان يوشك أن يتحطم . يقول أبو هلال العسكري : « وكان بنو أمية لا يستخلفون أولاد الإماء ، وهو الذي قَصَّر بمسلة بن عبد الملك عن ولاية العهد ، مع رجاحته وكال آلتته^(٥) » . فالدم العربيّ عندهم دم طاهر متميز ينفر من الاختلاط بغيره . قال أبو بكر الشيبانيّ : « كنت أسيرا مع بني عم لي من بني شيبان — وفينا من موالينا جماعة —

(١) الطبري : تاريخ ٢ : ٦٢٣ .

(٢) ابن حجر : التهذيب ٣ : ٤٣٧ . وانظر الجاحظ : البيان والتبيين ١ : ٣١٠ .

المسعودي : صروج الذهب ٢ : ١٨١ .

(٣) الطبري : التاريخ ٣ : ٢١٠ .

(٤) ابن عبد ربه : المقدم الفريد ٢ : ٢٦٢ .

(٥) جهرة الأمثال ص ١٥ .

في أبدى التغالبة . فضر بوا أعناق الموالى ، على وَهْدَة من الأرض ، فسكنت ، والذي لا إله إلا هو ، أرى دم العريق يناز من دم الموالى ، حتى أرى بياض الأرض بينهما ، فإذا كان هجيناً قام فوقه ولم يمتزج عنه^(١) . ولذلك يجب ألا يخلطه العرب بدماء أخرى .

وإذن يجب أن يسود العرب ، وأن تسيطر العروبة ، وأن يحافظ على لقاء كل ما يتصل بالعرب من أمور ، وأن يبقى كل ما ينتسب إليهم من أشياء ، وأن تقام حوله الأسوار والحصون ، تمنع عنه الأعداء غير العربية .

في ظل هذه النظرة ، بدأ الاهتمام باللغة العربية ، وتنقيتها وتخليصها من شوائب اللحن ، وإقامة القواعد لفصاحتها وإعرابها وتصريفها . فإنه إذا كان لكل أمة ميزة اشتهرت بها ، فهيزة العرب وشهرتهم في لغتهم ، كما يقول الملاحظ : « فأما سكان الصين فهم أصحاب السبك والصياغة . . . واليونانيون يعرفون العلل . . . وكذلك العرب لم يكونوا تجارا ، ولا صناعا ، ولا أطباء ، ولا حُسابا . . . لحن وجهوا قوام إلى قول الشعر ، وبلاغة المنطق ، وتشقيق اللغة ، وتصريف الكلام . . . بلغوا في ذلك الغاية^(٢) » ؛ ومن طبيعة هذه الميزة جاءتهم معجزة رسولهم عليه الصلاة والسلام ألا وهي القرآن الكريم . ونظرة واحدة إلى كتاب البيان والتبيين للملاحظ ، ترينا مدى فخر العرب بلقمتهم .

ولكن هذه الميزة التي كان يفخر بها العرب ، كانت تهدق بها الأخطار ، إذ أن الاختلاط الشديد المتسع المدى بين العرب وغيرهم هدها في الصميم . ولم يكن من الممكن إقامة حاجز فاصل بين العرب الفاتحين والمغلوبين على أمرهم من غير العرب على الدوام ، لأن تعاليم الإسلام نفسه تنافق ذلك . فالإسلام يوجب على المسلمين — إذا أرادوا أن يعزوا بلداً — أن يدعوا أهلها أولاً إلى الدخول في الإسلام ، فإن أسلموا

(١) الملاحظ : البيان والتبيين ٣ : ٦٠ .

(٢) الملاحظ : مناقب الترك ٤٢ ، والبيان والتبيين ١ : ٣٨٤ ، ٣ : ٢٨ و ٢٩ .

كانوا هم وسائر المسلمين سواء . وإن لم يسلموا دعوم إلى تسليم بلادهم ، والبقاء على دينهم ، مع دفع الجزية ، فإن قبلوا كان لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، وإن لم يقبلوا أحد هذين الشرطين ، كانت الحرب ، التي لا تنتهي إلا بأحد أمرين : هذنة أو انتصار . فالهذنة تنفذ شروطها أيا كانت ، أما الانتصار فكان يستتبع في بعض الأحيان استرقاق الأسرى أو أهل المدن المفتوحة . وكان هؤلاء الرقيق حتى بعد عتقهم يعيشون بين العرب^(١) .

فتسرب الجوارى والرقيق إلى بيوت كبراء العرب وأشرافهم ، وسرعان ما ازدحت بهم البيوت . وكان من حق السيد العربي أن يباشر إمامه معايشة الأزواج ، مهما بلغ عددهن . فسرعان ما نشأ في بيوت كبراء العرب جيل من الأبناء ، أمهاتهم غير عربيات ، ولكن القانون لا يفرق بينهم وبين أبناء الحرائر في شيء . كذلك تدفق هؤلاء على الأمصار والمدن العربية هر با من خراج الأراضى ، وإجابة لمطالب الطبقة العسكرية العربية ، التي كانت تحتقر الصناعة ، فاشتغلوا بالصناعة والتجارة ، وكونوا الطبقات الدنيا والوسطى من المجتمع الإسلامى . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل تسرب الموالى إلى طبقة الجند ، لا خدما وتجارا وطهارة فحسب ، بل مقاتلين أيضا ، فقد بلغت قوتهم في جيش خراسان عشرين ألفا^(٢) ، وفي الكوفة نزل أربعة آلاف فارس من جنود شاهنشاه الذين قاتلوا تحت قيادة رستم في القادسية ، وكانوا قد عقدوا أمانا مع سعد بن أبي وقاص يخولهم حق النزول حيث أحبوا ، ومحالفة من أحبوا من العرب ، ويفرض لهم في العطاء ، وسموا حراء ديلم ، باسم تقيهم ديلم^(٣) . أما البصرة فساق زياد جماعة من جند شاهنشاه إليها ، ونظمهم في صفوف الأساورة ، وجمع عبيد الله بن زياد سنة ٥٤ هـ فرقة من الزماة من أئني رجل من بخارى ، وجعلها مقرا

(١) الدكتور أحمد أمين : فجر الإسلام . ١٠٠ .

(٢) الطبرى : التاريخ ٢ : ١٣٥٤ .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان . ٢٨٠ .

لم^(١). كما كانت فيها جالية أصهبانية يرجع أولها إلى صدر الإسلام^(٢). وسورية نفسها ساق زياد جماعة من الفرس إليها بأمر من معاوية^(٣). وقد قدر بعض المحدثين الموالي في الكوفة والبصرة بنصف سكانهما^(٤). يضاف إلى ذلك أن السياسة التي وضعها عمر بن الخطاب بمنع العرب من امتلاك الضياع في الأقاليم الجديدة ، أو اتخاذها لهم وطناً ، لحفظهم من التفرق بين السكان الأصليين ، لم تستمر طويلاً ، فقد وجدت في جميع الأقاليم مناطق زراعية لم يكن لأحد من السكان الأصليين حق قانوني عليها ، تلك هي الضياع للملكية للأسر المبعدة من الحكم ، والأموالك التي انقرض ملاكها ، والتركات التي هرب أصحابها أو نُفوا إلى غير ذلك ، فوضع الملاك الجدد من العرب أيديهم عليها ، واضطرم عملهم هذا إلى الاتصال بالسكان الأصليين .

وكانت لغة هذه الجماعة هي اللغات المحلية ، وكان على العرب أن يتفاهموا معهم بحكم صلاتهم ، فنشأت بالضرورة لغة للتفاهم بينهم ، لا هي عربية خالصة ، ولا أمجمية خالصة . بل تعلم بعض أشراف العرب أنفسهم الفارسية^(٥) ، ونظموها شعراً ، وتشبهوا بالفرس في أزيائهم واختفالاتهم . نفهم ذلك من خبر الشاعر العربي يزيد بن ربيعة بن مفرغ مع عبيد الله بن زياد^(٦) . واستعار جرير والفرزدق وغيرهما^(٧) ألفاظاً منها ، وأدخلوها في أشعارهم . ولم ترد الألفاظ الفارسية على السنة العراقيين وحدهم ، بل دخلت بعيداً في شبه جزيرة العرب ، فظهرت آثارها على السنة أهل الحجاز^(٨) . وكان كثير من أحياء البصرة وقنواتها تصاغ أسماؤه صياغة فارسية فيختتم بالقطع

- (١) ياقوت : معجم البلدان ١ : ٥٢٠ وابن قتيبة : عيون الأخبار ١ : ١٣٢ .
- (٢) البلاذري : فتوح البلدان ٣٦٦ .
- (٣) يوهان فك : العربية ١٨ .
- (٤) الدكتور عروق صيف : التطور والتجديد في الشعر الأموي ٨٤ .
- (٥) الطبري : التاريخ ٣ : ١٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٤ ، ٦٥ .
- (٦) أبو الفرج : الأغانى ١٧ : ٥٦ وابن قتيبة : الشعر والشعراء ٢١٠ (طبع أوروبا) .
- (٧) الطبري : التاريخ ٢ : ١٩٢ .
- (٨) أبو حبيدة : النقائس ٧٨٧ ، ٨٤٥ والملاحظ : البيان ١ / ٦٤٤ .
- (٨) الملاحظ : البيان ١ : ١٤٦ : ١٤٤ .

الفارسي. «ان» الدال على النسبة مثل «مُهَلَّبَان» و«مُهَلَّبَان» و«مُهَلَّبَان» و«مُهَلَّبَان» ، عبد الرَّحْمَان ، خالدان ، طلحتان ، رباط عَبَّادان^(١) . وأخيرا أطلقوا الألقاب الفارسية على بعض العرب مثل علي بن خليل الضبي الشاعر الذي لقب بالْبَزْدَخْت^(٢) ، أي الفارغ من العمل ، ويزيد بن أبي يزيد الذي لقب بالْرَشْك ، أي الغيور^(٣) .

وكانت لغة التفاهم هذه التي نشأت من اتصال العرب بغيرهم ، هي التي هدت العربية ، لأن هذه اللغة استعانت بأبسط وسائل التعبير اللغوي ، فبسّطت المحصول الصوتي ، وصوغ القوالب اللغوية ، ونظام تركيب الجملة ، ومحيط المفردات ، وتنازلت عن الإعراب . وتلك هي الأمور التي أطلق عليها الفصحاء من العرب اسم اللحن ، ونستطيع أن نصنفه في ثلاثة أنواع ، لحن في مخارج الحروف ، ولحن في تركيب الجمل ، ولحن في الإعراب .

وقد وجد لحن مخارج الحروف في الجاهلية بين الرقيق من الزنوج الذين كانوا يسمون أَعْرَبَة العرب^(٤) ، وبين بعض الصحابة غير العرب مثل بلال الحبشي وسلمان الفارسي وصهيب الرومي : الذي ربي بين الروم ، ولكنه كان قليلا ضئيل الأثر . ثم انتشر بعد الإسلام بين شعوب الأمم المغلوبة ، لعدم قدرتهم على إخراج بعض الحروف العربية من مخارجها الصحيحة^(٥) . وأشهر مثال لذلك الشاعران زياد الأحمج ، وأبو العطاء السُنْدِي^(٦) ، والمحدثان مكحول ونافع^(٧) . ولكن هذا اللحن

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، الباب الخاص بمصر البصرة ٣١٦ - ٣٧٢ . ياقوت : معجم البلدان ١ : ٦٤٤ .

(٢) ابن قتيبة : الشعر والشعراء ٤٤٧ .

(٣) ابن حجر : التهذيب ١١ : ٣٧٧ ، وأنساب السهلي ٢٥٣ .

(٤) أبو عبيدة : النفاث ٣٧٢١ . المبرد : السكامل ٢٩٨ ، ٣٦٦ . السيوطي : الزهر ٢ : ٢١٧ .

(٥) الجاحظ : البيان ١ : ٧ ، ٢ : ٢١٠ وما بعدها . ابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٥٩ .

(٦) الجاحظ : البيان ١ : ٧١ والمبرد : السكامل ٣٦٦ وابن قتيبة : الشعر والشعراء ٢٥٩ ،

٤٨٢ وأبو الفرج : الأغانى ١١ : ١٦٥ و ١٤ : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٦ : ٨١ : الوفيات ٢ : ١٦٠ .

طبع ١٢٩٩ هـ .

(٧) ابن قتيبة : المعارف ١٥٧ ، وابن حجر : التهذيب ١٠ : ٤١٤ وابن خلكان : الوفيات

١٦٠ : ٢ والذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٨٨ ، ٩٦ .

لم يقتصر على الأجانب بل تسرب إلى السنة بعض العرب ، الذين اتصلوا بهم اتصالا شديدا ، مثل عبید الله بن زياد ، فقد كان يرتضخ لكنه فارسية ، أنته من قبل زوج أمه شيرويه الأسواری . وقد قال يوما لهاني بن قبيصة إذ ظنه خارجيا « أهروري سائر اليوم ؟ » يريد : أحروري^(١) .

وانتشر اللحن التركيبي بين الطبقة الوسطى من الشعب ، كما في قصة التاجر الذي باع جنود المسلمين دواب رديئة ، فاستجوبه الحجاج ، فأجابه « شريكنا في هوازها وشريكنا في مداينها ، وكاتجىء تكون » أى شركاؤنا بالأهواز والمدائن بيعتونا إليها ، فنحن نبيها على وجوهها^(٢) . ثم انتقل إلى الطبقات العليا ، من أمثال خالد بن عبد الله القسري ، وعبید الله بن زياد ، والحجاج^(٣) ؛ فقد قال أولهم في فرعه : « أطموني ماء » ، وقال ثانيهما : « افتحوا سيوفكم » [أى سلوها] وقال لسويد بن منجوف : « اجلس على است الأرض » ، وكان ثالثهم « يلحن لحنا خفيا : يزيد حرفا وبنقص حرفا ، ويجعل إن في موضع أن ، وأن في موضع إن » .

وذاع اللحن الإعرابي ذبوعا كبيرا هدد كبراء العرب ، بل خلفاءهم أيضا ، من أمثال المغيرة بن عبد الرحمن القرشي و بشير بن مروان ، والحجاج ، والوليد بن عبد الملك ، وأخيه محمد ، وغيرهم^(٤) . وكل من وفد على المدن ، تعرض لسانه الفصيح للحن ، حتى الأعراب ، يقول الجاحظ : « ثم اعلم أن أفصح اللحن لحن أصحاب التعمير والتعميب .. وأفصح من ذلك لحن الأعراب النازلين على طرق السابلة ، و يقرب مجامع الأسواق^(٥) » .

- (١) الجاحظ : البيان والتبيين ١ : ٧٣ ، ٢ : ٢١٠ ، وابن قتيبة : المعارف ١١٨ .
(طبع ١٣٠٠) كامل البرد ٣٦٦ .
- (٢) الجاحظ : البيان ١٦١٤ : وما بعدها ، وابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ / ١٦٠ .
- (٣) الجاحظ : البيان ١ : ٧٣ ، ٢ : ٧٣ ، ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ والبرد : السكامل ٢٠ . وابن قتيبة : عيون الأخبار ١٦٠٢ .
- (٤) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٣ = ٨٧ ، ٢٥ : ٤٢ . الجمن : طبقات الشعراء ٦ . ابن الأثير : نزعة الألباء ١٦ . الجاحظ : البيان ٢ : ٢١٧ . ابن خلكان : الوفيات ٢ : ٣٠٠ . الرزباني : الموشح ٢١٧ . البرد السكامل ١٨٩ . البيهقي : المحاسن ٤٥٤ ، تحقيق شوال .
- (٥) الجاحظ : البيان ١ : ١٤٦ . وابن المقلفي : الفهرى ١٧٣ .

في ظل الظروف الاجتماعية التي وصفناها ، وتحت تهديد هذه الأخطار ، حاول العرب أن يحافظوا على لغتهم نقية خالصة من الشوائب ، وأن يقيموا حولها الأسوار . وكان عبد الملك بن مروان يحذر أبناءه اللحن ، لأن اللحن في منطلق الشريف أقيح من آثار الجدري في الوجه ، وأقيح من الشق في ثوب نفيس^(١) ، بل كان اللحن عندهم من أخش عيوب الملك ، ويرون أنه لا يلي العرب إلا من يحسن كلامهم^(٢) . وكان الخلفاء والأشراف يتحفظون من اللحن كل التحفظ ويكرهونه ويتعدون عن قائله ، فقد قيل لعبد الملك : « لقد أسرخ إليك الشيب ؟ » قال : « شيبني صعود المنابر ، وانحرف من اللحن^(٣) » ، بل لم يكن عبد الملك يلحن حتى في مزاحه^(٤) ، كما كان الحجاج يسأل البلقاء هل سمعوا منه لحنًا . ومسلمة بن عبد الملك يكره عمر بن مسلم أخا قتيبة للحنه^(٥) ، وبنقت السائلين اللاحنين^(٦) . وعمر بن عبد العزيز يؤذيه اللحن^(٧) ، أما كثير بن أبي كثير البصري فلم يتخلص من الحجاج إلا باللحن ، حين أراد إكراهه على أن يتولى عماله^(٨) ، كما تهرب إلياس بن معاوية المزني ، لما أراد عمر ابن هبيرة على القضاء ، بالتظاهر بالحن^(٩) . وكانوا يجهلون أن يكون الرجل مبينا أيضا ، إلى جانب عدم اللحن ، حتى إن معاوية بن أبي سفيان لم يتكلم على منبر جماعة ، منذ سقطت ثناباه^(١٠) . وأبو رمادة من الأعراب طلق امرأته حين وجدها لثناه ، وخاف أن يجيئه بولد أثلغ^(١١) .

- (١) البلاذري : فتوح البلدان ٢٦٠ ، تحقيق آل وريده . الجاحظ : البيان ٢١٦ : ٢ . وابن قتيبة : العيون ١٥٨ : ٢ .
(٢) ابن الطقطقي : الفخرى ٢٣ ، ١٧٣ .
(٣) نفس المرجع ١٧٠ .
(٤) الزجاجي : الأملق ١٤ فا بعدها (طبع ١٣٤٢) .
(٥) الجاحظ : البيان ٢١٩ : ٢ . (٦) الحفاجي : طراز المجالس ٦٧ طبع ١٢٧٤ هـ .
(٧) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٨ . والجاحظ : البيان ٢١١ : ٢ ، ٢٤٠ : ٣٠ . والجاحظ : الحسن ٦ .
(٨) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٧ .
(٩) الجاحظ : البيان ١ : ٩٩ .
(١٠) نفس المرجع ١ : ٦٠ .
(١١) نفس المرجع ١ : ٥٧ .

وكان من أثر هذا أن وجدت ظاهرة جديدة عند الشعراء، هي أن يصفوا
مدوحيهم بالفصاحة والإعراب، وأن يذموا مدوحيهم باللحن والأخطاء اللغوية.
فروبة يمدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قاضي البصرة، بأنه يصحح
الإعراب، ولا يقع في الخطأ فيقول^(١) :

إذا الدواهي وامتراسُ الألسنِ ناجوك أو جالوا بأمر مُعدن
فُزّتَ بِقِدْحِي مُعْرَبٍ لَمْ يَلْتَحِنِ مُسْتَلِمِ الْقَضْدِ مُبِينِ الْأَيِّنِ
ويفخر بأنه ترك من يعارضه من الشعراء وراءه كالألنغ الذي ينطق لكنة
أجمية، ولا يعرف الصحيح من الخطأ في العربية^(٢) :

قد أترك الشاعر مثل الألتغ أجم لا يعرف زرع الزُّبَيْعِ
كما يفخر بأن النحوي الضليع في علمه، ليس له بُعد نظره في اللغة^(٣) :
كيف تراني أنتجى في الدفترِ على قضيبِ الداهياتِ الشَّيرِ
لا ينظر النحويّ فيها نظري وإن لَوِي مَلِيئِهِ بِالتَّكْرِ
وهو دهيّ العلم والتعبر

ويهجويجي بن نوفل الجبيري خالد بن عبد الله القسري، فيقول^(٤) :

بلّ السراويل من خوف ومن وَهَلٍ واستطعم الماء لما جد في الحرب
واللحنُ الناس كل الناس قاطبة وكان يولع بالتشديد في الخطب
كما وجدت ظاهرة أخرى لها خطرهما في تاريخ اللغة العربية، تلك هي أن
مذهب تنقية اللغة والمحافظة على فصاحتها هذا، تعدى العرب، إلى طبقة الموالي،
فاحتضنه بعض الطامحين منهم، وحاولوا جهدهم محاكاة الطبقة العربية السائدة، في
امتلاك أزمة اللغة، والتضلع فيها. وأكبر مثال لهذا الحسن البصري، الذي كثرت

(١) آلورد: مجموع أشعار العرب ١٦٤:٣ . (٢) نفس المرجع ٩٨:٣ .

(٣) آلورد: مجموع أشعار العرب ٦١:٣ .

(٤) الجاحظ: البيان ١٢٢:١ ، ٢١٦:٢ . البرد: الكامل ٢٠ ونسبه إلى شاعر آخر .

الروايات والأخبار التي تطنب في وصف دقة إحساسه باللعن ، والذي كان تلاميذه يدونون كلامه ، لالمانيه وحدها ، بل لفصاحتها وجمالها ، حتى إن أبا عمرو بن العلاء ورؤبة رفاعا إلى مرتبة الحجاج^(١) في الفصاحة . وهناك أمثلة أخرى تؤخذ من أشعار الموالى ، بل من حياة علماء اللغة والأدب من الموالى .

واستتبع هذا المذهب الذي يرى أن العربية الفصحى ، هي العربية النقية من الشوائب التي لم تخلطها لغة أخرى ، أنهم رأوا أن أفصح اللغات هي لغات البدو ، البعيدين عن الاختلاط في أواسط البيداء ، وإذن فالطريق إلى الحكم على سلامة اللغة وفصاحتها وتقامها هو قياسها على لغة هؤلاء البدو ، والطريق إلى تعلم الفصحى هو معاشرتهم ، وهذا هو ما حدث فعلا . بل اعتبرت البدوى وكل ما يصدر منه طرفة . فهو مثل أعلى في الفصاحة والذكاء وسرعة الفهم والصراحة وما إلى ذلك ، ويجرى العلماء والأدباء والأشراف وراء قصصه ونوادره ، وهي ملحة العصر .

وطبيعي أن الخلفاء والكبراء واصلوا ما اعتادوا في الجاهلية من تنشئة أبنائهم في البادية . فعل ذلك معاوية مع ابنه يزيد ، وعبد الملك بن مروان مع سليمان ، ولم يفعله مع الوليد ، فشب لحانا ، فقال فيه أبوه^(٢) : « أضربنا حبنا للوليد ، فلم نرسله للبادية » . وواصل الصبية والشبان الاتصال بالشعراء ، ورواية شعرهم ، والدراسة عليه . واستعرت المذاهب والبيوت الشعرية ، التي أشهرها بيت جرير .

ولم يكن كل الناس قادرين على إيفاد أبنائهم إلى البادية ، فظهرت فئة من المربين الفصحاء يتولون تنشئتهم ، منهم من اختص بأبناء شريف معين ، ومنهم من فتح كتابا أو مدرسة للتعليم . وأشهر هؤلاء المربين الضحاك بن مزاحم وعامر الشعبي مربي أولاد عبد الملك بن مروان ، ومحمد بن مسلم الزهري مربي أبناء هشام

(١) الجاحظ : البيان ١٦٣ : ٢ ، ٢١٦ : ٢ . القائل : الأمازي ١٤١ : ٣ . البرد : السكاهل ، ١٢٠ . السراف : أخبار التحوين البصريين ٨٠ . ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ .
(٢) ابن عبد ربه : القصد الفريد ٢ : ١٩٢ ، الدكتور أحمد هادي : تاريخ التربية الإسلامية ٨٢ .

ابن عبد الملك ، وعبد الرحمن بن عبد الأعلى ، ويزيد بن مسحاق السَّمي مرييا
الوليد بن يزيد ، والجد بن درهم مربي مروان بن محمد ، والحجاج بن يوسف الثقفي
وعبد الحميد بن يحيى والكميت والطَّرِيح^(١) . وكان يعجبهم من المعلم أن يكون
فصيحا ذا ثقافة لغوية واسعة ، مما حدا كثيرا من هؤلاء المعلمين إلى التعمق والتوعر ،
حتى اشتهر أكثرهم بالإغراب^(٢) . ومن الباحثين من يرى أنهم قصدوا إلى هذا
الإغراب قصدا لغاية تعليمية^(٣) .

ولكن حب التريب والتادر من الألفاظ لم يقتصر على المعلمين . بل يتعداهم
إلى بقية الأدباء ، لأن العصر كله مهم أشد الاهتمام بلمته . ولا شك أن هذا الاهتمام
يؤدي حين يشند بهذه الصورة إلى ما حدث فعلا في العصر الأموي ، إذ يكثر التريب
في الشعر ، عند الطرماع والكميت وذى الرمة وشعراء النقائض عامة^(٤) ، وفي الرجز
عند رؤية والمعراج^(٥) ، وفي الخطابة عند الحجاج وزباد والحزب الأموي عامة^(٦) ،
وفي الكتابة عند يحيى بن يعمر^(٧) ، أي نستطيع أن نقول في معظم فروع الأدب
الأموي ، عدا الغزل الحجازي . بل ربما كان من الأدلة الساطعة على ذلك ازدهار
الرجز ازدهارا لم يره من قبل ، وربما من بعد ، وهو الفن الذي يعتمد — فيما يعتمد —
على الإغراب^(٨) . وقد قال صاحب التطور والتجديد في الرجز : « فن يتعقب أخبارهم
في كتب الأدب يلاحظ أن من أهم غاياتهم في شعرهم خدمة اللغة والمؤدبين

- (١) الدكتور أحمد شلي : تاريخ التربية الإسلامية ٢٠٨ .
- (٢) الدكتور سمير القلواوي : أدب الحوارج في العصر الأموي ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٨ .
- (٣) الدكتور شوقي ضيف : التطور والتجديد ٥٨ .
- (٤) الملاحظ : البيان ١ : ٣٧٨ . الدكتور سمير القلواوي : أدب الحوارج في العصر
الأموي ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٨ .
- (٥) الملاحظ : البيان ١ : ٣٧٨ . الدكتور شوقي ضيف : التطور والتجديد ٣٧٥ - ٣٨٧ .
- (٦) الدكتور شوقي ضيف : الفن ومناهجه في الشعر العربي ٢٥ - ٢٧ ، طبع ١٩٤٦ .
- (٧) البرق : السكامل ١ : ١٣٣ . الملاحظ : البيان ١ : ٣٧٧ - ٣٧٨ . حسين نصار :
لغة الكتابة الفنية في الأدب العربي ٧٤ .
- (٨) الدكتور شوقي ضيف : التطور والتجديد ٢٧٥ - ٢٨٧ .

أو اللغويين القاعين عليها ، بما يُبدونهم من الشواذ والشوارد ، بحيث أصبحت أراجيزهم كأنها متون لغوية للحفظ والتسميع^(١)»

وربما يرتبط بهذه النتيجة وبكلمها ، أن يحتضن الدعوة إلى السهولة اللفظية ويحققها الفرس ، أو المتهمون بالتعصب منهم ، مثل ابن المقفع^(٢) ، كأنما أحس أن الإغراب إنما هو ظاهرة عربية متعصبة ، أو عربية واعية لنفسها ، فيجب محاربتها بالسهولة ؛ يقول : « إياك والتتبع لو حشيت الكلام طمعا في نيل البلاغة ، فإن ذلك هو العي الأكبر » .

وظهرت فئة أخرى من العلماء ، لم يكن همها الأول التدريس بل العلم ، من أمثال أبي الأسود السؤلى وتلاميذه . وأراد هؤلاء العلماء الاتصال باللغة في أتق صورها ، فارتحلوا إلى البوادي التي تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة ، التي لم تختلط بالأجانب ، وأخذوا عنها معارفهم ، ودونوا ما سمعوا ، وحاول بعضهم الاستقصاء . وأشهر هؤلاء العلماء الرحالة أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، والكسائي ، وتلاميذهم .

ولما رأى بعض الأعراب هذا التعلق من العلماء والمربين بأهل البادية ومدى حاجتهم إليهم ، هاجروا إليهم في مدنهم ، واتصلوا بهم في حلقاتهم الدراسية ، ليقتربوا منهم ما يريدون من معلومات ، واتخذوا ذلك وسيلة للعيش . ومن أشهر هؤلاء الأعراب الوافدين على المدن أبو مالك عمرو بن كزكرة ، وأبو ترؤان الكسكى وأبو هندام كلاب بن حمزة ، وأبو البيداء الرياحي ، وأبو الجاموس ثور بن يزيد . وقد أفاد العلماء من هؤلاء الأعراب كل فائدة ، ودونوا أقوالهم وألفاظهم ، وجعلوا بعض هذه المدونات على هيئة الكتب ، ونسبها إلى هؤلاء الأعراب . ولذلك نسمع عن بعض الكتب اللغوية ، التي يقال إن بعض الأعراب ألفوها ، وهي في حقيقة الأمر من تدوين من روى عنهم .

(١) ص ٥٨ .

(٢) المرفعي : الأمل : ١٤٥ : ١ ، مطبعة السعادة ١٩٠٧ م .

ولم تنهر اللغة العربية بانتهيار الطبقة العربية الأرسقراطية مع دولتها الأموية ، بفضل القرآن ، الذي أحاط العربية بهالة من القداسة والجلال ، غمرت كل مسلم ، مهما كان جنسه ومهما كانت لغته ، فاستمرت حية تتوارثها ألسنة جيل بعد جيل ، واستمر العباسيون الأولون يمدحون من تشبه لغته لغة البدو ، من أمثال أبي سعيد المعلم^(١) (توفى سنة ١٦٩ هـ) ، وأبي زيد الأنصاري^(٢) (توفى سنة ٢١٥ هـ) ، وخالد بن الحارث^(٣) (توفى سنة ١٨٦ هـ) وبشر بن المفضل^(٤) (توفى سنة ١٨٦ هـ) ، وجريير ابن حزم (توفى سنة ١٧٠ هـ)^(٥) . ولكن اللحن انتشر انتشارا كبيرا وأصبحت اللغة تَحْصَلُ بالدراسة لا بالممارسة .

يضاف إلى ما سبق ظاهرة أدبية أثرت تأثيراً كبيراً في الدراسات اللغوية ، إذ عُرِفَ عن بني أمية حبه الشديد للأدب ، وخاصة معاوية وعبد الملك بن مروان ، فقرَّبوا إليهم الأدباء والعلماء ، وعقدوا لهم المجالس الخاصة ، يعرضون للأمور الأدبية ، ويتبادلون فيها الآراء ، شارحين ناقدين . وحاول العلماء أن يهيشوا أنفسهم لإرضاء رغبات الخلفاء ، فجمعوا أشعار الفحول والقبائل ، ودونوها . وقد روى عن حماد الراوية أنه تأهب لمقابلة الخليفة الوليد بالنظر في « كتابي قريش وتقيف » لأنه كان يعتقد أن الخليفة سائله عن أشعار القبائل التي هو على صلة بها^(٦) . وكان الخلفاء يتوقفون في معاني بعض الألفاظ أو الأبيات ، فيرسلون إلى العلماء يسألونهم عنها . قال السيوطي^(٧) : « أخبرنا عامر بن عبد الملك قال : كان الرجلان من بني مروان يختلفان في الشعر فيرسلان راكبا فينسخ بيابه [باب فتادة بن دعامة السدوسي] فيسأله عنه ثم

(١) الجاحظ: البيان ٢: ٢٢١ . ابن قتيبة: المعارف ١٨٥ وما بعدها . الخطيب: تاريخ بغداد ٢: ٢٥٣ .

(٢) الجاحظ: البيان ٢: ٢٢١ .

(٣) الذهبي: تذكرة الحفاظ ١: ٢٨٢ . ابن حجر: التهذيب ٣: ٨٢ .

(٤) ابن حجر: التهذيب ١: ٤٥٨ وما بعدها .

(٥) نفس المرجع ٢: ٧٠ .

(٦) جولد تسهير: دواوين القبائل ، مجلة الثقافة ، العدد ١٤٣ .

(٧) الزهر: ٢: ١٧١ ، ٢٤٠ .

يشخص». ولم يكن تأليف دواوين الشعراء أو القبائل مجرد جمع للشعر حسب، بل كان جمعا وشرحا. وسار هذا الشرح في طريقتين الأول جمع القصيدة وتفسيرها بعد إيراد أبياتها بأجمعها، وبقي هذا متبعا إلى أن جاء أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد الأخفش الأكبر (وهو من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء) فابتدع طريقة جديدة في الشرح، ففسر الشعر تحت كل بيت. يقول السيوطي^(١): وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها. وقد دفعهم ظهور هذه الدواوين إلى العناية بلغتها، واستخراج الشواهد منها، والاستقاء منها فيما بعد في المعاجم.

وكان السبب المباشر الذي أظهر الدراسات اللغوية ارتباطها بالدراسات الدينية أو اتحادها في نشأتها. فقد أنزل القرآن، كتاب العربية الأعظم، على الرسول العربي الكريم، ليدعو قومه إلى سبيل الرشاد. فكان بلغتهم وعلى أساليب كلامهم، ليتم التفاهم والتجاوب بينه وبينهم. ومن الطبيعي أنه لم يتساو القوم في فهمهم له، مثله في ذلك مثل كل أمر من أمور الحياة والكتب خاصة، وفضل بعضهم في ذلك بعضا. وكان أحسنهم له فهما نبي الهدى الذي أنزل الكتاب على قلبه، وكان معجزته العظمى. فكان مرجعهم في تفسير ما غمض عليهم، ولم تصل إليه أفهامهم من دقائق. وأصبح الصحابة — بعد أن لحق بالرفيق الأعلى — المرجع في التفسير؛ منهم من اشتهر بذلك، ومنهم من لم يفسر إلا قليلا، ومن أشهرهم في هذا عبد الله بن عباس.

وكانت هذه الحركة التي ترمى إلى توضيح آيات القرآن، هي الحركة العلمية الأولى ند المسلمين. بدأت متضائلة خجلة مقصورة على محاولة فهم القرآن، ثم أخذت تفقد الحجل، ويقوى ساعدها، ويتسع ميدانها، حتى شملت في مدة وجيزة جميع العلوم التي عرفها العالم القديم. فما اتصل بالقرآن من علوم كان أولها ظهورا، وما ابتعد عنه

(١) نفس المرجع ٢: ٢٠١. البنية ٢٩٦.

كان من آخرها . وليس — فيما أحسب — من شيء أكثر صلة به من محاولة فهمه ، بإدراك غريبه ومشكله . فتفسير غريب القرآن ومشكله أولى الحركات العلمية التي رآها العرب . ورأى بعض من فسر الغريب أن كثيراً منه غريب عن الأفهام ، لأنه ليس من لغة قریش ، وإنما جاء في القرآن من لغات القبائل الأخرى ، فأشار إلى ذلك . وسمع بعضهم الآخر ممن اختلط بهم من أهل الكتاب ، ومن أهل البلاد القريبة من الحجاز ، ومن أهل الأقطار المتاخمة لبلاد العرب ، والتي دخلت تحت سيطرة الإسلام ، أن بعض هذه الألفاظ موجود في لغات أخرى ، فأشاروا إلى ذلك . فكأنما جمعت هذه المحاولات الأولى بين تفسير الغريب والمشكل ، والإشارة إلى أصله في اللغات القبلية والأجنبية ، وكانت هذه المحاولات العين التي استقى منها اللغويون بعد ، وسبحوا فيما خرج منها من جداول ، أصبحت أنهاراً .

وكان للحديث الشريف نصيبه في إظهار الدراسات اللغوية . فقد اتجهت هذه الدراسات إلى العناية بغريب الحديث ، كما عنتت بغريب القرآن . ولعل أهم من ذلك أن الدراسات القرآنية — أو تفسير القرآن وغريبه — كانت تعتبر من الحديث في نشأتها الأولى ، لأن المفسر الأول هو الرسول الكريم ، والحديث حديثه عليه الصلاة والسلام ، فما فسر القرآن منه لا يخرج عن كونه حديثاً نبوياً في الأصل . ولذلك كانت كتب التفسير الأولى جزءاً من كتب الحديث ، ثم انفصلت عنها ، ولكنها بقيت مصطفية بمنهج الحديث ، وسميت التفسير بالمأثور ، حتى ظهر نوع جديد من التفسير يعتمد على شخصية المفسر واجتهاده .

وآخر الظواهر الجديرة بالتسجيل لمعارضتها تيار الدراسات اللغوية ، ومدها إياه بالروافد ، ظاهرة التدوين العلمي . ففي هذه الحقبة التي شملت أواخر العصر الأموي وأوائل العباسي ، وضعت أسس معظم العلوم العربية : عقلية كالعلوم القرآن والحديث والفقه والأصول والنحو ، وعقلية كالرياضة والمنطق والكلام والفلسفة . وقل أن نرى علماً إسلامياً نشأ بعد ، ولم يكن قد وجدت جذوره في هذه الفترة . وكان نشاط

المسلمين في ذلك يستعري الأنظار، ويستخرج العجب. وليس هناك من نشاط يشبهه إلا نشاط العرب في فتوح البلدان. فقد نظم العلماء أنفسهم فرقاً كفرق الجيش، كل فرقة تغزو الجهل أو الفوضى في ناحيتها حتى تخضعها لنظامها، وفرقة للغة، وفرقة للحديث، وفرقة للنحو، وفرقة للكلام. وهم ينسابون في الغزو والانتصار وتدوين العلوم وتنظيمها، تسابق قبائل العرب في الفتوح والغزوات^(١).

اجتمعت هذه العوامل جميعاً، فأثمرت الدراسات اللغوية التي نحاول أن نتتبع تطور أحد أوجهها، وهي حركة المعاجم العربية. وكان للدراسات اللغوية وجوه أخرى، أبرزها وأشهرها ما يسمى «علم النحو» وكان في مبدئه يسمى «علم العربية»، ويعنى بطريقة الربط بين المفردات العربية «المختلفة في التعبير»؛ ومن الوجوه أيضاً الشروح المختلفة التي ظهرت في هذا العصر الأول على دواوين الشعراء والقبائل، وتعدت الدواوين فيما بعد إلى كثير من العلوم. ونستطيع أن نعد منها شروح القرآن المسماة بالتفسير، وشروح الحديث. ومنها أيضاً الجهود التي قام بها العلماء الأولون لضبط اللغة العربية المدونة، من حيث الشكل والأبجاء. وقد ظهرت هذه الوجوه كلها في هذه المدة، وسأيرت ركب حركة المعاجم، بل سبقتها في الوجود، ولكننا لانعنى بها لخروجها عن ميدان بحثنا.

ومن الطبيعي أن نشأت الدراسات اللغوية الخالصة ضعيفة، لا نستطيع أن نعتمد على نفسها، أو تفرد بوجودها، ثم أخذ المهتمون بها يندونونها بأقوالهم وأبحاثهم، فتقوى وتنمو، إلى أن استطاعت الوقوف على رجلها، فالاستقلال بنفسها، ثم بلغت مرحلة الفتوة والنضج. وفي هذه المرحلة الأخيرة ظهرت المعاجم. أما ما قبلها من مراحل فلم تَرَ المعاجم، وإنما رأيت وسائل لغوية صغيرة ذات اتجاهات مختلفة. وقد ذهب أحد الباحثين الحديثين^(٢) إلى أن هذه الدراسات سارت في مراحل

(١) أحمد أمين — ضحى الإسلام ٢ : ١٣ ، ١٩٠٠

(٢) نفس المرجع — ٢ : ٢٦٣ .

ثلاث « المرحلة الأولى : جمع الكلمات حيثما انفق ، فالعالم يرحل إلى البادية يسمع كلمة في المطر ، ويسمع كلمة في اسم السيف ، وأخرى في الزرع والنبات ، وغيرها في وصف الفتى أو الشيخ ، إلى غير ذلك . فيدون ذلك كله حسبما سمع ، من غير ترتيب إلا ترتيب السماع .

المرحلة الثانية : جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضع واحد والذي دعا إلى هذا في اللغة = على ما يظهر = أنهم رأوا كلمات متفاربة المعنى ، فأرادوا تحديد معانيها ، فدعاهم ذلك إلى جمعها في موضع واحد وتوالت هذه المرحلة بكتب تؤلف في الموضوع الواحد ، فألف أبو زيد كتاباً في المطر ، وكتاباً في اللبن . وألف الأصمعي كتاباً كثيرة صغيرة ، كل كتاب في موضوع .

« المرحلة الثالثة : وضع معجم يشمل كل الكلمات العربية على نمط خاص ، ليرجع إليه من أراد البحث عن معنى كلمة » .

وحرار هذا الباحث حين أراد أن يطبق هذه المراحل تطبيقاً عملياً ، وذهب إلى تأويل بعض الظواهر التي خالفته ، فقال^(١) « هذه هي المراحل الثلاث الطبيعية لجمع اللغة وكانت كل مرحلة من هذه المراحل تسلم إلى ما بعدها . ولا يعكس على هذه الفكرة إلا أن الخليل واضع الفكرة الثالثة ، كان أسبق زمناً من أبي زيد والأصمعي واضعي الفكرة الثانية ؛ ولكن يجيب عن هذا بأن الثلاثة تعاصروا زمناً طويلاً ، فالخليل عاش من (١٠٠ — ١٧٥) والأصمعي من (١٢٢ — ٢١٣) وأبو زيد (توفي سنة ٢١٥) عن بضعة وأسمين عاماً . فقد عاشوا زمناً طويلاً ، وربما سبق الأصمعي وأبو زيد بالالف في المفردات ؛ و بأن الخليل على ما عليه أكثر المحققون وضع الفكرة فقط ، ولم يستطع أن يملأها وينفذها من قاربه في الزمن مثل الأصمعي وأبي زيد ، لأن فكرة الخليل كانت طفرة في التفكير ، وكانت قبل زمانها ، فلم يستطع أن يملأها وينفذها إلا من أتى بعده وبعد الأصمعي وأبي زيد . لهذا لا تزال فكرة التسلسل معقولة صحيحة » .

(١) أحمد أمين — ضحى الإسلام ٢ : ٢٧٠ .

وأنفق مع الأستاذ الباحث في كون فكرة التسلسل معقولة صحيحة ، مع شرط واحد هو أن تنشأ هذه الأبحاث اللغوية منفردة غير متصلة بأى نشاط آخر . ولكن الأثار الباقية تتكرر هذا الانفراد ، فقد كان أول الأبحاث اللغوية يدور حول الألفاظ القرآنية ، أو ما عرف بعد باسم كتاب غريب القرآن ولغاته ، وما شابه ذلك . نضيف إلى ذلك أن بلوغ التحليل إلى فكرة وضع معجم ، كاف للقول بأن الأبحاث اللغوية وصلت إلى مرحلة المعاجم ، حتى في حالة عدم استطاعته تنفيذ الفكرة ، وتركها لأحد تلاميذه . كذلك تخالف الأستاذ الباحث في كون الأصمعي وأبى زيد واضعي الفكرة الثانية ، فقد سبقهما إليها كثيرون ، أهمهم أبو خيرة الأعرابي ، أستاذ التحليل وصاحب كتاب الحشرات . وربما شاركه في هذا الشرف معاصرون له ، أو سابقون عليه ، ولم تصل إلينا بعد أخبار عنهم . وإذن تكون فكرة التسلسل معقولة صحيحة نظريا لاعلميا ، أما المراحل التي قطعها الدراسات اللغوية فعلا فتختلف عن ذلك في المرحلة الأولى ، وتقر بوجود المرحلتين الثانية والثالثة . أما المرحلة الأولى فاختلفت فيها عدة دراسات ، رسائل حول القرآن والحديث ، ورسائل أخرى ينطبق عليها وصف هذا الباحث ، وهي كتب النوادر والأمالى . وكان أكثر اللغويين القدماء يملون على تلاميذهم من معارفهم بلا نظام معين . كما كانوا يقيدون ما يسمعون من الأعراب في دفاتر بغير نظام معين أيضا . ولن نغنى بهذا النوع من الرسائل ، لقلّة تأثيره في المعاجم أو عدم تأثيره البتة . أما كتب النوادر فقد عزي بعضها إلى معاصرين للتحليل وأساتيد له مثل أبى عمرو بن العلاء ، وأبى مالك عمرو بن كركرة الأعرابي . وإذن فإنّ - على الرغم من عدم موافقتي على كثير من عبارات هذا الباحث - أواقفه في وجود هذه المراحل ، مع مراعاة هذا الخلط في المرحلة الأولى ، وعدم وجود فواصل كبيرة بين مرحلة وأخرى ، وعدم تميز كل مرحلة تماما ، لضياح هذه الكتب الأولى ، وعدم انقضاء كل مرحلة بظهور تاليتها ، إذ بقي المؤلفون يخرجون من الكتب ما توضع تحت المرحلة الأولى أو الثانية حتى عهود متأخرة ، ربما تمد إلى عهدنا الحاضر .

ولما كانت هذه الرسائل الصغيرة هي الخطوات الأولى التي مهدت السبيل لظهور المعاجم ، وكان لها أثرها فيها ، فإنني أخصص لها الفصول الآتية ، مع محاولة الاختصار الشديد والافتصار على المعالم الكبرى في حركة تطورها - دون الاستقصاء الدقيق للجزئيات والتفاصيل - لترى العلاقة بينها وبين المعاجم ، وتأثير كل منها في الآخر . هذه الرسائل تتناول موضوعات مختلفة ، اقتصرتها منها على الموضوعات التي ظهرت رسائلها الأولى قبل المعجم الأول ، كتاب العين ، أو في زمن معاصره ، وتدرجت بهذه الموضوعات وما ظهر من رسائلها حتى العصر الحديث ، مع العناية بالكتب ذات الخطر فيها . أما الموضوعات التي ظهرت بعد ذلك فلم أَعْنِ بها ، على الرغم من تأثيرها في المعاجم ، ودخولها في مادتها ، لأنها في الغالب تسير على الأسس نفسها التي سارت عليها بقية الرسائل ، ولأن العناية بجميع هذه الرسائل والموضوعات نخرجنا عن موضوعنا ، وتطوح بنا بعيدا عنه ، فهي كثيرة ومتنوعة وجديرة بوصفها بأبحاث مستقلة . ورتبت تناولي للموضوعات بحسب تواريخ ظهورها واتفاق مناهجها ، فقدمت الأول في الظهور ، فالثاني . . . الخ ، وجمعت الموضوعات التي تشابهت مناهج الرسائل التي بحثتها ، لو تأخر ظهور بعضها . ولكنني لم أراع هذا الشرط في نوع واحد ، هو كتب الصفات والغريب ، لأنها تشتعل على أكثر من موضوع ، ولا يتضح منهجها تماماً إلا بمقابلتها بمناهج الموضوعات المختلفة . فقدمت الرسائل الخاصة بموضوع واحد ، وأخرى هذه الرسائل والكتب الجامعة . يضاف إلى ذلك أن الترتيب النظري لتاريخ ظهورها يؤيد هذا الترتيب ، فالرسائل الخاصة بموضوع واحد ظهرت قبل هذه الكتب التي تجمع بين دفتيها أكثر من موضوع ، لأنها اعتمدت على الكتب الخاصة ، كما سيظهر في أثناء البحث .

الكتاب الأول
الرسائل اللغوية على الموضوعات

البيانات الأولى

كتاب الغريبين واليفه

١ - غريب القرآن

أول من يُعزى إليه كتاب في غريب القرآن هو عبد الله بن عباس (المتوفى سنة ٦٨ هـ) ، وكانت من كتابه نسخة في برلين قبل الحرب العالمية الثانية^(١) ، وأظن أن هذا الكتاب كان يضم بعض الأقوال التي أدلى بها ابن عباس في تفسير الغريب من ألفاظ القرآن ، وأنه لم يكن هو الذي دونها في كتاب ، وإنما بعض رواة هذه الأقوال ، فإن أحداً من مترجمي ابن عباس لم ينسب إليه مثل هذا الكتاب ، وإنما نسبوا إليه الأقوال الكثيرة في التفسير وحده ، مروية لا مدونة . وسنلاحظ الأمر نفسه في الكلام عن اللغات في القرآن ، كما لوحظ في تفسير القرآن كله . وقد فعل مثل هذا الأمر السيوطي في الإتيان^(٢) ، حين دون في عدة صفحات ، أقوال ابن عباس ، من رواية ابن جرير عن المَعْنَى ، عن عبد الله بن صالح ، عن علي بن طلحة . وليس في مقتبسات السيوطي إلا الألفاظ وتفسيرها مجرداً قاصراً موجزاً ، حتى يكاد يكون بلفظ مرادف مفرد . وربما كان ذلك في أصل الكتاب الذي نقل منه السيوطي ، أو تغييراً من السيوطي نفسه ، أو من نهج ابن عباس ، وإن كنا سمعنا كثيراً عن ميله إلى الاعتماد على الشعر في تفسير ألفاظ القرآن .

فإذا كنا لسنا على يقين من تاريخ تدوين أقوال ابن عباس ، فإن اليقين يستقر في نموسنا في الكلام عن المؤلف الثاني الذي صرح مترجموه أنه دون كتاباً في غريب القرآن ، وهو أبو سعيد بن تَعَلَب بن رباح البكري (المتوفى سنة ١٤١ هـ) ، فإن هذا

(٢) ١١٤/١ .

(١) بروكلمن ٣٣/١ .

يجعلنا نوقن أن التدوين في هذا الفرع من العلوم لم يتأخر عن النصف الأول من القرن الثاني للهجرة . وذكر ياقوت كتاب أبا ن ، وبعض معلومات عنه ، في قوله^(١) : « صنف [أبا ن] كتاب الغريب في القرآن ، وذكر شواهد من الشعر . فجاء فيما بعد عبد الرحمن بن محمد الأزدي الكوفي ، فجمع من كتاب أبا ن ومحمد بن السائب وأبي روق عطية بن الحارث ، فجعله كتابا فيما اختلفوا فيه وما اتفقوا عليه . فتارة يحيى كتاب أبا ن مفردا ، وتارة يحيى مشتركا ، على ما عمله عبد الرحمن » .

ثم ألف في غريب القرآن من اللغويين أبو قيس مؤرّج السدوسي المتوفى عام ١٩٥ هـ أو ١٧٤ هـ . ولم يصل إلينا كتابه ، ولا كتاب أبي سعيد البكري . ثم تعاقبت بعدها الكتب في هذا الميدان . فذكرت يواليف فيه للغويين التالية أسماءهم من المتوفين في القرن الثالث : لأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (توفي ٢٠٢ هـ) ، والنضر بن الشميل (٢٠٣) ، وأبي عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠) ، والأصمعي (٢١٣) ، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥ أو ٢٢١) ، وأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤) ، ومحمد ابن سلام الجعفي (٢٣١) ، وأبي عبد الرحمن عبد الله بن محمد العدوي المعروف بابن اليزيدي (تلميذ الفراء) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وتعلب (٢٩١ هـ) ومحمد بن الحسن ابن دينار الأحول ، وأبي جعفر أحمد بن محمد بن يزداد الطبري . ولا يعنى هذا الترتيب أن الأول منهم ألف كتابه قبل الثاني ، فر بما تقدم الثاني منهم الأول على الرغم من تواريخ الوفاة ، لأن المدة بين وفيات كثير منهم قليلة جدا . ولم ينسب للأصمعي كتابا في الغريب ، غير السيوطي . ولكن هذه النسبة يشك في صحتها ، إذ اشتهر عن الأصمعي (أنه لم يكن يجب التعرض لتفسير ألفاظ القرآن تورعا وتدينا) .

وقد فقدت هذه الكتب جميعا = سوى غريب ابن قتيبة ، ولم يصل إلينا

ما يصفها ويلقي ضوءاً على نهجها إلا كتابين . روى ياقوت في معجم الأدباء^(١) أن كتاب أبي عبيد « في غريب القرآن » متزج من كتاب أبي عبيدة . ووصف ابن النديم^(٢) كتاب ثعلب بأنه « لطيف » : أى صغير .

أما « غريب القرآن » لابن قتيبة ، فتملك دار الكتب المصرية مصورة منه (١٢٠٥ تفسير) وهى فى أربع وأربعين ومئتين صفحة من القطع الكبير . وقد وضع غرضه ومنهجه فى مقدمته ، فقال : « وغرضنا الذى امتثلناه فى كتابنا هذا أن نختصر ونكمل ، وأن نوضح ونجعل ، وأن نستشهد على اللفظ المبتدل ، ولا نكثر على الحرف المستعمل ، وألا نحشو كتابنا بالنحو والحديث والأسانيد . فإننا لو فعلنا ذلك فى نقل الحديث ، لاحتجنا إلى أن نأتى بتفسير السلف رحمة الله عليهم بعينه . ولو أتينا بتلك الألفاظ ، كان كتابنا كسائر الكتب التى ألفها نقلة الحديث ، ولو تكلفنا — بعد اقتصاص اختلافهم — تبيين معانيهم ، وفق جملهم بألفاظنا ، وموضع الاختيار من ذلك الاختلاف ، وإقامة الدلائل عليه ، والإخبار عن العلة فيه ، لأسهبنا فى القول ، وأطلنا الكتاب ، وقطعنا منه طمع المنحفظ ، وباعدناه من بقية المتأدب ، وتكلفنا من نقل الحديث ما قد وفينا وكفينا » .

وقصر فيها أيضاً ميدان بحثه على « غريب القرآن » دون تأويل مشكله ، إذ كنا قد أفردنا للمشكل كتاباً جامعاً كافياً بحمد الله . وأشار إلى مراجعته وخطته بإزائها فى قوله : « وكتابنا هذا مستنبط من كتب المفسرين ، وكتب أصحاب اللغة العالمين ، لم نخرج فيه عن مذهبهم ، ولا تكلفنا فى شئ منه بأرائنا غير معانيهم ، بعد اختيار فى الحرف أولى الأفاويل فى اللغة ، وأشبهها بقصة الآية ، ونبذنا منكر التأويل ، ومنحول التفسير » .

ويتضح تقسيم ابن قتيبة كتابه ، من قوله : « نفتتح كتابنا هذا بذكر أسمائه الحسنى ، وصفاته العلى ، فنخبر بتأويلها واشتقاقها ، وتتبع ذلك ألفاظاً أكثر ترددها

في الكتاب ، لم تر بعض السور أولى بها من بعض ، ثم نبئديء في تفسير غريب القرآن « فهو إذن ثلاثة أقسام ، أولها يشغل ما بين صفحتي ٣ ، ١١ ، وثانيها ما بين صفحتي ١١ ، ١٩ والبقية للغريب .

ولم يراع المؤلف أى ترتيب في القسمين الأولين ، فقد ذكر في أولها الرحمن ، فالرحيم ، فالسلام ، فالقيوم ، فالقيام ، فالشؤون . . . وفي الثاني الجن والناس ، فأبليس فالأنفس ، فالشرك . . الخ . أما القسم الثالث فجعله أقساماً وفقاً للسور ، وسار فيه على ترتيبها في المصحف .

ومنهج كتاب ابن قتيبة خليط من منهجى كتب اللغة وكتب التفسير ، فهو يضم ظواهرها معا . فبينما يفسر الألفاظ لغويا ، ويستشهد عليها كثيرا بالأشعار والأحاديث وأقوال العرب ، ويبين وزنها أحيانا ، يفسرها قرآنيا ، فيبين في السور المدنى من المسكى أحيانا ، ويقتبس أقوال مشهورى المفسرين ، وكثيرا ما أحال على كتابه في المشكل .

وعزى إلى بعض من توفى في القرن الرابع كتب في غريب القرآن أيضا ، وأشهرهم أبو طالب المفضل بن سلمة (٣٠٨) ، وابن دريد (٢٢٣ - ٣٢١) ، ولم يتم كتابه ، وأبو زيد أحمد بن سهل البلخي (٣٢٢) ، ونفطويه (٣٢٣) ، ومحمد بن عزيز السجستاني (٣٣٠) ، وأبو عمرو محمد بن عبد الواحد الزاهد (٣٤٥) ، وأبو بكر أحمد ابن كامل بن خلف بن شجرة (٢٦٠ - ٣٥٠) ، وأبو بكر محمد بن الحسن الأنصاري النقاش (٣٥١) ، ومحمد بن عثمان الجعد (من أصحاب ابن كيسان) ، وأبو الحسن إبراهيم بن عبد الرحيم العروضى من طبقة ابن درستويه ، وعلى ابن سليمان الأخفش .

ووصل إلينا من كتب هذا القرن كتاب السجستاني ، وروى أبو البركات الأنباري^(١) أن السجستاني صنف كتابه « في خمس عشرة سنة ، وكان يقرؤه على

شيخه أبي بكر بن الأنباري ، فكان يصلح له فيه مواضع . وقد طبع هذا الكتاب الأستاذ مصطفي عناني عام ١٩٣٦ م وعنوانه « زهرة القلوب » . ويختلف هذا الكتاب عن غريب أبي عبيدة كل الاختلاف ، فلا مقدمة له يشرح فيها منهجه ، ولا أقسام به ، وإنما الألفاظ القريبة ترتب وفقاً للحرف الأول منها وحده . وكان السجستاني يقسم الحرف الواحد في ترتيبه إلى ثلاثة أبواب ، فيقدم المفتوح ، ثم المضموم ، ثم المكسور . ولا يعتبر الحرف الثاني وما بعده ، فيورد الألفاظ المبدوءة بالحرف الواحد محتلطة في غير نظام . والتفسير لغوي يكاد يكون خالصاً ، فالزهرة مختصرة ، تقع في ٣٣٠ صفحة من القطع الصغير (مثل كتب الجيب) والألفاظ تفسر تفسيراً سريعاً مختصراً ، لا تترد فيه أسماء اللغويين ولا المفسرين ولا الشواهد . وقد أعجب به الباحثون ، واعتبروا مؤلفه « أجاد فيه » وألف أبو العباس أحمد بن عبد الجليل التدميري (٥٥٥ هـ) كتاباً في شرح شواهدة .

ومن مؤلفي غريب القرآن الذين توفوا في القرن الخامس ، أبو القاسم الحسين ابن محمد الراغب الأصفهاني (كان حياً في أوائل القرن الخامس) وأحمد بن محمد المرزوقي (٤٣١) ، ومكي بن محمد القيسبي (٣٥٥ — ٤٣٧) ، ومحمد بن يوسف الكفرطاني (٤٥٣) ، وعبد الواحد بن أحمد المليحي (٤٦٣) .

وذكر ياقوت وابن خلكان أن كتاب القيسبي المسمى « مشكل غريب القرآن » كان في ثلاثة أجزاء . وبقي كتاب الراغب المسمى « المفردات في غريب القرآن » وطبع بالمطبعة الميمنية عام ١٣٢٤ هـ . وقد قدم الراغب بين يدي كتابه مقدمة طويلة ، ذكر فيها بعض رسائله عن القرآن ، وأهمية معرفة ألفاظه ، وتعرض لمنهجه في كتابه ، فقال : « وقد استخرت الله تعالى في إملاء كتاب مستوفى فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجى ، فقدم ما أوله الألف ثم الباء ، على ترتيب حروف المعجم ، معتبراً فيه أوائل حروفه الأصلية دون الزوائد ، والإشارة فيه إلى المناسبات التي بين الألفاظ المستعارات منها والمشتقات ، حسبما يحتمل التوسع

في هذا الكتاب . وإذن فقد حاول فيه الاستيفاء والتوسع ، والترتيب بحسب الحروف الأصلية للألفاظ ، بالتدرج من أولها إلى آخرها وكان هذا الترتيب أيسر ترتيب وصل إليه العرب ، وأعجبوا به كل إعجاب . ولكن اختلف عند المؤلف بعض الأبنية ، وهي التناؤ المقصور « أنب » والمضاعف التناؤ ، والمهموز ، والمعتل . فكان يقدم التناؤ المقصور في أول « فصوله » أيًا كان الأصل الثالث الذي يدعيه له النحويون . وقد نسي هذا اختلالا حين تنظر إليه من منظار الصرفيين ، وهو في الواقع حقيقة لا تخطئ فيها . وحرار في المضاعف التناؤ ، فقدمه على جميع المواد في أغلب الأحيان ، وأخره في بعضها على الجميع . وتخلص من المهموز الحرف التناؤ أو الثالث . . . بوضعه مع المعتل . ولم يراع في هذا التفرقة بين الواوي واليائي .

أما علاجه للألفاظ ، فكان لغويا ، راعى فيه التفسير الواضح ، والالتفات إلى بعض المشتقات ، ودوران اللفظ في الآيات المختلفة ، والإتيان بالشواهد من الحديث والشعر ، والتزم إيراد ما يؤخذ من اللفظ من مجاز وتشبيه . ولم يورد في أقواله أسماء لغويين ولا مفسرين إلا نادرا على الرغم من إطلالته في الشرح . وقد أصبح هذا الكتاب علما بارزا في هذا الفرع من العلوم ، بفضل ترتيبه وعلاجه الاستعمال المجازي ، ومحاولته تتبع دوران اللفظ في القرآن . وإنه لجدير بمكانته هذه على الرغم من قصور محاولاته ، فهو الرائد الذي لم يجد من يسير خلفه ، ويكمل عمله ؛ فكتابه أشبه ما يكون بمعجم كامل للألفاظ القرآنية .

وألف في الغريب من أهل القرن السادس ابن الجوزي (٥٠٨ — ٥٦٨)

وسماه « الأريب » . ولم يصل إلينا شيء عن هذا الكتاب .

ومن توفي في القرن السابع وينسب إليهم كتب في الغريب : عمر بن محمد

المعروف بابن الشحنة (٦٠٦) وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد المنعم الخزرجي (٦٦٣) ،

ومحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ألف كتابه عام ٦٦٨) . وذكر حاجي

خليفة كتاب الرازي فقال^(١) « ذكر فيه أن طلبية العلم وحملته القرآن سألوه أن يجمع لهم تفسير غريب القرآن فأجاب » ، ورتبه ترتيب الجوهرى ، ضم فيه متنا من الإعراب والمعاني ، وفرغ من تعليقه في سنة ٦٦٨ .

وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من كتاب ابن الشحنة (١٦٨ تفسير) ولكنها ناقصة من أولها . والكتاب أقرب إلى كتب التفسير منه إلى كتب اللغة ، بخلاف الكتب السابقة . فالمؤلف يعنى بأقوال المفسرين واختلافاتهم ولذلك تظهر أسماءهم بكثرة عنده . أما أسماء اللغويين وأصحاب الغريب قليلة نادرة . والعلاج مختصر ترد فيه شواهد شعرية . وقد سار المؤلف في ترتيبه بحسب ترتيب السور في المصحف .

أما أهل القرن الثامن فألف منهم أبو حَيَّان النحوى (٦٥٤ — ٧٤٥) وعلاء الدين على بن عثمان الماردى الحنفى (٧٥٠) وابن السَّمِين الحلبي^(٢) . وقال حاجى خليفة عن الثالث منهم^(٣) « ولابن السمين الحلبي أيضا مفردات القرآن ، وهو أحسن الكتب المؤلفة في هذا الشأن . وبقى من هذه الكتب كتابا الماردى وأبى حَيَّان ، أما الأول فقد فرغ من تأليف كتابه » ، المسمى « بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله من الغريب » في صبيحة يوم الجمعة الرابع والعشرين من ربيع الأول عام ٧٣٦ ، كما ترى في المخطوط المحفوظ في دار الكتب المصرية تحت رقم ٥٤٩ تفسير . ووضح المؤلف غرضه ومنهجه ومراجعته في المقدمة في قوله « فحملنى ذلك [أى جهل الناس] على أن جمعت في غريب القرآن كتابا غريبا مسلكه ، قريبا مدركه ، صغيرا حجمه ، عزيزا علمه ، يهيج الخاطر ، ويروق الناظر ، ألقته من غريب أبى بكر العزيرى [السجستانى] وأبى محمد بن قتيبة وأبى عُبيد الهَرَوَى

(١) كشف الظنون ٤ : ٣٣١ .

(٢) ذكر ابن حجر (الدرر الكامنة ١ : ٣٤٠) والسيوطى (البنية ١٧٥) أحمد ابن يوسف بن عبد الدائم بن عماد الحلبي شهاب الدين المعروف بالسمين المتوفى عام ٧٥٦ ، عنى بالدراسات القرآنية ، وأصله هو ابن السمين الذى ذكره حاجى خليفة ، أو لعل هذا ابنه .

وتفسير جار الله الزمخشري . . . ورأيت ترتيبه على السور مقلدا لألفاظه ، ومسهلا له على حفظه » . إذن فقد كان يرمى إلى الاختصار والإحاطة والترتيب على السور . وقد كان كتابه كذلك ، فأهم ظواهره الإيجاز ، وغلبة الناحية اللغوية عليه أكثر من التفسير ، وقلة الاستشهاد ، وندرة أسماء المفسرين . والكتاب في ٤٩ ورقة من الحجم الكبير . وأما كتاب أبي حيان المسمى « تحفة الأريب » ، بما في القرآن من الغريب « فقد أشرف على طبعه في عام ١٩٣٦ محمد سعيد بن مصطفى الوردى النعسانى ، وذيل عليه في هوامشه بما في الألفاظ التي ذكرها من قراءات وبما أغفاه المصنف من غريب . وقد لجأ المؤلف إلى ترتيبه وفقا لنظام غريب يأخذ من نظام الجوهري في المعاجم بعض الشيء . فقد رتب الألفاظ وفقا لجرورها فالأخير معا ، ثم لم يراع ترتيب الحشو ، وأتى به تمثالا . ففي حرف الخاء مثلا نجد الألفاظ على النحو التالي خسا ، خبا ، ثم خطب ، ثم خبت ، ثم خرج ، ثم خلد ، خدد ، ثم خمد ، خصد . . . الخ ، ولم يدخل في اعتباره سوى الحروف الأصلية وحدها . أما العلاج فغاية في الاختصار ، مقصور على الشرح اللغوي السريع اللفظ ولا يبين فيه الآية التي ورد فيها ، ولا أثر فيه لأسماء لغويين ولا مفسرين ولا شواهد ولا ما إلى ذلك . وقد يسر ذلك لطابعه أن يضعه في جداول ، صفت منها للفظ والثاني للشرح . فشغل ١٣٨ صفحة من القطع الصغير (كتب الجيب) لا خطر لها .

ولما رأى الشيخ قاسم الحنفى ذلك الترتيب ، أحب أن يهذبه ليسره ، وأن يزيد عليه بعض ألفاظ قليلة ، فألف كتابه « مختصر كتاب التحفة في غريب القرآن » وتنتهى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه (برقم ٢٣٤ تفسير) ، وقد بين في مقدمته القصيرة ما دعاه إلى اختصاره فقال « لما رأيت كتاب التحفة في غريب القرآن عقدا تناثرت درره ، أحببت أن أنظمه في أقرب سلك ، وهو الحرف الأول والثاني من الحروف الأصلية مميزا ما زدت بقلت » . ولم يغير الحنفى شيئا من عبارة أبي حيان ، فيما عدا الترتيب ، والقليل الذى زاده .

ومن المتوفين في القرن التاسع ألف زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي في عام ٨٥٦ هـ « ألفية في غريب القرآن » وأحمد بن محمد الهائم المصري في عام ٨٠٨ هـ « التبيان في غريب القرآن » ، والمقرئ المتوفى عام ٨٤٥ هـ « غريب القرآن » ولم نعثر عليه .

أما العراقي فقد التزم في « ألفيته » أن يرتب ألفاظها وفقاً لحروفها الأصول بالندرج من أولها إلى آخرها ، وأن يذكر الألفاظ بصورتها التي هي عليها في القرآن ما أمكنه ذلك . وكان يقتصر على ذكر الكلمة وشرحها بكل اختصار ، ويحيل إلى أنه استقى شرحه من تحفة أبي حيان . ولا شك أن النظم في هذا النوع من الكتب لا قيمة علمية له .

وقد نشر هذه الألفية « الأستاذ مصطفى بن حنفي بن حسن الذهبي المصري (١٢٨٠ هـ) في رسالة تفسير « غريب القرآن العظيم » أتمها في غرة ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ وطبعت في مطبعة السيد محمد شعراوي في ٢٩ صفحة . وسار فيها على ترتيب الألفية ، غير أنه اختصرها لحذف بعض ما أوردت من ألفاظ ، وبعض ما قالت في التفسيرات . ولا قيمة تذكر لهذه الرسالة .

وأما ابن الهائم المصري فاعتمد صراحة على كتاب محمد بن عزيز السجستاني ، ولكنه هذب ورتبه واختصره قليلاً وزاد عليه ، قال في مقدمته « وأن من أنفس ما صنف في تفسير غريب القرآن مصنف الإمام أبي بكر محمد بن عزيز المنسوب إلى سجستان ، إلا أنه يحوج المستغرب لسكيات سورة إلى كشف حروف وأوراق كثيرة ، لا سيما في السور الطوال . . . فرأيت أن أجمع ما تفرق من غريب كل سورة فيما هو كالفصل ، مع زيادة أشياء في بعض المواضع على الأصل ، لتسهيل مطالعته وتتم فائدته ؛ فشرعت فيه متوخياً للتسهيل ، مجتنباً للإكثار والتطويل . . . حريراً على أن آتى بعبارة في الأكثر ، وألا أدخل منه بشيء إلا ما تكرر . والمزيد [أى الذى زاده هو] وأن ارتبط بالأصل في العبارة ، فيكفيه للتمييز بينهما زاي ودارة » .

وهذا الكتاب قريب الشبه بكتاب المارديني السابق ذكره ، في ترتيبهما وفقا للسور ، واختصارهما ، وقلة تعرضهما للشواهد وإيرادها لأسماء المفسرين واللغويين ، وغلبة الناحية اللغوية . ولكنّه يختلف عنه في ظهور الزاى والدارة إشارة إلى زياداته عما في كتاب العزيزي ، وفي كونه أقل اختصارا من سابقه ، حتى وقع في ٧٦ ورقة من الحجم الكبير ، وفي ميله إلى إيراد أكثر معاني اللفظ الذي يفسره ، سواء ارتبطت هذه المعاني بالآية التي وقع فيها اللفظ أو لم ترتبط .

ولا شك أن هناك كتباً غير التي تناولنا في هذا الفن ، ولكننا لم نحاول الاستقصاء الشامل ، فهنا استنباط الظواهر العامة ، والعالم الكبرى لهذه الحركة اللغوية .

وصفوة القول في هذه الحركة : أنها الحركة العلمية الأولى في الإسلام ، بدأت في عصر مبكر لا يعدو النصف الأول من القرن الأول للهجرة ، ودونت بعد هذا التاريخ بقليل ، وسارت في طريقين للانتظام : الترتيب وفقا للسور في المصحف ، وهو أقدمها ، والترتيب الألف بائي . واستمر في الوجود في حياة الحركة كلها . وكانت الألفاظ ترتب في داخل هذه السور بحسب ورودها في الآيات أيضا . أما الترتيب الألف بائي ، فابتدأ معقدا عند العزيزي في القرن الرابع من جهة ، وبمبسطة من أخرى ، معقد من حيث فصله بين المفتوح والمضموم والمكسور ، وبمبسطة من حيث إدخاله الحروف الأصلية والمزيدة في اعتباره . وكان من آثار هذا التعميد أن لم ينبع أحد من المؤلفين غير صاحبه ، وأن الذين اعتمدوا على كتابه غيروا هذا الترتيب إلى الترتيب بحسب السور ، مثل المارديني وابن الهائم . ولكن هذا الترتيب ارتقى سريريا ، فتخلص من كل تعميده وقيوده ، وخب إلى قمة الانتظام في القرن الخامس ، على يد الراغب الأصفهاني ، الذي اعتبر الحروف الأصلية وحدها ونظر إلى الألفاظ من أولها إلى آخرها . وقد غفل عن بعض آثار الضعف المتخلفة في ترتيبه في الشأني والمضاعف والمعتل والمهموز ، ولكنها لا نشوه عمله لقلتها . ولم يرض من جاء بعد

الراغب عن الحياة معه بين القم ، فمدل الرازي في القرن السابع عن ترتيبه ، واصطنع ترتيب الجوهري ، وجمع أبو حيان بين ترتيب الراغب والجوهري ، وأسقط الحشو ، فكان ترتيبه غاية في التعقيد ، ثم رجع العراقي في القرن التاسع إلى ترتيب الراغب .

ووجدت في علاج الألفاظ نفسها مذاهب ، فكان من المؤلفين من جمع في كتابه من كل شيء ، مثل ابن قتيبة ، ومنهم من مال إلى الاختصار ، مثل المتأخرين ولا سيما أبو حيان ، ومنهم من كان يأخذ من المفسرين ، كابن قتيبة وابن الشحنة ، ومنهم من غلبت عليه النظرة اللغوية كسائرهم ، فاختلفت من كتبهم أسماء مجاهد وعكرمة والحسن وغيرهم ؛ واعتمدوا جميعا على الشعر في الاستشهاد منذ أولهم أبان البكري ، ثم اعتمد ابن قتيبة على الحديث أيضا ، وانتقل ذلك منهما إلى غيرها ، وحاول بعضهم أن يتتبع دوران الألفاظ في الصور المختلفة ، فظهر ذلك بصورة أولية بادئة عند الرززي ، واشتد إلى درجة لا بأس بها عند الراغب ، واختلف عنهم هذا في عنايته بالصور المجازية المستمدة من الألفاظ القرآنية ، ويدل هذا على أن الراغب هو القمة التي وصلت إليها حركة التأليف في غريب القرآن ، في الترتيب والعلاج .

وقامت حول القرآن دراسات أخرى باسم : « معاني القرآن ، وتفسير القرآن ، ومشكل القرآن » . ولكن « المعاني » هي النواة الأولى للتفسير ، فهي أقرب إلى كتب الشروح ، منها إلى الكتب اللغوية الخالصة ، ولذلك لا ندخلها في دراستنا هنا ، مثلها في ذلك مثل كتب التفسير . والفرق بينهما أن كتب المعاني كانت تختار من الآيات ، أما كتب التفسير ، فكانت تحاول ألا تترك شيئا بغير شرح ، وأن كتب المعاني هي الصورة الأولى لكتب التفسير . وكذلك لن ندرس كتب « المشكل » ، لأنها تنسم بناحية دينية تفسيرية ، إذ تحاول إزالة التخالف أو التعارض بين الآيات المختلفة بالتأويل وكشف الستار عن ظروف كل آية ، وما شابه ذلك ، ومن الطبيعي أن هذه الكتب جميعها تتصل باللغة بصلات كبيرة ، ولكنها ليست في شدة صلة كتب غريب القرآن بها ، ويمينا هنا أن بعض المؤلفين جمع بين بعض كتب

الغريب والمشكل ، مثل محمد بن أحمد بن مطرف الكنانى الأندلسى (٣٨٧ - ٤٥٤) ، فقد جمع فى كتابه « القُرطين » بين كتابى مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبة . ولم يتصرف المؤلف فى أىّ من الكتابين بزيادة ولا نقص ، وجمع بين أقوالهما فى كل مسألة ، مع تمييز ما فى الغريب بحرف « غ » وما فى المشكل بحرف « ش » . وأظننا بكلامنا عن غريب ابن قتيبة من قبل ، استغنيينا عن إعادة الكلام ثانية هنا .

٢ - غريب الحديث

لم يبدأ التدوين فى هذا الفرع من اللغة مع نظيره « غريب القرآن » ، بل تأخر كثيرا ، وإن كان من المحتمل أن الكلام فهما بدأ فى وقت واحد ، فقد رأينا كتابا فى غريب القرآن ينسب إلى عبد الله بن عباس ، ولكننا لم نجد كتابا فى غريب الحديث تنسب إلى هذا الخبر ، أو أحدهم معاصريه ، أو تلاميذه المباشرين .

عزّا أكثر الباحثين الكتاب الأول فى غريب الحديث إلى أبى عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠ هـ) تبعاً لابن الأثير ، ولكن هذا القول يجب ألا يؤخذ قضية مسلمة ، فقد نسب ابن النديم^(١) الكتاب الأول من هذا النوع إلى أبى عدنان عبد الرحمن ابن عبد الأعلى ، إذ قال « وله... كتاب غريب الحديث ، وترجمته : « ماجاء من الحديث المأمور عن النبي صلى الله عليه وسلم مفسرا » ، وعلى أثره « ما فسر العلماء من السلف » .

وكان أبو عدنان راوية « لأبى البيداء الرياحى » ، وهو معاصر ليونس ابن حبيب ، أستاذ أبى عبيدة . فأبو عدنان إذن وأبو عبيدة متعاصران ، ومن المحتمل أن يسبق أحدهما الآخر فى التأليف فى غريب الحديث . ولكن إذا كان لنا أن نعتمد على مؤرخ ، فالأجدر بالترجيح ابن النديم ، لأنه أقدمهم وأقربهم إلى عصر هؤلاء المؤرخين ؛ فنقدم بذلك أبا عدنان على أبى عبيدة . ولم يصل إلينا كتاب أبى عدنان ،

(١) الخطيب : تاريخ بغداد ١٢ / ٤٠٤

وسكن وصفه ابن درستويه في قوله^(١): « ذكر فيه الأسانيد ، وصفه على أبواب السنن والفقهاء ، إلا أنه ليس بالكبير » . ولم يصل إلينا كتاب أبي عبيدة أيضا ، ولكنه دخل في كتب الغريب التي ألفت بعده . ووصفه ابن الأثير في مقدمته بقوله « فقيل إن أول من جمع في هذا الفن شيئا وألف ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي . لجمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتابا صغيرا ، ذا أوراق معددوات . ولم تكن قلته لجهله بغيره من غريب الحديث ، وإنما كان ذلك لأمرين : أحدهما : أن كل مبتدئ شيء لم يسبق إليه ، ومبتدع لأمر لم يتقدم فيه عليه ، فإنه يكون قليلا ثم يكثر ، وصغيرا ثم يكثر . والثاني : أن الناس يومئذ كان فيهم بقية ، وعندهم معرفة ، فلم يكن الجهل قد عم ، ولا الخطب قد طمّ » .

وقد تقد إبراهيم الحربي كتاب أبي عبيد ، باحتوائه على عدة أحاديث لا أصل لها ، أخذها من كتاب أبي عبيدة ، مما يدل على أن الحربي كان لا يثق بأحاديث أبي عبيدة المذكورة في كتابه ، وإن كان غيره وثق أبا عبيدة ، كما يظهر من تهذيب ابن حجر . وقد صنف أبو سعيد أحمد بن أبي خالد الضريير الكندي (٢١٤ هـ) وعبد الواحد بن أحمد المليحي (٤٦٢ هـ) وموفق الدين عبد اللطيف ابن يوسف البغدادي (٥٥٧ - ٦٢٩) كتب في الرد عليه . ولم أراع في وضع كتاب أبي عبيدة تاريخ وفاته ، لما اشتهر عنه من أنه المؤلف الأول في ذلك النوع ، ولكنني سأتابع هذه التواريخ في الكتب التالية .

وذهب ابن الأثير في مقدمته إلى أن النضر بن شميل (٢٠٣ هـ) تلا أبا عبيدة في التأليف ، قال « ثم جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازني بعده كتابا في غريب الحديث أكبر من كتاب أبي عبيدة ، وشرح فيه وبسط ، على صغر حجمه ولطفه » .

ثم ألف أيضا من اللغويين المتوفين في القرن الثالث ، أبو عمرو الشيباني

« (٢٠٦ هـ) وقُطرب (٢٠٦ هـ) والأصمعيّ (٢١٣ هـ) الذي وصف ابن الأثير كتابه بقوله « ثم جمع عبد الملك بن قُريب الأصمعيّ — وكان في عصر أبي عبيدة وتأخر عنه — كتاباً أحسن فيه الصنع وأجاد ، ونيف على كتابه وزاد . ثم ألف منهم أيضاً أبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) والحسن بن محبوب السمراد (من أصحاب الرضا المتوفى ٢٠٢ هـ) وسلمة ابن عاصم الكوفي (أخذ عن الفراء) . وكانت هذه الكتب جميعها صغيرة لا تعرف الترتيب، ولعلها ألفت في القرن الثاني ، لا الثالث ، كما قد يستفاد من قول ابن الأثير : وكذلك [ألف] محمد بن المستنير المعروف بقُطرب ، وغيره من أئمة اللغة والفقه « جمعوا أحاديث تكلموا على لغتها ومعناها في أوراق ذوات عدد ، ولم يكن أحدهم ينفرد عن غيره بكبير حديث لم يذكره الآخر . واستمرت الحال إلى زمن أبي عبيد القاسم بن سلام ، وذلك بعد المشين » . وألف أبو عبيد (٢٢٤ هـ) كتابه المشهور « غريب الحديث » فأطال ونظّم ، وانتزع إعجاب الباحثين . وقال الخطّابي في مقدمة « غريبه^(١) » : بلغني أن أبا عبيد مكث في كتابه أربعين سنة ، يسأل العلماء عما أودعه من تفسير « الحديث والأثر » وقد جمع فيه ما في كتب المؤلفين السابقين عليه .

ونهج فيه أبو عبيد نهج كتب المسانيد ، فأفرد أحاديث الرسول ، وأحاديث كل رجل من الصحابة والتابعين على حدته ، وأورد الأحاديث في كل مسند بدون أي ترتيب . وتقدم النسخة التي في دار الكتب المصرية (تحت رقم ٢٠٥١ حديث) بعبارة « وقال أبو عبيد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم . . . » في مسند النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يذكّر الحديث ، ثم سنده ، ثم يشرح لفظه المقود له الباب ، ثم ينتقل إلى حديث آخر . وراعى في شرح الغريب تفسير اللفظ ، وإيراد بعض المشتقات القليلة ، مثل الفعل، والمصدر، والاستشهاد على المعنى من القرآن والشعر ، وبعض الأحاديث الأخرى التي قد تُرفع إلى الراوى نفسه المفرد له المسند ، أو غيره .

وقد أعجب الناس به منذ ظهوره ، من لغويين وفقهاء وغيرهم . قال ابن درستويه^(١) «رغب فيه أهل الحديث والفقه واللغة ، لاجتماع ما يحتاجون إليه فيه » . وقال عبد الله ابن أحمد بن حنبل^(٢) : « عرضت كتاب الحديث على أبي فاستحسنه وقال : جزاه الله تعالى خيراً » . وقده آخرون ، و بينوا الصلة بينه وبين كتاب الأصمعيّ وأبي عبيدة ، قال أبو الطيب اللغوي^(٣) : « وأما كتابه في غريب الحديث ، فإنه اعتمد فيه على كتاب أبي عبيدة في غريب الحديث » . وهو قول لا يمكن تصديقه ، لضخامة كتاب أبي عبيدة ، ووصف المؤرخين كتاب أبي عبيدة بالقلعة المفرطة . وقال إبراهيم الحريّ^(٤) : « وكتاب غريب الحديث فيه أقل من مئتي حرف (سمعت) والباقي (قال الأصمعيّ) » (قال أبو عمرو) . وفيه خمسة وأربعون حديثاً لا أصل لها ، أتى فيها أبو عبيد من أبي عبيدة معمر بن المثنى . « وقال مرة أخرى^(٥) : « إن في كتاب غريب الحديث الذي صنفه أبو عبيد ، ثلاثة وخمسين حديثاً ليس لها أصل » .

وقد ألف ابن قتيبة وعلى بن حمزة البصرى (٣٧٥ هـ) وحسن بن عبد الله المعروف بلكذه أو لئذه ، وصعودا ، كتاباً في الرد عليه . وألف أبو الحسن علي بن عبد الله ابن محمد بن أبي جرادة (٥٤٨ هـ) كتاباً ، قال عنه ياقوت^(٦) « رتب غريب الحديث لأبي عبيد على حروف المعجم ، رأيت بخطه ، وشرح في شرح أبياته شروعا لم يقصر فيه ، ظفرت منه بكراريس من مسوداته ، لأنه لم يتم » .

وألف أيضاً ابن الأعرابي (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١ هـ) وعلى ابن المنيرة الأثرم (٢٣٢ هـ) وعبد الملك بن حبيب الإلبيري (٢٣٩ هـ) ومحمد بن حبيب (٣٤٥ هـ) في غريب الحديث وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم

- (١) الخطيب : تاريخ بغداد ٤٠٥/١٢ .
- (٢) ابن الأباري : التزعة ١٩١ .
- (٣) ياقوت : معجم الأدياب ١٦٣/٦ .
- (٤) الخطيب : تاريخ بغداد ٤١٣/١٢ .
- (٥) ياقوت : معجم الأدياب ١٢١/١ .
- (٦) معجم الأدياب ١٠/١٦ .

(٢٥١ هـ) وتَمَر بن حمدويه المروزي (٢٥٥ هـ)، وكان كتابه كبيراً جداً، وثابت ابن عبد العزيز ووراق أبي عبيد ابن سلام . وكل هذه الكتب مفقودة ، لم نعتز على شيء منها بعد .

ولا زال كتاب ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) بعيداً عن أيدينا ، ولكن ابن الأثير وصفه وصفاً جميلاً . قال : « وبقي على ذلك كتابه [يريد كتاب أبي عبيد] في أيدي الناس ، يرجعون إليه ، ويعتمدون في غريب الحديث عليه ، إلى عصر أبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري رحمه الله . فصنف كتابه المشهور في غريب الحديث والأخبار ، هذا فيه حذو أبي عبيد ، ولم يودعه شيئاً من الأحاديث المودعة كتاب أبي عبيدة ، إلا ما دعت إليه حاجة ، من زيادة شرح وبيان ، أو استدراك ، أو اعتراض . فجاء كتابه مثل كتاب أبي عبيد ، أو أكبر منه » .

وقال في مقدمة كتابه « وقد كنت زماناً أرى أن كتاب أبي عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث ، وأن الناظر فيه مستغن به . ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة ، فوجدت ما ترك نحو مما ذكر . فتنبعت ما أغفل ، وفسرته على نحو مما فسر ، وأرجو ألا يكون بقي بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحد فيه مقال » .

وامتاز كتاب ابن قتيبة بالوضوح ، وتتبع الألفاظ في الأحاديث المختلفة ، والميل إلى الميدان النووي ، على حين امتاز كتاب أبي عبيد بالميل إلى الميدان الفقهي ؛ قال الخطابي في مقدمة غريبه^(١) وهو يذكر كتب غريب الحديث « ليس لواحد من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكون شيء منها على منهاج كتاب أبي عبيد ، في بيان اللفظ وصحة المعنى ووحدة الاستنباط وكثرة الفقه ، ولا أن يكون من جنس كتاب ابن قتيبة في إشباع التفسير ، وإيراد الحجج ، وذكر النظائر ، وتخليص المعاني » . وقد أدخل أبو عبيد وابن قتيبة كل الكتب السابقة في كتابيهما ؛ قال الخطابي

(١) ابن الأثير — النهاية ٦/١ .

« إنما هي [الكتب القديمة] أو عامتها ، إذا تقسمت وقعت بين مقصر لا يورد في كتابه إلا أطرافا وسواقط من الحديث ، ثم لا يوفيهما حقهما من إشباع التفسير ، وإيضاح المعنى ، وبين مطيل يسرد الأحاديث المشهورة ، التي لا يكاد يشكل منها شيء ، ثم يتكلف تفسيرها ويطنب فيها . وفي الكتابين غنى ومدوحة عن كل كتاب ذكرناه قبل ، إذ كانا قد أتينا على جماع ما تضمنت الأحاديث المودعة فيهما من تفسير وتأويل ، وزادا عليه ، فصار أحق به ، وأملك له . ولعل الشيء بعد الشيء منها قد يفوتها » . وألف الكُتْبة كتابا في الرد عليه .

ووصل إلينا أيضاً وصف « غريب الحديث » لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحرابي (١٩٨ - ٢٨٥) . وقد سار المؤلف فيه على منهج أبي عبيد وابن قتيبة في التقسيم ، إلا أنه فاقهما في الإطالة جدا ، فجمع فيه ٢١ مسندا ذكرها ابن النديم ومحمد بن شاكر الكندي^(١) . وقال ابن الأثير عنه : « وهو كتاب كبير ذو مجلدات عدة ، جمع فيه وبسط القول ، واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدها ، وأطاله بذكر متونها وألفاظها ، وإن لم يكن فيها إلا كلمة واحدة غريبة . فطال لذلك كتابه ، وبسبب طوله ترك وهجر ، وإن كان كثير الفوائد ، جم المنافع ، فإن الرجل كان إماماً حافظاً متقناً عارفاً بالقمه والحديث واللغة والأدب » ؛ وكان كتابه يختلف عن كتاب أبي عبيد وابن قتيبة ، في كونه مرتبا ، وإن ضيع طوله هذه الميزة ، قال ابن الأثير : « الكتب المصنفة التي ذكرناها لم يكن فيها كتاب صنف مرتبا ومقنن يرجع الإنسان عند طلبه الحديث إليه إلا كتاب الحرابي ، وهو على طوله وعسر ترتيبه لا يوجد الحديث فيه إلا بعد تعب وعناء » .

وألف فيه المبرد (٢١٠ - ٢٨٦) ومحمد بن عبد السلام الخُصَنِي (٢٨٦ هـ) وتعلب (٢٩١ هـ) وابن كيسان (٢٩٩ هـ) ، وكتابه نحو أربع مئة ورقة ، ومحمد ابن عثمان الجحد (كان حيا مشهورا في عام ٢٧٩ هـ) . وقد وصف محمد بن خير

(١) الفهرست ٢٣١ وفوات الوفيات ٤/١ .

كتاب الخُشْنِي فقال^(١) « نيف على عشرين جزءا ، شرح حديث النبي عليه الصلاة والسلام في أحد عشر جزءا ، وحديث الصحابة في ستة أجزاء ، والتابعين في خمسة أجزاء » . ويتضح من هذا الوصف أنه سار فيه على المسانيد .

ومن توفي في القرن الرابع وألف في غريب الحديث قاسم بن ثابت السَّرْقَسْتِي (٣٠٢ هـ) قال ياقوت^(٢) : « وهو كتاب حسن مشهور ، وذكره أبو محمد علي بن أحمد وأثنى عليه وقال ما شأه أبو عبيد إلا بتقدم العصر » . وأبو محمد قاسم بن محمد الأنباري (٣٠٤ هـ) وأبو موسى الخامض (٣٠٥ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) وأبو بكر محمد ابن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) قال ابن خلكان في وصف كتابه^(٣) : « قيل إنه خمسة وأربعون ألف ورقة . وقال ابن النديم^(٤) : « لم يتمه » . وأبو الحسين عمر بن محمد ابن القاضي (٣٢٨ هـ) وصف السموطي^(٥) كتابه بأنه « كبير لم يتم » . وابن درستويه (٢٥٨-٣٤٧ هـ) . والحضرمي (تلميذ الزاهد المطرزي الذي ألف كتابا في غريب مسند أحمد بن حنبل) ومحمد بن محمد الخطَّابي البستي (٣١٩ - ٣٨٨ هـ) .

وفقدت هذه الكتب ، ولكن حفظ ابن الأثير في مقدمته جزءا كبيرا من مقدمة كتاب الخطَّابي ، فوضح لنا كثيرا من أوجهه . فقد جمع في كتابه ما فات أبا عبيد وابن قتيبة وسار على نهجهما ، فبلغ في الحجم مبلغ كل منهما . ووصف الخطَّابي في مقدمته الكتب السابقة على كتابه في الغريب ، كما يظهر مما اقتبسناه منه . وقد شرح في كتابين آخرين ، صحيح البخاري وسنن أبي داود ، مما يدل على تخصصه في شرح الحديث .

وقال ابن الأثير في الكتب الثلاثة : « فكانت هذه الكتب الثلاثة في غريب

(١) فهرسة مارواه عن شيوخه ١٩٥ .

(٢) معجم الأديب ١٦ / ٣٣٨ .

(٣) وفيات الأعيان ١ / ٥٠٤ .

(٤) الفهرست ١٥ .

(٥) النية ٣٦٤ .

الحديث والأثر أمهات الكتب ، وهي الدائرة في أيدي الناس ، والتي يعول عليها علماء الأمصار .

وألف جماعة ممن مات في القرن الخامس ، مثل إسماعيل بن الحسن البيهقي (٤٠٣ هـ) وأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي (٤٤٧ هـ) وإسماعيل بن عبد الغافر راوي صحيح مسلم (٤٤٩ هـ) . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة من كتاب الرازي باسم «تقريب الغريبين» (برقم ١٠١٧ تفسير) ويقول كاتبها إن أصلها مكتوب عام ٤٢٤ هـ ، فهو إذن العام الذي ألفت فيه . ويقصد المؤلف بالغريبين غريب أبي عبيد وابن قتيبة في الحديث ، فقد اختصرهما في كتاب ولم يزد عليهما إلا أشياء قليلة ، ولم يخرج عن النهج الذي ارتضيناه ، لجعل كتابه مسانيد ، ولم يرتب الأحاديث فيها ، وكان يقدم ما اختصره من كتاب أبي عبيد في كل مسند ، ثم يعقبه بما اختصره من ابن قتيبة . ولجأ في اختصاره إلى حذف الأسانيد ، واختصار بعض الشروح ، فكان يورد الحديث ، ثم يفسر الغريب تفسير مفردات ، فلا يأتي بالشواهد إلا نادراً ، وقد يتعرض لبعض المشتقات .

ووصف حاجي خليفة كتاب إسماعيل بن عبد الغافر بأنه^(١) «جليل الفائدة ، مجلد ، مرتب على الحروف» ولا نعرف عنه شيئاً آخر ، ولكن انظر كتاب عبد الغافر ابن إسماعيل في القرن التالي .

وفي القرن السادس ألف في غريب الحديث إبراهيم بن محمد النسوي (٥١٩ هـ) وأبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (٤٥١ - ٥٢٩ هـ) . والزمخشري (٤٦٧ - ٥٤٨ هـ) . وأبو شجاع محمد بن علي بن الدهان (٥٩٠ هـ) . وابن الجوزي (٥٩٧ هـ) .

ووصف السيوطي^(٢) كتاب النسوي بأنه تصنيف مفيد . أما كتاب الفارسي

(١) كنف الفنون ٤ / ٣٢٦

(٢) البنية ١٨٦

المسمى « مجمع الفرائب »، في غريب الحديث « ففتنى دار الكتب المصرية الجزء الأخير منه تحت رقم (٥٠٦ حديث) . وقد ألحق المؤلف بكتابه خاتمة بينت أنه دونه في ٥٢٦ هـ ، ورجع فيه إلى غريب أبي عبيد القاسم بن سلام وأبي محمد ابن قتيبة ، وأبي سليمان الخطابي ، وإبراهيم الحارثي ، والغريبين لأبي عبيد الهروي ، ولم يخرج شيء من ذلك عن هذه الكتب المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة ، إلا «زوائد بسيرة قليلة سمح بها الناظر» وذكر سنده في رواية هذه الكتب .

وشرح في الخاتمة منهجه فقال : « قد يسر الله تعالى إتمام هذا الكتاب المشتغل على تفسير غرائب الأحاديث ، مرتباً على حروف المعجم ، في ثمانية وعشرين باباً ، كل باب يشتمل على فصول . نبدأ في الفصل الأول بالهمزة مع سائر الحروف ، ثم في الثاني بالياء مع سائر الحروف ، وكذلك في كل فصل على الترتيب إلى فصل الياء مع سائر الحروف ، إلا ما هو من المهمل أو غير موجود ، ولا منقول في الأحاديث » . واعتبر في ترتيبه الحروف الأصول وحدها . ويدل هذا على أنه شبيه بالكتاب الذي نسبه حاجي خليفة إلى أبيه إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي ، إلا أن هذا أكثر من مجلد . فربما أخطأ حاجي خليفة ، لأن ابن خلكان نسب^(١) « مجمع الفرائب إلى الابن لا إلى الأب أيضاً ، وربما كان للأب كتاب صغير ، وللابن كتاب كبير سار فيه على نهج أبيه ، وزاد عليه في المواد .

وكان المؤلف يعقد المادة و يصدرها بحديث فيه اللفظ المراد تفسيره ، ثم يفسره ، وقد يورد بعض مشتقاته ، ويذكر أحاديث أخرى فيها اللفظ نفسه ، ويعلق عليها بالشرح الإجمالي . ولا عناية عنده بالأسانيد ، وربما ذكر الراوي الذي يرفع إليه الحديث ، ولا ترد عنده أسماء لغويين ولا شواهد شعرية .

أما كتاب الزمخشري المسمى « الفائق في غريب الحديث » فقد طبع مرتين : أولاً في حيدر آباد سنة ١٣٢٤ هـ ، والثانية في مصر ١٣٦٤ = ١٩٤٥ ، وعليها

نعتمد في الوصف ، وقسم الزمخشري غريبه إلى كتب ، وجعل كل كتاب خاصا بحرف من حروف العربية ، يضع فيه الألفاظ التي أولها ذلك الحرف . ثم رتب هذه الألفاظ في فصول وفقا للحرف الثاني . ولكنه أهمل الحرف الثالث ، فلم يراع ترتيبه . ونهج على أن يذكر في المادة الحديث الذي يحتوي عليها ، ثم يشرح المادة ، ويستشهد عليها بأحاديث أخرى ، وقرأن وشعر في بعض الأحيان ، ثم يشرح كل ما في الحديث من غريب ، ويطيل فيه ، سواء تعلق بالمادة أو لم يتعلق . واستمر على هذه الطريقة في كتابه كله ، فصار مجلدين كبيرين ، يحفلان بألفاظ الحديث .

والفائق أغزر كتب غريب الحديث مادة لعوية ، حتى عصره ، ولذلك أعجب به الباحثون ، وقال عنه ابن الأثير : « وسماه « الفائق » ولقد صادف هذا الاسم مسمى ، وكشف من غريب الحديث كل معنى » . ولكن تناوله كل ما في الحديث من غريب في موضع واحد استطرادا ، كلف الباحثين مئونة ومشقة ، فقبل عنه : « ولكن في العثور على طلب الحديث منه كلفة ومشقة ، وإن كانت دون غيره من متقدم الكتب ، لأنه جمع في التقفية بين إيراد الحديث مسرورا جميعه أو أكثره أو أقله ، ثم شرح ما فيه من غريب ، فيجىء شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث في حرف واحد من حروف المعجم ، فترد الكلمة في غير حرفها . وإذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها » .

وقدم الزمخشري لكتابه بمقدمة قصيرة ، يظهر منها أنه أراد فيه أن يكشف النقاب عن بلاغة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن يكون له في ذلك الصنف من التأليف أثر يذكره له الناس ، ولكنه أخذ ما فيه من كتب المتقدمين ، لأنه « لم يدع للمتأخر حصاصه يستظهر به على سدها ، ولا أنشوطه يستنمضه لشدها » . فكتابه يقترب بعض الشيء من معجمه المسمى « أساس البلاغة » ، ولكنه لا يدانيه ، إذ يبين فيه أوجه البلاغة ، ولا تعرض للمجاز وما إليه ، مما بقى عليه « الأساس » . ولعل سبب ذلك أنه ألف الأساس بعد الفائق .

ووصف السيوطي^(١) كتاب الدهان ، بأنه « كبير في ستة عشر مجلدا » ، ولم يصل إلينا شيء آخر عنه . أما أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، فقد صرح ابن الأثير بأنه رتب كتابه وفقا لحروف الهجاء ، اعتبارا من الحرف الأول للفظ ، فالثاني فالثالث ، مَثَلُهُ في ذلك مثل كتاب الغريبين لأبي حنيفة الهروي ، وأخذ مادته منه أيضا بعد تحريدها من غريب القرآن ، ولم يزد عليه إلا القليل .

ومات في القرن السابع من مؤلفي غريب الحديث ابن الأثير (٦٠٦ هـ) ، وابن الحاجب (٦٤٦ هـ) ، وصنّف الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (٧٢٣ هـ) . وليست لدينا معلومات عن كتب الآخرين ، غير أن كتاب ابن الحاجب كان في عشر مجلدات ، وكتاب الأرموي كان تكملة لكتاب ابن الأثير .

وسمى مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجَزَرِي المعروف بابن الأثير كتابه : « النهاية في غريب الحديث والأثر » ، وقد طبع في المطبعة الأميرية ببولاق ، ويعتبر هذا الكتاب « النهاية » التي وصل إليها « غريب الحديث » مادة وترتبا . أما المادة فأخذها المؤلف من أكبر كتابين في غريب القرآن والحديث ، بعد تحريدهما من غريب القرآن ، والزيادة عليهما من الكتب الأخرى ، وهذان الكتابان لأبي حنيفة الهروي ، ولأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني الأصفهاني ، وقد أشار بهما لما أخذه من الهروي ، وسين لما أخذه من أبي موسى ، وأهمل الإشارة إلى أضافته ، ليميز كل نوع .

وقد اتبع طريقتهما في الترتيب أيضا ، قال : « سلكت طريق الكتابين في الترتيب الذي اشتملا عليه ، والوضع الذي حوياه من التقفية على حروف المعجم ، بالترام الحرف الأول والثاني من كل كلمة ، وإتباعهما بالحرف الثالث منها ، على سياق الحروف . إلا أني وجدت في الحديث كلمات كثيرة في أوائلها حروف زائدة ، قد بنيت الكلمة عليها ، حتى صارت كأنها من نفسها ، وكان يلتبس موضعها الأصلي على

طالبها ، لا سيما وأكثر طلبه غريب الحديث لا يكادون يفرقون بين الأصلي والزائد .
فأبت أن أثبتها في باب الحرف الذي هو في أولها ، وإن لم يكن أصليا ونهت عند
ذكره على زيادته ، لثلا يراها أحد في غير بابها ، فيظن أنى وضعتها فيه للجهل بها ،
فلا أنسب إلى ذلك » .

ونصح في علاج مواده على أن يصدر المادة بحديث ، ثم يفسر اللفظ الغريب
المعقود له المادة ، ثم يذكر بعض أحاديث أخرى ورد اللفظ فيها ، وكان يعلق عليها
بشرح موجز جدا . وبعض الأحاديث يسنده إلى رواته أو من ذكروا فيه وبعضها
الأخر يورده مهملًا ، قال في المقدمة : « وجميع ما في هذا الكتاب من غريب
الحديث والآثار يتقسم قسمين : أحدهما مضاف إلى مسمى ، والآخر غير مضاف ،
فما كان غير مضاف ، فإن أكثره والتألب عليه أنه من أحاديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، إلا الشيء القليل الذي لا تعرف حقيقته ، هل هو من حديثه أو من حديث
غيره ، وقد نهينا عليه في مواضعه . وأما ما كان مضافا إلى مسمى ، فلا يخلو إما أن
يكون راوياً للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو غيره ، وإما أن يكون
سبباً في ذكر ذلك الحديث أضيف إليه ، وإما أن يكون له فيه ذكر عُرف الحديث
به ، واشتهر بالنسبة إليه » .

ولم يكن يطيل في تفسير الألفاظ ، بل يُوجز جدا ، ولكنه يوضح . كذلك لم
يكن يورد شواهد عليه ، فلا نجد عنده أبياتاً من الشعر ، إلا ما ورد في كلام الصحابة ،
مما يعتبر من الأحاديث ، ولا نجد عنده أسماء لغويين أو غيرهم . أما مشتقات الألفاظ
التي قد يسمها فهي قليلة جدا قاصرة ، ولذلك يزخر الكتاب بالأحاديث التي شغلت
منه الحل الأعظم ، وتتبين كثرة ما احتوى عليه من أحاديث ، حين نعرف أنه أربعة
مجلدات كبار ، يقع الواحد منها في أكثر من ثلاثمائة صفحة ، وقد أفاد ابن الأثير من
دراساته الطويلة هذه حول الأحاديث ، فألف شرحاً لمسند الشافعي أبدع في تصنيفه ،
وسماه « الشافعي » .

وقد أراد السيوطي (٩١١هـ) أن ينتفع الناس بما في النهاية من لغويات ،
محذف أحاديثها جملة ، واقتصر على ما فيها من تفسير ألفاظ ، وسمى هذا المختصر
« الدر النثير » ، ولم يحدث تعبيراً آخر في النهاية إلا زيادته بعض التفسيرات القليلة ،
واستثناءه بعض الأحاديث القليلة أيضاً من الحذف ، وذكرها مختصرة . ولكن من
الجلي أن ميزة « النهاية » في حوته من أحاديث ، ولذلك فقد « الدر » هذه الميزة ،
وطبع الدر على هامش النهاية .

وأراد السيوطي أيضاً أن يفرد زيادته التي أوردتها على النهاية في « الدر »
بالتأليف ، ليظهرها ويستغنى بها من عنده النهاية عن « الدر » جمعها في رسالة صغيرة
سمّاها « التذييل والتذويب ، على نهاية الغريب » ومن الطبيعي أنه سار فيها على ترتيب
النهاية وعلاج الدر النثير في الاختصار . والرسالة محفوظة في دار الكتب المصرية
في ١٣ صفحة من القطع الكبير تحت رقم ٢٠٩٤ حديث . واختصر النهاية أيضاً
على بن حسام الدين المندى الشهير بالمتقى .

وصفوة القول في هذا الصنف من التأليف : أنه يختلف كثيراً عن التأليف
في غريب القرآن ، فبدأ متأخراً عنه ، ووصل إلى قمته متأخراً في القرن السادس ،
واختلفت القمتان في مفردات الراغب ، ونهاية ابن الأثير ، واتجهت كتب غريب
القرآن وجهة لغوية في أغلبها ، وحافظت هذه الكتب على مظهرها الحديثي في أغلبها ،
حتى لم تتخلص من الأسانيد إلا في القرن الخامس . وقد ساعد غريب القرآن
حين اتصل بغريب الحديث في غريب أبي عبيد الهروي ، على تنظيم غريب الحديث ،
فأخذت كتبه تنبج إلى ذلك النظام الألف بآي ؛ ولكن المواد كانت تحتوي على
كثير من الأحاديث ، وقليل جداً من اللغة ، فيما عدا الدر النثير للسيوطي ، وغريب
ابن قتيبة وفاق الزمخشري إلى درجة ما . فكانت الشواهد الشعرية فيها قليلة
جداً . وكان الترتيب عند أبي عدنان على الأبواب ، ثم صار في القرن الثالث والرابع
والخامس على المسانيد ، ولم يصل إلى الترتيب الألف بآي إلا في القرن السادس .

ولم يعتبر المؤلفون ترتيبهم إلا الحروف الأصول ، بعكس الحال في كثير من كتب غريب القرآن ، إلا في المواد القليلة المشككة . وكان مؤلفو غريب الحديث لا يتداولون مادة محدودة ، بل مادة متزايدة ، لذلك تضخمت كتبهم ، وانقرض كثير منهم بمواده . فما عند أبي عبيد غير ما عند ابن قتيبة ، وما عندهما غير ما عند الخطّابي ، حتى اعتبرت الكتب الثلاثة أصولاً . وكان كل مؤلف يحاول الابتعاد عما عند سابقه ، ثم ابتداء الجمع بين المؤلفات السابقة في القرن الخامس ، لجمع أبو الفتح سليم ابن أيوب الرازي بين غريبي أبي عبيد وابن قتيبة ، مع فصل كل منهما عن الآخر ، ثم جمع عبد الغفار الفارسي بين أمهات كتب الغريب الخمسة السابقة عليه ، مع مزجها واستعر الحال على ذلك . وأخذت الذبول والمختصرات في الظهور في أواخر القرن السابع وبعده . أما كتب نقد الغريب فظهرت مبكرة منذ القرن الثالث . وقد آثر بعض المؤلفين كتباً خاصة من الحديث ، مثل صحيح البخاري وموطأ مالك ، فألف في غريبها ، ولكني اعتبرت هذه التأليف من الشروح ، ولم أعرض لها .

* * *

وقد أراد بعض المؤلفين أن يجمع بين الحسينين ، بضم غريب القرآن إلى الحديث ، وأول من فعل ذلك أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١) في « كتاب الغريبين » وتقتنى دار الكتب المصرية عدة نسخ منه . ورتب كتابه على الحروف الأصول ، قال في مقدمته « هو موضوع على نسق الحروف المعجمة ، تبدأ بالهمزة ، فنقيض بها على سائر الحروف حرفاً حرفاً ، ونعمل لكل حرف باباً . ونفتح كل باب بالحرف الذي يكون أوله الهمزة ، ثم الباء ثم التاء إلى آخر الحروف ، إلى أن لا نجد فنتمدها إلى ما نجد ، على الترتيب فيه . ثم نأخذ في كتاب الباء على هذا العمل ، إلى أن تنتهي بالحروف كلها إلى آخرها ، ليصير المفتش عن الحرف إلى إصابته من الكتاب بأهون سعي ، وأحث طلب » . ولم يكن غريب الحديث شاهداً مثل هذا الترتيب من قبل ، فتأثر خطاه ، واحتضنه في ميدانه الخاص .

واستمد الهروي مادته كلها من الكتب السابقة عليه في القرآن والحديث ، مع الاختصار ، قال في مقدمته « وشرطى فيه الاختصار إلا إذا اختل الكلام دونه ، وترك الاستظهار بالشواهد الكثيرة ، إلا إذا لم يستغن عنها ، وليس لي فيه إلا الترتيب والنقل من كتب الأثبات ، طلبا للتخفيف ، وحذفا للتطويل وحصر الإفادة » . أما قول ابن الأثير التالي فمجانبا بعضه للصواب ، قال في وصفه^(١) « ثم إنه جمع فيه من غريب الحديث ما في كتاب أبي عبيد وابن قتيبة وغيرها من تقدمه في عصره من مصنفى الغريب ، مع ما أضاف إليه مما تتبعه من كلمات لم تكن في واحد من الكتب المصنفة قبله » .

وراعى — من أجل الاختصار — تقليل الشواهد ، كما قال ، وحذف أسانيد الأحاديث « إذ كان الغرض والمقصد من هذا التصنيف معرفة الكلمة الغريبة لغة وإعراباً ومعنى ، لا معرفة متون الأحاديث والآثار وطرق أسانيدها وأسماء رواتها ، فإن ذلك علم مستقل بنفسه ، مشهور بين أهله » ، كما يقول ابن الأثير .

ونبه في علاجه أن يقدم المادة ، ويصدرها بمشتقاتها الواردة في القرآن وتفسيرها ، ثم الواردة في الأحاديث . وكان يستقصى المشتقات الواردة في القرآن والحديث ، ويفسر ألفاظ المادة ، ويضيف إلى ذلك أحيانا الشرح الاجمالي للآية أو الحديث . ولكنه لا إعراب فيه ، كما قال ابن الأثير . وقد أجبره هذا المنهج على تفريق الحديث الواحد في عدة مواد متباعدة . ولكن — يقول ابن الأثير — « جاء كتابه جامعا بين الإحاطة والوضع . فإذا أراد الإنسان كلمة غريبة وجدها في حرفها بغير تعب . . . فانتشر كتابه — بهذا التسهيل والتيسير — في البلاد والأمصار ، وصار هو العمدة في غريب الحديث والآثار ، وما زال الناس بعده يقتفون هديه ، ويتبعون أثره ، ويشكرون له سعيه ، ويستدركون ما فاتته من غريب الحديث والآثار ، ويجمعون فيه مجاميع » .

فاختصره الوزير أبو المكارم علي بن محمد النحوي (٥٦١ هـ) . ونقده الحافظ أبو موسى محمد بن أبي عيسى المديني الأصفهاني (٥٨١ هـ) في كتابه « هفوات الغريبين » ، وأبو الفضل محمد بن أبي منصور الناصر بن محمد الفارسي الأصل السلامي الدار (٤٦٧ — ٥٥٠) في كتابه « التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف ، وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف ، في كتاب الغريبين » وراعى السلامي في كتابه — الذي تقتنى دار الكتب المصرية نسخة منه (برقم ٥٦ لفسة تيمور) أن يسير على ترتيب الأصل ، فيعقد المادة ، ويصدرها بقول أبي عبيد ، ثم يبين ما فيه من الخطأ مع الشرح ، ثم يورد الحديث بكلمه ، ثم أسانيد الرواية الصحيحة منه . وكان يطيل في شرح الأخطاء ، ولكن أهمية الكتاب اللغوية متواضعة ، وهو في ١٤٣ صفحة من القطع المتوسط ، تحتوى على ٨٣ وثما .

واستدرك ما فاته الحافظ أبو موسى المديني السابق ذكره في كتابه « المغيث » ، ثم محمد بن علي الفسافي المائتي المعروف بابن عسكر (٦٣٦ هـ) في كتابه « شرع الروي ، في الزيادة على غريب الهروي » ولم يبق الكتابان ، ولكن ابن الأثير وصف أولها ، وكان أحد أساسين أقام عليهما كتابه ، كما سبق أن قلنا ، واتبع المديني في كتابه نهج أبي عبيد الهروي ، وكان كتابه في حجم كتابه ، قال ابن الأثير : صنف [المديني] كتابا جمع فيه ما فات الهروي من غريب القرآن والحديث ، يناسبه قدرا وفائدة ، ومماثله حجما وعائدة ، وسلك في وضعه مسلكه ، وذهب فيه مذهبه ، ورتبه كما رتبه . . . » . وقال أيضا : « لم يذكر في كتابه مما ذكره الهروي إلا كلمة اضطر إلى ذكرها ، إما لخلل فيها ، أو زيادة في شرحها ، أو وجه آخر في معناها . . . وهو في غاية من الحسن والكمال » .

٣ - معاجم الفقه

لم يكن العرب في الجاهلية أمة علوم ، وإنما كانت أمة أمية في أغلبها ، فلما عرفت العلوم بعد الإسلام ، اضطرت إلى أن تضمن بعض الألفاظ القديمة معاني جديدة علمية ، وإلى أن تتبكر من ألفاظها القديمة بعض المشتقات التي أسبغت عليها معاني اصطلاحية ، وإلى أن تعرب بعض الألفاظ الأجمية ، أو تستعملها بدون تعريب ، وخاصة في العلوم الدخيلة عليها .

وقد كانت العلوم الدينية أسبق العلوم ظهورا ، وأكثرها سيادة على المجتمع العربي في أكثر عصوره ، وكان للفقه من هذه العلوم منزلة خاصة ، عرفها له أهله واللغويون . ومن الطبيعي أن ينبع هذا الازدهار والانتشار اصطلاحات خاصة يستعملها أهل الفقه ، وتختلف عن المعاني اللغوية الخالصة اختلافا قريبا أحيانا ، وبعيدا في أحيان أخرى . فعنى الفقهاء وأهل اللغة بشرحها . وبلغ من ضخامة بعض هذه الكتب أن ضارع بعض المعاجم اللغوية ، بل دخل في عدادها ، فجعلنا نفردها هذه الكلمة لهذا النوع من المؤلفات ، ولا تناول فيها إلا خمسة كتب ، هي أشهر كتب هذا النوع ، وهي التي بين أيدينا .

وأشهر كتب هذا الفن : الزاهر في غرائب ألفاظ الإمام الشافعي ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٢٨٢ - ٣٧٠) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية ، برقم ٣٥١ لغة ، والمغرب ، في ترتيب المعرب ، لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي الخوارزمي (٥٣٨ - ٦١٦) ، وتهذيب الأسماء واللغات ، لأبي زكريا محيي الدين ابن شرف النووي (٦٣١ - ٦٧٦) وهما مطبوعان ، ولغات مختصر ابن الحاجب ، ل محمد بن عبد السلام الأموي المسكي (من أهل القرن السابع) ، وهو مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٤٧ لغة ، والمصباح المنير لأحمد المقرئ القيومي (٥٧٧٠) .
وتشترك هذه الكتب جميعها في أنها اتخذت كتبها فقهية أساسا لها ، وقامت

بشرحها في موادها ، فعماد الأزهري جامع إسماعيل بن يحيى المَزَنِيّ، الذي اختصره من مؤلفات الشافعيّ ، وعماد المطرزيّ كتابه المغرب، الذي اعتمد فيه على كتاب الغريبيّن للهرويّ ، والجامع لشرح الرازيّ ، والزبادات بكشف الحلواني ، ومختصر الكرخيّ وغيرها ، وعماد النوويّ مختصر المَزَنِيّ والمهذب والتنبيه والوسيط والوجيز والروضة ، وعماد الأمويّ مختصر ابن الحاجب ، وعماد الفيوميّ شرح الإمام الرافعيّ على الوجيز . وبتضح من هذا أن اثنين منهم شرحا معتمدا الفقه على النمط المؤلف أولا ، ثم رتبنا هذه الشروح في معاجم ، وهما النوويّ والفيوميّ . ونضيف إليهما المطرزيّ الذي سار في كتابه على نمط كتب الشروح ، فقسمه بحسب كتب الفقه وأبوابها ، وليرى به إلى الترتيب المعجميّ . وقد أثر هذا التطور في بعض هذه الكتب ، فأشارت إلى الباب الذي ورد فيه اللفظ الذي تشرحه . فعل ذلك النوويّ في الألفاظ التي لا يكثر دورانها في الأبواب المختلفة ، وتعدى ذلك إلى إباحة موضعه من الباب : أوله ، أو وسطه ، أو آخره ؛ وتأثر به إلى حد ما الأمويّ .

ويشترك أكثرها في الإكثار من الاستشهاد بالحديث ، والإقلال من الشعر ، حتى أشبه كتابا المطرزيّ والنوويّ خاصة كتب غريب الحديث ، وقد تنبعا الروايات المختلفة للحديث الواحد . ولكنّ الأمويّ قلل من الأحاديث والشعر معا ، وأكثر الأزهريّ من الشواهد جميعها : من قرآن وحديث وشعر وأخبار .

ويشترك أكثرها أيضا في العناية بأسماء الفقهاء والمحدثين ، والأماكن الواردة في الأحاديث ، وتكثر من إيرادها ، حتى عقد لها المطرزيّ مواد خاصة بها . واختلط النوويّ أن يجعل أسماء الأماكن في فصول خاصة بها ، بلحقها في آخر كل حرف من حروف الهجاء ، كما تناول أسماء الأعلام في الجزء الأول من كتابه انلصاص بالتراجم ، ولكنّ الأزهريّ قلل منها ، والفيوميّ حذف أسماء الأشخاص ، وأبقى كثيرا من أسماء الأماكن .

وتشترك أيضا في العناية باللفظ ذي المعنى الفقهيّ وعدم إيراد شيء من مشتقاته

إلا ما يوضح معناه ، أو يتصل به اتصالاً شديداً ، أو ما ورد في أحاديث أخرى ، أو كان له معنى فقهي أيضاً ، فاشتدت الصلة بينها — من ثمة — بكتب غريب الحديث ، ولا يخالفها إلا الفيومي الذي عني في مصباحه بالمشتقات كثيراً ، والنزم الإشارة إلى أبواب الأفعال ، وأكثر من الإشارة إلى جموع الأسماء والصفات ، ومن التفصيل في المسائل اللغوية والصرفية والنحوية ، حتى خالفها في مظهره ، وقارب معاجم اللغة المختصرة . وهناك آثار من ذلك في كتاب المطرزيّ ولكنّها قليلة جداً ، فهي جميعها تغلب عليها الصفة الفقهية . ومن الطبيعيّ أن تعني في تفسير الألفاظ بالمعاني الفقهية ، إلى جانب المعاني اللغوية ، فتراهم يأخذون من الفقهاء ومن اللغويين ، وأكثر الأزهريّ من إيراد الأقوال المتنوعة في تفسير اللفظ الداخل ، مع نسبة كل قول إلى صاحبه ، كما فعل في معجمه الكبير « التهذيب » ، كما عني المطرزيّ أيضاً بالإشارة في بعض الأحيان إلى المعاني المجازية والسكنائية .

وخاف المطرزيّ والفيوميّ من التصحيف ، فنص المطرزيّ في المواد على الأخطاء التي تعتبرها ، وما يلحقه العامة بها ، واختيار الفقهاء المعاني أحياناً ، والنزم الفيوميّ الضبط بالعبارة ، كما فعل صاحب القاموس المحيط . وذيل كل منهما كتابه بخاتمة تتناول أموراً نحوية وصرفية ، ولكن خاتمة الفيوميّ أشمل وأنضج .

واختلفوا في ترتيب كتبهم . فقد ارتضى الأزهريّ ترتيب كتب الشروح كما أشرنا ، فسار على الأبواب الفقهية . أما المطرزيّ فسار على طريقة المعاجم ، ورتب ألفاظه وفقاً لحروفها الأصول على الألف باء مبتدئاً من حرفها الأول فالثاني فالأخير . فأهمل بذلك الحرف الثالث في الألفاظ الرباعية ، والحرفين الثالث والرابع في الخماسية . ولكنه إذا انحدر آخر كلمتين رباعيتين ، رتبهما بحسب ثالثهما (بعد اعتبار الرابع طبعاً) ، وكذا الحال في السكليات الخماسية . أما النوويّ فرتب ألفاظه بحسب حروفها الأصول كلها ، مبتدئاً من أولها إلى آخرها ، إلا ألفاظاً قليلة رتبها بحسب حروفها الزائدة ، خوفاً ألا يستطيع الفقهاء والباحثون الوصول إليها لعدم معرفتهم حروفها الأصول ، وفعل ذلك

أيضا في ترتيبه لأسماء الأماكن ، أى بحسب حروفها كلها . وعدل الأموي عن نظام الحروف الأصول تماما ، ورتب ألفاظها بحسب صورتها الخارجية ، أصولا كانت حروفها أو زوائد ، وسار القيوى على نظام المطرزيّ تقريبا ، إلا أنه وضع الألفاظ الرباعية والخمسية مع الألفاظ الثلاثية ، التي تنفق مع حروفها الأولى ، فوضع «برق» مع «برقع» مثلا . وكان حقه أن يفرد للرباعي والخمسي مواد خاصة به .

وأحب أن أشير إلى أن وصفنا لكتاب النووى هو وصف للجزء الثانى منه وحده ، الخاص باللغات . أما الجزء الأول فخاص بالأسماء ، أى أسماء الصحابة والتابعين والعلماء ، وتراجم حياتهم ، وهو خارج عن ميدان بحثنا .

وألفت كتب أخرى كثيرة فى مصطلحات العلوم المختلفة ، ولكن شيئا منها لم يصل إلى مبلغ شيوع معجمات الفقه فى اللغة نفسها ، وإلى أن يكون معجما لغويا — إلى جانب عنايته بالمصطلحات — مثل كتاب المطرزيّ والمصباح المنير ، ولذلك لم نتعرض لها ، بل نكتفى بالإشارة إلى أسماء بعضها ، مثل مفاتيح العلوم للغوارزى ، وكتبات أبى البقاء الكفوى ، وتعريفات السيد الشريف الجرجانى ، وكشاف اصطلاحات الفنون ، لمحمد بن على التهانوى ، وغيرها .

الباب الثالث

كسب اللغات والعامى والمعرّب

عاش العرب في جاهليتهم قبائل ، تطالب كل منها الموطن الذى تسقط به الأمطار ، وينمو فيه السكّاء ، ليرعاه حيوانها الذى تعيش عليه ، وتنفع به . وبلاد العرب ممتدة الأطراف ، متباعدة الأجزاء ، تتوسطها صحراء فسيحة ، تتناثر فيها البقاع الحصية والمراعى . فباعد ذلك بين القبائل بعدا قليلا أحيانا ، وكثيرا أخرى ، فاختلقت القبائل في مظاهر حياتها ، ومنها لغاتها ، ولسكنه اختلاف لم يؤدّ إلى الانفصال التام ، وإما هو اختلاف في بعض المفردات اللغوية ، وطرق اللفظ بها ، وتأليفها في عبارات ، والمظاهر التى تصاحب التركيب ، مع انحدار هذه اللغات جميعها من أم واحدة ، واشتراكها في قدر كبير، إن لم يكن القدر الأكبر من المظاهر، ولم يخف هذا التنوع على قدماء اللغويين، بل أدركوا بعضه، ولقبوه ألقابا، مثل كسكشة ربيعة وهوازن، وعننة قيس وتميم، وخفجة هذيل، ووكم ربيعة، وهم كلب . ونظر هؤلاء العلماء إلى اللغات نظارة عملية صرفة ، فنعنوا بعضها بالفصاحة ، كلغة قریش وثقيف وهذيل وخزاعة وكنانة وغطفان وأسد وتميم ، وبعضها الآخر بالرداءة ، مثل اللغات السابق ذكرها . ولاحظوا أن أهل هذه اللغات الرديئة أو معظمها = يعيشون على أطراف بلاد العرب ، ويختلطون بهالى البلاد الأجنبية ، التى تتأخهم أو التى تعاملهم . وكان ذلك من أسباب تحررهم من القواعد التى جرت عليها اللغة الفصحى ، وأخذهم كثيرا من المفردات الأجمية ، التى تعدى بعضها مناطق الحدود ، وتسرب إلى داخل البلاد العربية ، ودخل في اللغات الفصحية .

وسمى لغويو العرب هذه اللغات الإقليمية أو القبلية : اللغات ، واللهجات . أما المفردات الأجنبية فسموها الدخيل والمعرّب . أما اللغات واللهجات فمعرفة معناها .

وأما الدخيل فأخوذ من قولهم : « فلان دخيل في بني فلان : إذا كان من غيرهم ، فتدخل فيهم ، والأنثى دخيل أيضا » . وكان هذا اللفظ في معناه الأول يدل على الضيف والنزيل ، ويطلق في معناه اللغوي الراهن على الألفاظ الأجمعية ، التي لم تغيرها العرب ، وأبقتها على صورتها الأصلية في لغاتها ، أو على بنائها الأجمعي على الأقل . أما الألفاظ الأجمعية التي غيرها العرب ، وألحقوها بأبنتهم ، فهي التي سميت بالمعرب أو المعرب .

وقد ورد هذان الاسمان لاختلاف مذاهب العرب بإزاء اللفظ الأجمعي . قال أبو حيان في الارتشاف^(١) « الأسماء الأجمعية على ثلاثة أقسام (١) قسم غيرته العرب ، وألحقته بكلامها ، فحكم أبنته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن ، حكم أبنته الأسماء العربية الوضع ، نحو درهم وبهرج (وهو الجدير باسم المعرب) (٢) وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنته كلامها ، فلا يعتبر فيه ما يعتبر في القسم الذي قبله ، نحو أجر وسيفسير . (٣) وقسم تركوه غير مغير ، فما لم يلحقوه بأبنته كلامهم لم يعد منها (ويسعى دخيلا) وما ألحقوه بها عد منها ؛ مثال الأول خراسان ، لا يثبت به فعلان ، ومثال الثاني حرّم ، ألحق بسلم ، وكرّم ألحق بقمم » . ولكننا برغم هذا ، يجب أن ننظر إلى أن هذه التفرقة بين لفظي المعرب والدخيل نظرية ، فكثيرا ما خلط بينهما ، قال السيوطي^(٢) : « و يطلق على المعرب دخيل » .

ووضع العلماء قواعد عامة لمعرفة الألفاظ المعربة ، أفاموها على جرس الألفاظ ، واتلاف حروفها . وذكر الجواليقي كثيرا منها في مقدمة كتابه « المعرب » ، مثل اجتماع الجيم والقاف في الكلمة ، أو الصاد والجيم ، أو النون والراء تالية لها ، أو الدال والراء تالية لها ، أو الباء والسين والياء ، أو الألفاظ الرباعية والخمسة الخالية من حروف الذلاقة . وتعرض الخليل في مقدمة « كتاب العين » وابن دريد والفارابي

(١) ، السيوطي - الزهر ١/١٣١ .

(٢) نفس المرجع ١٣٠ .

والجوهريّ في معاجمهم ، لأمثال هذه القواعد ، كما سنرى . وقد استمد الجواليقي قواعده منهم ، وإن كان بعض المتأخرين لم يرض عن بعضها .

وثار البحث عن لغات القبائل و « المعرب » منذ زمن قديم ، بل إنه من أقدم البحوث اللغوية عند العرب ، لأنه من الأبحاث الدائرة حول القرآن مباشرة . فهو والبحث عن معاني الألفاظ القرآنية ترّبان . وكان الدافع إلى هذا البحث الآية السكرية « إنا جعلناه قرآنا عربيا » والحديث الشريف : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » . والخلاف في هذا الحديث مشهور ، ولكن يهنا هنا أن بعض الباحثين فهم من الأحرف اللغات ، ويبحث عما في القرآن من لغات عربية قَبَلِيَّة . ولما عمدوا إلى اللغات الأجنبية استشكل بعض الناس عليهم بالآية ، ورأوا أن القرآن لا يحتوي إلا على العربيّ الخالص . وكان على رأس الفريق الأول مجاهد وعكرمة وغيرهم ، وعلى رأس الفريق الثاني الإمام الشافعي وابن جرير وأبو عبيدة اللغويّ . ووفق بين الرأيين بأن هذه الألفاظ أمجمية الأصل ، ولكن العرب عربتها ، فصارت عربية ثم انتقل بحث العرب من الميدان القرآنيّ ، إلى الميدان اللغويّ كله .

وكان البحث في أول أمره لا يتعدى ما تساقط إلى العربية من اللغات المحيطة بها . أما وضع معجم للألفاظ العربية وما يرد فيها في لغة منها ، فلم يسمع عن مثله في ذلك الزمن ، وبقى الأمر كذلك ، حتى ظهرت حركة إحياء اللغة الفارسية ، والدعوة إلى التأليف بها ، فظهرت المعاجم العربية الفارسية ، ثم المعاجم العربية التركية وغيرها . ثم كان عصر النهضة الحديثة في أوروبا ، الذي أقامه الغربيون على أساس التقافات القديمة ، من يونانية ولاتينية وعبرية ، كما احتاج العالم العربيّ إلى التوسع وغزو العالم الشرقى المتأخر ، فاضطرّ الغربيون إلى أن يتعلموا اللغة العربية ، وظهرت حركة الاستشراق ، فوضع هؤلاء المستشرقون المعاجم العربية الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية أو ما إليها . ثم كانت حركة البعث في العالم العربيّ ، والتمهيد إلى الثقافة العربية ، والميل إلى ثقافتها إلينا ، فاشتدت حركة الترجمة في العالم

العربي ، والتنبيه إلى الثقافة الغربية ، والميل إلى نقلها إلينا ، فاشتدت حركة الترجمة في العالم العربي كله ، وفي مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر ، فأنتجت هذه الحركة معاجم عربية غربية ، على يد المصريين أنفسهم ، في أواخر عهد الترجمة ، وخاصة حين شعر العلماء بضرورة الترجمة العلمية الدقيقة . ولا زال هذا النوع من المعاجم يظهر إلى اليوم .

ونستطيع من المقدمة السالفة ، أن نرى في هذه الكتب أربعة أصناف متميزة ، أولها خاص بلغات القرآن ، وثانيها باللغات القبطية ، وثالثها بالمعرب (نطقه على المعرب والدخيل) ورابعها المعاجم التي تعالج العربية مع لغة أخرى .

١ — لغات القرآن

لعل هذا الفن أول الفنون اللغوية ظهوراً — مع غريب القرآن — فقد غرست بذورها الأولى على يد ابن عباس . ولحسن الحظ وصلت إلينا رسالة منسوبة إليه ، تحت عنوان كتاب اللغات في القرآن ، من تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد . ويحيل إلى أن الكتاب يجمع بعض الروايات المعزوة إلى ابن عباس ، من عمل أحد الرواة المذكورة أسماؤهم في صدر الكتاب ، وليس من عمل ابن عباس نفسه . ولم يقصر عنايته فيه على لغات القبائل ، بل تعداها إلى لغات الفرس والنبط والحيشة وغيرهم .

والترتيب المتبع في هذا الكتاب هو ترتيب المصحف ، إذ يستخرج من كل سورة ما فيها من لغات بترتيبها في المصحف ، ولكنه فيما يبدو لم يتبع ترتيب الآيات في السور ، وأباح الناشر لنفسه الحق في هذا الترتيب . أما طريقة العلاج فتقديم الآية التي فيها اللفظ ، ثم تفسيره ، ثم التنبيه على لغته . وكان في مواضع قليلة جداً يستعطر إلى الآيات التي في السور الأخرى ، وورد فيها اللفظ بالمعنى نفسه ، وليس في الكتاب أي شاهد .

وقد بذلت محاولة قديمة لتهديبه في القرنين الخامس والسادس . فالصورة القديمة التي رأيناها عليها ، كانت في أيام إسماعيل بن عمرو الحداد المصري المتوفى عام ٤٢٩ هـ ،

من رواته . ثم وصلت إلينا رواية أخرى متأخرة عن هذا الطريق نفسه ، عن شرف الدين أبي الحسن علي بن المفضل المقدسي ، عن أبي طاهر أحمد بن محمد السَّافِي الأصبهاني ، وشهاب الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف القونوي ، عن أبي العباس أحمد ابن إبراهيم بن أحمد الخطاب ، عن إسماعيل بن عمرو المصري السابق ذكره . وهي تختلف عن السابقة في تهذيبها . ولم أستطع العثور على المقدسي راويها الأخير ، أما السَّافِي فهو « حافظ الإسلام ، وأعلى أهل الأرض إسنادا في الحديث والقراءات مع الدين والشفقة والعلم . . . توفي يوم الجمعة خامس عشر ربيع الآخر سنة ست وسبعين وخمس مئة » كما يقول ابن الجزري^(١) في طبقات القراء . ومن هنا قلت إن الكتاب هذب في أثناء القرنين الخامس والسادس .

وتعزى هذه الرسالة التي طبعتها « دار إحياء الكتب العربية » على هامش تفسير الجلالين ، إلى أبي القاسم بن سلام . ولكنها في الحقيقة - ليست إلا نسخة مهذبة ومن يدة من الكتاب المنسوب إلى ابن عباس ، فقد حاول مهذبها إصلاح الخلل في ترتيبها ، فرتب الآيات بحسب ورودها في السور ما أمكنه ، ونقل الآيات التي في غير مواضعها إلى سورها ، وحذف التكرار . وأضاف إلى ذلك زيادة الألفاظ القليلة ، وحذف بعض ما في رسالة ابن عباس ، وخالفه في تفسير بعض الألفاظ ، في مواضع متفرقة متباعدة . وليس هو أبا عبيد القاسم بن سلام ، إذ لم تذكر له رسائل من هذا النوع ، كما لم يرد له ذكر في رِوَاة الرسالة المذكورين في أولها ، وليس في رِوَاة الرسالة المذكورين من يسمي أبا القاسم بن سلام ، ولم أستطع معرفته ، لأن كثيراً من المفسرين يكونون بأبي القاسم ، وليس منهم أبو القاسم بن سلام ، وإن أكثر السيوطي من النقل عنه في الإتيان ، مكثفياً بذكر كنيته دون اسمه .

ولا يذهب ابن عباس فيها إلى تعريب الألفاظ السريانية والقبطية وما إليها ، وإنما إلى أن العربية وافقت فيها ما في هذه اللغات وضعا وارتجالا ، لا استعارة وأخذاً

وهو مذهب يختلف قليلا عما رُوِيَ عن ابن عباس ، من أنه يذهب إلى وجود العرب في القرآن . وربما أُسِيء فهم مذهبه وعرضه .

وتلف المفسرون واللغويون هذا التصنيف من ابن عباس ، وأقاموا على مثاله بعض دراساتهم ، فألف فيه مقاتل بن سليمان « الأقسام واللغات » (في الأرجح) ، وهشام بن محمد الكلبي (المتوفى ٢٠٤) والمهيم بن عدى (المتوفى بين عامي ٢٠٦ ، ٢٠٩ هـ) والقراء (٢٠٧ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصاري (٢١٥) وابن دريد (٣٢١) ، ولم يتمه ، ومحمد بن يحيى القطيعي واحمد بن علي النهدي (٥٤٤ هـ) بعنوان « المحيط بلغات القرآن » . وقد ننسكرك على الأصمعي كتابه ، لما اشتهر عنه من توقيه الكلام في الألفاظ القرآنية ، وخاصة أن أحدا غير ابن النديم ، لم يعز إليه مثل هذا الكتاب . ولم تصل إلينا هذه الكتب جميعها ، بل لم نعثر إلا على اقتباس واحد من كتاب القراء منها^(١) .

ووصل إلينا من السيوطي (٩١١) كتابان يعالجان هذا النوع ، أحدهما مطبوع في مطبعة الترقى بدمشق عام ١٣٤٨ هـ ، بعنوان « المتوكلي » والثاني مخطوط في دار الكتب المصرية تحت عنوان « المهذب » ، ومنه ثلاث نسخ فيها ، بل أربع : أحدها ليس عليها اسم السيوطي . كما عالجا أيضا في النوعين ٣٧ ، ٣٨ من الفصل الرابع من كتاب الإتيان .

وألف « المهذب فيما وقع في القرآن من العرب ، قريبا من عام ٨٧٨ هـ ، كما يذكر في آخر النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٤ مجاميع م وقصر بحثه فيه على الألفاظ العربية ، ورتبه على الألف باء ، ابتداء من أوائل الألفاظ إلى أواخرها ، ومعتبرا في ذلك حروفها كلها ، أصلية كانت أو مزيدة ، وتدل العبارة التي ختم بها الكتاب ، على أنه رمى فيه إلى الاستقصاء ، حتى اجتمع فيه من الألفاظ القرآنية العربية ، ما لم يجتمع قبل في كتاب قبل هذا .

(١) السيوطي : الإتيان ١/١٣٤ .

أما الكتاب الثاني المسمى « المتوكلي » فقد ألفه لأمر المؤمنين . . . الإمام المتوكل على الله ، وقد عاصر السيوطي اثنين من خلفاء العباسيين بمصر لقباً بالمتوكل ، أولها أبو العز عبد العزيز المتوكل الثاني (تولى ٨٨٤ — ٩٠٣) والثاني المتوكل الثالث ابن المستمسك (تولى ٩٠٣ — ٩٢٢) . فالكتاب إذن مؤلف بعد عام ٨٨٤ هـ ، أي بعد المهذب . وهو مثله في الحجم ، وفي الاختصار على المغرب دون لغات القبائل ، وفي طريقة علاج الألفاظ ، والاختصار ، مع ميل قليل إلى البسط في المهذب وفي نسبة الأقوال إلى أصحابها ؛ ولكنهما يختلفان في الترتيب ، فلم يلجأ المؤلف إلى الترتيب الألف بأى هنا ، وإنما رتب مواده بحسب اللغات . ففصل المغرب عن اللغة الواحدة ، عن المغرب عن لغة أخرى ، وقدم المغرب من الحبشية ، ثم الفارسية ، ثم الرومية . . . وختم بالبربرية . ولم يرتب الألفاظ في داخل هذه الأقسام ، وإنما أتى بها كيفاً وردت على ذهنه .

أما النوعان المذكوران في الإتيان ، فأولها : « فيما وقع فيه [أى القرآن] بغير لغة الحجاز » (١ : ١٣٣) وثانيتها : « فيما وقع فيه بغير لغة العرب » . وصدر النوع الأول ببعض الأقوال من الرواة المختلفين ، ثم نلخص فيه كتاب أبى القاسم ، الذى رأينا أنه أخذ كتابه من ابن عباس ، وكان مما راعاه للاختصار ، حذف ما جاء فيه بلغة قریش والحجاز ، تبعاً لعنوان فصله ، وترتيب الكتاب على وفق اللغات لا السور ، ليغير العبارة بالاختصار . فقدم ما ورد بلغة كنانة ، ثم هذيل ، ثم حمير ، ثم جرهم . . . الخ . وفي العصر الحديث ألف الشيخ حمزة فتح الله فى عام ١٩٠٢م « رسالة الكلمات الغير العربية الواقعة فى القرآن الكريم » : استجابة لرغبة يعقوب باشا أرئين وكيل نظارة المعارف المصرية . واستمد مادتها من معرب الجواليقي ، ومهذب السيوطى ، وسار فيها على ترتيب المهذب ، كما يبين المؤلف فى مقدمته . ولكنه جعلها جداول ، تحتوى على خانات لاسم السورة فعددها ، فعدد الآية (يريد رقيهما) ، فلفظ الآية ، فالكلمة العربية ، فخانة أخيرة لمعناها ولفظها الأصلية . فهو كتاب مدرسى يراعى اليسر والسهولة والترتيب فى جداول ، ليتمكن التلاميذ من الفهم والحفظ .

وختم الشيخ حمزة فتح الله كتابه بتنبية ، أشار فيه إلى اختلاف العلماء في وقوع العرب في القرآن .

وصفة القول في هذا الفن : أن أكثر كتبه لم تصل إلينا ، فغاب عنا كثير من معالم تطوره . فإذا كان لنا أن نعتمد على ما بين أيدينا منه ، قلنا إنه سار في ثلاث طرق في الترتيب : الترتيب على السور ، وهو أقدمها ؛ والترتيب على الألف بيا ؛ والترتيب على اللغات الأصابية ، التي أخذت الألفاظ منها . وقد رأينا هاتين الطريقتين للمرة الأولى عند السيوطي . وكان الترتيب مضطربا عند ابن عباس ، فأصلحه مهذب كتابه ، واعتبر الذين اتبعوا الترتيب الألف بأى حروف الألفاظ كلها ، أصلية ومزيدة . وكانت الكتب من هذا النوع تميل إلى الاختصار دوما ، ولذلك لم تشارك مع بقية الفنون في كثير من المظاهر التي عمتها .

٢ — لغات القبائل

قال ابن فارس^(١) : « اختلاف لغات العرب من وجوه : أحدها : الاختلاف في الحركات ، كقولنا نَسْتَعِينُ ونِسْتَعِينُ ، بفتح النون وكسرها . قال الفراء : هي مفتوحة في لغة قریش وأسد ، وغيرهم يقولونها بكسر النون ، والوجه الآخر : الاختلاف في الحركة والسكون ، مثل قولهم مَعَكُمْ وَمَعَكُمْ . . . ووجه آخر وهو الاختلاف في إبدال الحروف ، نحو أولئك وأولالك ، ومن ذلك الاختلاف في الهمز والتلين ، نحو مُسْتَهْزِئُونَ ومُسْتَهْزِئُونَ ، ومنه الاختلاف في التقديم والتأخير ، نحو صاعقة وصاقعة . ومنها الاختلاف في الحذف والإثبات ، نحو استَحْيَيْتُ واستَحْيَيْتُ ؛ ومنها الاختلاف في الحرف الصحيح يبدل حرف معتلا ، نحو أَمَا زيدٌ وأَيَّمَا زيدٌ ؛ ومنها الاختلاف في التذكير والتأنيث ، فإن من العرب من يقول هذه البقر ، ومنهم من يقول هذا البقر ؛ ومنها الاختلاف في الإدغام نحو مَهْتَدُونَ ومَهْتَدُونَ ؛ ومنها الاختلاف

(١) الصاحي ١٩ .

في صورة الجمع، نحو أسرى وأسارى؛ ومنها الاختلاف في الزيادة نحو نُظِرَ وأُنظِر... ومن الاختلاف اختلاف التضاد، وذلك كقول جَمِيرَ للقائم: تَبَّ أَى أقعد». وإذن فالكتب التي تتناول هذه الأمور، أو واحدا منها تندرج تحت كتب اللغات. وهي كتب الإبدال، والتذكير والتأنيث، والأبنية، إلى جانب كتب اللغات التي تعالج الألفاظ وقد تنبه على القبائل التي تشكلها، وهي التي نوجه إليها عنايتنا في هذا البحث. ولقد لقي كثير من الأنواع الأخرى عناية كبيرة، فأهدت المعاجم بمواد كثيرة، ولكننا لن تناولها بالبحث، لتأخر ظهورها.

وقد تأخر هذا الصنف من الكتب الخاصة باللغات القبلية عامة، دون تعلق بالقرآن، عن الصنف الأول. فأول من ينسب إليه كتاب منه، هو يونس بن حبيب البصرى المتوفى عام ١٨٣ هـ، ثم توالى بعده الكتب. وثانى من ينسب إليهم كتب في اللغات هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيبانى (المتوفى ٣٠٦ هـ) صاحب كتاب الجيم، المعتبر من هذا النوع من التأليف. وقد بقيت نسخة من هذا الكتاب الذى ضن به صاحبه على معاصريه، وهي محفوظة بمكتبة الاسكوريال بأسبانيا، وقد صَوَّرَهَا الإدارة الثقافية للجامعة العربية، ويقوم بتحقيقها في هذه الأيام مدير المعهد العلمى الفرنسى بالقاهرة.

نستهل البحث في هذا الكتاب بعنوانه، فما معناه، وما سببه، إذ لم يصرح المؤلف بذلك. أما كتاب العين فسمى باسمه، لأنه ابتداء بهذا الحرف من حروف المعجم، على عادة قدمائنا في تسمية الكتب بأول موضوعاتها. وكان من المؤلف أن يبدأ كتاب الجيم، بحرف الجيم، فينتضح بذلك العنوان، ولكنه لم يبدأ بذلك، وإنما بدأ بالألف. وقد أدى هذا الخلاف إلى وقوع بعض الدارسين في الخطأ^(١). وحاول الفيروز آبادى تفسير هذا الاسم، فقال^(٢): «وله [أى لأبى عمرو]

كتاب في اللغة سماه الجيم ، كأنه شبهه بالديباج لحسنه . وقد أخذ هذا التفسير من كلام لأبي عمرو ، في أن معاني الجيم في لغة العرب الديباج . ولعل ذلك الحسن راجع إلى ترتيب الكتاب على وفق الحرف الأول من الكلمة ، ولم يكن ذلك ذاتها عندهم . ويؤيد كلام الفيروز آبادي أن للكتاب اسما آخر هو : « كتاب الحروف » . قال الففطى : « سُمِّيَ بذلك لأنه مرتب على الحروف » . وقد تكون الحروف بمعنى الألفاظ أو اللغات ، ويكون معنى العنوان : « كتاب الألفاظ » . يؤيد هذا التفسير عبارة في صدر باب الفاء من الكتاب نفسه ، تقول : « وفيها حروف مكررة خمسة أو ستة » بمعنى : ألفاظ خمسة أو ستة ، واللغة نفسها تميز ذلك التفسير . ويقرب من هذا المعنى الاسم الثالث ، الذى يسمى به الكتاب أيضا ، كما يقول الففطى^(٢) : « وله من التصانيف . . كتاب اللغات ، وهو الجيم ، ويعرف بكتاب الحروف » فن الأقوال المشهورة في الحديث المعروف : « نزل القرآن على سبعة أحرف . . . » أنه صلى الله عليه وسلم يريد بها اللغات القبالية .

وليس في الكتاب مقدمة تَهْدِينَا إلى هدف المؤلف في كتابه ، وتجعلنا على يقين من الأمور التى قصد إليها . ولكن هذه العناوين المتعددة ، ودراسة الكتاب نفسه ، تدل على أنه رتقى إلى تدوين الألفاظ الغريبة من لغات القبائل . ومصدق ذلك قول اليمى^(٣) : « جمع فيه الحوشى ، ولم يقصد المستعمل » . ويتفق كل هذا مع طبيعة المؤلف ، فقد « كان الغالب عليه النوادر ، وحفظ الغريب ، وأراجيز العرب . وله كتاب كبير في النوادر^(٤) » . ويتفق أيضا مع عنايته بأشعار القبائل ولغاتها^(٥) ، إذ أن هذا الغريب النادر ، هو في حقيقة الأمر لغات ، أقرب إلى المحلية عند هذه القبائل ، فيما إحال . ويتفق أخيرا مع ما اشتهر عن أهل الكوفة ، من أخذهم اللغة

(١) أنباء الرواة ١/٢٢٧ .

(٢) الففطى - أنباء الرواة ١/٢٢٧ .

(٣) نفس المرجع ٢٢٦ .

(٤) نفس المرجع ٢٢٨ .

(٥) نفس المرجع ٢٢١ .

والنحو، عن أعراب لم يأخذ عنهم أهل البصرة، لعدم وثوقهم بهم . فن الطبعي
أن تكون لغات هؤلاء الأعراب غريبة على اللغويين والأدباء الذين كان جل
اعتمادهم على معارف البصريين .

فالمرء مهما بلغت معرفته باللغة ، يجد الكثير من الألفاظ أو التفسيرات التي لم تمر
به من قبل ، ويجد كثيرا من المعاني ينفرد بها الشيباني ، ولا تذكر في المجموعات
المعجمية الأخرى، كاللسان والتاج . فالؤلف لا يعنى من اللفظ بمعانيه الشائعة المشتهرة ،
بل الغريبة التي لا يعرفها أحد . وقد يُستنبط من هذا ، أن الكتاب ليس «الجيم» ،
وإنما هو « النوادير » ، الذي نسبه إلى أبي عمرو الشيباني من ترجم له . ولكن
اختلاف اقتباسات السيوطي وعلى ابن حمزة البصري^(١) من النوادر عما فيه ، وانفاق
اقتباس الأول^(٢) منهما من الجيم ، مع فيه ، يدلان على أنه الجيم لا النوادر .

ومنهج الشيباني في الترتيب غاية في البساطة ، فقد قسم الكتاب إلى أبواب ،
قصر كل واحد منها على حرف من حروف الهجاء ، واتبع في ترتيبها الطريقة المألوفة ،
التي لا تزال تسير عليها إلى اليوم ، غير أنه قدم الواو على الهاء . فالباب الأول للألف ،
والثاني للباء ، والثالث للفاء . . . إلى آخر الحروف . ثم ملأ هذه الأبواب بالألفاظ
المبدوءة بالحرف الخاص بكل باب ، دون مراعاة لأي حرف بعدها ، ولا اعتبار للصيغ
التي تتحد في حروف أصول ، تُشتق وتنفرع منها ، ولا نظر لأي أمر من الأمور، وإنما
هي ألفاظ يرد بعضها وراء بعض ، وكل لفظة منفصلة عن تاليها كل الانفصال .
ولذلك لا تنقسم الأبواب إلى فصول أو مواد أو غير ذلك ، مما نعده في المعاجم
الحقيقية . فالباحث عن لفظ ينظر أوله ، فإن كان باء مثلا ، فعليه أن يقرأ باب الباء
كله ، عسى أن يعثر على ما يبحث عنه . ويشبه هذا ترتيب كتب النوادر ، وما
ماثماها : كلات غريبة منثورة ، في غير نسق ولا نظام .

(١) الزهر ١/٢٦١ ، ٧٢/٢ ، ١٠٥ ، ١٤٢ ، ١٥١ . والتجديبات على أعاليط الرواة .
(٢) الزهر ١/٢٧٥

وأهم ما يلاحظ في الكتاب عنايته باللغات المختلفة ، فأنت لا تقرأ صفحة من الصفحات إلا وجدت فيها أكثر من اسم منسوب إلى قبيلة أو موضع من مواضع شبه الجزيرة العربية ، وتنسب إلى هذه الأسماء ألفاظ معينة ، وتفسيرات خاصة ، والمؤلف حين يورد واحدا منهم كالسعدى مثلا ، لا يريد شخصا بذاته ، وإنما يقصد أن هذا اللفظ بهذا المعنى بلغة بني سعد . وقد وردت في اللوحات الثماني من الكتاب النسب التالية: الأكوعي ، السعدى ، الطائى ، العاني ، النعوى ، الأشعري ، الوالبي ، السكلاي ، السكلي ، الزهيري ، البكري ، العذري ، النجيري ، الغنوي ، اليماني ، النجري . النعالي ، السليبي ، ورجل من بني ابي بكر بن كلاب ، ورجل من بني سعد ، وقال ذات مرة فيها هذه لغة شامية . فالكتاب ذخيرة للغات القبائل المختلفة التي عنى الشيباني بأشعارها عناية فائقة يسرت له أن يدون أكثر من ثمانين ديوانا من دواوين أشعار القبائل . ويغوق كتاب الجيم ، من هذا الجانب ، جميع المعاجم التي بين أيدينا ، إذ أن إشاراتنا إلى لغات القبائل قليلة متناثرة . ولعله بعد تحقيقه يعطينا من المواد ، ما يكفينا لدراسة لغات بعض القبائل دراسة مفصلة كاملة ، أو قريبة من ذلك . وكانت عنايته هذه من أسباب غرابة الألفاظ والمعاني التي أوردها ، وبعدها من مؤلفنا .

ومن الظواهر البارزة في الكتاب — ورجما أنت إليه عن طريق عنايته باللغات ، إيراد الألفاظ التي يفسرها في عبارات لغوية في كثير من الأحيان ، بدلا من أن يأتي بها مجردة . وأربط بين هذا وبين عنايته باللغات والنوادير معا ، لأنه حين يأتي في عبارتها فهو يحيطها بجوها الذي يكمل تفسيرها ويضئ أركانها ، ويدعمها بالدليل والشاهد على صحتها . يضاف إلى ذلك أنه يعطينا طريقة استعمالها في تلك اللغة ، وكيفية تركيبها مع الألفاظ الأخرى ، كما سمعها هو من أهل قبيلتها ، ويعني بذلك ، لأنه ليس من التأليفات الشائعة على الألسنة العربية جميعها . وقد مال المؤلف إلى إيراد المترادفات من الألفاظ ، ومن العبارات أيضا .

ومن الظواهر التي غلبت عليه بسبب اتباعه كتب النوادر ، اضطراب الشرح ، فيكتفى في كثير من المواضع بذكر الكلمة دون شرحها ، لشهرتها أو لأن السياق يوضح معناها . ويقتصر في أحيان أكثر على إيراد اللفظ في بيت من الشعر ، كأنما لا يريد منه إلا إثبات وروده ، ومنها ندرة الأعلام أو انعدامها تقريبا ، سواء أعلام الأشخاص أو القبائل أو الأماكن . فلا يوجد منها إلا الصنف الأخير «الأماكن» على قلة شديدة، وكلها عربي . والسبب في ذلك أن الأعلام لا غرابة فيها ، ولا تتصل بها تفسيرات غير مألوقة ، وهي الأمور التي يعنى بها المؤلف .

ومنها أيضا استشهاده بالقرآن والحديث ، لأن الغالب عليها لغة قريش أو الحجاز عامة . وتلك هي اللغة المعروفة المشهورة ، فلا غريب فيها ولا نادر . وربما اتصل بذلك قلة الأمثال عنده أيضا ، ولكن الشواهد الشعرية نالت الحظ الأوفر من عنايته ، فهي كثيرة كثرة هائلة ، وكان في مواضع كثيرة يذكر الكلمة وشرحها ثم يبتنا من الشعر ، فكلمة جديدة والشرح والشاهد الشعري ، ويسير على هذا النهج مدة طويلة ، على أنه قد يترك شرح اللفظ أحيانا . ولا يورد الكثير من الأشعار ، وحدها بل يورد الطويل أيضا ، أعنى أنه قد يورد المتطوعة بكلمتها . وتعليل كثرة الأشعار في الجيم يسير ، إذ كان مؤلفه من أكبر اللغويين الذين عُتوا بجمع الشعر العربي وتدوينه . ويتصل بذلك أنه كان يعنى عناية خاصة بالرجز ، فجاء قسط وافر من شواهد الشعرية في الكتاب رجزا . وقد يسر له هذا ملء كتابه بالغريب من الألفاظ ، لأن الرجز يتوافر فيه هذا النوع من اللفظ . ويجب أن نلفت إلى أمر له أهمية عند المؤلف . فالشعر عنده ليس شاهدا على معنى اللفظ ، كما هو الحال عند غيره من اللغويين ، وإنما هو شاهد على وجود اللفظ في اللغة ويكتفى بإيراد اللفظ في الشعر دون التصريح بمعناه .

ومن الظواهر التي يجدها الباحث في الكتاب ، إيراده الكثير من الأخبار والقصص القصيرة ، وكأنما هو أحد كتب الأمالي ، التي تعنى بتلك القصص عناية

كبيرة لتفسير الغريب من ألفاظها ، كما هو المشاهد في آملى القالى وكامل المبرد وغيرهما ، ويبدو أن الكتاب لم يتأثر فيما اعتراه من ظواهر بكتب النوادر واللغات فحسب ، بل تأثر في بعض فقراته بالرسائل الموضوعية الصغيرة التي كانت شائعة في عهده مثل كتب الإبل والنبات والخليل وغيرها ، فكان في المواضيع يتتبع أسماء النبات مثلا في مراحل تطوره المختلفة ، وما شابه ذلك .

وألف في اللغات أيضا الفراء (٢٠٧ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعيّ وأبو زيد الأنصاريّ (٢١٥ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيبانيّ (٢٣١ هـ) ، ولم تصل إلينا كتبهم جميعها .

ونستطيع أن نضع في كتب اللغات أيضا كثيرا من أبواب الجزء الأول من إصلاح المنطق لأبي إسحاق يعقوب بن السكيت (٢١٦ هـ) وبعض أبواب الجزء الثاني إذ يعالج المؤلف في هذه الأبواب جميعها الألفاظ التي وردت على بناءين بمعنى واحد ، وتخرج الأبواب الأخيرة من كتب اللغات .

ونضع أيضا في كتب اللغة الأبواب التي تعرض فيها ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) للألفاظ وأمثلة الأسماء الواردة على بناءين من كتابه أدب الكاتب . وكذا الحال مع ثعلب في الفصيح ، وابن سيده (٤٥٨ هـ) فيما يقابل هذه الأبواب من مخصه . فكل هذه الأبواب يعالج الاسم أو الفعل حين يرد فيه بناءان أو أكثر مع اتفاق معناه فيها وفي غالب الظن ينتمى كل بناء من هذين إلى لغة قبيلة من القبائل . وستنضح منهج هذه الأبواب حين نعالجها في موضوع الأبنية .

وتأثر ابن دريد (٣٢١ هـ) حُطًا سابقه من اللغويين ، فخصص هذه الأمثلة التي تعالج اللغات ببحث طويل ، ألقه بمجمعه الكبير «الجمهرة» وستتناوله مع أمثاله السابقة . ولكنه بعد ذلك أتى بعدة أبواب^(١) لا تسير على نظام الأمثلة ، ولانستطيع أن نبعدها عن كتب اللغات والنوادر ، بل لم يستطع هو نفسه ذلك ، واعترف في

بعضها أنه من النوادر^(١)، وفي بعضها الآخر أنه من اللغات، وبأنه أخذه عن أبي زيد^(٢) وقد أخذه من كتاب اللغات لا من النوادر، إذ لا تتفق المادة في الكتابين .
واستهل ابن دريد الباب الأول من اللغات بالألفاظ التي على بناء فعالة وفعالية، ثم التي على مَفْعَل ومَفْعلة، ثم خلط بين أنواع كثيرة، مثل الألفاظ التي فيها إبدال حروف، أو اختلاف في الحركات أو ما شاكل ذلك، وتناول في الباب الثاني منها اختلافهم في الألفاظ الثنائية كَأب وأخ ودم، وزيادة بعضهم ميا في آخر بعض الألفاظ (وقد عقد لذلك بابا خاصا في الملحقات بالجمهرة أيضا^(٣)) واختلافهم في القصر واللد، والتأنيث والتذكير. واستشهد بالقرآن والشعر، وأكثر من ثانيهما في الباب الثاني خاصة، وروى فيها أيضا عن أبي عبيدة والأصمعي، إلى جانب أبي زيد، وروى ذلك كله عن أبي حاتم .

وحين ننظر إلى الأبواب الأخرى التي يسميها النوادر، نجد أنها لا تختلف عن عن هذين البابين في شيء . فقد عالج فيها الأفعال التي تأتي على وزنين في ماضيها، أو مضارعها، والمترادفات التي تغير معناها، أو التي تختلف بعض حروفها مع بقاء معناها، والألفاظ النادرة . وكل ذلك نجده في أبواب اللغات نفسها . وأكثر في هذه الأبواب الأخذ عن أبي زيد وأبي مالك وبنو يونس بن حبيب، وظهر فيه اسم الأصمعي وأبي عبيدة والحرمazy أيضا . ويبدل كل ذلك على شدة الصلة بين كتب اللغات والنوادر، فمن الممكن أن نضع هذه الأبواب أيضا في كتب النوادر، ولكننا نكتفي بتناولنا لها هنا .

٣ = المعرب

أشرنا آنفا إلى معنى المعرب والدخيل، والفرق بينهما، والاختلاف بين العلماء بصدور ورواد أولها في القرآن، والقوانين التي وضعها النحويون واللغويون لمعرفتهما .

(١) ٤٤٩، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٧٣، ٤٨٩/٣ .

(٢) ٤٧٣/٣، ٤٨٤ .

(٣) ٥٠٧/٣ .

وقد شغلت هذه الأمور مقدمات التأليف التي عالجت هذين النوعين من الألفاظ جميعها إلى جانب عنايتها بتوضيح مناهجها . ولذلك نبيح لأنفسنا عدم وصف هذه المقدمات اكتفاء بهذه الإشارة .

ولا ندرى شيئاً عن التاريخ الذي وُلد فيه هذا الفن الذي يعنى بالعرب في اللغة كلها دون أن يقصر نفسه على العرب القرآني ، إذ لم نسمع عن كتب منه للغويين الأولين ، وإن عني به الخليل في كتاب العين ، ثم من أتى بعده من أصحاب المعاجم ، ثم عني به أصحاب الموسوعات اللغوية ، مثل أبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) ، الذي أفرده بعض الفصول في الغريب المصنف . ولكن ربما كانت كتب اللغات التي تسكلمنا عنها في الصنف السابق ، تحتوي على هذا النوع أيضاً ، وخاصة أن أبا عبيد أقام فصله على ما قاله الأصمعي وأبو عبيدة . فلعله استمد هذه الأقوال من كتابيهما في اللغات . وليس ما يمنع أن يكون جمع أقوالا متناثرة لهما في كتبهما المختلفة . وقد سمي أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٣ - ٢٢٤ أو ٢٣٠) فصله هذا « ما دخل من غير لغات العرب في العربية » ، وهو قصير في صفتين من القطع المتوسط ، وافتتحه بأقوال أبي عبيدة ، وختمه بالأصمعي ، ولم يحاول فيه ترتيباً ، حتى لقد كرر فيه لفظ « التلمق » مرتين . ودأب أبو عبيدة والأصمعي على ذكر اللفظ ، ولغته ، وأحياناً أصله ومعناه أو مرادفه العربي إن كان له مرادف ، وشواهد من الشعر عليه .

ثم أفرده ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) فصلاً من كتابه « أدب الكاتب » لما تسكلم به العامة من الكلام الأعجمي ، ولذلك نؤخره إلى الكلام عن كتب العامية . وكان في الأبواب التي ألحقها ابن دريد بأخر جهرته باب لما تسكلمت به العرب من كلام العجم ، حتى صار كاللغة^(١) ، وبين فيه الألفاظ الفارسية الأصل والرومية والنبطية والسريانية . وحين انتهى الباب خصص الذي بعده للأغلاط

اللغوية والرخص الشعرية ، ثم أفرد أربعة ألفاظ معربة بالذكر ، بدون سبب . والباب مضطرب كله ، فقد أراد المؤلف أن يقسمه إلى ألفاظ معتادة وأعلام ، فبدأ بذكر النوع الأول مثل الديابوذ والقردماني والسبيجة ، ثم النوع الثاني مثل قابوس وبسطام ، ومارية ، ولكنه عاد ثانية في آخر الباب إلى النوع الأول . كذلك أراد أن يقسمه إلى الفارسي الأصل ، والرومي ، والنبطي ، والسرياني ، ولكن اختلط عليه الأمر ، ولم يستطع شيئاً . فبدأ بقسم لم يعنونه ، يحتوي على الألفاظ الفارسية خاصة ، ثم قسم للألفاظ الرومية ، ثم النبطية ، ثم السريانية . وهذا تقسيم جميل لو لم يضطرب فيدخل الألفاظ الفارسية خاصة في كل نوع من الأنواع المذكورة ، حتى اضطر إلى أن يكرر عنوان الألفاظ النبطية مرتين متعاقبتين ، لاستطراده إلى الألفاظ الفارسية في ختام القسم الأول من النبطية ، ولو لم يدخل الألفاظ الرومية والنبطية في القسم السرياني . ولم يكن ذلك نتيجة خطأ منه ، بأن يعد اللفظة الفارسية رومية ، أو غير ذلك ، بل كان يدخل اللفظ في القسم المخالف له ، ويبيئه على أصله الصحيح . ويلاحظ عليه أنه في الألفاظ الفارسية والنبطية يذكر أصلها الأجنبي ، أما الرومية والسريانية فيذكر أنها معربة فقط ، ولا يتعرض لأصلها ؛ ولم يكن يعتمد على نفسه فحسب في التعرف على الألفاظ المعربة بل كان ينقل أيضاً عن أبي حاتم والأصمعي .

ثم تقفز قفزة كبيرة إلى القرن الخامس إذ يفرد ابن سيده (٤٥٨ هـ) في السفر ١٤ من كتاب الحصص بابين للمعرب ، وفي السفر ١٦ قسماً صغيراً له أيضاً . أما الباب الأول فهو « باب ما أعرب من الأسماء الأعجمية » وتعرض فيه لمذاهب العرب ، والباب كله مأخوذ من سيبويه ويشغل قريباً من الصفحة ، والباب الثاني هو باب اطراد الإبدال في الفارسية ، يشغل نحو ٤٥ صفحة وصدره بأقوال استمدتها من سيبويه في الحروف التي تُبدلُها العرب « وشغلت هذه القواعد في الإبدال صفحة منها .

ثم أورد باب الغريب المصنف لأبي عبيد كله ، دون تصرف منه فيه سوى أنه حذف اسم الأصمعي وأبي عبيدة منه ، واللفظ المكرر « اليلق » وزاد في أثنائه

قولين موجزين من ابن دريد ، متصلين بكلام أبي عبيد ، أما عدا ذلك فلم يحدث فيه أى تغيير ، وشغل ذلك منه حوالى صفحة وثلاث صفحة . أما الجزء الأخير من الباب فاستقاه من جمهرة ابن دريد ، من المعجم والأبواب الأخيرة الملحقة به ، ثم ختم الباب بكلمات قلائل من كتاب العين ، وذكر فى أثناء ذلك كلمتين من ابن السكيت ، وأخرى من أبى على الفارسيّ ولم يتصرف فيما نقله فى هذا الجزء أيضا إذ حافظ على عبارة ابن دريد كل المحافظة ، وعلى ترتيبه أيضا . وكان هذا يحاول أن يفرد الفارسيّ عن الرومى ، وهذين عن النبطيّ والسرّيّ ، وكذا فعل ابن سيده مع محافظته على اضطراب ابن دريد فى هذه المحاولة . ولم يكن يحاول أن يعطى أصل كل كلمة فى لغتها .

والقسم الثالث الذى تناول فيه العرب عنوانه : « ومن نادر الأجمعى » يتناول فيه الأعلام والأسماء الأجمعية المقصورة والممدودة ، لأن الباب كله لهذا النوع من الأعلام وهو قصير فى أربعة أسطر ، وجلى أن هذا القسم لا أهمية له ، لأن معظم ألفاظه أعلام ، وهى فى غالب الظن من الأمثلة النحوية الصرفية .

ونعثر فى القرن السادس على الكتاب الأول الخالص بالعرب ، وهو كتاب « العرب من الكلام الأجمعى » لأبى منصور الجوالقي (٤٦٥ — ٥٤٠) وهو من أكبر الكتب التى تعرضت لهذا النوع من البحث . ثم ألف عبد الله بن محمد العذرى المعروف بالبشيشى (٧٦٢ — ٨٢٠) كتاب « التذليل والتكميل ، لما استعمل من اللفظ الدخيل » ، وأحمد بن كياشا (٩٤٠ هـ) رسالة فى تعريب الألفاظ الفارسية ، وشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجيّ (١٠٦١ هـ) كتاب « شفاء الغليل ، فيما فى كلام العرب من الدخيل » ومصطفى المدنى (القرن ١١) كتاب « العرب والدخيل » . ويتفق هؤلاء المؤلفون جميعا فى بعض الظواهر العامة ، التى أهمها أنهم يحكمون على العرب معتمدين على اللغويين الأقدمين . وكان هؤلاء يحكمون على الألفاظ بالسمع فى أغلب الأحيان . ومن هنا كانت أحكام هؤلاء المؤلفين القداماء وأصحاب

الجماميع اللغويين ، من أمثال أبي عبيد وابن سيده سماعية ، لا تقوم على البحث والتحريص ومقابلة اللغات ، وقد أباح الجواليقي لنفسه الاكثار من الرجوع إلى القدماء مع الاعتراف بذلك حيناً وعدمه أحياناً ، ومع التصرف في أقوالهم . وقمل الأمر نفسه من بعده العذريّ وابن كمال باشا خاصة ، ظهرت عندهم أسماء المعاجم . ولكنهما زادا عليه في إيراد الأفعال الكثيرة في اللفظ الواحد، لتعدد مراجعهم . ويتفقون أيضاً في اعتبارهم الأعلام الأجنبية التي عرفها العرب من الألفاظ اللغوية المعربة ، وفي الاعتماد على القرآن والشعر والحديث في الاستشهاد ، إلا أن الجواليقي كان أكثراً من الأشعار ، وفي طريقة علاجهم موادهم بتقديم الكلمة وتفسيرها ثم الإشارة إلى أصلها في اللغة التي عربت منها ثم الشواهد ، وبعض الأمور الأخرى . ومن الطبيعيّ كان المتأخر يجب أن يتفوق على المتقدم بالاكثار من الألفاظ ، أو الإتيان بأصول بعض الكلمات التي ذكرها الأول وأهل أصلها . وكثيراً ما كانوا يفعلون ذلك ، مكفنين بالنص على أنها معربة ، أو بالاستطراد إلى الأخبار الأدبية والفوائد اللغوية كما فعل العذريّ ، أو مناقشة الأفعال بعضها ببعض كما فعل ابن كمال باشا ، وإن كانت ألفاظه قليلة بالنسبة لما عند غيره ، أو التنبيه على المفرد والجمع واللغات في اللفظ كما عند الحفاجي . وكانت هذه الاستطرادات سبب الاختلاف بينهم .

واختلفوا في ترتيب كتبهم ، فارتضى ابن كمال باشا أن يجعل كتابه أربعة أقسام : المعرب الذي غير وألحق بأبنية العرب ، وما لم يغير ولم يلحق بها ، وما لم يغير ولكنه ملحق بها ، وما غير ولم يلحق . ولم يرتب الكلمات في داخلها . وارتضى الباقون الترتيب الألفبائي باعتبار حروف الكلمات كلها أصلية ومزيدة . فرتب الجواليقي والحفاجيّ كتابته بحسب حرفها الأول وحده . ورتبها العذريّ والمدنيّ بحسب حروفها كلها . ولكن العذريّ خالف نظامه في لفظ الجلالة (الله) وقدمه في صدر كتابه .

واختلفوا في المولد ، فلم يعن به الجواليقي وابن كمال باشا ، وخفف منه العذريّ

والمدنى ، ولكن أكثر منه الخفاجى ، وأورد ، حسب قوله فى مقدمته ، ما ترك أهل اللغة التنبيه على أنه مولد ، أو لم يحققوا معناه ، أو كان غريباً نادر الاستعمال ، كما ترك بعض ما عربوه ، لعدم وروده عن يئند به . ولما كانت اللغة العامية ليس لديها الحواجز التى تجعلها ترد المولد والدخيل عن حوزتها كالعربية الفصحى ، كثر هذا النوع من الألفاظ فيها ، فاهتمت به أكثر كتب لحن العامة ، ولكننا لا نعالجه هنا ، وإنما نعالجه فى كتب العامية .

وكان من وجوه الاختلاف بينهم تقديم مادة عند أحدهم وتأخيرها عند الآخر ، واختلاف المراجع فى كل مادة . وختم القول : أن الخفاجى كان يعتمد على الجواليقى فى كتابه كثيراً ، وأن كتاب مصطفى المدنى يكاد يكون مختصراً من كتاب العذرى . ومسودتا هاتين الكتابين الأخيرين محفوظتان فى دار الكتب المصرية فى مخطوطتين .

وعرفت فى العصر الحديث اللغات التى جاورت العربية وعاصرتها زمننا طويلاً ، وأثرت فيها وتأثرت بها ، فقام الباحثون بمقابلة كثير من ألفاظ هذه اللغات بالعربية ، واستطاعوا أن يصححوا كثيراً من أحكام القدماء . وأحب بعضهم أن يضع قوائم أو معاجم صغيرة بهذه المعربات التى بحثت بحثاً علمياً دقيقاً ، فظهر نوع جديد من كتب العرب .

ومن أول الرسائل التى عثر عليها ، وتنحو هذا المنحى « كتاب الألفاظ الفارسية المعربة » لأدى شير (طبع بيروت ١٩٠٨) . وقد رتب هذا المؤلف ألفاظه وفقاً لحروفها الأولى فالثانى فالثالث . . . الخ ، وراعى فى ذلك حروفها الصائتة وحدها ، أما الصامتة (حروف العلة) فأسقطها من اعتباره واضطرب فى الحروف الزائدة فاعتبرها أحياناً مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالميم . وغض النظر عنها فى أحيان أخرى ، مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالتاء .

وانسعت دائرة البحث عند المؤلف فشملت اليونانية واللاتينية ، والتركية ، والآرامية ، والإيطالية ، والألمانية ، والإنجليزية ، والفرنسية ، والأرمنية ، والروسية ،

والكردية ، والسريانية وغيرها ، برغم أنه يعنى بالفارسية الأصل ، كما يدل عنوان الكتاب . واعتمد المؤلف فى الألفاظ الفارسية على معجم « البرهان القاطع » لحسين ابن خلف التبريزى ، وفى العربية على محيط المحيط وأقرب الموارد ، كما صرح فى مقدمته . وربما كان المرجع الفارسى معتمدا ، ولكن مرجعيه العربيين غير مرضيين ، وقد ذكر فى أثناء الكتاب مراجع أخرى كثيرة .

واتفق أذى شيرمع المؤلفين السابقين فى إيراد الألفاظ ومعانيها وأصولها ، ولكن اختلف عنهم فى إطلالته التى لا يستطرد فيها — إلا فى النادر — وإنما بقى فى دائرة بحثه عن الأصل ومعانيه ، ومرادفاته فى اللغات الأخرى إن كانت تشترك معه فى المادة ، وكان يورد هذه الألفاظ الأجممية بحروفها الأجنبية . ولكنه اعتمد فى كثير من الألفاظ على القدماء ، فأتى بها كما ذكروها ، وربما بدون أصلها ، لأنه لم يجدها فى مراجعه فى غالب الظن ، واختلف أذى شير عن سابقيه فى أنه لم يحاول الاستشهاد على ألفاظه أو تتبع ورودها فى اللغة العربية إلا فى النادر .

وقيمة هذا الكتاب فى جمعه وكونه الكتاب الأول فى حجمه (١٦١ صفحة) الذى يقوم على بحث علمى ، لا على السماع وحده والاجتهاد . ويشبهه بعض الشئ القس طويبا العيسى فى إقامة كتابه على أسس علمية ، ولكنه عالج الدخيل فى العاميات ، ولذلك تناولناه فيها .

وكتب الدكتور فؤاد حسنين على الأستاذ بجامعة القاهرة مقالات فى مجلة كلية الآداب فى عام ١٩٤٨ بعنوان « الدخيل فى اللغة العربية » تقوم على الأسس العلمية الدقيقة أيضا ، وترتب فيها الألفاظ وفقا لصورتها بغض النظر عن أصالة حروفها وزيادتها . وراعى فيها الكتاب الاختصار ، فكادت تشبه الجداول ، لولا إطلالته فى بعض الألفاظ . ولم يقصر البحث على العربية الفصحى ، بل بحث ألفاظا عامية أيضا .

وصفة القول فى هذا النوع من العرب ، أنه بدأ متأخرا فى العربية ، إذ لم نعتد

عليه قبل أبي عبيد، وكان المؤلفون الثلاثة فيه يخصصونه بأبواب قصيرة من كتبهم . ثم انفرد بكتاب كبير في القرن السادس . وكانت الفصول الأولى لا تراعى أى ترتيب ثم راعت الكتب جميعها — عدا رسالة ابن كمال باشا — ترتيب ألقاظه وفقا لحروفها الأولى ، مزيدة كانت أو أصلية ، مع غض النظر عما في كتاب أذى شير من اختلاط ، وراعى ابن كمال باشا ترتيبه على الأقسام وفقا لما يحدث في الألقاظ من تغيير وعدمه . وكان منهج الأولين الحكم بالتقريب في أصل الكلمة بالسماع أو المعرفة الساذجة ، ولكن الأمر صار بحثا علميا جديا في القرنين التاسع عشر والعشرين ، وبدأت آثاره عند أذى شير ، ونضجت عند الدكتور فؤاد حسنين . وكان البحث مقصورا على اللغات الفارسية والروسية والعبرية والسريانية والساميات عامة عند القدماء ، أما المحدثون فوسعوه إلى الهندية الأوربية ، وقد اختلف علاجهم إطنابا وإيجازا ، فكان مؤلفو القرن التاسع وما بعده إلى الحادى عشر ميالين إلى الأطناب والاستطراد ، أما الأولون والمحدثون فوجزوا . وتبع الأطناب والإيجاز الاستشهاد ، فكان قليلا مقصورا على الشعر عند أبي عبيدة والتهالجي وابن سيده ، وكثر وتعدى إلى القرآن والحديث عند الجواليقي ومن بعده . ولكن قل في العصر الحديث ثانية .

٤ — المعاجم المزدوجة اللغمة

كان انتشار اللغة العربية في البلاد التي فتحها المسلمون سببا في تدهور كثير من اللغات ، التي كان بعضها من اللغات الدينية التي وردت فيها كتب مقدسة مثل العبرية والسريانية . فخاف العلماء من أهل هذه اللغات عليها ، وألفوا المعاجم التي تجمع بين العربية وبينها لصياتها ، وليفهمها الناس الذين غلبت على ألسنتهم العربية . وأهم معجم سمعنا عنه في تلك العصور ، كتاب برهلول (كان حيا في النصف الثاني من القرن الرابع) للسريانية والعربية . ونشره دوقال في باريس في مجلدين ضخمين يزيدان على ألف صفحة من القطع الكبير . وربما كانت هذه المعاجم : الأولى من نوعها ، ومن الواضح أن القائمين بها ليسوا عربا ولا مسلمين .

وأدى انقسام الخلافة العباسية إلى إمارات صغيرة ، تغلب على أكثرها الفرس والترك ، وخاصة في المشرق ، إلى محاولة هؤلاء الأمراء إحياء لغاتهم الوطنية . وأثمرت هذه الحركة معاجم عربية فارسية ، تذكر اللفظ العربي ومرادفه في الفارسية . وقد سارت هذه المعاجم في السبل التي سارت فيها المعاجم العربية . فكان منها ما احتضن نظام الأبنية مثل كتاب المصادر لأبي عبد الله الحسين بن علي الروزني (٤٨٦ هـ) ومقدمة الأدب للزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨) ، وما احتضن نظام رسائل الموضوعات الصغيرة مثل تلك الرسالة المحفوظة في دار الكتب المصرية (تحت رقم لغة ٦٣٤) باسم المقدمة ولا يعرف مؤلفها ، وما احتضن النظام الألف بأى مثل بقية الكتب .

وفي الوقت نفسه أو بعده بقليل ، ظهرت معاجم أخرى تضع مع العربية اللغة التركية . وهذه المعاجم العربية التركية كثيرة تسكاد تقارب المعاجم الفارسية في العدد ، وكثيرا ما كان يجمع بينهما مع العربية في معجم واحد مثل كتاب « منتهى الأرب ، في لغة الترك والعجم والعرب » لأحمد بن محمد بن عبد الله بن عرشاه (٨٥٤ هـ) ولم نسمع عن معاجم في اللغات الأخرى ولكننا لا نستبعد وجود ذلك . ومنهج هذه المعاجم مقصور على ذكر اللفظ ثم مرادفه في اللغة الأخرى ، ولا يختلف عن ذلك كثيرا . ومن الظواهر البارزة في هذه الحركة أن كثيرا من المؤلفين ترجموا صحاح الجوهري وقاموس الفيروز آبادي إلى الفارسية والتركية .

وعرفت مصر معجمات عربية لم يثنه إليها أكثر الباحثين . فحينما انتشرت اللغة العربية انتشارا واسع النطاق بين المصريين ، وزلزلت أركان اللغة القبطية ، حاول الأقباط أن يصدوا هذا السيل العرم عن لغتهم ، وأن يدفعوا عنها ما استطاعوا ، وأن يعرفوا الألفاظ القبطية للذين غلبت عليهم العربية . فألفوا معجمات صغيرة تناول بعض الألفاظ القبطية وترجمتها العربية ، وسموا هذه المعجمات أو التي يحسن بنا تسميتها مفردات لصعرها « السلام » لأنها الوسيلة التي يرتقى بها الإنسان للتدرج في فهم

معالم اللغة والوصول بواسطتها إلى أعلى درجات المعرفة . وكان يطلق على كل إنسان يعرف الترجمة القبطية سُلَمَى ، واستمرت هذه التسمية شائعة (بين الأقباط) لغاية أواخر القرن التاسع عشر^(١) .

ومن أول هذه المفردات : سلم السموديّ ، وهو الأنا يُونَس أسقف سمود (من أهل القرن السابع الهجريّ) . وقد أخذ مفردات هذا السلم من الأناجيل الأربعة والرسائل والمزامير والكتب الكنسية ، وسار في ترتيبه على نظام كتب الشروح ، فقدم الألفاظ التي أخذها من إنجيل يوحنا فثي فلوفا فرقص . . . الخ بالترتيب المرعى في العبارة السابقة ، وراعى في كل إنجيل ترتيب الإصحاحات والآيات أيضاً ولكنّه لم يحاول استيعاب الألفاظ وإنما اختار قليلاً منها . ونهج على أن يورد اللفظ القبطي ومرادفه العربيّ حسب .

ثم أُلّف في هذا القرن أيضاً أبو اسحاق بن العسال «السلمّ المقيّ» ، والذهب المصنّى» وسار فيه على نظام صحاح الجوهريّ . ثم أحرق هذا السلم في بعض الاضطرابات التي حدثت في مصر عام ٦٥٨ هـ فوضع مؤلفه سلباً آخر ، هو السلم الكبير . وسار فيه على الموضوعات ، كالمخصص لابن سيده ، فقسّمه إلى ٣٠ باباً (وفي بعض النسخ ٢٥ باباً إذ تجمع بين بعض الأبواب في الباب الواحد) . وعالج في الأبواب الأولى أسماء الله والعالم العلويّ ، ثم العالم السفليّ والشهور والأيام والأعداد ، ثم الإنسان من جميع نواحيه ، ثم أنواع الحيوان والنبات ، ثم بعض الأمور المختلفة ، ثم بعض الأمور الدينية مثل الكنيسة وطقوسها وآلاتها وأسماء آدم وأبنائه والأنبياء والشهداء ، ثم ختمه بما يذكّر في القبطية ويؤنث في العربية والعكس وبعض أمور لغوية أخرى ، ونهجه في إيراد الألفاظ كنهجه في سلمه السابق .

ويقتنى المتحف القبطيّ مخطوطات هذه السلاّم جميعها . ومن الطبيعيّ أن هناك سلاّم خرى ، ولكنها خارجة عن نطاق بحثنا .

(١) يسى عيد المسيح • المقدمات والسلاّم • مجلة رسالة مارينا في عيد النيروز توت ١٦٦٤

ومند ابتدأت حركة الاستشراق على القاهمون بها بدراسة اللغة العربية لتفتح لهم كنوز الثقافة العربية ، ولتفتح لهم أسواق بلاد الشرق العربي ، وفي نفس الوقت تفتح لهم الطرق إلى استعمارها . وأول معجم نسمع عنه ألفه رافلينج « F. Rapheleng » في القرن السادس عشر وطبع بعد وفاته في أوائل القرن السابع عشر (عام ١٦١٣ م) ثم أعيد طبعه مرارا . ثم وضع « وليم بدول W. Bedwell » (١٥٦١ — ١٦٣٢) معجما في سبع مجلدات لم يطبع ، و « جوليوس Golius » (١٥٩٦ — ١٦٦٧) معجما عربيا لاتينيا استعان فيه بالصحاح ، وطبعه بليدن عام ١٦٥٣ م وبقى مرجع المستشرقين حتى ظهر معجم فريتاخ ، ثم وضع « أومند كاستل E. Castell » (١٦٠٦ — ١٦٨٥) معجما للغات السامية جمع في ١٨ سنة ، ونشر عام ١٦٦٩ ، وأعيد طبعه عدة مرات ، ثم وضع « مينسكي Meninski » في فينا معجما ضخما للغات التركية والفارسية والعربية ، مع ترجمة مفرداته إلى اللاتينية والفرنسية والألمانية والبولونية ، وبأشر طبعه في سنة ١٦٨٠ وأنجزه سنة ١٦٨٧ ، وأعيد طبعه في فينا سنة ١٧٨٠ في أربعة مجلدات ضخام .

وتدفقت المعاجم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتعددت لغاتها ما بين فرنسية وألمانية وإنجليزية وروسية من الغربيات ، وفارسية وتركية من الشرقيات ، وعبرية وسريانية من الساميات إلى جانب العربية ، وتجاوز التأليف هذين القرنين إلى القرن العشرين ، فظهر بعض المعاجم القليلة فيه وآخرها معجم « بارانوف Baranov » الروسي العربي ، وجمعه من الكتب الحديثة والصحافة المعاصرة في العالم العربي ، ولا سيما مصر ، وطبعت آخر ملزمة منه سنة ١٩٤٦ في حرف العين ، إذ قتل المؤلف في الحرب الأخيرة دون أن يكمله ، ومعجم زلنكا التشيكي العربي الذي ظهر في القاهرة عام ١٩٤٨ .

وشارك العرب والمصريون خاصة في هذه الحركة منذ القرن التاسع عشر بعد اتصالحهم بالفربيين ، وابتداء حركة الترجمة لنقل العلوم والمعارف الغربية . وأول معجم

سمعت عنه من مؤلفات المصريين « القاموس الطيبي » فرنسيّ عربيّ للدكتور محمود رشدي البقلّي ، طبع في باريس عام ١٤٨٦ هـ (أي حوالي ١٨٦٨ م) . ولا زالت هذه الحركة قائمة حتى اليوم ، وخاصة بعد أن انتبه المجتمع اللغوي المصري إلى تعريب مصطلحات العلوم والفنون المختلفة . فأخذ يجمع هذه المصطلحات العربية ، ويطبعها في رسائل صغيرة ، ينشرها في العالم العربي لاستعمالها بدلا من هذه الألفاظ الغربية . وقد قامت المعاجم التي ألّفها المصريون على نظام معاجم المستشرقين .

ولا تختلف مناهج هذه المعاجم في أغلبها ، فهي تتدرج تحت فئتين: الأولى ترتب بحسب الألفاظ العربية ، والأخرى بحسب ألفاظ اللغة العربية التي تعالجها . فإذا كان الترتيب معقودا للعربية ، وجد مذهبان: مذهب المواد ، ومذهب الألفاظ . أما الأول فيورد المادة وتمتها مشتقاتها ، ويذكر مرادف كل مشتق . وأما الثاني فيورد كل لفظ بحسب صورته ثم يذكر مرادفه العربيّ ، ولا يبالي أن تتفرق الألفاظ المشتقة من مادة واحدة . وأما الفئة الثانية فاحتضنت بطبيعة الحال ترتيب المعاجم العربية الخالصة ، وهو اعتبار صورة الألفاظ ، ثم تذكر المرادفات العربية . وفيما عدا هذا الاختلاف تنفق جميعها في مظاهرها أو في أغلبها . فيذكر اللفظ ثم مرادفاته في اللغة الأخرى ، أو شرحة بعبارة مطولة مع مرادفاته ، وقد يذكر مرادفاته في لغته أيضا ، والتزمت جميعها التنبيه على بعض أمور فيما تذكره من ألفاظ بالرمز ، فترمز إلى كونه مفردا أو جمعا مذكرا أو مؤنثا ، اسما أو فعلا أو مصدرا أو صفة أو ظرفا *adverb* وبعض أمور أخرى تختلف قلة وكثرة من معجم إلى آخر ، مثل الفعل اللازم والمتعدي إلى مفعول وإلى مفعولين والمصدر الذي أخذت منه الكلمة وما شابه ذلك . وعنى أكثرها بتأليف الألفاظ في عبارات خاصة ، وباللغات العربية العامية ، فاستقى منها كثيرا وأبرز من فعل ذلك المؤلفون الفرنسيون الذين اهتموا بصفة خاصة بلهجات الجزائر ومراكش ، ولهجات سورية ولبنان إلى درجة أقل . وهي مواطن انتشار نفوذهم السياسيّ .

واختلف لبن Lane (١٨٠٦ -- ١٨٧٦) عن هذا النهج في معجمه الكبير

الذي سماه « مدّ القاموس » فقد ترجم فيه « تاج العروس » للسيد محمد مرتضى الزبيدي مع حذف ما تكرّر من ألفاظ في مواده ، ولكنه إلى جانب هذا العمل احتفظ بالرموز . وقد جعله هذا المنهج أشهر معاجم المستشرقين ، وأكبرها أمانة ، وأحرارها بالتصديق والثقة .

٥ - كتب لحن العامية

أخذ اللحن ينشر على ألسنة العرب والمتكلمين بالعربية ، حتى ظهرت لغة تخلصت من الإعراب ، وخالفت العربية الفصحى في كثير من المفردات ، وفي طريقة تأليف العبارات ، وبعض الخصائص اللغوية الأخرى ، وسميت تلك اللغة العامية ، لجرّ يانها على ألسنة العامة من الناس . وأراد اللغويون أن يجنبوا الفصحى شر هذه اللغة ، فألفوا الكتب تبين أخطاءها وتنبه على وجوه الصواب فيها . ولكن العامية مضت في طريقها لا تتلوّى على شيء ، حتى تغلبت على ألسنة الخاصة من الناس والعلماء ، وتألّفت الكتب أيضا في لحن الخواص والعوام ، في عصور الجهل والتأخر ، فكانت الكتب اللغوية تتناول لحن الفصحى بدون تفرقة . وقد أطلق لغويو العرب على الألفاظ العامية عدة ألقاب ، منها العامي والمولد والحديث . كما أطلقوا لفظ الدخيل على الألفاظ الأجنبية الأصل ، التي كثرت في العامية ، لعدم امتناعها منها ، وترحيبها بها . ولكن خطر العامية لم يبلغ في العصور القديمة مبلغه في عصرنا الحديث . فقد خرجنا من عصور الجهل والظلمات ، والعامية تسيطر على جميع أرجاء الحياة ، والعربية الفصحى مستقرة منزوية في الكتب القديمة ، كأنما هي من اللغات البائدة . وتنوعت حياتنا وتلوّنت بألوان جديدة غريبة في أغلبها ، عبرت عنها العامية بالألفاظ الدخيلة ، ووقفت العربية حياها موقفا سلبيا ، فقام جماعة من الكتاب بالدعوة إلى استخدام العامية لغة أساسية في جميع أنحاء حياتنا ، واطراح الفصحى . ومن الطبيعي أن قامت فئة أخرى تعارضهم وتطالب بإحياء العربية ، والتمسك بها ، فوجدت المؤلفات الكثيرة

كثرة هائلة تخوض هذه المشكله ، وتدلى فيها بالرأى . وتناول كثير من الكتب المؤلفة في « لحن العامة » أو لغاتهم معظم هذه المسائل بالعرض والتحليل والتعليل في مقدماتها ، إلى جانب شرحهم مناهجهم^(١) . ويبدو أن كتب لحن العامة في نشأتها الأولى ، لم تكن تتعرض للألفاظ الدخيلة أو المعربة ، ولكنها ابتدأت ذلك من عهد ابن قتيبة في أدب الكتاب ، وأكثرت منه في عصرنا الحديث ، لطغيان الدخيل على عامياتنا .

وإذا أردنا أن نصنف هذه الكتب وفقا للعنبر الذي اتبعته في ترتيبها ، وجدنا ثلاثة أصناف واضحة ، ينطوى كل منها على فروعيات تحتها ، فالصنف الأول وهو الأيسر لم يسر على طريقة معينة ، وإنما أورد الألفاظ والأساليب كيفما اتفق الحال . واتبع الثاني التقسيم إلى فصول ، تحتوي على أنواع متشابهة متفقة . أما الصنف الثالث فالتخذ طريقة الجداول .

١ — يتبع الصنف الأول من المناهج الكتب القديمة في غالبها ، وكتب لحن الخاصة ، والجرائد حديثا فالكتاب المنسوب إلى الكسائي ، وهو أقدم كتاب وصل إلينا ، يرتب ألفاظه على النحو التالي : (حرص ، نعم ، دع ، نقد ، مجز ، ظفر ، صرف ...) ولعله يمثل كثيرا من الكتب القديمة . والجريري لا يرتب درة العواص ، فتنبعه في ذلك أكثر شروحه ، وتفعل الأمر نفسه جميع كتب نقد لغة الجرائد سوى كتاب الزعبلاني ، وهو آخرها ظهورا . وكتاب الزعبلاني يرتب إلى فصول ، ولكن المواضع لا ترتب داخل هذه الفصول . ولعل السبب هنا واضح ، فكتب لحن الخاصة تتعرض لأخطاء مدونة شائعة ، فتعرضها وفقا لاعتورها عليها في المدونات ، لا وفقا لترتيب خاص . وكانت كتب ابن سلام والجندي (نقد لكتاب اليازجي) والغلابيني (نقد لكتاب المنذر) تسير وفقا للكتب التي تنقدها ، مادة مادة كالكتابين الأولين ، أو صفحة صفحة كالأخير .

(١) انظر مقالات الأستاذ عيسى إسكندر الملووف في مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية .

واختلفت كتب هذا الصنف في علاج ألفاظها : فذهبت فئة إلى الاختصار بتقليل الشواهد ، والافتصار على ذكر اللحن ، وإبانة موضع الخطأ فيه وصوابه ، وعدم الاستطراد، وتتمثل في كتاب الكسائي^(١) ، وسهم الألفاظ، لحمد ابن إبراهيم بن الحنبل^(٢) (١٠٢٨ هـ) ، وفي الكتب الحديثة التي تعالج لغة الصحف والكتب التي تنقدها . ومن الطبيعي^(٣) أن نرى الكسائي يعتمد في التصويب على الشواهد من قرآن وشعر ، على حين يعتمد المحدثون على أقوال المعجمات اللغوية . فالكسائي لم ير شيئاً منها ، والمحدثون ليس لديهم ما يعتمد عليه غيرها .

وفي النفس شيء من نسبة هذا الكتاب إلى الكسائي . فإني لم أجد أحداً عزا إليه كتاباً من هذا النوع واعترف الناشر بذلك ، ونبه على أمر أخطر منه ، إذ صرح بأن جل مضمون الكتاب لا يلائم ما رواه اللغويون عن الكسائي^(٤) . ورأيت في إحدى فقراته^(٥) يروي عن أبي زيد الأنصاري البصري ولم نسمع ذلك عن الكسائي ، وإنما سمعنا أنه روى عن يونس من البصريين . ولذلك فإني أكثر ميلاً إلى نسبه إلى أحد تلاميذ أبي زيد ، إن لم تكن هذه الفقرة مضمومة على الكتاب . والذين يروون عن أبي زيد ، وينسب إليهم كتب في لحن العامة ، هم أبو عبيدة ، والأصمعي ، وأبو نصر أحمد بن حاتم ، والمازني ، وأبو حاتم السجستاني . ولا نستطيع أن نعزوهم إلى أحد منهم بعينه ، لأن كتبهم لم توصف . ولكننا نستطيع أن نبعد منهم الأصمعي ، فقد اقتبس ابن يعيش^(٦) فقرة من كتابه ، ليست في هذا الكتاب . وكذلك الأمر مع أبي حاتم السجستاني الذي روى صاحب المؤلف والمختلف^(٧) من كتابه بيتاً من الشعر ، غير موجود في هذا الكتاب .

الفئة

وكانت الفئة الأخرى كثيرة الاستطراد ، والشواهد ، تحتفل بالمسائل الأدبية والنحوية والصرفية والبلاغية وما إليها ، وتتمثل أحسن التمثيل في درة الفواص

(١) ص ٢٢ .
(٢) ص ٣٠ .
(٣) شرح المنصل ٨/١ طبع أوربة .
(٤) ص ٢٢ .

للحريريّ ، وشرحها للشهاب الخفاجيّ ، وما دار حولها من كتب . وقد أكثر الحريريّ من الاستشهاد بالحديث .

٢ - الصنف الثاني من أصحاب المناهج طرحوا الفوضى التي في كتب الصنف الأول ، وقسموا كتبهم إلى فصول ، بحسب اعتبارات مختلفة . ونستطيع أن نصنف هذا الصنف من الكتب أنواعا ، وفقا لهذه الاعتبارات^(١) . فالنوع الأول في الوجود اعتمد في تسمياته على التحريفات التي طرأت على الألفاظ العامية ، سواء أكانت في ضبطها أم حروفها أم معانيها ، أم طريقة تعديتها ولزومها ، ثم الخلط بين أبنيتها المختلفة . وينتمثل هذا النوع في ابن السكيت (توفي ٢٤٤ هـ) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وتعلب (٢٩١ هـ) والجواليقي (٥٣٩ هـ) والقنوجي (طبع كتابه ١٨٧٨) والزعبلاوي (طبع ١٩٣٩) .

صنف ابن السكيت كتابه « إصلاح المنطق » الذي يدل عنوانه على اتماهته إلى كتب لحن العامة ، وإن لم تكن له مقدمة تؤيد ذلك . والأبواب التي صرح فيها بخطأ العامة عشرة ، نستطيع أن نجعلها في أربعة أمور : الأول يجمع باب « ما هو مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمنه » و « ما جاء على فعلت بالفتحة مما تكسره العامة أو تضمه ، وقد يحىء في بعضه لغة إلا أن الفصح الفتح ، ومن الواضح أنهما ينتميان إلى « تحريف الضبط » وكان المؤلف يذكر فيهما اللفظ ، ويفسره إن لم يكن معروفا ، وينبه على الخطأ أو لا ينبه ، اكتفاء بالعنوان .

الثاني يضم باب « ما بهمز مما تركت العامة همزه » و « ما يتكلم فيه بالصاد مما يتكلم به العامة بالسين ، وما يتكلم فيه بالسين فيتكلم فيه العامة بالصاد » و « ما يغلظ فيه يتكلم فيه بالياء وإما هو بالواو » . ونستطيع أن نجعلها تحت عنوان « تحريف الحروف » واتبع فيها المؤلف الطريقة السابقة في العلاج . ونرى فيها قلة احتفاله بالشواهد ، والنقائمه أحيانا إلى مشتق أو مشتقين من مادته .

الثالث في الحقيقة فرع من النوع الثاني ، ولكننا نفرده بالذكر لأهميته في العربية

و يضم باي « ما يتكلم فيه بفعلت مما يغلط فيه العامة فيتكلمون بأفعلت » و « ما يتكلم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت » . وهاتان الصيغتان من أهم أسباب الخطأ في العربية ، حتى اضطر كثير من المؤلفين إلى إفرادها بالتأليف . والباب الثاني من أكبر أبواب « الإصلاح » حجبا .

الرابع يضم أبواب « ما تضعه العامة في غير موضعه » المفرقة . وهذه الأبواب مضطربة يكثر فيها الاستطراد ، فلا يأتي فيها إلا بكلمة أو اثنتين مما تغلط فيه العامة ، ثم ينتقل إلى الأبنية ، فهي ليست أبوابا بالمعنى المفهوم . ويدل العنوان على أنها « الألفاظ التي غيرت العامة معناها » ولكنه لا يقتصر على هذا النوع ، وإنما يذكر فيها بعض الأنواع الثلاثة السابقة . وتكررت الألفاظ في أكثر من باب منها مثل « نثره » .

ويلاحظ أن هذه الأبواب لا تختلف عن بقية أبواب الكتاب ، فالمهم أن يذكر موطن الخطأ أو اللبس في الألفاظ . ولا مانع عنده بعد ذلك ، من تفسير هذا اللفظ أحيانا ، والاستشهاد عليه بالقرآن أو الشعر ، أما الحديث فلا . ولم يحاول ابن السكيت أن يرتب المواد في أبوابه ، وفقا لحروفها الأولى أو الأخيرة ، مثله في ذلك مثل الكتب الأولى المختلفة . وأكثر من الاستطراد فضاء الأساس الذي أقام عليه تقسيم بعض الأبواب .

وأفرد ابن قتيبة القسم الثاني من كتابه « أدب الكاتب » وهو ما سماه « كتاب تقويم اللسان » وأبوابا من الكتب الأخرى فيه : لغلط العامة ، وسار فيها على نظام ابن السكيت ، فجعلها للألفاظ التي تشكل على المتكلمين فيغلطون فيها ، وسار في أكثرها على نظام الأبنية . وإن عدل عن تسمية عناوين أبوابه بالأوزان كما فعل ابن السكيت . وتشبه الأبواب الأولى من كتاب تقويم اللسان ، ما نجده في كتاب الإصلاح من العناية بالصيغ التي يقع فيها الخطأ إذ كانت من مادة واحدة ، تختلف

معانيها باختلاف ضبطها أو صيغتها، واتبع ابن قتيبة تقسيم الإصحاح مع زيادات تحريف الضبط الذي كان في بابين عند ابن السكيت وأصبح في ١٧ باباً عند ابن قتيبة .

ويضم النوع الثاني من الغلط وهو « تحريف الحروف » تسعة أبواب ، يقابلها ثلاثة عند ابن السكيت ، ويلاحظ فيها نفس الأمور التي لوحظت في الأبواب السابقة . يضاف إليها اضطراب أساس التقسيم إذا كان الحرف المغير في الأبواب الأولى ، ثم صار مجرد التغير في الباب السادس والسابع ، ثم صار موضوع الألفاظ في الثامن والتاسع . ولا نجد النوع الثالث في « كتاب تقويم اللسان » من أدب السكاتب ، وإنما في « كتاب الأبنية » ، وهو القسم الثالث من كتاب ابن قتيبة .

النوع الرابع : المغير للمعنى ، وله باب واحد عنوانه « باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه » وهو ما في الإصحاح تقريباً . ويتبين من هذا الجمع أن ابن قتيبة يرى من الاضطراب الذي عند ابن السكيت في هذه الأبواب .

وزاد ابن قتيبة نوعين آخرين على ما كان عند ابن السكيت : الأول ما تعلق بالتعدي واللزوم ، وهو في « باب ما يعدى بحرف صفة أو بغيره ، والعامّة لا تعديه ، أولاً يعدى والعامّة تعديه . وكان المؤلف يقدم اللفظ وينبه على الخطأ ، وهو باب قصير في صفحة واحدة ووضعه ابن قتيبة في الكتاب الثاني « تقويم اللسان » . الثاني يتناول التخييل وعنوانه « ما تكلم به العامّة من الكلام الأعمى » . وكان المؤلف فيه يذكر اللفظ ويفسره على أصله الأعمى .

وهذا الباب أطول من سابقه ، ووضعه ابن قتيبة في الكتاب الثالث « الأبنية » ولم يراع فيه أن يرتب مواد داخل فصوله ، مثله في ذلك مثل ابن السكيت ، ويكاد الاثنان يتفقان في طريقة العلاج مع ملاحظة : (١) أن ابن قتيبة أدخل في شواهدة قليلاً من الأحاديث ، ولم يفعل ذلك ابن السكيت . وابن قتيبة أحسن تنظيم الأبواب من ابن السكيت ، وأقل استطراداً ولكنه لم يصل إلى ترتيب محكم مبرأ من العيوب .

٣ — عدم وضعه الأبواب المتشابهة بعضها بجوار بعض أحياناً ، فقد كان في

ميسوره أن يضع الأبواب الخامس والسابع متتاليين ، لأنهما يتناولان المفتوح الأصل حين يغير إلى كسرة أو ضمة . وكذا الأمر مع البابين السادس والعاشر وقد تلاق ذلك في المضموم .

٤ — تداخل بعض الأبواب مثل البابين الخامس والثاني عشر ، والبابين السابع والثالث عشر ؛ إذ أن كل بابين يشتملان على نوع متفق ، مثل المفتوح الذي يغير إلى كسرة أو المكسور المغير إلى فتحة ، وما مائل ذلك . ولكن ما يشفع له أن الأبواب الأولى منها خاصة بالأسماء ، وإن لم يبنه المؤلف على ذلك . والثانية خاصة بالأفعال كما يدل العنوان . (٤) قصر هذه الأبواب حتى لا يتعدى كثير منها الصفحة الواحدة . (٥) فصله بين بعض هذه الأبواب بأبواب غريبة عنها ، من المصحّف والحرف الحروف ، كما يظهر في فهرس الكتاب نفسه .

وسار على نظام الأبنية أيضا ثعلب في الفصيح ، الذي أشار مؤلفه إلى أنه من الكتب التي تعالج لحن العامة والخاصة بقوله في المقدمة « هذا كتاب اختيار فصيح الكلام ، مما يجرى في كلام الناس وكتبهم ، فنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها فأخبرنا بصواب ذلك ، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك ، فأخبرنا بأفصحهن ، ومنه ما فيه لغتان كثيرتا استعمالنا ولم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأخبرنا بهما » . ولكنه لم يلتزم في منهجه التنبيه على العامي أو الخطأ ، مكتفيا بذكر الفصيح والصواب ، فأثر ذلك في تقسيم أبوابه ، فاختلقت كثيرا عن أبواب إصلاح المنطق وأدب الكتّاب . فنحن لا نجد فيه الأنواع التي رأيناها فيهما ، ولكن الأبنية وحدها ؛ فهو مثلا يخصص بابا لفتحت بفتح العين ، وفتحت بكسر العين ، وفتحت بغير ألف . . الخ فالأساس الذي يقام عليه التقسيم واحد ، هو حركة اللفظ الفصيح أو بناؤه . أما أساس تقسيم الإصلاح وأدب الكتّاب فذو شعبتين ، هما حركة اللفظ الفصيح أو بناؤه ، وما يصير إليه عند العامة . وهذه الشعبة الثانية أهمها ثعلب تماما ، إلا في أحيان نادرة ، كان يقول فيها : « ولا تقول كذا » ،

وفي فصل واحد أخذته من أدب الكاتب وعنوانه « فصل : قال ابن قتيبة في باب ما جاء مخففاً والعامه تشدده » . ولذلك فالفصيح أقرب إلى الأبواب التي لا يُعنى فيها ابن السكيت بغلط العامة من الإصلاح .

واختلف الفصيح عن سابقه أيضاً في الاختصار الشديد الذي التزمه ، حتى جعله لا يعنى بتفسير أكثر المواد التي ذكرها ، والإفلال من الشواهد عليها التي اتخذها من الشعر وحده . وقد فعل ذلك سلفاه ولكن إلى درجة أقل منه .

وبلاحظ عنده ميله إلى الانتظام ، أكثر من سابقه ، في إيراد المضارع أو المصدر ، كما يلاحظ أنه اتفق معهما في عدم ترتيب المواد في داخل الأبواب .

وترك نظام الأبنية في بعض الأبواب ، مثل باب ما جرى مثلاً أو كالمثل ، وباب حروف منفردة ، وباب من الفرق . فأساس تقسيم الأول والثالث منها موضوعه ، أما الثاني فلا أساس له . وقد رأينا مثل هذه الأبواب في الإصلاح وأدب الكاتب .

ويبدو أن ثعلباً اعتمد على الفراء في معظم المواد التي ذكرها ، فقال ابن خلكان^(١) في أثناء ذكره كتب الفراء « وله كتاب البهاء ، وهو صغير الحجم ، ووقفت عليه ورأيت فيه أكثر الألفاظ التي استعملها أبو العباس ثعلب في كتاب الفصيح . وهو في حجم الفصيح ، غير أنه غيره ورتبه على صورة أخرى . وعلى الحقيقة ليس لثعلب في الفصيح سوى الترتيب وزيادة يسيرة . وفي كتاب البهاء أيضاً ألفاظ ليست في الفصيح قليلة ، وليس في الكتابين اختلاف إلا في أشياء قليلة » .

والحقيقة أن ثعلباً « حفظ كتب الفراء ، فلم يشذ منها حرف^(٢) » . ومن ومن المؤرخين من سلبه الكتاب جملة ، فنسبه إلى الحسن بن داود الرقي ، أو يعقوب بن السكيت .

(١) الوفيات ٢ : ٢٢٩ .

(٢) السيوطي : البقية ١٧٢ .

وتخلص الجواليقي في تكلمته من هذه الأقسام الكثيرة ، وجعلها ثلاثة أقسام ذكرها في المقدمة في قوله « [١] فنها ما يضعه الناس غير موضعه ، أو يقصرونه على مخصوص وهو شائع [٢] ومنها ما يقلبونه ويزيلونه عن جهته [٣] ومنها ما يُنقِص منه ويزاد فيه ، وتبدل بعض حركاته أو بعض حروفه بغيره » .

والنوع الأول عنده هو النوع الرابع عند ابن السكيت وابن قتيبة . وبلاحظ على الجواليقي كثارته من الاستشهاد بالأحاديث واستطراداته ، بعكس سلفه . واتفق معهم في عدم ترتيب هذا الباب .

والنوع الثاني للقلوب والمزال ، وهو فرع من النوع السابق ، لأنه تناول فيه الألفاظ التي قلبت معانيها أو أزيلت عن وجهها . ولعل هذا هو ما جعله لا يفصله عن النوع السابق حين تناوله في الكتاب نفسه ، بخلاف فعله في المقدمة ، وفعله في النوع الثالث ، وقد أطل في علاج ما فيه من الألفاظ .

وأخيرا النوع الثالث ، وهو خاص بالحرف : في ضبطه أو حروفه ، فهو يجمع جميع الأبواب المتفرقة من الكتب السابقة ، في الأنواع الأول والثاني والثالث . وصدر المؤلف هذا النوع بمجموعة من الألفاظ المحرفة ضبطاً أو حرفاً دون ترتيب . ثم انتقل منها إلى تقسيم قريب مما عند ابن قتيبة ، فقدم تحريف الضبط ، وبدأ فيه بما يكسر والعامية تفتح أو تضمه ، ثم ما يفتح والعامية تكسره ، ثم ما جاء مفتوحاً والعامية تضمه . . الخ ، فجمع المتناسق منها : المكسور الأصل وتغييراته ، ثم المفتوح وتغييراته ، ثم المضموم وتغييراته ، إلا أنه كان يجمع تعبيرين أحياناً في قسم واحد . وانتقل إلى تحريف الحروف ، وصدره بمجموعة مرتبة ، ثم قسمه بحسب الحروف المغيرة ، فبدأ بالسين التي تقلب شينا ، ثم الذال التي تقلب دالا ، ثم الدال التي تقلب ذالا ، ثم المعدود الذي تقصره العامية . ولم يذكر قلب الصاد والسين ، التي ذكرها من قبله ، لأنه شرط في كتابه أن يذكر ما لم يذكره غيره .

وختم الكتاب بتحريف الضبط في الأفعال حين تصرف في الماضي المضارع ،

وفي الأبنية المختلفة منها . وكان الأجل به أن يقوم هذا القسم على سابقه ، ليكون مع شبيهه .

ويفقد هذا القسم الإطالة ، والشواهد الكثيرة ، والاستطرادات التي رأيناها في القسمين السابقين ، ويكاد يصل في الإيجاز إلى ما رأيناه في الكتب السالفة ولاحظ عليه الاضطراب .

وصفوة القول في تكلة الجواليقيّ ، أنها أكثر عناية بالإطالة وإيراد الشواهد من شعر وحديث وأمثال والتعرض لبعض المشتقات ، في الشطر الأول منها وهو الأكبر ، وأنها أرادت جمع الأقسام الجزئية المتشابهة في أنواع كثيرة ، فأفلحت في ذلك ، ولكن اضطرب بعض الأقسام . وكان الجواليقيّ يحاول ألا يأتي بالألفاظ التي ذكرها من قبله من المؤلفين ، وبعد اللغات الضعيفة مطرحة ، ولا يدخلها في كتابه كما فعل السابقون ، يقول في المقدمة : « هذه حروف ألفت العامة تخطى فيها ، فأحببت التنبيه عليها ، لأنى لم أرها أو أكثرها في الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة . . . واعتمدت الفصيح من اللغات دون غيره ، فإن ورد شيء مما منعه في بعض النوادر فمطرح لقلته وردائه » .

وتلاقي موقّق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادى (٦٢٩) الخطأ الذي وقع فيه الجواليقيّ ، قسم كتابه المسمى « ذيل الفصيح » الذي صنّفه عام ٥٩٩ هـ إلى قسمين ، بدلا من ثلاثة ، وما باب ما يضعه الناس غير موضعه ، وباب ما تغير العامة لفظه بحرف أو حركة ، وأدخل المقلوب والمزال عند الجواليقيّ في باب الأول ، كما هو الواجب .

وعندما يدرس الإنسان ذيل الفصيح درسا فاحصا يتبين أمرا عجيبا ، وهو أنه نسخة منقحة من رسالة الجواليقيّ . فكل ما قلناه عن تكلة الجواليقيّ ينطبق كل الانطباق على « الذيل » إلا الصفات التي تتصل بالإطالة من إكثار من الشواهد ، والنفات إلى المشتقات ، وما إلى ذلك . أما تقسيم الباب الثانى عنده فهو بالضبط

تقسيم القسم الثالث من « التكملة » بانتظامه وفوضاه ، وانعدام التقسيم في القسم الأول من « التكملة » جعل التقسيم يندم في الباب الأول من « الذيل » ، ويكفي أن يرى المرء أن ترتيب إيراد المواد فيهما واحد . فكل ما فعله البغدادي زيادة بعض الأمثلة ، وتعديل ترتيب بعض أقسام الباب الثاني ، وضم النوعين الأول والثاني من تكملة الجواب في الباب الأول ، والاختصار . وتسمية هذه الرسالة الصغيرة « ذيل الفصيح » تؤكد الصلة الشديدة بين فصيح ثعلب وكتب لحن العامة .

وأخر كتاب يتبع هذا المنهج كتاب « أخطاؤنا في الصحف والدواوين » للزعبلاوي . فهو ينقسم إلى بابين : أولها مفرد للموضوعات ، والثاني للمفردات . ويتألف الأول من أحد عشر فصلا ، جمع في كل واحد منها ما أشكلت مباحثه من الموضوعات . فالفصل الأول للأوجه التي يصدر بها الكتاب رسائلهم حين الإجابة ، والثاني لخصائص الاستفهام ، والثالث للنسبة ، والرابع للعدد . . الخ .

وحلى أن أساس تقسيمه مختلف كل الاختلاف عن الكتب السابقة ، كأنه يريد أن يعلم اللغة العربية بألفاظها وقواعدها وأساليبها لبعض الطلاب ، وهم كتاب الصحف والدواوين ، فيختار مشاكل نحوية وصرفية ولغوية يخطئون فيها فيفسرها لهم ، ولم يذهب أحد من القدماء إلى ذلك . ولم يكن يعني بترتيب المواد داخل هذه الفصول لقلتها .

وكان الباب الثاني للمفردات التي يخطئ فيها الكتاب ، وأوردها مرتبة في فصول وفقا لحرفها الأول وحده ، أصليا كان أو مزيدا .

ونرى خلافا بين هذا الكتاب والكتب السابقة في أن أصحابها كانوا يعتمدون على معارفهم الخاصة ، والزعبلاوي يعتمد — كما قال في مقدمته — على « معاجم اللغة وأسفارها » ما قدم عهد منها ، كالصحيح ، والقاموس ، والأساس ، ومقدمة الأدب ، واللسان ، والتاج ، ومفردات الراغب ، والنهاية ، والمزهر ، والكشاف وأشباهاها ، مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها ، ونبه عليه من تصحيقاتها . . فإذا

تعارضت نصوص المعاصم عمدنا إلى التمهيد ، فأثرنا الأكثر والأشهر إذا كان المدار على الرواية ، ولم نمنع من غيره إلا أن ينص على أنه منكر أو ردىء أو مذموم أو مهمل والذي أقررنا من مذاهب النحاة ، ماروته الأئمة على أنه مذهب جمهورهم ، ولم نمنع من غيره إذا اشتهر وشاع في الأصل وعنى بأمور نحوية لم يعن بها سابقوه .

وصفة القول في منهج هذه الجماعة من المؤلفين ، ابتداء من ابن السكيت إلى الزعبلاني : أنهم غنوا جميعا بتقسيم كتبهم إلى فصول وفقا للأبنية أو الموضوعات ، ولكنهم لم يرتبوا موادهم في داخل هذه الفصول أو الأبواب . واختلفوا في معالجة موادهم ، فمنهم من اختصر مثل ابن السكيت وابن قتيبة وتعلب والبغدادي ، ومنهم من أطل مثل الجواليقي والزعبلاني . واختلفوا في الشواهد ، فكان أكثرهم عناية بها المطيلون ، وظهر عندهم الحديث بينها ، على حين قلت واختفى منها الحديث عند المختصرين ، سوى البغدادي الذي قبله في كتابه . وانفقت هذه الكتب جميعا في أنها لم تكن خالصة للعامة ، بل كانت تنظر إلى الخاصة أيضا كما يتضح من مقدماتها .

* (ب) النوع الثاني اتخذوا نظام التقسيم إلى فصول ، ورتبوا المواد فيها على الألف ويمثل هذه الجماعة صديق بن حسن خان القنوجي الذي جعل كتابه « لف القفاط على تصحيح بعض ما استعملته العامة من العرب والدخيل والمولد والأغلاط (المؤلف عام ١٢٩٦ = ١٨٧٨ م) في مقدمة وخاتمة ، يفصل بينهما ثمانية فصول . وخص المقدمة بذكر منهجه ، والخاتمة بأمور استطرادية ، هي دارات العرب مرتبة ، وأول من تكلم العربية ، والمؤلفين في اللغة ، وبعض قصائد لا خطر لها ، ولا يدخل في موضوعنا الفصل الرابع منه ، لأنه يعالج أوهام رسوم الخط [أي الكتابة] .

ويتناول الفصل الأول الكلمات العربية والمولدة المفردة ، قال : « رتبها على

حروف المعجم ، ناظرا لأولها الواقع في الاستعمال من غير تدقيق فيها بالنظر لأصالتها وعدمها .

ويعالج الفصل ^{الثاني} المركبات التي يريد بها العبارات المؤلفة، ونظرته إلى التركيب مضطربة لأنه يضع فيه أوزاه بمعنى أراه ، والخطأ في الفعل وحده لا في التركيب كله . وليس الاضطراب في هذا وحده ، بل في الترتيب نفسه ، فكثيرا ما أتت الألفاظ في غير موضعها في هذين البابين، واختصر في الثالث تحت عنوان «ذكر أوهام الخواص» درة الغواص مع شرح الشهاب الخفاجي عليها . واتبع فيه ترتيبه ، مع حذفه كثيرا من شواهد وإطلاقاته ، وزيادته أشياء يسيرة جدا من غيرها .

وأورد في الفصل الخامس «التكلمة فيما يلحن فيه العامة للجواليقي ، وذيل الفصيح لموفق الدين البغدادي ، وشفاء العليل للشهاب الخفاجي ، والمزهر للسيوطي ، والفصل برمته قريب الشبه بالتكلمة ، ولا يختلف عنها كثيرا . ولم يفرد المؤلف كل كتاب منها ، وإنما خلطها بعضها ببعض ، ولذلك كان التشابه بينه وبين التكلمة واضحا ، لأنها أساس ذيل الفصيح ، والمزهر . أما ما أخذه من الشفاء فقليل . ولم يرتب المواد في هذا الفصل تبعا للكتب التي أخذ منها .

وكان الفصل الأخير للأسماء التي لا تدخل عليها أداة التعريف . والعامة يدخلونها عليها، عربية كانت أو أعجمية أو مبنية ، وختم بفصلين أولهما: للشهور العربية ، وثانيهما لأيام الأسبوع ، بحسب تتابع الشهور والأيام .

وواضح مدى التنوع في الأسس التي يقيم عليها تقسيمه فصوله ، يضاف إلى ذلك اضطرابه في الفصول التي رتبها ، وكونه يستعير معظم ما كتبه من الرسائل والكتب السابقة ، فلا فضل له إلا الجمع أو الاختصار .

(ج) تركت فئة ثالثة طريقة التقسيم إلى فصول . ثم ترتيب المواد في داخل الفصول ، ^{وعمر} ومباشرة إلى ترتيب المواد ، وجعلت حرف الهزرة فصلا ، فالباء فصلا ، فالتاء فصلا ... الخ وتخلصت بذلك من الاضطراب الذي عرّفت فصول الكتب

المقدمة . ونستطيع أن نرى في هذه الفئة مجموعتين : أولاها في الوجود كانت تعتمد على الحروف الأصلية ^{المزيد معاً} وتناوب المجموعة الأولى من ابن الجوزي (ألف كتابه ٥٦٨) ورشيد عطية (١٨٩٨ - ١٩٤٤ م) وحسن توفيق (١٣١٢ - ١٨٩٩)
ومحمد دياب (١٩١٩) والدكتور أحمد عيسى (١٩٣٩) والثانية من ابن كمال باشا (المتوفى عام ١٩٤٠ هـ) ومحمد بن أبي السرور البكري (ألف كتابه عام ١٠٥٩ - ١٦٣٩ م) والسيد وفا محمد القوي (طبع ١٨٩٢ م) .

أما جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي فألف كتابه حوالي عام ٥٦٨ هـ في أغلاط الخواص والعوام مثل كتب لحن العامة في هذه هذه القرون وما بعدها ، وصرح بأنه جمع كتابه « من كتب العلماء بالعربية كالفراء والأصمعي وأبي عبيد وأبي حاتم ومن تبعهم من أئمة هذا العلم ، وإنما لي فيه الترتيب والاختصار » . واعتمد فيه على قليل من الشواهد القرآنية في أحيان نادرة وكان يقدم اللفظ الصحيح ثم يذهب على الخطأ . فهذه الرسالة نستطيع أن نجعلها من « المتنون » التي يلتزم فيها الاختصار الشديد ، فيتيسر فيها الترتيب والجمع .

وألف رشيد عطية كتابين : هما الدليل ، إلى مرادف العامى والدخيل (١٨٩٨) و « معجم عطية في العامى والدخيل » (١٩٤٤) . وكان في الكتابين يقدم الكلمة ثم بشرحها . ولكنه كان في الأول أميل إلى الإطالة فكان يأتي بالشواهد ، ويطيل في الاستطراد ، وكان في الثاني أكثر نضجاً فكان أعظم اختصاراً ، وأميل إلى إبانة الأصل الذي أتت عنه الكلمة العامية . ومن أدلة النضج ما أتى به من آراء في المقدمة في مذاهب العامة في الدخيل والعامى ، وتصرفهم فيها . ومنها أيضاً زيادته كثيراً من المواد في المعجم ، لم تكن موجودة في الدليل ، ولذلك تضمن الكتاب على الرغم من اختصاره .

ومن أوجه الاختلاف بين الكتابين : خلط العامى بالدخيل في « الدليل » ، والفصل بين نوعين من الدخيل في المعجم . فالألفاظ الأجنبية التي تكلم بها العامة

ذكرها في القسم العامي ، ولم يفرق بينها وبين العامية العربية الأصل . ولكنه جعل قسما خاصا للدخيل من الألفاظ العامية والفنية ، مع ألفاظ قليلة من الصنف الأول . وقصر رشيد عطية اهتمامه في « الدليل » على عامية لبنان ، أما مصر وسورية فلا يتعرض لهما إلا نادرا . ولكنه وسع اهتمامه بهما في « المعجم » وختم « المعجم » بكلمة عن معاني الأبنية والإبدال في العربية ، ثم ألقى به عدة فهارس . وهو يعتبر من أكبر معاجم العربية التي تعرضت للعامية .

وأخرج حسن توفيق كتابه « أصول الكلمات العامية » ، (عام ١٨٩٩ م) ، وعلى نظامه تقريرا سار الدكتور أحمد عيسى عام ١٩٢٩ ، مع الفارق في حجم السكتين ، فالأول صغير في ٤٥ صفحة من القطع الصغير ، والثاني في ٢٥٢ صفحة من القطع الكبير . وكانا يذكران الكلمة ، ويبحثان عن أصلها الأجنبي أو العربي ، ويحللان الطريقة التي وصلت بها إلى صورتها الأخيرة ما أمكنهما ذلك .

وكان حسن توفيق أكثر اهتماما بكل ما يأتي به من المعاجم إلى صاحبه ، وأكثر إيرادا للأشعار . أما الدكتور أحمد عيسى فأوسع مجالاً في الدخيل ، فعلى حين قصر الأول بمثمه على التركي والفارسي تقريبا ، ذكر ثانيهما ما كان سرياني الأصل وفرنسيه وإنجليزيه ويونانيه . . . الخ . والواد التي يشتركان فيها يتفوق حسن توفيق فيها على الدكتور أحمد عيسى في الوصول إلى الأصل ، وتبين طريقة تحريفه ، وذكر أسماء مراجعه . أما الدكتور أحمد عيسى فيتفوق في الدخيل ، وفي اتساع موادها ، وكثرتها .

أما محمد دياب الذي ألف « معجم الألفاظ الحديثة » (١٩١٩) فقد وجه معظم همه إلى الألفاظ الدخيلة ، فلم تظفر منه العامية التي يسميها المولدة إلا بالقليل . ولذلك لم تتضح معالم عنايته بها ، ولا يلحق بسابقه فيها . ومن الممكن أن يوضع في هذا النوع الباب الثاني من كتاب الزعبلوي .

وأول مؤلف بقي لنا كتابه من الجماعة التي آثرت ترتيب كتبها وفقا لما في

الألفاظ من حروف أصول فقط هو محمد بن أبي السرور البكري صاحب كتاب «القول المنتضب»، فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب» (١٠٥٧ هـ). وقد اختصر هذا الكتاب من كتاب آخر كان مرتباً كالقاموس المحيط، أي وفقاً لحروفه الأخيرة فالأولى فالخشو، فاضطر إلى اتخاذ هذا الترتيب كأصله. قال في مقدمته: «فإنى لما طالعت كتاب «رفع الإصر، عن كلام أهل مصر» للإمام الكامل... الشيخ يوسف المغربي، فرأيت أنه أتى فيه بالعجب العجيب، غير أنه أسهب فيه غاية الإسهاب، باستطراده [في] بعض الألفاظ اللغوية التي ليست من شرط الكتاب مع ذكره أشعاراً وحكايات من قسم الاستطراد، إذ لا معنى لها في هذا التصنيف، ولا مدخل لها في هذا التأليف، فخطر لي أن أخلص من محاسنه، وألتقط دره من مكانه، ولم أذكر فيه إلا كل لفظ له أصل في اللغة العربية، والناطق بها أهل الديار المصرية، مرتباً ذلك على ترتيب القاموس كأصله «ومن المؤسف أن ضاع هذا الكتاب، وكنا نتمنى العثور عليه، لندرسه ونوازته بهذا الكتاب، ولكن من وصفه يبدو أنه قريب من درة الفواص، باحتفاله بالأشعار والأخبار، وقد حذف البكري جميع هذه الشواهد والأخبار، واقتصر على المتن. والعجيب أنه كان يذكر اللفظ العامي ثم يعدد معانيه في العربية الفصحى لا العامية.

والكتاب على كبر أهميته في أنه بصور العامية المصرية في عهده وفي طريقة الترتيب التي أمرها كأصله، ولم يقلده فيها كتاب آخر، قد أوقفته هذه الطريقة في كثير من الأخطاء، ولم يعن بضبط ما أورده من كلمات، فلم نستطع أن نهتدي إلى لفظ بعضهما الصحيح، ولم يرض عن اختصاره الشديد بعض العلماء، فعلق عليه في حاشيته: «قال كاتبه العبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالى يوسف الملوّى الشهير بابن الوكيل: فإنى لما شرعت في كتابة هذا المنتخب من الله على - وله الحمد - بأصل النسخة المنتخبة منها هذه، وهي المسماة «رفع الإصر، عن كلام أهل مصر» بخط مؤلفها.. فوجدته كتاباً مشتملاً على شفاء الصدور وبهجة النفوس... حاوياً من الأشعار

الرأفة ، والفكاهات الفائقة ، ما يشهد لصاحبه بطول اليد في اللغات واستكمالها من العلوم لسائر الأدوات ، وأن المرحوم الشيخ أبا الشرور البكري قصر في الانتخاب ، ولم يثبت في كتابه إلا ما له أصل في كتب اللغة خوفا من الإسهاب . ورأيت ذلك أصل بالمقصود من وضع الأصل ، وأن ما أتى به لا فائدة فيه ، لوجوده في كتب اللغة المشهورة عن أهل الفضل ، فأحببت أن أضم له ما تفرد به أهل مصر من اللغة التي لا يستعملها أحد من الأمم سواهم ، كما فعله صاحب الأصل ، وتوجيه ما استعملوه مما لم يوجد في نقل ، ليسكون نفعاً للمستفيد ، وبعثنا لمطالعتهم . ولكن الألفاظ التي أوردها ابن الوكيل قليلة جدا ، قصيرة ، لا خطر لها هي الأخرى .

وأخر الكتب التي عثرنا عليها وتسير على هذا النظام «التحفة الوفائية» ، في اللغة العامية المصرية « للسيد وفا محمد القوي أمين الكتبخانة الخديوية . وهو مثل سابقه في العامية المصرية ، ويعنى كل العناية بالأمثال العامية ، ولا يتخرج من التفسير بعبارة عامية أيضا . ولكن يبيح اضطراب الترتيب في بعض المواضع ، وقد أدخل همزة المتكلم في الفعل المضارع في حسابه في الترتيب ، فرتبه وفقا لوضعها اضطرابا منه ، وكان نسي مواد من فصل الألف والياء ، فألحقها بعد انتهاء فصل الباء ، فالكتاب مسودة .

والحق أن هذا الكتاب له أهمية كبيرة ، بفضل ضبطه الألفاظ واحتفاله بالأمثال ، وتوجيه همه في التفسير إلى المعاني العامية ، بخلاف غيره ، واتخاذ العامية المصرية ميدانا لبحثه .

٣ - في العصر الحديث اتخذ بعض المؤلفين المدرسين الجداول نظاما لهم . وأول من بدأ ذلك النظام فيما بين أيدينا من كتب ، كتاب « الدرر السنية » لحسين فتوح ومحمد علي عبدالرحمن (طبع ١٩٠٨ م) ثم « تهذيب العاصي والمخرف » لحسن علي البدرأوى (طبع ١٩١٢) ثم « تهذيب الألفاظ العامية » لمحمد علي الدسوقي (طبع ١٩١٣) ثم « كلمات عامية أو دخيلة وما يقابلها من الكلمات العربية الصحيحة

لمعنى اللغة العربية « غير معروفة التاريخ » ثم « الخلاصة المرضية » لعبد الرؤوف إبراهيم وسيد على الألقى (طبع سنة ١٩٢٢) ثم « الحرف والعامى » لحليم فهمى (طبع ١٩٢٣) ثم « قاموس العوام » لحليم دموس (طبع ١٩٢٣) .

واقصر جماعة من أصحاب الجداول على ذكر الكلمة العامية في صف ، والمرادف العربى فى آخر ، ولكن عددا قليلا آخر أضاف إلى ذلك مصدر هذا المرادف العربى وشرحه .

ونستطيع أن نجعل هذه الرسائل فى قسمين بحسب الترتيب ، القسم الأول رتب الرسالة كلها وفقا لحروف ألفاظها ، وجعل همزة فى فصل ، والباء فى فصل ، والياء فى آخر . . . الخ . وكان هذا القسم يضم جميع الرسائل إلا رسالتى الدسوقى وحليم فهمى فهما فى القسم الثانى الذى يقسم الكتاب إلى أبواب بحسب اعتبارات مختلفة ، ثم يرتب الأبواب ألفبائيا .

أما الدسوقى فجعل كتابه قسمين كبيرين : أولهما للأعراض العامة التى تسود العامية ، مثل إبدال القاف همزة أو جيم ، وإلحاق الشين بأواخر بعض الكلمات ، وكسر أحرف المضارعة وما إليها . والثانى للأعراض الخاصة وجعله ثلاثة أبواب ، أولها للمحرف الضبط ، سار فيه على ترتيب ابن قتيبة ، وثانيها للمحرف الحروف ، فجعل جدولاً للمحرف الحرف الأول ، وآخر للمحرف الثانى ، وثالثا للمحرف الثالث . . . حتى انتهى منها فجعل جدولاً للمحرف الحرفين الأول والثانى ، فأخر للمحرف الأول والثالث . . . الخ ، ثم جدولاً للألفاظ المقلوبة الحروف ، فالجدوة ، فالزيدة ، فالجدوة والمزيدة . وجعل الباب الثالث جداول للألفاظ العامية ومرادفها العربى ومأخذها ، وقسم الجداول بحسب موضوعات الألفاظ التى تحويها ، مثل أمثالث البيوت وأنواع الأبنية ، وخلق الإنسان ، وما إلى ذلك . ورتب الألفاظ داخل الجداول ، بحسب حروفها كلها أصلية ومزيدة .

وجعل حليم فهمى كتابه فى ثلاثة أبواب : أولها صغير للتحريف العام فى اللغة (٨ — المعجم العربى)

العامية ، وهو ما جعله السوق أغراضاً عامة ، والثاني للتحريف الخاص ، والثالث للعامة غير المحرف . وقسم الباب الثاني إلى قسمين : أولها للمحرف بالحركات ، والثاني للمحرف بالحروف ، وجعل الباب الثالث أبواباً وفقاً لموضوع الألفاظ التي يحتوي عليها كل باب مثل أعضاء الجسم ، والملابس ، وأدوات الزينة ... الخ . وكان البابين الثاني والثالث الخاصان بالتحريف الخاص والألفاظ العامية في جداول رتبتهما فيها الألفاظ بحسب حروفها كلها أصلية وعزيلة . ويتبين من هذا العرض السريع أن هذه الكتب مدرسية ترى إلى السهولة والبساطة .

وجملة القول في « كتب لحن العامة والخاصة » بعد هذه الجولة السريعة ، أن أهميتها تقوم على تصويرها الشعب العربي وحياته في جميع الأقاليم تصويراً دقيقاً محكماً لا تعطيه معاجم اللغة الفصيحة . فقد كانت هذه المعاجم يعتمد المتأخر منها على المتقدم ، ويحاول أن يفسر اللفظ بالمعاني التي كان يستعمله فيها الجاهليون والإسلاميون الأول وحدهم بينما عنيت هذه الرسائل باللغات الحية في الأقاليم ودلالاتها فكانت أصدق تصويراً بل صورت مع العامية لغة الخاصة بعد أن تسربت إليها الأخطاء ، ولذلك تناولت هذه الرسائل اللغتين معا ابتداء من عهد ثعلب فما بعده دون تفرقة . وصورت لغة الصحف في عهدنا الحديث ، وهي تصور لغة الطبقة الوسطى من المجتمع الحديث ، وما يسودها من تيارات مختلفة . وقد وقع إلينا كتب تصور عامية مصر كالقول المقتضب والتحفة الوفائية ، وكتب تصور عامية لبنان كالدليل والمعجم لرشيد عطية . وكانت الكتب القديمة ممثلة لعامية العراقيين وأهل بغداد خاصة . وألف الزبيدي كتاباً في عامية الأندلس ، والصقلي في عامية صقلية ، وأكثر المستشرقين الفرنسيين في عامية المغرب .

وتنوعت مناهج هذه الرسائل ، فكانت فوضى لا ضابط لها في عهدنا الأول ثم أصبحت فصولاً تقوم على نظام الأبنية عند ابن السكيت في المنتصف الأول من القرن الثالث ، وأخذ منهجها يترقى حتى وصل إلى التقسيم الألفبائي في القرن السادس

عند ابن الجوزى مع اعتبار الحروف الأصلية والمزيدة ، ثم أبعثت الحروف المزيدة . وقد تطور كل نظام من هذه الأنظمة تطورا كبيرا وكان آخر الأنظمة طريقة الجداول التي مالت إليها الرسائل المدرسية الصغيرة في العصر الحديث .

وابتدأت هذه الرسائل موجزة مختصرة تكنفي بإيراد اللفظ وتصويبه ، مع شاهد من القرآن أو الشعر . ولكنها أخذت في الطول شيئا فشيئا ، حتى ارتقت في أحضان الأخبار والأشعار والأحاديث والتعليقات النحوية والصرفية والاستطرادات في القرنين الخامس والسادس . واستمرت تميل إلى نظام المتون تارة وإلى نظام الأخبار الأدبية والاستطرادية أخرى ، وتتوسط بين ذلك ثلاثة ، وغلب عليها الإيجاز والتوسط في العصر الحديث . وكان أكثر المؤلفين يرمون إلى تصويب الأخطاء ، إلا أفرادا قليلين مثل صاحب النخبة الوفائية وحسن توفيق في القرن التاسع عشر اللذين رميا إلى تسجيل العامية المصرية لا تصويبها ، ولم أجد مثل ذلك عند متناولي العاميات الأخرى . وكانت الكتب الأولى من العاميات لا تلتفت إلى ما فيها من دخيل ، ولكن سرعان ما جذب انتباههم . فأفرد ابن قتيبة له بابا في « أدب الكتّاب » ثم ظهر هذا الأمر ثانية في القرن التاسع عشر حين اشتد أخذ المشاركة من اللغات الأوروبية ولذلك كانت الألفاظ الدخيلة في الكتب الأولى فارسية ثم تركية ، ولكنها في العهد الأخير من كل جنس ولغة . وكان أعظم من عنى بهذه الناحية من المؤلفين رشيد عطية والدكتور أحمد عيسى والقس طوبيا . وقد نالت أربعة كتب من هذا النوع إعجاب اللغويين فقامت حولها دراسات ضخمة كثيرة ، بلغت عشرات الرسائل ، ما بين شرح ، واختصار ، وتهذيب ، وترتيب ، وتكملة ، وتقد ، ودفاع ، ونظم ، وشرح للنظم ؛ هذه الكتب هي إصلاح ابن السكيت ، وأدب ابن قتيبة ، وفصيح نعلب ، ودررة الحريري .

الباب الثالث

كتب الهمز

اختلفت القبائل العربية اختلافا كبيرا في موقفها من هذا الحرف الذي يعسر على كثير من الناس إخراجَه والتلفظ به : بين تحقيق ، وتسهيل ، وبين بين ، وما إلى ذلك . وتبع ذلك اختلاف القراء فيه اختلافا كبيرا . وكان هذا الحرف شجا في حلق كثير من اللغويين والنحويين استنفد منهم الجهود الجبارة وسبب لهم كثيرا من الأذى ، وأشاع في كتبهم مظاهر الاضطراب والقوضى . ويبدو أن هذا الاختلاف (وربما اختلاف القراء خاصة) جذب أنظار الباحثين إليه سريرا ، فعنوا به . وكان على رأسهم أبو بحر عبد الله بن زيد المعروف بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى (عام ١٢٧ هـ) فبرع فيه وفاق أقرانه^(١) وألف كتابا فيه^(٢) . ولا نستطيع يقينا أن نضع كتاب الهمز هذا في النحوا أو اللغة ، وإن غلبت الناحية النحوية على ابن أبي إسحاق ، ولعله جمع بينهما . فإن من الظواهر العجيبة أن ينشأ الكلام عن الهمز من الناحية النحوية قبل اللغوية . أما سبق الناحية اللغوية فأمر طبيعي هنا ، لأنها هي التي تقدم المادة التي يقيم عليها النحوي دراساته . ونحاول في هذه الصفحات القلائل أن نلقى نظرة خاطفة على تطور التأليف في الهمز في اللغة .

من أول اللغويين الذين ألفوا في الهمز أيضا قطرب (توفى ٢٠٦ هـ) ثم أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (٢١٥ هـ) الذي ينسب إليه كتابان باسم كتاب الهمز ، وكتاب تحقيق الهمز . ولم نثر حتى اليوم إلا على كتاب الهمز لأبي زيد ، وأسطر قليلة من كتابه الثاني ، ضرب عنها ناشر كتابه صفحا .

(١) ابن الأنباري : نزعة الألباء . ٢٢ .

(٢) السيوطي : الزهر ٢ / ٢٠٠ .

وكتاب الهمز لأبي زيد في ٢٩ صفحة من القطع المتوسط وينقسم إلى ٢٩ بابا منها الصغير، ومنها الكبير. ولكن هذا التقسيم لا يقوم على أساس واحد، بل على أسس مختلفة. فهناك أبواب قائمة على الحرف المؤتلف مع الهمزة في الألفاظ، مثل الأبواب المعقودة للباء، فالراء، فالزاي . . الخ. وكل باب من هذه الأبواب تحتوى ألفاظه جميعها على الهمزة والحرف المعقود له الباب، مع ما يكتلمها. ولم يراع المؤلف في هذه الأبواب أن تكون الهمزة أو الحرف الآخر أولى أو ثانية أو ثالثة. وبقية الأبواب لا تقوم على حرف معين إلى جانب الهمزة، بل كان المؤلف يجلب فيها الألفاظ مختلطة. ومن الممكن أن نرى في بعض هذه الأبواب آثارا من التنظيم، إذ تحتوى على بناء أو أبنية معينة، مثل الباب الرابع والعشرين فأكثر ألفاظه على وزن افعللّ وافعلّ وأفعلّ، والباب الـ ٢٧ أكثره على تفاعل وتفاعل وتفعّل، وأكثر الباب الـ ٢٩ على أفعل . . الخ. ووضع المؤلف في هذه الأبواب كثيرا من الألفاظ التي كان في ميسوره وضعها في الأبواب السابقة المعقودة للحروف، وقد كان بعضها مكررا بالفعل. ولا عناوين للنوعين من الأبواب، مما يدل على أن فكرة التنظيم عنده ثانوية، حتى أنها لم تنطبق إلى الألفاظ في داخل الأبواب، سواء أكانت الأولى أم الثانية.

ونهج في علاجه على أن يورد اللفظ في معنى واحد أو في معان مختلفة أحيانا ويفسره بإيجاز، وفي أحيان قليلة يستشهد عليه. وأورد معظم ألفاظه في صيغة الأفعال، وكان يورد الماضي منها فالمضارع فالمصدر، أو الماضي فالمصدر أو المصدر، وزاد إليها في مواضع الصفات. والتفت إلى المترادفات والفروق بينها أحيانا، وإلى اللغات ونسب بعضها إلى قبائله، وشواهد أكثرها من الشعر، وأقلها من القرآن، ولا أنواع أخرى عنده. وأكثر الأشعار التي استشهد بها غير منسوبة إلى أصحابها من الجاهليين والإسلاميين والأمويين، وكثيرا ما أتى بالشطر الواحد منها، وعلق عليها في أحيان قليلة.

وخصص أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) ثلاثة أبواب من مجموعته اللغوى

المشهور بالغريب المصنف للهمز . عالج في الباب الأول — ويبلغ ثلاث صفحات من الحجم الصغير — بعض الألفاظ المهموزة دون ترتيب معين . فأورد فيه كل لفظ وفسره بإيجاز وسرعة ، فتعاقبت الألفاظ بعضها وراء بعض دون فاصل ما إلا في موضعين اثنين ، ذكر في أحدهما بيتا من الشعر عن الأصمعي غير منسوب ، وفي الثاني حديثا لعبد الله بن سلام . وعنى إلى حد ما بالترادفات ، ونبه على اتفاق اللغويين على تفسير لفظ معين ، أو اختلافهم فيه . ونسب كل قول إلى صاحبه ، فاتضح أن أكثر هذا الباب مأخوذ عن الأموي ، مع بعض زيادات عن الكسائي وأبي زيد والأصمعي وأبي عمرو والأحرار . ولم يلتفت فيه إلى مشتقات ، ولم يعن بإيراد المضارع أو المصدر من الأفعال التي ذكرها كما كان أبو زيد يفعل .

والباب الثاني لما يهمز من المعروف وما لا يهمز ، ويبلغ ستة أسطر ، كان يذكر فيه اللفظ مهموزا ثم غير مهموز ، ولم يفسر أغلب الألفاظ لعدم غراتها . ونسب الأقوال إلى أصحابها أيضا ، ومعظمها من قول الكسائي ، وأحدها عن الأحرار ، وآخر عن اليزيدي .

والثالث لما ترك فيه الهمز وأصله الهمز في خمسة أسطر . وذكر فيه ثلاث كلمات عن أبي عبيدة ، وما فيها من خلاف بين العرب عن يونس . ولا يختلف المنهج في هذين البابين عما رأينا في الباب الأول .

وختم ابن السكيت كتابه « تهذيب الألفاظ » ، بباب ما تكلمت به العرب من الكلام المهموز فتركوا همزه ، فإذا أفردوه همزوه ، وربما همزوا ما ليس بهموز . وهو صفحة ونصف صفحة يعالج فيها المؤلف بعض الألفاظ التي همزت للإتباع في بعض الآيات والأحاديث وأقوال العرب والشعر . والألفاظ كلها مؤلفة في جمل ثم تفسر وتعلل .

وأبي ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) في أدب الكاتب بثلاثة أبواب للهمز ، عالج فيها

نواحي مما عالج ابن السكيت . ولا يختلف نهجه فيها عن نهجه أيضا غير أنه أشد منه اختصارا حتى أنه لم يفسر كثيرا منها .

وقد اضطرب ابن دريد (٣٢١ هـ) في الجهرة في موقفه من الألفاظ المهموزة ، فتركها في بعض الأبواب ترد في موضعها الطبيعي ، وحجزها في أبواب أخرى ، ونبه على ذلك مدعيا أنه سيجمع الألفاظ المهموزة كلها في موضع واحد ، كأنما هي صنف خاص من الكلام ، على الرغم من محافظته على السير على الأبنية في الجهرة ، وفصل كل بناء عن أخيه ، فالثنائي له باه ، والثلاثي له باه ، وهلم جرا . وبعد أن انتهى من الثلاثي عمد « أبواب النوادر في الهمز » . وأورد فيها كل ما فيه همزة من ألفاظ ثلاثية أو رباعية ، سالمة أو معتلة . وجعل هذه النوادر أبوابا على وفق حروف العربية ، فأولها باب الألف في الهمز ، وثانيهما باب الباء فيه ، وثالثها باب التاء ... الخ . وجمع في هذه الأبواب كل الألفاظ المهموزة التي أسقطها من مواضعها اللائقة بها ليجمعها هنا . وأورد فيها الألفاظ مختلطة ، إذ لم يراع فيها إلا أن يكون فيها الحرف المقود له الباب مع الهمزة ، وغض نظره عن كون هذا الحرف أو الهمزة في أولها أو وسطها أو آخرها . ولكنه اضطرب في باب الألف في الهمز ، فأورد ألفاظا مختلفة ليس من حروفها الألف . وجمع في هذه الأبواب الألفاظ الثنائية مع الثلاثية والرباعية والسالمة مع المعتلة دون تفرقة بينها ، وكان يلتزم الفصل في غيرها من الأبواب . . كذلك لم يلتزم أن يذكر اللفظ ومعكوسه أو معكوساته كما كان يفعل في الجهرة كلها ، بل نثر المعكوسات في المواضع المتباعدة .

ويتضح سبب هذه الاختلافات بين هذه الأبواب وغيرها من الجهرة عند مقابلة مادتها بمادة كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري ما عدا باب اللقيف . فأبواب ابن دريد برمتها هي أبواب أبي زيد ، وكان مؤلف الجهرة أمينا ، لحافظ على ترتيب الألفاظ وطريقة إيرادها وتفسيرها إلا في النادر القليل . واحصر تصرفه في نقل بعض الألفاظ من باب إلى آخر أكثر ملاءمة لها ، وحذف أسماء بعض الشعراء ،

وإطالة التفسير لتوضيحه أو دعمه بشواهد شعرية . ولعل الخبر التالي يؤيدنا ، قال الميكالي^(١) : « أملى على أبو بكر الدريديّ كتاب الجهرة من أوله إلى آخره حفظا في سنة ٢٩٧ هـ ، فما رأيت استعان عليه بالنظر في شيء من السكتب إلا في باب الهمز ، فإنه طالع له بعض السكتب » .

وألف في الهمز أيضا إسماعيل بن محمد القميّ ، الذي لم يبين ابن النديم تاريخه ، ولم يستطع ياقوت ولا السيوطي أن يتوصلا إليه . وكذلك على بن محمد بن عبيد المعروف بابن السكوفيّ الأسدّيّ (توفي ٤٣٨ هـ) ورأى ياقوت كتابه بخطه . وألف أبو الفتح عثمان بن جنيّ (توفي ٣٩٢ هـ) كتاب الألفاظ المهموزة . ويبدو أنه هو « كتاب ما يحتاج إليه السكتب من مهموز ومقصور ومدود مما يكتب بالألف والياء » المطبوع في المطبعة العربية بمصر . ويشتمل السكتب ، كما قال مؤلفه في السطر الوحيد الذي قدم به كتابه « على ألفاظ مهموزة كثيرة الاستعمال ، يحتاج السكتب إلى معرفتها ، نظمناها على حروف المعجم احتياطا وتقريبا ، واجتنبنا ما كان وحشيا وغريبا » . ويتضح من هذه العبارة الأساس الذي قسم عليه السكتب وهو حروف المعجم ، باعتبار الحرف الأول من الكلمة وحده . ولم يرتب ابن جنيّ الألفاظ في داخل هذه الأقسام وفقا لحرفها الثاني فالثالث . . . الخ ، كما فعل في الحرف الأول ، وإنما أتى بها مهملة . وكتاب ابن جنيّ أشد اختصارا من كتاب أبي زيد فهو يذكر اللفظ ويفسره تفسيراً سريعا . وكان أحيانا يأتي ببعض المشتقات القليلة من اللفظ ونبه ذات مرة على لفظ قليل الاستعمال . ولكنه لم يراع أن يذكر في الأفعال ماضيها ومضارعها ، ومصدرها ، كما فعل أبو زيد . وخلا كتابه من الشواهد تماما . ولذلك لم يشغل السكتب إلا ثمانى صفحات ألحق بها أربعا أخرى تحتوي على ثلاثة فصول : أوها في أربعة أسطر يتناول مصادر تفعل من المهموز ، والفصلان الأخيران في كيفية كتابة بعض الألفاظ المهموزة . ولا أهمية لهذين البابين

(١) الجهرة ١/١٤١ (مقدمة الناشر) . والسيوطي — المزهري ٤٨/١ .

عندنا ، لأيهما خارجان من ميدان بحثنا ، ولذلك نهمل السكتب الخاصة بهما ،
ولا أهمية للمقصود والمدود في كتاب ابن جنى ، كما قد يوحي به عنوانه الحديث .

وجعل على بن إسماعيل المعروف بابن سيده (توفي ٤٥٨ هـ) عشرة أبواب من
كتابه المخصص للهمز ، ولكن الأبواب (٥ ، ٦ ، ٧) كلها صافية لا تنطوي تحت
بحثنا اللغوي . وعالج في الأبواب الأخرى نواحي مختلفة من الألفاظ المهموزة ، تشبه
ما رأيناه عند أبي عبيد وابن السكيت وابن قتيبة ، مثل ما يهمز فيكون له معنى ، فإذا
لم يهمز كان له معنى آخر ، وما همز وليس أصله الهمز ، وما تركت العرب همزه وأصله
الهمز . الخ . والحق أنه أدخل ما أتى به هؤلاء الأعلام الثلاثة في أبوابه ، وأضاف
إليها من غيرهم ، ثم استطرذ إلى قواعد نحوية صافية اعتمد فيها على سيبويه ،
وأبي على الفارسي ، وابن جنى . وقد حذف بعض أسماء اللغويين الذين ذكرهم فيما
اقتبسه منهم . ومنهج ابن سيده مختلف من باب إلى آخر ، فهناك أبواب لم يشرح
ألفاظها البتة ، وأبواب قصيرة لا تزيد على ستة أسطر ، وأبواب تبلغ أربع صفحات
أطال فيها ، ولكنه كان قليل الالتفات إلى مشتقات اللفظ الذي يعالجه ، واستشهد
في علاجه بالقرآن والحديث والشعر .

ويبدو أن التأليف في الهمز من الجانب اللغوي لم يشهد كثيرا من الباحثين
المؤلفين ، فكانت تصانيفه قليلة لا شهرة لها ، حتى أننا لم نعتز فيما قرأنا من كتب
على غير ما ذكرنا . ولكن هناك نوعا خاصا من الألفاظ المهموزة أولع بها الباحثون
ولوعا شديدا منذ قديم الزمن إلى اليوم ، وهو المقصور والمدود . ولكنه ظهر متأخرا
عن كتب الهمز عامة . وجلى أن هذا الفن لم يرتب إلا بحسب أحوال خاصة في
ألفاظه ، مثل اختلاف معانيها ، أو أصولها ، أو تحريف العامة لها ، أما الترتيب
الألف بأى فلم يظهر له أثر إلا في كتاب أبي زيد ، وهو أثر ضئيل سرعان ما تخلصت
منه كتب الهمز تماما .

الباب الرابع

كتب الحيوان

نال الحيوان عناية كبيرة من اللغويين تضاهى العناية التي لاقاها عند العرب أنفسهم ، فألفوا في أجناسه المختلفة ، وأسمائه ، وصفاته ، وأعضائه ، وما تعلق به من آلات وأدواء ، وغير ذلك . ولكن القسط الأكبر من الاهتمام كان موجها إلى الإنسان والخليل والإبل ، والأخيران حيوانان لم يستطع العربي أن يستغنى عن أحدهما في أية مرحلة من حياته ، بل رعاهما في أكثر الأحيان أكثر من رعايته لأبنائه . ونلقى في هذه الصفحات القليلة نظرات سريعة في منهج اللغويين في هذا النوع من التصنيف ، دارسين الأنواع التي ظهرت مع كتاب العين أو قبله . وقد دهشت كثيرا أن رأيت كتب الحشرات هي الأولى في الظهور ، وربما كان السبب في ذلك أن المؤلفين دونوا قبلها في بعض الأنواع الأخرى ذات الأهمية من الحيوان كالخيل ، ولكن لم يصل إلينا آثار هذا التدوين ، وربما كان السبب في ذلك أيضا أن القرآن ذكر طائفة من الحشرات كالنمل والنحل والذباب والعنكبوت والجراد والبعوض ، فكان لمفسري القرآن مباحث وكلام فيها استرعى أنظار اللغويين .

١ - كتب الحشرات

لم تكن العرب تطلق لفظ الحشرات بمعناه العلمي المعروف اليوم ، ولذلك تناول اللغويون تحت هذا الاسم الحشرات والزواحف والموام . قال أبو خيرة^(١) : «حشرة الأرض : الدواب الصغار ، منها اليربوع والضب والورل والقنفذ والفأرة ، والجرذ

والحرباء والعظاية وأم حُبين والعصفوط والطحن وسام أبرص والذساسة — وهي العنمة — والشقذان والتعلب والمهر والأرنب . وقيل الصيد أجمع حشرة ، ما تعاطم منه أو تصاغر ، وما أكل من الصيد فهو حشرة . . . وقيل الطير أيضا من الحشرة . وقيل الحشرة ما أكل من بقل الأرض نحو الدجاج والعت . . ونحن مضطرون إلى مسايرتهم في هذا الاعتبار ، مع مخالفتهم المدلول العلى . وكان من المؤلفين من أفرد كتباً للحشرات وحدها ، ومنهم من خصص لها باباً أو فصلاً في مجموعاته اللغوية . وكذلك تناول بعضهم الحشرات عامة ، وقصر بعضهم الآخر بحثه على نوع منها . وأول من ألف فيها أبو خيرة الأعرابي الذي روى عنه أبو عمرو بن العلاء ، له كتاب الحشرات ، ثم أبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) ألف كتاب النحل والعسل ، ثم أبو عبيدة (٢١٠ هـ) كتابي الحيات والمقارب ، والأصمعي (٢١٣ هـ) كتاب النحل والعسل ، وعلى بن عبيدة الريحاني أحد ندماء المأمون (تولى ١٩٨ — ٢١٨ هـ) كتاب النحلة والبعوضة ، وابن الأعرابي (٢٣١ هـ) كتاب الذباب ، وأبو نصر أحمد بن حاتم (٢٣١ هـ) كتاب الجراد ، وأبو حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ) كتب الحشرات ، والجراد ، والنحل والعسل ، وهشام بن إبراهيم الكرنباني تلميذ الأصمعي كتاب الحشرات ، وأبو بكر محمد بن إسحاق الأهوازي كتاب النحل وأجناسه . وفي القرن الرابع ألف أبو الحسن الأخفش الأصغر (٣١٥ هـ) كتاب الجراد . ولم يبق أي كتاب مستقل فيها ، وإنما بقيت الموسوعات التي تعرضت لها في بعض فصولها مثل الغريب المصنف لأبي عبيد ، والنعم المنسوب لابن قتيبة ، وأدب الكاتب له ، ومبادئ اللغة للخطيب الإسكافي (٤٢١ هـ) ، وفقه اللغة للتمالي (٤٢٩ هـ) ، ومخصص ابن سيده (٤٥٨ هـ) وكفاية المتحفظ لابن الأجدابي (قبل ٦٠٠ هـ) .

وحين ندرس هذه الفصول المختلفة لا نجد بينها خلافاً في أساس تقسيمها أو ترتيبها ، وإنما وجه الخلاف بينها في قلة المواد وكثرتها ، وتنوع النواحي التي عالجتها وعدمه ، والانتقانات اللغوية . فأساس التقسيم عندها جميعاً الحيوان وما يتصل به

خياب لصفار الطير والهوام والنحل ، وآخر للجراد ، وثالث للبعاسيب . . . الخ ،
أو باب لأصواته ، وآخر لأسماء جحرتها ، وثالث للدغه وسمه ، وما شابه ذلك . وجميع
هذه الأبواب لا ترتيب فيها .

وأقصر هذه الأبواب وأقلها مادة ما في أدب الكاتب ، ومبادئ اللغة
وكفاية المتحفظ . ولكنها تعالج الحشرات المختلفة وأسماء أعضائها ، والألفاظ مفسرة
بكل إيجاز . ولا شواهد بها ولا التفات إلى مؤنث أو مذكر ، مفرد أو جماعة ،
إلا نادرا في مبادئ اللغة . ويشبه فقه اللغة هذه الأبواب في القصر ، إلا أن أبوابه
كثيرة شملت عدة نواح .

وخصص أبو عبيد لها أبوابا تناول فيها الحشرات المختلفة ونعوتها وجماعاتها وأسماءها
في مراحل حياتها المختلفة والتفت فيها إلى المفرد والجمع ، والمذكر والمؤنث ، واللغات ،
وذكر بعض الشواهد الشعرية القليلة . ثم لا يختلف منهجه عما شاهدناه من قبل .
وكل هذه الأمور التي رأيناها في الغريب المصنف تراها بعبارةها في كتاب
النعم والبهايم والوحش . . . المنسوب لابن قتيبة ، ونشره الأب موريس بوج
P. Maurice Bouges ولا خلاف بينهما ، إلا في أن هذا حذف شواهد أبي عبيد ،
وأسماء اللغويين والأعراب الذين ذكرهم . وقد شك المحقق نفسه في نسبة الكتاب ،
ورجح أنه ليس لابن قتيبة ، وأقام ترجيحه على أسباب وجيهة .

وأفرد ابن سيده ٣٤ صفحة من السفر الثامن من تخصصه للحشرات ، واعتبرها
كتابا كاملا مستقلا . فجعله قسمين الأول للحشرات ، والثاني للهوام . وبدأ كل
قسم بتعريفه وما يندرج تحته من حيوان ثم تناول هذه الحيوانات التي ذكرها
بالتعريف ، فعنى بأنواعها وجحرتها وأصواتها وإن قصر في قسم الهوام قليلا . وذكر
المفرد والجمع ، والمذكر والمؤنث ، والأوصاف والأفعال المأخوذة من أسماء الحيوانات
وأعمالها وأسماءها في مراحل حياتها المختلفة ، وأسماء أعضائها ، وبعض المسائل اللغوية
والنحوية والصرفية ، واللغات ، واستشهد بالشعر والأمثال والأخبار . والحق أن هذا
الكتاب ، أكمل ما رأيناه في الحشرات .

٢ - كتب الخيل

عنى لغويو العرب بالتصنيف فى الخيل عناية فائقة ، لا نجد مثلها إلا فى التأليف فى الإبل ، والخيل أداة انتقال العرب فى الحرب ، والإبل أداتهم فى السلم . وقد تعرض أبو عبيدة ، من أوائل المؤلفين فى الخيل ، للعلاقة بين العربى وفرسه ، فى صدر كتابه فقال^(١) : « لم تكن العرب فى الجاهلية تصون شيئاً من أمواليها ولا تكرمه ، صيانتها الخيل وإكرامها لها ، لما كان لهم من العز والجمال والمنعة والقوة على عدوهم ، حتى إن كان الرجل من العرب ليبيت طلوباً ، ويشبع فرسه ويؤثره على نفسه وأهله وولده ، فيسقيه الحوض ، ويشربون الماء القراح ، ويعبر بعضهم بعضاً بإذالة الخيل وهزائها وسوء صيانتها ، ويدكرون ذلك فى أشعارهم . . . »

وأول من نعرف من مؤلفي الخيل أبو مالك عمرو بن كركرة من أساتذة الخيل . ثم ألف فيها تحت اسم الخيل أو خلق الفرس النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) وأبو المنذر هشام بن محمد الكلبي (٢٠٤ أو ٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) وقطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) له ثلاثة كتب فى الخيل وأسمائها وحُضْرُها^(٢) ، والأصمى (٢١٣ هـ) له كتابان باسم الخيل وخلق الفرس ، وعلى بن عبيدة الريحاني من ندماء المأمون ، والمدائنى ، ومحمد بن عبد الله العتبي (٢٢٨ هـ) وابن الأعرابي (٢٣١ هـ) وأبو نصر أحمد بن حاتم (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١ هـ) والتوزي (٢٣٣ هـ) وهشام بن إبراهيم الكرنبائى تلميذ الأصمى ومحمد بن حبيب (٢٤٥ هـ) وأبو محمّل الشيباني (٢٤٥ هـ) وأبو عكرمة عامر بن عمران الضبي (٢٥٠ هـ)

(٢) المضر : الجرى .

(١) ص م .

وأبو الفضل العباس بن الفرج الرباشي (٢٥٧ هـ) وأبو محمد ثابت بن أبي ثابت (وراق أبي عبيد) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وأحمد بن أبي طاهر (٢٨٠ هـ) .

وألف فيها من المتوفين في القرن الرابع : أبو محمد قاسم بن محمد الأنباري (٣٠٤ هـ) وأبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١٠ هـ) ومعاصره الحسن ابن عبد الله لكذة ، وأبو عبد الله محمد بن العباس البزدي (٣٤٠ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) وأبو الطيب محمد بن أحمد الوشاء (٣٢٥ هـ) وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) وأبو علي القالي (٣٥٦ هـ) والحسين بن علي النمرى (٣٨٥ هـ) .

وألف من أهل القرن الخامس يوسف بن عبد الله الزجاجي (٤١٥ هـ) والحسن بن أحمد الأعرابي الفندجاني (كان يعيش ٤٢٨ هـ) ، ومن أهل القرن السابع محمد بن علي اللخمي (٦١٦ هـ) ومحمد بن رضوان النمرى (٦٥٧ هـ) .

وكان للحروب المتصلة بين المشرق والمغرب ، وخاصة الحروب الصليبية والأندلسية أثرها في محاولة المؤلفين إذكاء روح الحماسة بين الشعوب بالتأليف في الخيل والسلاح وأدوات الحرب عامة . وكان من هذه التأليف ما اُسم بصبغة لغوية ، إلى جانب الصبغة الأدبية الحماسية الغالبة . ومثال هذه التأليف حلية الفرسان وشعار الشجعان لعلي بن عبد الرحمن بن هذيل الأندلسي أُلّفه للسلطان أبي عبد الله محمد من بني الأحمر (تولى ٧٩٧ — ٨١٠ هـ) .

وتعرضت الجماع اللغوية للخيل أيضا ، فخصتها بكثير من أبوابها . وقد بقي لنا كثير من كتب الخيل ، ونحاول أن نلقى نظرة سريعة على مناهجها . أما ابن السكّبي وابن الأعرابي فعالجا أنساب الخيل وأسماءها وقبائلها وأخبارها ، أى انجها انجهاها تاريخيا ، ولذلك نخرجهما عن بحثنا . ولجأ جميع مؤلفي الخيل إلى تقسيم كتبهم تقسيما موضوعيا ، فباب لأعضاء الخيل ، وآخر لما يستحب فيها ، وثالث لما يكره ... الخ

فكتب الخليل مثل كتب الحشرات ، في أن الفرق بين المؤلفين في اتساع المادة وقلتها ، وفي طريقة علاجها لا ترتيبها . فالموضوعات التي كتب فيها أبو عبيدة نجدها أو ما يماثلها عند أكثر من بعده . والتفت أبو عبيدة إلى كثير من نواحي الخليل ، إذ وصف مكانتها عند العربي ، وأسماء أعضائها وأوصافها ، وأسماءها في مراحل حياتها والأصوات التي تدعى بها ، وعيوبها ، وأوصاف عنقها وألوانها وشيئها ونشاطها . وكان في تناوله لأسماء الأعضاء يتناول عضوا عضواً ويسمى ما فيه من أجزاء . وكان في أكثر الأحيان يصدر الفصل بمجموعة الأسماء التي يفسرها فيه ، ثم يأخذ في تفسيرها واحداً واحداً ، ويكثر من الأشعار جدا في بعضها ، ويقلل في بعضها الآخر . ولكن التفسير عنده مضطرب فنجد أكثر من باب تتناول أمرا واحدا بدون داع .

وكتاب الأصمعي أقل مادة من كتاب أبي عبيدة ، ولكنه يعالج معظم النواحي التي عالجها ، وهو أكثر منه انتظاما في بعض الفصول وأقل في بعضها الآخر ، وكان كثير الالتفات إلى الألفاظ التي تطلق على كل حالة من الخليل وكذا الأفعال والصفات منها ، فهو أكثر لغة من كتاب أبي عبيدة . والشعر عنده متوازن موزع على جميع الفصول ، ولكنه أقل مما عند أبي عبيدة ، كما لم يراع أن يقدم مجموعة الأسماء التي يفسرها في صدر فصوله مثله .

وخص أبو عبيد الخليل بكتاب من « الغريب المصنف » ضم ١١ بابا ، اعتمد فيها على الأصمعي إلى حد كبير ، وتناول فيها النواحي التي تناولها سلفاه مع بعض أمور جديدة وخطته أن يذكر اللفظ ثم يفسره بإجمال ، والشعر عنده قليل ، والكتاب قليل الأهمية بالنسبة للخليل ، بعكس ما نراه في موضوعاته الأخرى . وتتضح فيه أيضا الظواهر التي تراها في كل موضوع في الغريب .

وجعل كراع النمل باين من المنتخب والجرد لأسماء الطير وغيره من الحيوان

في صفة الفرس وأسماء الدوائر فيه . وهما قليلا القيمة ، يعطينا قوائم مع الشرح الموجز ولا شواهد ، أو مشتقات أو أسماء لغويين فيها .

وجعل الخطيب الإسكافي كتابا للخيل في كتابه مبادئ اللغة أخذ كل ما فيه من أبي عبيدة ، إلا أبوابا قليلة قصيرة وزيادات أخرى ، مع اختصاره وتهذيبه وحذف أكثر أشعاره .

ونستطيع أن نجتمع عدة أبواب في الخيل متناثرة في فقه اللغة للثعالبي ، وكلها قصيرة مأخوذة مما قبله من اللغويين ، مقتصر على المتن اللغوي مع الإيحاء إلى الشرح كما دته في جميع موضوعاته .

وتصل كتب الخيل إلى القمة في كتاب الخيل من تخصص ابن سيده الذي يشغل منه ٧٠ صفحة من القطع الكبير . وتجد فيه كل الموضوعات التي عالجاها من قبله حتى كتابي ابن الكلبي وابن الأعرابي التاريخيين . وكان لا يجمع بعض الأبواب المتشابهة في الكتب المتنوعة في باب واحد ، ولذلك يجد الباحث عنده موضوعا واحدا في باين أو أكثر مع اختلاف العنوان . وقد سمح لنفسه بالتصرف في مقتبساته بحذف بعض الأخبار والأشعار وأسماء الرواة ، وتغيير ترتيب عبارتها . وحشا هذه الأبواب التي استعارها من غيره بزيادات كثيرة تتألف من مشتقات من اللفظ الذي يعالجه . أو مرادفات له أو مسائل لغوية ونحوية وصرفية تتصل به ، أو شواهد من الحديث والأمثال ، أو مخالفة لغوي آخر لتفسيره ، أو زيادة عليه ، أو ما شابه ذلك .

أما ابن الأجدابي فجعل للخيل في كفاية المتحفظ أربعة فصول في ٥ صفحات من حجم كتب الجيب لا تستحق الذكر في قصورها واختصارها .

وأخيرا نجد وجهة مختلفة عن الكتب السابقة في حلية الفرسان ، إذ هو قسمان الأول في الخيل والثاني في السلاح ، ولا شأن لنا به . واتجه في دراسة الخيل وجهة عملية تاريخية أدبية لغوية . فعالج تعليم ركوب الخيل ، وبدء خلقها وأول من اتخذها

وحب الأنبياء لها ، والأشعار فيها، ثم أعضائها وما يستحب وما يكره فيها وما إلى ذلك من موضوعات رأيناها في الكتب السابقة . وقد اعتمد المؤلف في تأليف كتابه على ابن الكلبي وابن الأعرابي وأبي عبيدة والأصمعي وغيرهم ، وهو لا يسمو إلى درجة كتب الخليل اللغوية الخاصة ، ولكنه أحسن تقسيما منها .

ويخرج الباحث من هذا العرض السريع بأن كتب الخليل سارت في وجهات متعددة ، منها التاريخي والعملي والأدبي واللغوي . وكان أسبقها في الظهور التأليف التاريخي عند ابن الكلبي ، فاللغوي والأدبي عند أبي عبيدة والنصر بن شميل والأصمعي ، فالعملي في العصور المتأخرة . وقد اعتمد جميع المؤلفين على الكتب الأولى في المادة والمنهج ، فلم يحاول أحد منهم الابتكار أو التجديد . وإنما الأمر الذي دفعهم إلى التجديد هو جمع مواد أكثر مما في الكتب الأولى ، أو اختصارها عند المتأخرين . ولما كان الأمر كذلك ، كان أعظمها أكثرها مادة . ولا نزاع في أن المخصص أكثرها مادة وأعمها ، وربما كان أحسنها ترتيبا من الناحية التي اتجهوا إليها ، وإن ساد الاضطراب كثيرا . ولذلك كان المخصص القمة التي وصل إليها التأليف في الخليل ، وخاصة التأليف الذي اتجه اتجاهها لغويا خالصا .

٣ — كتب خلق الإنسان

وضع اللغويون الإنسان أيضا تحت البحث ، فوجهوا إليه أنوارهم ، ودونوا أسماء كل ما ظهر تحتها حتى بعض ما في جوفه ، وتبينوا الأحوال والصفات المختلفة التي تعترى كل عضو من أعضائه . ووسعوا دائرة أبحاثهم إلى النواحي الأخلاقية والاجتماعية أيضا .

وأول كتاب عثرنا على اسمه في خلق الإنسان هو كتاب أبي مالك عمرو ابن كركرة ، ثم تناوله النصر بن شميل (٢٠٤ هـ) في الجزء الأول من كتابه « الصفات » . ثم تعرض له قطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) والمفضل بن سلامة (٢٠٨ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) (٩ — المعجم العربي)

وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) وأبو زيد الكلابي (٢١٥ هـ) وأبو عثمان سعدان ابن المبارك الضرير تلميذ أبي عبيدة ، ونصر بن يوسف صاحب الكسائي ، وابن الأعرابي ، وأبو محمّد الشيباني (٢٤٥ هـ) ومحمد بن حبيب (٢٤٥ هـ) وأبو حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ) وأبو محمد ثابت بن أبي ثابت وراق أبي عبيد ، وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) والحسن بن عبد الله لكذة .

وألف من المتوفين في القرن الرابع : أبو محمد القاسم بن محمد الأنباري (٣٠٤ هـ) وأبو موسى الحامض (٣٠٥ هـ) وأبو إسحاق الزجاج (٣١٠ هـ) وداد بن المهيم التنوخي (٣١٦ هـ) ومحمد بن أحمد الوشاء (٣٢٥ هـ) ومحمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) وأبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨ هـ) وأبو بكر محمد بن عثمان الجعد من أصحاب ابن كيسان ، وأبو علي القالي (٣٥٦ هـ) وأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) . وفي القرن الخامس : يوسف بن عبد الله الزجاجي (٤١٥ هـ) وعبد الله بن سعيد الخوّافي (٤٨٠ هـ) وأبو نصر محمد بن محمد الرامشي النيسابوري (٤٨٩ أو ٤٩٠ هـ) . وفي السابع الصغاني (٦٥٠ هـ) وغير هؤلاء كثيرون ، إلى جانب أصحاب الموسوعات . وكان من المؤلفين من نظم خلق الإنسان كمحمد بن عيسى بن أصبغ ، وشرف الدين الرجي ، والسيوطي .

ولم يبق من هذه الكتب إلا قليل والموسوعات . وأولها كتاب الأصبغ الذي ينقسم ثلاثة أقسام : مقدمة لبعض الأمور العامة مثل الحمل والولادة والسن ، وعالجها زمنياً ؛ ثم العرض وعالج فيه الوصف العام للإنسان ثم فصل وصفه جزءاً جزءاً مبتدئاً من أعلاه إلى أسفله ومن خلفه إلى أمامه ، كأنما وضع رجلاً عارياً أمامه ، والتفت إلى ما يعترى كل عضو من صفات وأحوال ، ولم يحد عن ذلك إلا قليلاً ؛ ثم خاتمة في بعض الأوصاف الخلقية والخاتمية العامة ، وأكثر فيه من الشعر والتعليق عليه ، ومن الأخبار والمحاورات ، والأمثال ، والتفت إلى المذكر والمؤنث والمفرد والجمع واختلاف اللفظ الذي يطلق على العضو الواحد باختلاف الحيوان ، وأورد بعض مشتقات اللفظ من فعل وصفة ومصدر ، وما فيه من لغات .

واستهل أبو عبيد الفريبي المصنف بكتاب خلق الإنسان ، شغل منه ٥٨ صفحة ،
وعالج فيه أكثر مادة الأسمعي ، ولكنه زاد موضوعات أخرى كثيرة تتعلق بأوصافه
والناحية الاجتماعية فيه من أخلاقه وعائلته ووراثته . وليس لأبي عبيد منهج معين
في ترتيب أبوابه ، بل سار وفقا لتوارد خواطره فنشئت بعض الموضوعات عنده ،
كما لم يلتزم ترتيب الأسمعي الجميل في وصف أعضاء الإنسان . ويظهر في الكتاب
ما يظهر في أبوابه كلها من عزو الأقوال إلى أصحابها ، والاستشهاد بالشعر مع قلة ،
والانتقاة إلى المفرد والجمع والمذكر والمؤنث (ولكنه أقل من الأسمعي فيها) ويبدو
من ترداد أسماء المؤلفين عنده أنه اعتمد على أبي عمرو الشيباني والكسائي ثم الأسمعي
أكثر من غيرهم .

وخصص ابن قتيبة فصلين من أدب الكتاب لبعض عيوب الإنسان وأمراضه ،
والفروق بين بعض الألفاظ التي يظنها الناس مترادفات من خلقه . وهما قصيران
ضئلا القيمة .

أما الزجاج فأخذ كتاب الأسمعي وحذف ما فيه من تكرار أو استطراد أو شواهد
إلا قليلا ، وحذف بعض المواد ، وبعض أجزاء التفسيرات التي لا يضير حذفها ،
والمقدمة والخاتمة ، ثم زاد أشياء قليلة وفصلين للاست فرج المرأة . ولم يفعل شيئا
غير ذلك .

وجعل كراع النمل بابا من المنتخب والمجرد للأسماء المفردة من خلق الإنسان
وسائر الحيوان ومن الصفات ، شغل أكثر من ثلاث صفحات قليلا ، وأورد فيه
الأسماء دون ترتيب ، ولا شواهد عنده ، ولا أسماء لغويين .

ونستطيع أن نجد للإنسان مكانا في كل باب من فقه اللغة للتحالي ، ولكننا
نجد أيضا التفاهة نفسها والقصور ، فهو من المتون القصيرة .

واتبع ابن سيده أبا عبيد في استهلال مخصصه بكتاب خلق الإنسان الذي شغل
السفر الأول وأكثر من نصف الثاني منه ، ونستطيع أن نرى فيه ثلاثة أقسام كبيرة ،

تصدرها مقدمة في نيف وصفحتين . أما المقدمة فتعالج لفظ إنسان لغويا وصرفيا .
وأما الأقسام الثلاثة فتعالج ما عالجها الأصمعي في أقسامه الثلاثة مع التوسع الشديد حتى
يضع وجه الشبه بين الاثنين ، ومع إدخال أبواب كثيرة جديدة ليست عند الأصمعي ،
مثل أبواب الغريب المصنف الاجتماعية . وإتنا لنجد عناوين كثير من الأبواب
بنصها في الكتابين . وأكثر ابن سيده في كتابه من ذكر اسم « ثابت » ولعله
ثابت بن أبي ثابت ، فيكون هذا قد سار على منهج الأصمعي مع التوسع فتأثره
ابن سيده . وأجرى ابن سيده في هذه الأبواب التي اقتبسها ما أجره في أمثالها
من حذف وحشو وتغيير في الترتيب ، وملأها بالأمور الصرفية والنحوية التي يهواها .
وختام القول فيه أنه سار على نظام الأصمعي ، وهو أحسن نظام ، وأنه أورد كل
ما كان عنده وعند غيره ، فهو أحسن الكتاب نظاما وأوسعها مادة .

وبدأ ابن الأجدابي كفاية المتحفظ بخلق الإنسان أيضا ، وخصص له ١٥ صفحة
ضمت ١١ بابا عالجت أمورا لا أهمية لها من الإنسان ، ولا تستحق أن تأخذ منا
هذين السطرين .

وصفة القول في هذا النوع من التصنيف أنه بدأ قبل عصر الخليل ، وسرعان
ما وصل إلى نظامه الأمثل عند الأصمعي ، فلم يستطع من بعده أن يتحرر منه وإنما
اقتصروا على تسكيه . وكانت مادة الأصمعي أيضا خيرة لما بعده من كتب حتى
المخصص . فالأصمعي هو المعلم الأول فيه ، ثم أبو عبيد ، ثم قته ابن سيده في المادة
واكتمال النظام . ولون الأصمعي بعض جزئيات المنهج بألوان بقيت عند غيره أيضا ،
إذا استشهد ببعض الأحاديث والأشعار والأخبار ، فسار خلفه مؤلفو خلق الإنسان .
وكانت هذه الشواهد من الكثرة عنده بحيث اضطر بعض المتأخرين إلى اختصارها
أو حذفها كالزجاج وأبي عبيد . وكان هم الأصمعي الناحية العضوية من الإنسان مع
نظرة شاملة إليه ، أما أبو عبيد فأنجه فيه اتجاهها اجتماعيا ، وفاز ابن سيده بالخطين .

الباب الثاني

كتب النوادر

ظهر هذا الصنف من التأليف مبكرا ، فأول من ينسب إليه كتاب فيه هو أبو عمرو بن العلاء (١٥٧ هـ) شيخ نخبة البصرة ولغويها . وقد يفهم من عبارة ابن النديم أن الكتاب من تدوين أحد تلاميذ أبي عمرو إذ قال : « كتاب النوادر عن أبي عمرو بن العلاء » ، ولا ندري شيئا عن هذه الباكورة اللغوية .

ثم تتابع التأليف في النوادر ، فظهرت في القرن الثاني كتب للقاسم بن معن الكوفي (١٧٥ هـ) ويونس بن حبيب (١٨٢ هـ) ومعاصره أبي مالك عمرو بن كركرة ، والكسائي في ثلاثة نسخ كبرى وصغرى ووسطى (١٩٨ هـ) وأبي شبل العقيلي (عاش في عهد الرشيد ١٧٠ - ١٩٣ هـ) وأبي المصريح .

وقد أخرج يونس بن حبيب لسختين من كتابه : صغرى وكبرى . روى إحداهما ابن سلام واختصرها تاج الدين بن مكنوم ، قال السيوطي^(١) : « النوادر ليونس ، رواية محمد بن سلام الجمحي عنه . وهذا الكتاب لم أقف عليه إلا أنى وقفت على منتقى منه بخط الشيخ تاج الدين بن مكنوم النحوي ، وقال إنه كتاب كثير الفائدة قليل الوجود » . وأورد السيوطي في الزهر فقرات قصيرة قليلة منه تدل على أنه كان كثير الرواية فيه عن أبي عمرو بن العلاء ، ويوازن بين لغتي الحجاز وتميم . ولم يورد السيوطي في اقتباساته أية شواهد شعرية وربما كان ذلك اختصارا منه لا من المؤلف . ونقد هذا الكتاب أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨ هـ) ثم رد على هذا النقد أبو محمد الحسن بن محمد النسابة التميمي التاهرتي (٤٢٨ هـ) .

وعثرت في المزهري^(١) على اقتباس واحد من نوادر أبي مالك ، قال فيه «الشير : من طرف المختصر إلى طرف الإبهام . والفتر : من طرف الإبهام إلى طرف السبابة . والرتب : بين السبابة والوسطى . والعتب : ما بين الوسطى والبنصر . والوصيم : ما بين المختصر والبنصر ، وهو البصم أيضا . ويقال : ما بين كل أصبعين فوت ، وجمعه أفوات » . ولعله كان يتناول بعض الأشياء المتصل بعضها ببعض ، في موضع واحد .

وزخر القرن السادس بكتب النوادر ، حتى شهد أكثر من عشرين منها . فقد ألف فيها أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (٢٠٢ هـ) وقطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) وأبو محمد عبد الله بن سعيد الأموي (أستاذ أبي عبيد بن سلام) والفراء (٢٠٧ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) وأبو زيد (٢١٥ هـ) والأخفش سعيد بن مسعدة (٢١٥ هـ) وعبد الرحمن بن بزرج (من طبقة الأصمعي) والحياتي (تلميذ الكسائي) وأبو زياد بن عبد الله السكلابي (٢١٥ هـ) وأبو المنهال عينة بن عبد الرحمن (تلميذ الخليل) وأبو مسهل الأعرابي (تلميذ الكسائي والحياتي) وابن الأعرابي (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١ هـ) وعلى ابن المغيرة الأثرم (٢٣٢ هـ) والنوزي (٢٣٣ هـ) ونوادر الأعرابي الذين كانوا مع ابن طاهر بنيسابور لأبي الوازع محمد بن عبد الخالق ، ودلامز البهلول ، وعبد الله بن محمد بن هانيء النيسابوري (٢٣٦ هـ) وابن السكيت (٢٤٦ هـ) وهارون بن زكريا المغربي (أستاذ ثابت بن حزم السمرقسطي) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وأبو حنيفة الدينوري (٢٨٢ هـ) ومعاصره الحسن بن عبد الله المعروف بالسكدة ، والحسن بن علي الغزالي (٢٩٠ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) ، ونهر بن مضر الأسدي ، رواه عنه محمد بن الحجاج بن نصر الأتباري ، وراه ابن النديم في نحو مئة وخمسين ورقة وفيه إصلاح بخط أبي عمر الزاهد .

وأورد السيوطي في المزهري عدة اقتباسات من نوادر اليزيدي ، تدل على أنه عني

عناية شديدة باللغات وخاصة لغة الحجاز وتميم كأستاذه أبي عمرو بن العلاء ، وروى عنه في نوادره . وقد بدأها بموازنة بين لغتي الحجاز و تميم ، وكان يرجح بين هذه اللغات أحيانا . وعنى أيضا بالتعبيرات الخاصة والألفاظ المتشابهة التي يخطئ الناس في استعمالها وبالمضاد والمصادر التي لا مثل لها . ولم يورد السيوطي في اقتباساته شواهد شعرية ولا غيرها^(١) . وذكر ياقوت^(٢) أن نوادر اليزيدي شبيهة بنوادر الأصمعي .

وألف أبو عمرو الشيباني كتابين في النوادر : الجيم وقد تناولناه في اللغات ، والنوادر الكبير وأخرج منه ثلاث نسخ . وتبين مقتبسات المزهري منه أنه عنى بالألفاظ التي يبدل بعض حروفها وشواذ التصغير وغريب الأعلام والجموع التي لا واحد لها والألفاظ الملتبسة التي قد يحدث فيها تصحيف ، وأنه كان يروى عن أعراب القبائل المختلفة ويستشهد بالشعر^(٣) .

وأفرد علي بن حمزة البصري بابا من كتابه « التنبيهات على أغالط الرواة » لنقد نوادر أبي عمرو الشيباني ، فأورد فيه بعض اقتباسات تؤكد بعض ما رأيناه آنفا . ولم يكن أبو عمرو يقدم الشعر ثم يفسره كما فعل أبو زياد الكلابي ، وإنما كان يقدم اللفظ ويفسره ثم يأتي بالشعر شاهدا عليه . ويبين منها أيضا أنه كان يورد بعض الأخبار مثل ما يورد في تعليل تسمية مدركة وطاحمة ، ويستقصى بعض الموضوعات قال البصري : « أتى أبو عمرو بأسماء البلح في نوادره على الاستقصاء » .

وروى السيوطي بعض اقتباسات من أبي محمد الأموي ، ولكن لم ينص على أنها من النوادر ، فلا نستطيع أن نعتمد عليها . وكذا الحال مع الفراء ، وأبي عبيدة ، والأصمعي ، والأخفش إلا أن الأصمعي له كتابان : النوادر ، وآخر باسم نوادر الأعراب . وقيل إن الأصمعي ألف أحدهما لجمع بن يحيى البرمكي ، وقد تسرب إلى نسخة آل طاهر في حياة الأصمعي زيادات أكثر من الثلث . قال الأزهرى في

(١) المزهري ١١٠/١ ، ٢٥٥ ، ٦٩/٢ ، ١٠٦ ، ١٤٤ ، ١٥١ .

(٢) معجم الأدباء ٣١/٢٠ .

(٣) ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢ / ٤١ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ١٠٥ ، ١٥١ .

مقدمة التهذيب : « كان [الأصمعي] أملي ببغداد كتابا في النوادر ، فزيد عليه ما ليس من كلامه ، فأخبرني أبو الفضل المنذري . . . عن سلمة [بن عاصم] قال : جاء أبو ربيعة صاحب عبد الله بن طاهر صديق أبي السمراء بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعي فوضعه بين يديه ، فجعل الأصمعي ينظر فيه [ثم] قال : ليس هذا كلامي كله ، وقد زيد عليّ فيه ، فإن أحببت أن أعلم على ما أحفظ منه وأضرب على الباقي فعلت وإلا فلا تقرأه . . . فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب ، وهو أرجح من الثالث ثم أمرنا فنسخناه له ^(١) » .

وقال الأزهرى أيضا عن نوادر ابن بزرج : « فاستحسنته ووجدت فيه فوائد كثيرة ^(٢) » .

أما نوادر أبي زيد الأنصاري ، فأقدم كتاب من هذا النوع باق عندنا ، وقد طبع في المطبعة الكاثوليكية لليسوعيين في بيروت ١٨٩٤ م . وتجمع هذه النسخة روايتين من نوادر أبي زيد . أولاها من طريق أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش ، عن أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي المبرد ، عن التوزي وأبي حاتم السجستاني عن أبي زيد ؛ والثانية عن أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري عن الرياشي وأبي حاتم ، عن المؤلف . وينقسم الكتاب إلى ١٥ بابا ، ثلاثة منها خاصة بالشعر ، وسبعة بالرجز ، وخمسة بالنوادر ، وليس لتقسيمه قيمة فعلية ، إذ لا يمتاز الباب الأول من الشعر مثلا عن الثاني ، أو الثالث بأمر من الأمور . وكذا الحال في أبواب الرجز والنوادر ، حتى أنه يضع بابين للرجز أحدهما وراء الآخر دون سبب واضح لتجزئتهما . أما أبواب الشعر والنوادر فمتفرقة لا تتعاقب اثنان منها . وقد اختلفت الروايتان السابق ذكرهما بصدده هذه الأشعار والرجز والنوادر ، فذهب أبو حاتم السجستاني إلى أن أبا زيد روى الشعر عن المفضل الضبي ، والرجز واللغات عن العرب مباشرة ،

(١) مجلة العالم المرقى ، عام ١٩٢٠ ص ١٤ .

(٢) نفس المرجع ص ١٨ .

وذهب التوزي إلى أنه روى الرجز عن المفضل ، والشعر واللغات عن العرب ، وقد نسب أبو زيد نفسه في تضاعيف الكتاب الأشعار والأرجاز إلى من أخذها عنه ، ويظهر منها أنه كان يروى كلا من الشعر والرجز عن الأعراب وعن المفضل أيضا .

واختلف منهج أبي زيد في الأصناف الثلاثة ، ولكنه كان في الشعر والرجز متقاربا ، أما النوادر فتباعدة عنهما . فكان في الأبواب الشعرية يقدم بيتا أو مقطوعة من الشعر ، ويصرح في الغالب باسم قائلها ، وقد يعزوه إلى قبيلته ، ويبين العصر الذي عاش فيه : أجاهلي هو أم أدرك الإسلام أم إسلامي . وكان يؤخر الشرح إلى ما بعد الأبيات جميعها ، أما الروايات فيسمح بوضعها بين الأبيات . وكان يلتفت في شروحه إلى بعض المشتقات والتعبيرات الخاصة ، والدقائق اللغوية ، والنحو والصرف ، والعروض والأمثلة المتشابهة ، ويشرح المفردات ، ويفسر المعنى الإجمالي . وكان يستشهد على شروحه بشواهد أخرى من القرآن والشعر ، ولذلك يغلب على البابين الأولين من أبواب الشعر الإطالة والاستطراد ، أما الباب الأخير فيقل فيه الشرح والاستطراد ، حتى لتأتي فيه قطع بدون شرح .

وكان في أبواب الرجز يقدم مقطوعة من الرجز وكثيرا ما لا يصرح باسم قائلها ، وقد يعزوها إلى أحد بني فلان . وكان الشرح فيها للمفردات ، والمعنى الإجمالي ، مختصرا عما هو عليه في الشعر . وكان يلتفت أحيانا إلى ما فيها من نحو وصرف .

أما أبواب النوادر فتتناول ألفاظا وتعبيرات واستعمالات غريبة لا تجرى على القواعد المعروفة ، ولا على اللغة الواضحة الشائعة الاستعمال ، والألفاظ المتشابهة المشكلة والتفت إلى بعض المترادفات وإلى ما في شواهد من عروض ونحو وغيره . والشعر في هذه الأبواب قليل يأتي به للاستشهاد لأساسا للباب كمادته في الأبواب الخاصة بالشعر والرجز .

والكتاب ليس خالصا لأبي زيد ، بل زاد فيه روايته كثيرا عن الأصمعي

وأبي عبيدة ، وابن الأعرابي ، ووردت أسماءهم فيه صراحة ، وكثيرا ما روى فيه أبو حاتم السجستاني ، لا عن أبي زيد^(١) .

وألحق بهذه الطبعة من الكتاب كتاب مسائية ، لأن بعض الناس يضيفه إلى كتاب النوادر و بعضهم يفرد منه ، وهو باب واحد من أبواب النوادر ، ولا يختلف عن الأبواب المسماة بهذا الاسم من الكتاب نفسه .

وروى السيوطي^(٢) اقتباسا من نوادر اللحياني يبين أنه عنى فيها بالترادفات ، وربما بنوادر الأعراب وأخبارهم أيضا . وأورد السيوطي عدة اقتباسات أخرى من اللحياني ، ولكن لم يصرح أنها من النوادر . وقرأ اللحياني نوادره على الكسائي ، وكان ابن مقسم يفض منها ، وأبو علي الفارسي يعتبرها كناسة^(٣) .

أما نوادر أبي زياد الكلابي فقد بقيت منها اقتباسات كثيرة في كتاب «الفتنبيات على أغاليط الرواة» لأبي القاسم علي بن حمزة البصري ، الذي تقددها فيه . ووصفها أبو القاسم في قوله الآتي الذي يعلل به تقديمه الرد عليها في أول كتابه : « وإنما بدأنا بها لشرف قدرها ونهاة مصنفها » . ويظهر من هذه الاقتباسات أن الكلابي كان يأتي ببيت من الشعر ثم يفسر ما فيه من نوادر وغريب ، ويذكر معناه الإجمالي . وكان في تفسيره اللفظ يتعرض لجمع المفرد منه ، ومفرد الجمع ، وعلام يطلق . وكان في بعض الأحيان لا يأتي ببيت واحد ، بل بقطعة كاملة ، وفي مواضع أخرى لا يذكر شعرا البتة . ولم يكن يلتزم أن ينسب كل ما يورد من شعر إلى صاحبه ، بل يهمل ذلك أحيانا .

وأفرد أبو عبيد القاسم بن سلام (٣٢٤ هـ) بابين من الغريب المصنف للنوادر أولهما لنوادر الأسماء والثاني لنوادر الأفعال ، وإن خلط فيهما قليلا ، فذكر أسماء في باب الأفعال ، وأفعالا في باب الأسماء . والنزم فيهما أن ينسب على أصحاب الأقوال

(١) النوادر ١٢ .

(٢) المزهري ٢ / ٢٠٠ .

(٣) ياقوت - معجم الأدباء ١٤ / ١٠٧ - ١٠٨ .

وقال الأزهري^(١) عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن هاني النيسابوري « [له] كتاب كبير يوفى على أني ورقة في نوادر العرب وغرائب ألفاظها وفي المعاني والأمثال . وكان شمر سمع منه بعض هذا الكتاب ، وفرقه في كتبه . . . وحمل إلينا منه أجزاء مجلدة » .

وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من كتاب « التعليقات والنوادر » لأبي علي هارون بن زكريا الهجري (تحت رقم ٣٥٤ لغة) في ٢٤٣ ورقة من القطع المتوسط . ويقوم منهج الهجري في نوادره على تقديم قصيدة أو خبر فيه أشعار ، ثم يشرح ألفاظه . وكان عادة ينسب قصائده وأخباره إلى أصحابها ، وهم في الغالب من الأعراب ، وكان يميل كأبي زيد إلى نسبتهم إلى قبائلهم ، وكثير من مقطوعاته الشعرية طويلة وغير معروفة في الكتب الأخرى . أما الشرح فيقوم على تفسير الألفاظ تفسيراً مختصراً ، ثم يلتفت إلى مافي الشعر أو الخبر من مسائل لغوية ، أو معارف أخرى مثل الأنساب ، والأماكن ، وغيرها . وقد عنى المؤلف بإيراد قوائم ببطون بعض القبائل مثل بني جعفر وبنو مالك بن سلامة الخيرو بنو العوفية ، وقوائم بالدارات والجبال . وقد ذكر بعض القطع الشعرية دون أن يشرح شيئاً منها . والحقق أن ميزة هذه النوادر في عنايتها بالأشعار ، لا باللغويات ، فهي أقرب إلى المختارات الشعرية .

أما ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) فعقد باباً للنوادر في كتابه « أدب الكتاب » استغرق منه صفتين . وجلب الألفاظ النادرة والمشكلة التي يخطئ فيها مستعملوها والمترادفات التي بينها فروق دقيقة . واحتنط المؤلف فيه أن يذكر اللفظ ثم يفسره بكل إيجاز ، واستشهد عليها بالشعر في مواضع قليلة . وروى عن يونس والأصمعي وأبي عبيدة .

وليست لدينا معلومات عن بقية كتب النوادر التي نسبت إلى المؤلفين المتقدمين

ذكرهم . ولكن يجيل إلى أن بعضها ليس إلا روايات من كتب نوادر أبي زيد وأبي عمرو الشيباني وغيرهما مع بعض زيادات مثل تلك التي رأيناها في الطبعة التي عندنا من نوادر أبي زيد الأنصاري وقد ورد فيها اسم التوزي وغيره .

أما أهل القرن الرابع الذين تنسب إليهم مؤلفات في النوادر فهم : إبراهيم بن السري الزجاج (٣١٠ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) وأبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد (٣٤٥ هـ) وأبو علي القالي (٣٥٦ هـ) والحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ابن خلاد (٣٦٠ هـ) وعلى بن حمزة البصري (٣٧٥ هـ) والقاسم بن محمد الديلمي (كان في عهد عضد الدولة ٣٦٧ - ٣٧٢ هـ) وأبو محمد عبد الله (أو عبيد الله) بن أبي زيد القيرواني النفاوي (٣٨٦ هـ) وأبو هلال العسكري (٣٩٥ هـ) .

ولم يصل إلينا كتاب النوادر لابن دريد ، ولكنه حين انتهى من أبواب الخماسي في معجمه « الجهرة » أحب أن يلحق به بعض الأبواب^(١) التي تعالج الموضوعات الخاصة التي تتناولها الرسائل الصغيرة بالبحث ، وكان من هذه الأبواب قريب من ١٥ بابا للنوادر ، نبه المؤلف على أن بعضها من كلام أبي عبيدة ، أو أبي زيد ، أو الأصمعي . وتدل بعض العبارات التي جاءت عرضا في غيرها من الأبواب على أنها من كلام هؤلاء الأعلام الثلاثة مع قليل غيرهم من أصحاب النوادر مثل أبي مالك عمرو بن كركرة والحرماني ، وقد نقل أحيانا من كتاب أولها^(٢) .

والأبواب مختلفة الطول ، ولا يقوم تقسيمها على أساس واحد ، إذ تقوم حيناً على أساس الراوي ، وحيناً آخر على غير أساس . ونسب إلى نفسه بعض أبواب ، قسمها على وفق موضوعاتها ، مثل أسماء الحلات والأيام والشهور في الجاهلية ، والقداح . وقد استقى من اللغويين كثيرا من مادتها ، أما نسبتها إلى نفسه فر بما كانت تدل على أنه لا يأخذها برمتها من واحد أو اثنين معينين .

(١) الجهرة ٣/٤٤٩ وما بعدها .

(٢) ٣/٤٥٠-٤٥٥ .

ويبدو أن ابن دريد كان يحافظ على الترتيب الأصلي للكتب التي يأخذ منها فيورد القطعة بأكملها على ترتيب أصلها ، وخاصة في الأبواب المنسوبة صراحة إلى أصحابها . أما الأبواب الأخرى ، فكان يجمع بين روايات اللغويين المختلفة فيها^(١) وكان في بعض الأحيان يقحم رواية أحدهم في رواية الآخر ، إذا كان فيها رد على الأول^(٢) ؛ وفي أحيان أخرى يؤلف بين الروايتين^(٣) . أما هو فلا يظهر اسمه إلا في سند الروايات ، أو عند الاستفسار عن شيء ، أو الاعتراض ، أو إكمال الشرح ، أو تفسير بعض الشواهد الشعرية^(٤) .

ومنهج ابن دريد في هذه الأبواب لا يختلف كثيرا عن منهج بقية أصحاب النوادر ، فهي ألفاظ غريبة تأتي بدون نظام أو صلة ، وتفسر ، ثم يورد عليها شواهد من الشعر في بعض الأحيان .

ونشرت دار الكتب المصرية نوادر القالى . ويتبين من دراسته أنه كتاب أدب وأخبار ومحاورات أكثر منه كتاب لغة ، فهو من النوادر الأدبية لا اللغوية ، ولو جمعنا المفردات والعبارات اللغوية التي فيه لوجدناها لا تزيد على خمس صفحات . أما سائر الكتاب فقصص وقصائد طويلة تبلغ إحداها خمس صفحات بل أكثر ، ومحاورات . وحقا يحتوى بعض هذه المحاورات على ألفاظ لغوية غريبة ونادرة ، ولكن أبا على لا يتعرض لها . وكثيرا ما سميت أمالى القالى بالنوادر أيضا ، لتشابه الموضوعات في الكتابين ولأن مؤلفهما كان يملهما . فالنوادر الصغيرة أمال أيضا ، بدليل تسمية بعض موضوعاتها بالمجالس . ولذلك وصف ابن خبير النوادر بقوله^(٥) : « زاد فيه فيلغه ستة عشر جزءا للعامة ، ثم زاد فيه فيلغه عشرين جزءا للأمير المؤمنين »

(١) ٤٤٩/٣ .

(٢) ٤٥٥/٣ .

(٣) ٤٦٢ ، ٤٥١/٣ .

(٤) ٤٤٩/٣ ، ٤٥٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٩ .

(٥) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٢٥ .

وشرحها أبو عبيد البكري (٤٨٧ هـ) في سمط اللآلي* ، واختصرها أحمد بن عبد المنعم الشريشي (٦١٩ هـ) ، ولا تختلف الأمانى كثيرا عن كتاب النوادر . وينسب للقالي أيضا ذيل للنوادر في أربعة أجزاء .

ويستطيع المرء أن يدخل في عداد كتب النوادر « كتاب ليس في كلام العرب » لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (٣٧٠ هـ) . وقد أورد فيه المؤلف الأبنية التي لم يرد منها إلا ألفاظ نادرة قلائل ، أو الألفاظ التي تنطوي تحت أحكام صرفية أو لغوية خاصة لا يندرج تحتها سائر الكلام العربي . وعدّد في كل صيغة الألفاظ القليلة التي تتبعها ، وفسرها وعللها أحيانا . ولما كان الأمر على هذه الصورة كثر اعتماده في الكتاب على النحاة والصرفيين من أمثال سيبويه والقراء وإن اعتمد على اللغويين أيضا . ولا يختلف الكتاب في بقية مظاهره عن سائر كتب النوادر الأخرى .

وأما علي بن حمزة البصرى فلم يؤلف في النوادر ، وإنما رد على نوادر أبي زياد الكلابي وأبي عمرو الشيباني ، وكان يقدم النص منهما ثم يعلق عليه ويأتي بالشواهد من الأشعار ، وقد اعتمدنا على كتابه في وصف الكتابين السابقين آنفا .

وختم محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي من أهل القرن الخامس (٤٢١ هـ) كتابه مبادئ اللغة بباب في نوادر مختلفة ، يشغل سبع صفحات ونصف صفحة . وهو لا نظام له ولا ترتيب ولا موضوع مثل كتب النوادر جميعا ، وإنما ترد الألفاظ فيه وفقا لتوارد اللطواطر ، ولذلك نرى بعض الألفاظ التي تتعلق بموضوع واحد مجتمعة أحيانا ، ثم مجموعة من الألفاظ لا يمت بعضها إلى بعض بصلة . فيستهل الباب ببعض ألفاظ في الأصوات المختلفة ، ثم أخرى أسماء لبعض الألعاب ثم ينتشر العقد ويصبح لا موضوع لحبائه . وخطته أن يورد اللفظ ثم يشرحه ، وأكثر في الباب من الشواهد الشعرية وخاصة الرجز الذي تزخر به كتب النوادر لميل الرجاز إلى الغريب من الألفاظ والنادر . ولم يذكر أحدا من اللغويين في الباب عدا مرة

واحدة اقتبس فيها من كتاب النوادر لابن الأعرابي ، وإن كان هذا لا يمنع أنه يرجع إلى كتب الأقدمين .

أما ابن سيده فلم يتبع أبا عبيد ولا الإسكافي في خطتهما هذه وأغفل النوادر تماما لأنها لا موضوع لها ، وكان ابن سيده التزم في مخصصه الموضوعات أو المسائل اللغوية ، وهذا النوع من الألفاظ لا يحتوى على شيء من ذلك . وإنما هي ميدان المعجميين ، وأصحاب الرسائل الصغيرة . أما وضعها في مثل المخصص فلا فائدة له . وحذا حذوه عيسى بن إبراهيم الربعي (٤٨٠هـ) . والفكرة نفسها كانت عند أبي عبيد ، لأن البابين اللذين جعلهما للنوادر نظر فيهما إلى ناحية أخرى هي الاسمى والفعلية فيما يبدو ولم يعن بهما عناية كافية .

وألف في النوادر بعد ذلك أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ) والحسين بن محمد الصفاني (٦٥٠هـ) ولم يصل إلينا إلا كتاب ثانيهما ، واسمه «الشوارد في اللغات» وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم (٤١٨ لفة) باسم « ما تفرد به بعض أئمة اللغة » يظن أنها هي الشوارد بهيئتها .

وقد قسم الصاغاني هذا الكتاب إلى أربعة أقسام : أولها فيما قرئ في الشواذ من اللغات ، وثانيها فيما تفرد به بونس بن حبيب وهو أصغر من السابق ، وثالثها فيما انفرد به أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني في كتاب تقويم الفساد والمزال عن جهته من كلام العرب وهو أصغرهما ، والرابع مجموع من سائر كتب اللغة وشروح شواهد الأشعار وهو أكبرها .

وعنايته في الأقسام الأربعة متجهة إلى اللغات الشاذة النادرة التي لا تسير في ركاب المعروف المشهور . ولكن طريقته اختلفت من قسم إلى قسم ، لاختلاف طبيعة الأقسام . فلم يحاول أن يفسر الألفاظ التي أوردها في الأقسام الثلاثة الأولى ، واقتصر على الإشارة إلى لغتها المعروفة ، وغنى بالتفسير في القسم الأخير . وكانت شواهده في القسم الأول كثيرة جدا من الآيات القرآنية ، واقتصر على آية واحدة

في القسم الثاني ، وخلال الثالث من الشواهد تماما ، على حين تنوعت الشواهد في القسم الرابع بين أشعار وأمثال وأقوال . وكثرت أسماء القراء في الأول لأنه عزاء كل قراءة إلى من قرأ بها ، وفقدت في الثاني والثالث تقريرا . وظهرت أسماء اللغويين والأعراب في الرابع وإن لم يصرح فيه بأسماء الكتب التي أخذ منها . ولا تختلف بقية المظاهر عندها في كتب النوادر الأخرى .

وصفوة القول في كتب النوادر أنها كتب تعالج بعض اللغات غير المعروفة ، فهي أقرب ما تكون من كتب اللغات بل ليس من الممكن التفرقة بينهما في أكثر الأحوال . ولم تتطور هذه الكتب في منهجها فبقيت متمسكة بالصورة التي ظهرت عليها للمرة الأولى ، وإنما كان تطورها في موادها بالكثرة والتضخم . وتعطينا هذه الكتب الخطوة الأولى في سبيل المعاجم ، حتى أن هذه تأثرت كثيرا بمنهجها في داخل المواد فلم تحاول ترتيب الألفاظ فيها ، وأوردت المترادفات التي كانت تولع بها هذه الكتب وسارت في علاج الأفعال والأسماء على نمطها ، بذكر الماضي والمضارع والمصدر والصفة منها مرة وإغفالها أخرى ، وذكر المفرد والجمع من الأسماء آونة وإغفالها كثيرا . ولكن أكثر المعاجم تأثرا بها الجبهة التي أفردت لها جزءا كبيرا في ملحقاتها الختامية ، التي ألصقتها بدون داع فيها .

الباب الثاني

كتب البلدان والمواضع

عنى القدماء من لغوى العرب بتحديد البلدان والبقاع الكثيرة الواردة في أشعار الجاهليين والإسلاميين وأحدث الرسول صلى الله عليه وسلم وألقوا فيها منذ زمن بعيد معاصر المعجم العربي الأول كتاب العين . وكان القائمون بهذه الحركة من الأدباء واللغويين . ولكن سرعان ما دخل في هذا الميدان علماء لا يمتنون إلى السابقين بصلة ، وعنوا بالبلدان والبقاع واتخذوا تحديدها علما فأما بذاته ، واطلعوا على مؤلفات أهل الحضارات الأجنبية القديمة التي كانت تسمى ذلك البحث « الجغرافية » وأفادوا منها . وقد أشار ياقوت في مقدمة معجم البلدان إلى وجود هذين الاتجاهين . ومن الطبيعي أننا لا نعني في هذا البحث إلا مؤلفات اللغويين وما أشبهها .

ولعل أول هذه الطائفة خلف الأحمر البصرى (مات في حدود ١٨٠ هـ) ، مؤلف كتاب « جبال العرب وما قيل فيها من الشعر » وأبو الوزير عمر بن مطرف (مات في عهد المهدي ١٥٨ — ١٦٩ أو الرشيد ١٧٠ — ١٩٣) مؤلف كتاب « منازل العرب وحدودها ، وأين كانت محلة كل قوم ، وإلى أين انتقلوا منها » ولم يصل إلينا هذان الكتابان ، ولا مقتبسات منهما .

وينسب إلى أبي المنذر هشام بن محمد الكلبي (٢٠٤ هـ) عدة كتب من هذا النوع هي : الأنهار ، الأقاليم ، الخيرة وتسمية البيع والديارات ، البلدان الكبير ، البلدان الصغير ، اشتقاق البلدان ، أنساب البلدان . ويحيل إلى أن الكتابين الأخيرين كتاب واحد ، اختلف عنوانه باختلاف رواياته ، ولا يبعد أن يكونا أحد الكتابين السابقين عليهما أيضا .

وَألف أبو عبيدة (٢١٠ هـ) كتاب الحرات ، ومكة والحرم ؛ والأصمعي (٢١٣ هـ)

كتب مياه العرب ، وجزيرة العرب ، والدارات ؛ وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ)
كتاب المياه ؛ وسعدان بن المبارك (٢٢٠ هـ) كتاب الأرضين والمياه والجبال ؛
والحسن بن محبوب السراد من أصحاب موسى الرضا كتاب البلدان ؛ وأبو عبد الله
أحمد بن إبراهيم نديم المتوكل كتاب أسماء الجبال والمياه والأودية ؛ وأحمد بن محمد
البرقي كتاب البلدان ؛ وعرام بن الأصبغ السلمي كتاب تهامة وسكانها ؛ وشمر بن
جدويه (٢٥٥ هـ) كتاب الجبال والأودية ؛ والجاحظ (٢٥٥ هـ) كتاب البلدان ؛
وأبو سعيد الحسن بن الحسين السكري (٢٧٥ هـ) كتاب المناهل والقرى ؛ وأبو حنيفة
أحمد بن داود الدينوري (٢٨٢ هـ) كتاب البلدان .

وألف من أهل القرن الرابع ابن خلاد الراهبرمزي الحسن بن عبيد الرحمن
(٣٦٠ هـ) كتاب المناهل والأعطان والحنين إلى الأوطان ، وأبو سعيد الحسن بن
عبد الرحمن (٣٦٨) كتاب جزيرة العرب ، والحسين بن محمد الرافقي (٣٨٨ هـ)
كتاب الأودية والجبال والرمال ، وأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) كتاب دارات
العرب ، وعزيز بن الفضل الهذلي كتاب صفات الجبال والأودية وأسمائها .

وفي القرن الخامس : أبو محمد الحسين بن أحمد الفندجاني الأعرابي الأسود
(توفي بعد ٤٢٨ هـ) كتابي أسماء الأماكن ، ومياه العرب ؛ وأبو عبيد عبد الله
بن عبد العزيز البكري الأندلسي (٤٨٧ هـ) كتاب معجم ما استعجم من أسماء
البلاد والمواضع .

وفي القرن السادس أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ) كتاب
الجبال والأمكنة والمياه ، وأبو الحسن علي بن محمد العمري الخوارزمي (٥٦٠ هـ) كتاب
المواضع والبلدان ، وأبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الفزاري الإسكندري (٥٦٠ هـ)
كتاب أسماء البلدان والأمكنة والجبال والمياه ، ومحمد بن أبي القاسم بن بايجوك البقالي
(٥٦٢ هـ) كتاب منازل العرب ومياهها ، وأبو موسى محمد بن عمر الأصفهاني
(٥٨١ هـ) كتاب ما اختلف واختلف من أسماء البقاع ، وأبو بكر محمد بن موسى

الحجازي (٥٨٤ هـ) كتاب ما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة المنسوب إليها
نفر من الرواة ، والمواضع التي ذكرت في معازي رسول الله « أو « المؤلف والمختلف
في أسماء البلدان » ومحمد بن إدريس بن أبي حفصة (لا أدري تاريخه بالضبط)
كتابي مناهل العرب ، واليامة .

ووصل هذا الفن إلى قننه بكتاب معجم البلدان لياقوت الحموي (٥٧٤ —
٦٢٦) وله أيضا المشترك وضعا والمفترق صقعا . ثم ألف محب الدين الفيروز أبادي
(٨١٧ هـ) المتفق وضعا والمختلف صقعا .

ومن هذه الكتب طائفة قليلة بقيت إلى اليوم ، وطائفة أخرى وردت منها
مقتبسات في الكتب الباقية ، وثالثة لم يرد منها شيء ولا نعرف إلا اسمها . والتجتوا
جميعا في تحديد المواضع إلى ذكر ما يجاورها أو الإقليم الذي تقع فيه ، أو ساكنيها ،
أو المسافة بينها وبين موضع مشهور ، ووصفها ، ولكنهم بطبيعة الحال اختلفوا في
دقة التحديد . فكان أقربهم إلى الدقة الأصمعي في جزيرة العرب والبكري
وأبو نصر الفزاري وعرام والسكوني وياقوت ، وأكثرهم دقة عرام وأبو نصر
وياقوت . وأفاد عراما والسكوني أنهم كانوا يصفون رحلات يقوم بها المسافر ،
فأنت إليهم الدقة من ثمة . وأفاد ياقوتا اتجاهه الجغرافي إذ حدد المواضع بخطوط طولها
وعرضها ووصفها وصفا كاملا إلى جانب التحديدات الأخرى . واعتمدوا جميعهم
على الشعر في التحديد ، والبكري وياقوت على الحديث . ويعيهم أنهم تركوا
كثيرا من الأماكن بدون تحديد .

واختلفوا في ترتيب كتبهم ، فرتب الأصمعي كتاب جزيرة العرب بحسب
الأقاليم والقبائل فذكر بقاع الإقليم الواحد أو القبيلة الواحدة في موضع واحد من
كتابه ، ثم انتقل إلى غيره . وقسم عرام كتابه إلى قسمين : أولها خاص بهامة
والثاني بالحجاز . واتخذ في الأول جبل رضوى أساسا له فأخذ يصف الجبال حوله
وما فيها من نبات ومياه وما يسكنها من قبائل ، وفي الثاني وصف جبال المدينة ثم

ما حولها من قريب أو بعيد . فهو يشبه الأصمى بعض الشيء . أما الدارات للأصمى فأتى بها مفردة ولا ترتيب فيها ولا تحديد وإنما يذكر الاسم مجردا ثم شاهدا من الشعر عليه . ورتب البكري معجمه بحسب الحرفين الأول والثاني من الرسوم وحدها مع الترتيب المغربي للألف باء وهو يختلف عن ترتيبنا كثيرا . وقد رتب أستاذي السيد الأستاذ مصطفى السما الكتاب حين نشره على الألف باء الشرقية المألوفة ، وراعى فيه ترتيب حروف الكلمة كلها . ورتب الزمخشري كتابه (ما عدا ملاحقه الأخيرة الأربعة وهي غير مرتبة) على حرفها الأول ، واضطرب فيه إذا ما كان غير أصيل فاعتبره مرة وأهمله أخرى . وضبط الترتيب ضبطا كاملا عند ياقوت ، الذى راعى حروف الكلمة كلها أصيلة ومزينة ، وسار فيها على الألف باء المألوفة عندنا .

وجعل البكري لكتابه مقدمة كبيرة عالج فيها أقسام بلاد العرب المختلفة ، وفرق القبائل ورحلاتها فيها . كما جعل ياقوت لكتابه مقدمة عالج فيها صورة الأرض ، ومعنى بعض الاصطلاحات الجغرافية ، وحكم الإسلام فى القىء والخراج ، وجل من أخبار بعض البلدان . وألحق الزمخشري بكتابه أربعة فصول عالج فيها الطريق بين مكة وبنبع ، فأولها للجبال الكبيرة فيه ، والثانى للجبال الصغيرة ، والثالث للأودية ، والأخير للمياه .

وكان هدف البكري وياقوت تصحيح أسماء الأماكن ، وإزالة ما لحقها من تصحيف ، إلى جانب تحديدها ، فلجأ إلى ضبطها وخاصة الأول ، وعنى بالإشارة إلى اشتقاق الاسم وخاصة ثانيهما .

وإلى جانب التحديد الذى رأينا مظاهره عندهم ، اتجه كل منهم اتجاها خاصا . فابن الكلبي عنى فى أنساب البلدان بتعليل أسماء البلدان وأورد الخرافات التى تتعلق بذلك . وعنى أبو موسى الأصفهاني وأبو بكر الخازمي وياقوت بذكر العلماء المنسوبين إلى المواضع التى يعالجونها ، أو ولدوا أو دفنوا فيها . وعنى ياقوت

خاصة بوصف البلدان وأسواقها وقصورها وبعض أخبارها وما إلى ذلك مما يتعلق بالحياة فيها .

وأخيرا نشير إلى أن أبا الأشعث عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك روى كتاب عرام ثم رواه عن أبي الأشعث أبو عبيد بن بشر السكوني ، ويبدو أنهما أجريا فيه بعض تغييرات وزادا عليه بعض معلومات ، فنسب إلى كل منهما كتاب باسمه واختلفت بعض المقتبسات من كتبهم عن كتاب عرام . ونشير إلى أن كتاب العمراقى هو كتاب أستاذه الزنجشبرى مع بعض اختصارات وزيادات ؛ وإلى أن المشترك وضعاً والمتفق صقعا ، ومراد الاطلاع مختصران من معجم البلدان لياقوت بخذف ما فيه من أعلام وأمور جغرافية ، والاختصار على معارفه اللغوية وما فيه من تحديد للرسوم . ومن الطبيعي كان المتأخر يزيد على مادة المتقدم ، فدارات الأصمى يحتوى على ١٦ دارة ، ودارات أحمد بن فارس نحو الأربعين ، فزاد عليه لياقوت في معجمه نحوها . وختام القول في هذا الفن أن معجم البلدان لياقوت أكلها نظاما ، وأكثرها رسوما ، وأفسحها رقعة . وأفاد أصحاب المعجمات اللغوية من هذا النهر منذ المعجم الأول . فأخذ الخليل منه بحظ تعدى به شبه الجزيرة العربية إلى بعض بلدان فارس (وربما غيرها) ، ثم عب منه ابن دريد عبا ، ووسع الصغاني مجاله ، ثم حوله كله وأدخله في أنهاره الأخرى صاحب القاموس المحيط ، ثم شارحه مرتضى الزبيدى . وتقوم الدعوة الآن إلى نقي هذا الفن عن محيط المعجمات . وأفاد أصحاب هذه الكتب أيضا من المعجمات ، فأخذ أبو عبيد البكري كثيرا من رسومه من ابن دريد خاصة ، ورجع لياقوت إليه وإلى الأزهرى والجوهري وغيرهم .

البَابُ الثَّانِي

كُتُبُ الْإِفْرَادِ وَالتَّنْبِيْهِ وَالْجَمْعِ

حظيت هذه الموضوعات النحوية بتأليفات لغوية بفضل تلازم بعض الأمور في عالم الواقع حتى تلازمت في الفكر، فغلب العرب اسم أحدها على بقيتها، وبفضل الألفاظ التي وردت على أبنية الجوع ومعناها مفرد، أو لا مفرد لها، والتنبيات التي لا مفرد لها، والمفردات التي لا جمع لها. فاتخذ اللغويون هذه الألفاظ مادة لبحوثهم اللغوية.

وأول من ينسب إليه كتاب من هذا النوع أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي رأس مدرسة الكوفة وأحد معاصري الخليل بن أحمد، واسم كتابه «الإفراد والجمع». ولا ندري يقينا أنحو هو أم لغة. ثم ألف الفراء (٢٠٧هـ) كتاب الجمع والتنبيه في القرآن. ويدل العنوان على أنه لغوي لأنحوى. ثم ألف أبو عبيدة (٢١٠هـ) كتاب الجمع والتنبيه، وأبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ) كتابي الواحد، والجمع والتنبيه. وتناول أبو عبيد (٢٢٤هـ) هذا النوع في باب واحد من كتابه الغريب المصنف، ويسمى «باب الاسمين يضم أحدهما إلى صاحبه فيسميان جميعا به» وهو في قريب من صفتين. ومعظم مادته منسوبة إلى الأصمعي، ويوزع الباقي بين الأحمر وابن الكلبي والفراء وأبي زيد والكسائي. والنهج في هذا الباب أن تصدر الأشعار أو الأقوال التي فيها اللفظ المثنى ثم يشرح معناه، أو أن تورد الألفاظ ثم تشرح. وألف في تلك الأثناء الجرمي (٢٢٥هـ) كتاب التنبيه والجمع، ثم يعقوب ابن السكيت (٢٤٦هـ) «كتاب المثنى والمسكن والمبني والمؤاخي والمشبه والمنخل».

وقد حفظ السيوطي في المزهري^(١) بعض أبواب هذا الكتاب ، وعليها نعتد في الوصف . وعدة هذه الأبواب خمسة : ثلاثة منها تعالج المثنى ، واثنان للجمع . صنف ابن السكيت كتابه تصنيفا حسنا ، ففصل المفردات المثناة في الاستعمال عن المفردات المثناة للتغليب ، وهما عن المفردات المثناة لانفاق طرفيها في اللفظ ، وجعل كل واحد منها بابا . وفصل في هذه الأبواب الألفاظ العامة عن الأعلام سواء أكانت أسماء أناس أم أماكن ، وجعل ذلك فصولا . فكان كل باب يحتوي على فصلين . ولما كان الباب الثالث من الأبواب المذكورة كله للأعلام ، فصل فيه الأسماء عن الألقاب ، فصار بذلك فصلين أيضا . واتبع ذلك في أبواب الجموع ، فجعل أحدهما للجموع التي يراد بها واحد أو اثنان ، وآخر للجموع التغليب أو النسب ولكنه لم يجعل تحتها فصولا .

واختلف منهج المؤلف من باب إلى باب فكان أحيانا يورد اللفظ ثم يفسره ويذكر مرادفاته ، وأحيانا يأتي به في عبارة ثم يفسره ومفرداته ، واستشهد بالقرآن والشعر والأقوال ، وروى عن اللغويين قبله ، وكان في أحيان أخرى — وخاصة في الأماكن — يكتب في التفسير الموجز أو الإشارة المجردة . ويبدو أن النهج الأخير كان أغلب على الكتاب ، إذا اطمئنا إلى أن السيوطي لم يجرأ في تغييره في مقتبساته . ولكن مقتبسات ابن سيده تدل على خلاف ذلك ، فعلى حين أن الشواهد الشعرية عند السيوطي قليلة ، فإنها كثيرة عند ابن سيده ، ومعزومة إلى ابن السكيت . ولكن السيوطي لم يكن في غالب الأمر يبيح لنفسه إلا الحق في حذف الشعر .

وسار ابن قتيبة في الأبواب الخمسة التي خصصها للجمع والثنية في كتابه أدب الكتاب على نظام يخالف نظام ابن السكيت في أسسه . فقد جعل للمثنى ثلاثة أبواب ، منها بابان خاصان لأموح نحوية صرفية لا شأن لنا بها ، واثنان للجمع . وعالج في الأبواب اللغوية المفردات المثناة في الاستعمال ، وما يعرف جمعه وبشكل مفردة ، وما يعرف مفردة وبشكل جمعه .

وقد حددت هذه الأقسام خطته في العلاج ، فاضطر إلى أن يذكر المفرد وينبه على جمعه المشكل ، أو الجمع وينبه على مفرده المشكل ، أو ما قيل بصددها . وكان يورد بعض ألفاظه مفردة أحيانا ومؤلفة أحيانا أخرى . واستعار من الكسائي مرة وأخرى من أبي زيد وإلآن كان يأخذ من أبي عبيد كثيرا بدون تصريح . والشواهد قليلة تكاد لا ترى والفصول نفسها قصيرة .

ونستطيع أن نضع في هذا الصنف من التأليف بعض أبواب من الجهرة ، مثل أبواب ما وصف مفردة وجمعه بصيغة واحدة^(١) ، وأبواب الجمع التي ختمت بها الجهرة . وأراد المؤلف بالباين الأولين الوصف بالمصدر وخطته فيهما أن يأتي بالوصف في تعبير مطلق على مفرد وجمع ثم يفسره باختصار ، وأحيانا بإطالة ، وقد يأتي بالشواهد الشعرية الكثيرة . والباين لاقية لها . أما الأبواب الأخيرة فتبلغ ٣١ بابا ، وقسمها على وفق أوزان المفرد منها ، فأفرد كل وزن منها بباب ، وجعل ثلاثة أوزان أو أربعة قصيرة أحيانا في باب واحد . والطريقة التي اختطها في هذه الأبواب أن يأتي بالقاعدة في جمع الوزن المقود له الباب ، ثم يورد مثلا أو أكثر عليها ، ويبين قلة الجمع أو كثرتة ، وجمع كثرة هو أو قلة ، وخاصة بالصحيح أو المعتل أو علما ، وما إلى ذلك ، ولم يفسر أغلب الألفاظ لوضوحها ، فإذا ما فسر بعضها فعل ذلك باختصار . فنأيت فيها صافية موجهة إلى تبين القاعدة .

وألف في هذا القرن أيضا أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (٣١٥ هـ) كتاب الثنية والجمع ، ولعله كتاب الواحد والجمع في القرآن الذي نسبه السيوطي^(٢) إلى أحد الأخفاش . وألف أبو هلال العسكري (٣٩٥ هـ) كتاب نوادر الواحد والجمع . وفرق الثمالي ١١ فصلا تعالج نواحي مختلفة من المثني والجمع في الأبواب المختلفة من فقه اللغة ، وكل هذه الأبواب قصيرة جدا ، إذ أطولها يشغل صفحة وسطرين من قطع كنب الجيب ، يليه آخر في صفحة ثم يتراوح باقيها بين ثلاثة أسطر وسبعة .

(١) ٣ / ٤٢٥ وما بعدها .

(٢) الزهر ٢ / ٨١ .

وعالج المؤلف في هذه الأبواب جموعا لا واحد لها من بناء جمعها ، وإقامة الواحد مقام الجمع ، والجمع يراد به الواحد ، وأمر الواحد بلفظ الاثنين ، وإجراء الاثنين مجرى الجمع ، وغيرها .

وتقوم خطة المؤلف في هذه الأبواب جميعها على إيراد اللفظ مفردا والتعليق عليه ، أو في آية قرآنية ، أو في بعض الأقوال أو الأشعار أو الأخبار ، ثم التعليق عليه . وقد يستغنى عن التعليق تماما ، لأن عنوان الفصل يعنى عنه ، أو لأنه قدم في صدر الفصل كلمة بسيطة موضحة . والآيات القرآنية كثيرة في هذه الفصول ، ومهما يكن من شيء فهي جميعها ذات قيمة ضئيلة لاختصارها الشديد .

وأفرد ابن سيده كتابا من مخصصه للمثنيات ، جعل فيه ٩ أبواب ، هي بالتحديد فصول ابن السكيت وأقسامها الصغرى ، وبابا الغريب المصنف جعلها ابن سيده أبوابا في كتابه . ولا يشذ عن ذلك إلا باب واحد ، هو باب ما جاء مثنى من المصادر ، وكله قواعد صرفية ونحوية تخرج عن ميدان بحثنا .

وضم ابن سيده إلى مادة ابن السكيت وأبي عبيد في أبوابه زيادات قليلة جدا ، ومنهج في هذه الأبواب على الاقتراف من أبوابهما ، لا السير على الترتيب الذى اتبعناه فيها ، ومال إلى الاختصار في هذه المقابس ، فحذف مما أخذ من الغريب المصنف أسماء اللغويين ، وبعض أسماء فائلى الشعر ، وإن لم يراع ذلك في كتاب ابن السكيت . وأورد ابن سيده في كتاب المذكر والمؤنث من المخصص أيضا سبعة أبواب ، تعالج نواحي مختلفة من الجمع ، ولكنها كلها صرفية نحوية ، ولا يشذ عن ذلك إلا باب واحد تختلط فيه اللغويات بالصرفيات والنحويات .

ويتضح من هذه اللوحة السريعة أن هذا الفن لم يجد قبولا من اللغويين ، فقليل من عنوا به عنايتهم بالفنون الأخرى ، فهو شبيه بكتب الهمز من هذه الناحية . ولكنه اكتفى بأن تيوب كتبه بحسب أمور ملاحظة في مفرداته ، أما الترتيب على الحروف فلم تره في أى كتاب منها ، ويتضح أيضا أن ابن سيده لم يتفوق فيه على من قبله ، كما هو شأنه في الفنون الأخرى ، وإنما اعتمد على ابن السكيت وأبي عبيد .

الباب الثامن

كتب الأبنية

اللغة العربية من اللغات الاشتقاقية التي تصوغ المعاني المختلفة أبنية متنوعة من المادة الواحدة . وقد عنى النحويون والصرفيون واللغويون بهذه الأبنية ودلالاتها وتصرفاتها منذ أمد مبكر ، وألفوا فيها الرسائل الصغيرة والكتب الكبيرة التي تبلغ مبلغ المعاجم ، وأفرد لها كثيرون أبوابا خاصة من مجموعاتهم النحوية والأدبية . وسارت هذه الكتب في مجريين ، مجرى الأسماء ، ومجرى الأفعال ، إذ هما القسمان اللذان يتألف منهما الكلام المشتق . ونضيف إليهما المجرى الذي يجمع بينهما، ونحاول في هذا البحث أن نلقى نظرة سريعة على جهود اللغويين في هذا الصنف من التأليف ونضم كتب المصادر إلى كتب الأفعال لارتباطهما حتى أن كتب الأفعال كانت تجعل المصادر عناوين أبوابها .

ويبدو أن الأفعال التي جذبت أنظار الباحثين أولا ، لكثرة تصرفاتها والتغييرات التي تعتمدها ، ومشقة العلم بها ، فبدأ التأليف فيها . ويؤيد ذلك قول ابن القوطية في صدر كتابه في الأفعال : « اعلم أن الأفعال أصول مبنية أكثر الكلام ، وبذلك ستمتد العلماء الأبنية ، والأسماء غير الجامدة والأصول كلها مشتقات منها ، وهي أقدم منها بأزمان ، وإن كانت الأسماء أقدم بالترتيب في قول الكوفيين » . وقد لا يتفق العلم الحديث مع القول بأسبقية الأفعال على الأسماء أو الأسماء على الأفعال ، ويرى أنه لم تكن توجد هذه الفروق في الكلام الأول ، ولكن يستنبط من هذا القول مدى أهمية الفعل عند لغوي العرب . ولعل ذلك أيضا هو الذي حمل الأندلسيين خاصة على قصر جهودهم على العناية بالأفعال دون الأسماء تقريرا .

وأجهت كتب الأفعال ثلاثة اتجاهات : أولها يعالج الأفعال من وجهة عامة بجميع صيغها ، وثانيها يعالج صيغة خاصة منها ، وثالثها يوجه عنايته إلى المصادر وحدها .

١ - كتب المصادر

وأول كتاب وصل إلينا اسمه كان يسير في الاتجاه الثالث ، وهو من تأليف اللغوي المعروف علي بن حمزة الكسائي (١٨٩ تقريبا) . ثم توالى كتب المصادر من اللغويين الذين ماتوا في القرن الثالث ، وأولهم النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) والقراء (٢٠٧ هـ) وخص كتابه بالمصادر في القرآن وحده ، وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) ثم إبراهيم بن يحيى الزبيدي (٢٢٥ هـ) في مصادر القرآن أيضا ، وأبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمي النحوي (٢٢٥ هـ) .

ولم يكن أبو عبيد كثيرا بالمصادر ، فلم يعقد لها في الغريب المصنف إلا خمسة أبواب قصار تناول فيها بعض المظاهر الشاذة فيها مثل المصادر المأخوذة من أسماء أعضاء الجسم ، والمصادر التي لا أفعال لها ، والمصادر المأخوذة من الأعداد ، والمصادر التي على وزن فَعَل من الفعل فَعَل ، والمصادر التي على وزن مفعول . وخطابه في الأبواب التي يتناول فيها مصادر لها أفعال أن يذكر الفعل الماضي المضارع فالمصدر أو أن يقتصر على الأولين ثم بعد فقرة كاملة ينبه على وزن المصدر من أفعالها كلها ، وفي الأبواب الأخرى يذكر المصدر مع اللفظ الذي أخذ منه ، والشواهد هنا قليلة تكاد تكون معدومة ، ولا زال ملتزما نسبة كل قول إلى صاحبه ، وكان أكثر اعتماده فيها على الكسائي وأبي زيد ثم غيرها ممن تجدهم في أكثر الأبواب .

وألف في المصادر في القرن الرابع أبو زيد البلخي (٣٢٢ هـ) ونفطويه (٣٢٣ هـ) . ونسب ياقوت كتاب النوادر والمصادر للدلائل البهلوي ، ولم يشر إلى تاريخه ، ولعله من أهل هذا القرن أو سابقه ولم تصل إلينا كتبهم جميعها . وعقد ابن سيده من أهل القرن الخامس (٤٥٨ هـ) كتابا للمصادر والأفعال في المخصص ، نصفه في الكلام عن الأفعال .

وألف في القرن السادس في المصادر أحمد بن محمد الميداني (٥١٨ هـ) ثم أبو جعفر أحمد بن علي البيهقي المعروف ببو جعفر ك (٥٤٤ هـ) ، وسمى كتابه «تاج المصادر» وتقتني دار الكتب المصرية مخطوطا برقم ٣٣٢ لغة ، يرجح أنه تاج المصادر ، وعليه أعتمد في الوصف . وذهب البيهقي في كتابه مذهب الفارابي في ديوان الأدب ، فأخذ منه تقسيماته بحذافيرها ثم أجرى في ترتيبها بعض التغيير . فقد جعل كتابه شطرين كبيرين : المصادر من الثلاثي ، والمصادر من غير الثلاثي (يجمع الثلاثي المزيد والرباعي المجرد ، والرباعي المزيد) . والفرق بين هذين الشطرين أن المصادر من أولها سماعية ومن الثاني قياسية .

وجعل الشطر الأول ستة أبواب وفقا لصيغ الأفعال في ماضيها ومضارعها ، وسار في ترتيبها على ترتيب الفارابي في ديوان الأدب .

وقسم كل باب من الأبواب الستة السابقة إلى الفصول التالية وفقا لما محتويه من مصادر : السالم — المضاعف — المعتل — المهموز . ولا أقسام تحت السالم أو المضاعف . أما المعتل فجعله أقساما : المثال — فاللفيف المفروق — فالمثال المهموز — فالأجوف — فالناقص — فاللفيف المقرون — فالناقص المهموز ، وراعى في كل هذه الأقسام أن يفصل الواوى عن اليأى ، وأن يقدم الأول على الثاني منهما . وكذا الأمر في المهموز جعله ثلاثة أقسام : المهموز الفاء ، فالعين ، فاللام . وسار في كل قسم كما سار في الكتاب نفسه ، فقدم المهموز الأول من السالم ، فالمهموز الأول من المضاعف ، فالمهموز الأول من المعتل ، وفصل في المعتل الأجوف عن الناقص والواوى عن اليأى . وسار في المهموز العين واللام كما سار هنا .

أما الشطر الثاني فجعله عدة أقسام لم يحدد في ترتيبها عن الفارابي أيضا بكل جزئياته . وأخذ البيهقي من الفارابي طريقة حشوه الألفاظ في هذه الأقسام وهي التي اتبعها الجوهري أيضا .

أما الاختلاف الذي آثره البيهقي في التقسيم الأكبر نفسه . فقد آثر الفارابي

أن يجعل كتابه في خمسة كتب : السالم - فالمضاعف - فالأجوف - فالناقص - فالممهور ، ثم وضع في كل كتاب الأقسام الصغرى التي أشرنا إليها (وقفا للصيغ) . أما البيهقي فآثر أن يقدم الأبواب الصغرى القائمة على الصيغ ويجعلها الأساس ، ثم يضع تحتها السالم فالمضاعف فالأجوف . . . الخ . فالتقسيم واحد إلا أن كل واحد منهما قدم ناحية غير التي قدمها الآخر .

والخلاف بين الاثنين في علاج الألفاظ أيضا فالبيهقي يقتصر في أغلب الأحيان على ذكر المصدر يليه معانيه بالمرادف ، أو الفعل فالمصدر أو المصدر فعانيه مجردة أيضا . وفي بعض الأحيان القليلة يذكر الصفات ، واللغات التي في اللفظ ، وبعض عبارات تحتوى عليه ، وإذا كان معنى المصدر معروفا اقتصر على الرمز إليه بحرف « م » ولكنه على الرغم من ميله إلى تجريد الألفاظ والإتيان بها مفردة - كان يشير إلى ورودها في الحديث أو يورد قطعة منه شاهدة عليها ، وأكثر شواهدة أو كلها من الأحاديث أما الشعر فلم أعثر له على أثر . وقد أدخل البيهقي جميع الألفاظ والمعاني التي ذكرها الفارابي في ديوانه وزاد عليها كثيرا .

وقدم البيهقي بين يدي كتابه مقدمة طويلة تشبه بعض الشيء مقدمة ديوان الأدب للفارابي ، وجعلها عشرة فصول تناول فيها تعريف الفعل والمصدر وأنواع المصادر من الثلاثي وغيره والمصادر الميمية وأسماء المرة وأسماء الفاعلين والمفعولين ، وصيغ المبالغة ، والزمان والمكان والآلة ، والتفضيل وأقسام الأفعال من حيث الصحة والاعتلال ، والتصرف والجمود ، والتعمد والالزام ، وأوزان الأفعال ومعانيها ، وعنى بالشواذ من هذه الأبنية ، وأشار في أكثر من موضع إلى أنه يعنى بالسماحى في الكتاب ، وإن لم يصل ذلك منه إلى درجة صراحة الفارابي .

واتجه الصفاتى (٦٥٠ هـ) اتجاهها خاصا في دراسته المصادر ، فلم يعن بها كلها ، وإنما عنى بنوع خاص منها ، هو ما كان على صيغة « فعَلان » فاستقصى هذا النوع وأورده في كتابه المسمى « نعمة الصديان فيا جاء على وزن الفعلان » . وهو كتاب

صغير يضم ٢٣ ورقة (مخطوطة بدار الكتب المصرية ٤١١ لغة) رتب فيه المصادر ترتيب صحاح الجوهري . وخطته أن يورد المصدر ويصرح بفعله الماضي فالمضارع فصادره الأخرى إن كان له ، معناه باختصار ويستشهد عليه كثيرا بالقرآن والشعر .

وألف في المصادر أيضا يحيى بن أبي بكر التونسي (٥٧٢٤هـ) ، ويحيى بن أحمد الفارابي الذي لا ندري العصر الذي عاش فيه ، ولا ندري شيئا آخر عن كتابه أو كتاب التونسي .

٢ - كتب الصيغ الخاصة من الأفعال

وكان الاتجاه الثاني هو الثاني في الوجود أيضا ، وكانت كتبه الأولى تعالج صيغتين «فعل وأفعل» . وتناول هاتين الصيغتين من الفعل الواحد حين تنفقان في المعنى ، أو تختلفان ، أو لا يرد للعرب إلا إحداهما . وأول من روى أنه ألف فيه قطرب (٢٠٦هـ) والفراء (٢٠٧هـ) ثم أبو عبيدة (٢١٠هـ) والأصمعي (٢١٣هـ) وأبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) - وورد في أبواب من الغريب المصنف أيضا ، تتناولها في الكلام عن كتب الأفعال عامة - وأبو محمد عبد الله بن محمد التوزي (٢٣٣هـ) ويعقوب بن السكيت (٢٤٦هـ) - وأفراد باين من إصلاح المنطق نلظ العامة بين هاتين الصيغتين - وأبو حاتم سهل ابن محمد السجستاني (٢٥٥هـ تقريبا) وأبو العباس الأحول تلميذ ابن الأعرابي ، وخصص له ابن قتيبة (٢٧٦هـ) أبوابا من كتاب الأبنية في «أدب الكتاب» .

وألف فيه من أهل القرن الرابع الزجاج (٣١١هـ) وابن دريد (٣٢١هـ) الذي عقد له أيضا باين مما ألحقه في ختام الجهرة ، وابن درستويه (٣٤٧هـ) وأبو علي القالي (٣٥٦هـ) وأبو بكر محمد بن عمر المعروف بابن القوطية (٣٦٧هـ) ثم ألف فيه أبو البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ) ثم القاسم بن القاسم الواسطي (٦٢٦هـ) . ولم يبق من هذه الكتب إلا كتاب السجستاني ، ومنه عدة نسخ مخطوطة في

دار الكتب المصرية ، وكتاب الزجاج ، طبع في مطبعة السعادة عام ١٣٢٥ هـ ،
وكتاب ابن القوطية ، طبع بمطبعة مصر ، وبابا الجمهرة بطبيعة الحال .

واختلفت هذه الكتب في موقفها من هاتين الصيغتين ، إذ يشعر عنوان كتاب
السجستاني بأنه لا يعنى بهما إلا حين يتفق معناها ولكنه خالف ذلك وأتى بهما
حين يختلفان كثيرا . وتبعه ابن دريد في العناية بهاتين الناحيتين ، فجعل الباب الأول
للاتفاق ، والثاني للاختلاف . وعنى الزجاج بهما حين يتفقان ، أو يختلفان ، أو لا تأتى
من المادة إلا واحدة منهما ، وجعل لكل ناحية منها فصلا خاصا . ومثله في ذلك ابن
القوطية إلا أنه جعلهما حين يتفقان و يختلفان في قسم واحد ، وفرّق بينهما في داخله .

واختلفت هذه الكتب الثلاثة في ترتيبها ، فالأول لا ترتيب به على الإطلاق ،
ومثله ابن دريد عدا فصلهما حين يتفقان عنهما حين يختلفان بوضعها في باين .
أما الثاني فقسم إلى أبواب بحسب الألف باء مع تأخير الهجزة ، ويضم كل باب الألفاظ
المبدوءة بحرفه دون ترتيب لما بعده من حروف . ويضم كل باب أربعة فصول ،
الأول لما فيه الصيغتان مع اتفاق المعنى ، والثاني للمختلف المعنى ، والثالث لما فيه
فعل وحدها ، والرابع لأفعل وحدها . وجعل ابن القوطية كتابه ثلاثة أقسام ،
الأول لما فيه فعل وأفعل ، والثاني لما فيه أفعل وحدها ، والثالث لما فيه فعل
وحدها . وجعل القسم الأول وحده في شطرين ، أولهما الصيغتان بمعنى واحد ،
والثاني لما اختلف معناها فيه .

وقسم كل قسم منهما وفقا للحروف العربية على الترتيب التالي : أ هـ ع غ خ
ح ج ق ك س ش ص ض ل ر ن ط ظ ذ د ب ت ث ز ف م وى .
ووضع تحت كل حرف الألفاظ التي أولها ذلك الحرف .

وقسم كل حرف من القسم الأول إلى قسمين : أولها لما وردت فيه الصيغتان
مع اختلاف المعنى . ثم رتب كل قسم منهما على الصورة التالية : الأفعال المضاعفة
مم الأفعال الصحيحة ثم الأفعال المعتلة . والأفعال المضاعفة لأقسام تحتها . أما الأفعال

الصحيحة لجعلها أقساما بحسب صورة ماضيها ، فقسم خاص بفعل ، وآخر بفعل ، وثالث بفعل ، وأقسام أخرى لما ورد في ماضيها أكثر من صورته مثل فعل وفعل ، وفعل وفعل ، وفعل وفعل وما شابه ذلك . وجعل المهموز قسما قائما برأسه قبل المعتل . وفصل في المعتل بين الأجوف والناقص ، وبين المعتل الذي سلم حرف علته والمبدل حرف العلة ، وبين المعتل بالواو والياء ، وبين المعتل بحرف واحد والمعتل بأكثر من حرف أو المعتل المهموز ، وبين صيغ الأفعال المختلفة في الماضي منه ، كما فعل في الصحيح ، وأورد الألفاظ تحت هذه الأقسام مع مراعاة الحرف الأول منها وحده أما الثاني وما بعده فلا أهمية لها عنده . ولما كان الأول في صيغة أقبل دائما همزة فقد اعتبر فيها الحرف الثاني وحده بطبيعة الحال ، لأنه الأول في أصل الفعل .

وسار في القسمين الآخرين على النمط نفسه إلا في حالة واحدة هي التقسيم إلى ما ورد فيه الصيغتان بمعنى واحد ، وما وردت فيه الصيغتان بمعنى مختلف ، إذ ليس في كل منهما إلا صيغة واحدة ، فلا اتفاق إذن ولا اختلاف . وتبعنا لذلك لا تقسيم من هذا النوع . أما بقية التقسيمات فهي هي ، في الأقسام الثلاثة الكبرى .

وانجى الصفاني (٦٥٠ هـ) في الأفعال اتجاهها خاصا شبيها باتجاهه في المصادر ، فتناول بعض الصيغ بالبحث ، فأفرد كتابا لافتعل ، وآخر لانفعل ، وتقتني دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من الأخير (تحت رقم ٤١٤ لعة) تقع في ٣٥ ورقة . وكان الصفاني يرمى في هذا النوع من التأليف إلى الاستقصاء والشمول ، كما يظهر من مقدمته وعبارته في المقدمة صريحة في أنه مبتكر هذا النوع من التأليف ، ومنهجه فيه متفق تماما مع منهجه في كتاب « الفعلان » إلا أنه اعتمد هنا على الحديث النبوي في شواهد الاعتماد الأكبر . ولم يذكر فيه الألفاظ المولدة ، ونبه على ذلك في المقدمة .

ويتفق ابن دريد والسجستاني في طريقة علاج الألفاظ ، إذ يذكران إحدى الصيغتين ويفسرانها ثم الأخرى ويفسرانها ويشيران إلى الاتفاق أو الاختلاف ، أو يجمعان الصيغتين ، ويفسرانها مرة واحدة ويستشهدان كثيرا بالقرآن والحديث

والشعر ، وقد يوردان مصادر أو صفات أو لغات ، ويعتمدان كل الاعتماد على أبي زيد وأبي عبيدة ، ويلتزمان التنبيه على موقف الأصمعي من أكثر الألفاظ . والحق أن السجستاني عرض كتابه على الأصمعي وسأله عما فيه كلمة كلمة ، كما صرح في صدره . أما ابن دريد فاعتمد على كتاب أستاذه أبي حاتم السجستاني ، وإن لم يسر على ترتيب عبارته .

وينتظم إيراد الأفعال عند الزجاج ، فكثيرا ما يورد الماضي منها فالضارع والمصدر أو الماضي مع أحدها ، وأحيانا الماضي وحده . وكثيرا ما يلتفت إلى بعض الأبنية الأخرى التي كان لها معنى لإحدى هاتين الصيغتين . واعتمد في كتابه على الثلاثة الذين اعتمد عليهم السجستاني وغيرهم .

وأما ابن القوطية فالترنم أن يذكر الماضي والمصدر من كل ما أورده ، ومعانيهما الكثيرة ولا يقتصر على واحد منها . ولكن الشواهد قليلة عنده ، ولم يذكر أسماء اللغويين الذين اعتمد عليهم . وبلغ من شهرة هذا الكتاب أن نسي الناس ما قبله واتخذة أساسا أكبر معجمين للأفعال ، وهما كتابا السمرقسطي وابن القطائع ، وقيل^(١) « هو الذي فتح هذا الباب » وهو قول قائم على المبالغة .

٣ - الأفعال عامة

وأول من وجدناه تعرض للأفعال عامة ، دون تخصيص بناء منها ، أصحاب الجامع اللغوية ، وعلى رأسهم أبو عبيد فابن السكيت فابن قتيبة وآخرهم ابن سيده . وألف فيها ثلاثة لا ندرى شيئا عن كتبهم هم عبد الملك بن طريف الأندلسي (توفي في حدود ٤٠٠ هـ) ، وهو أحد تلاميذ ابن القوطية ، ومحمد بن علي بن الجليان (كان حيا عام ٤١٦ هـ) وأحمد بن عبد الله بن أحمد (٤٣٢ هـ) . ولعل أولهم سار في كتابه على نهج أستاذه . ثم هذب اثنان كتاب ابن القوطية وأكلاه ، وهما أبو عثمان

(١) ابن خالكان : وفيات الأعيان ج ١ ص ٦٤٩ .

سعيد بن محمد المعافى السرقسلى (٥٤٠٠ هـ) وعلى بن جعفر السعدى المعروف
بابن القطاع (٥١٥ هـ) . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مصورة من الأول
(تحت رقم ٣٤٣ صرف) وأما الثانى فطبع فى الهند .

وتأثرت كتب الجامع بكتب فعل وأفعل تأثرا كبيرا . فقد خص أبو عبيد
هاتين الصيغتين بالأبواب الأولى مما خصه للأفعال ، وعالجهما حين يتفق معناهما
أو يختلف ، أو يختلفان فى التعدى والوزوم ، وقد تأثر به ابن قتيبة فى ذلك إلا أنه
أحسن تصنيفهما . وأشار إلى موقف بعض اللغات منهما ، فتوسع ابن السكيت فى
ذلك وعنى بموقف العامة أيضا .

ثم عالج أبو عبيد صيغة أفعل وحدها ، وعنى خاصة بأحد معانيها وهو مصادفة
الشيء متصفا بالصفة المشتقة من مادتها ، كما عنى بالصفات الشاذة منها . فقلده ابن قتيبة
فى الأمر الأول مع التوسع فيه إذ أورد معانى أفعل كلها وخصص لكل منها بابا .

وعالج فعل وحدها من ناحية تعدد أبواب المضارع منها أحيانا ، وتعدى بعض
أفعالها ووزومها فى وقت واحد ، واعتلالها وصحتها ، وما فيه حروف حلق من أمثلتها
وما وردت فيه مع صيغة أخرى مثل فعل مع اتفاق المعنى . وقلده ابن السكيت فى
الأموال التى ترجع إلى اللغات مثل تعدد صور المضارع واختلاف الصيغ من فعل
وقيل وقيل مع اتفاق المعنى أو اختلافه . وعنى ابن قتيبة بها من ناحية الاعتلال
والصحة والهمز ، وتعدد المضارع . واتفق أبو عبيد وابن قتيبة فى العناية بما يطرأ
على بعض حروفها من إبدال .

وانفرد أبو عبيد بمعالجته صيغة المبالغة ، وبعض الأفعال المشتقة من الأوقات ؛
وابن السكيت بمعالجة المصدر الميمى واسم المفعول والآلة وما إليها ؛ وابن قتيبة بمعالجة
معانى صيغ المزيد الثلاثى وتعديتها ووزومها .

وكان ابن قتيبة أشدهم اختصارا ، وابن السكيت أكثرهم إطالة ، وتوسط
أبو عبيد ، فتأثر علاجهم بذلك . فقلت الشواهد عند الأول ، وتنوعت عند الثانى

واقترحت على الشعر عند الأخير، وانتظمت المادة عند الأول؛ وكثر استطراد الثاني، وأنى بكلماته في عبارات، وتكررت بعض ألفاظ الأخير، وعزا كل قول إلى صاحبه كماداته .

ووجدت كل هذه الأمور في الكتاب المخصص للأفعال والمصادر، من مخصص ابن سيده وقد شغل ١٣٣ صفحة من السفر الخامس عشر . ولكنه توسع جدا، فكانت المسألة التي تأخذ بابين قصيرين في كتاب من هذه الكتب تأخذ عنده أربعة أبواب طوال، وما لا يختص بباب، يفرده هو بباب لا يقل عن أخوانه طولاً وأعانه على ذلك المراجع الأخرى التي اغترف منها إلى جانب هذه الكتب، مثل كتاب أبي حاتم السجستاني . ولم يكن يلتزم النص الذي ينقله حرفياً، بل يجرى فيه بعض التغيير من حذف وزيادة . يضاف إلى ذلك أنه أنى في أول هذا الكتاب بكثير من الأبواب النحوية الصرفية عن الأفعال والمصادر أخذها برمتها من كلام سيبويه وشرح أبي على الفارسي وأنى سعيد السيرافي والمبرد عليه، مع إضافات قليلة من اللغويين .

ولم يكن له ترتيب معين في أبوابه، إلا واحداً منها هو باب « أفعلت دون فعلت »، فقد راعى في ألفاظه ترتيب الحرف الثاني أعنى التالي على الهمزة مباشرة، فقدم ما ثانيه الباء، فالتاء، فالتاء . . . الخ . ولم يشذ عن ذلك إلا في ألفاظ قليلة . ولم يرتبها بعد الحرف الثاني . وقد ظننت أنه اعتمد على ابن القوطية الذي رتب أبوابه هذا الترتيب، ولكنني وجدت العلاجين مختلفين، ووجدت ما أنى به ابن سيده مجرا لا يضاهى به وشل ابن القوطية على الرغم من تخصصه في صيغتي فعل وأفعل ومن كبر حجم كتابه . ولعل ابن سيده تأثر بكتاب آخر لا نعرفه، لأنه لم يرد في هذا الباب اسم أحد من اللغويين . ولا يختلف تناوله لألفاظه هنا، عما في كل مكان، من استشهاد بالقرآن والحديث والشعر والأخبار، وإيراد أقوال كثير

وكان ابن القوطية يحذفه اختصاراً ، زاد في الشرح ، وأشار إلى بعض خواص الصيغ ، التزم أن يذكر المصدر من كل فعل في أغلب الأحيان ، وأشار في بعضها إلى ما يأتي منه من صفات أو جموع وما فيه من لغات و بعض ما يتعلق ببنائه من الأمور الصرفية ، زيادة على ما في الكتاب أصلاً ؛ أتى بالشواهد من القرآن والحديث والشعر والسجع وأكثر من الحديث ؛ أتى بأفعال لم يتعرض لها ابن القوطية وفسرها واستشهد عليها ؛ وختم أكثر الفصول بأفعال استدرکها على ابن القوطية وفسرها واستشهد عليها ، ونسب بعضها إلى قائله . والتزم المؤلف في كل هذه الزيادات أن يصرح باسمه قبلها إشارة إلى رجوعه إلى عبارة ابن القوطية وكثيراً ما أتى في ختامها بكلمة « رجع » إشارة إلى عبارة ابن القوطية . وتبين لنا هذه الزيادات مدى الفوارق بينه وبين كتاب سابقه . ولا تختلف طريقة تناوله في الأبواب الأخيرة عنها في الأولى ، إلا في أن هذه الأبواب كلها من عنده ، ولم يعتمد في شيء منها على ابن القوطية .

وصدر السرقسطى كتابه بمقدمة وصف فيها كتاب ابن القوطية وقرظه ، وأشار فيها إلى منهجه ثم عالج فيها بعض النواحي الصرفية من الأفعال ، قسمها إلى سالمة ومعتلة ، وذكر أبنية المجرد منها والمزيد ونوعى الزيادة فيها ، وأبنية الماضى الثلاثى المجرد وزومها وتمديتها ، والماضى والمضارع من الثلاثى المضاعف واختلاف التحليل والقراء وسببويه فيه (ونقل كلام القراء خاصة من ابن السكيت وابن قتيبة في أدب الكتاب مع تصرف) ، وذكر مضارع كل صيغة من صيغ الثلاثى ، وأشار إلى كون مصادره سماعية وكثير من مصادره الميمية كذلك ، وكثرة شذوذ أسماء الفاعلين منه ، وعدد ما يأتي من كل صيغة من أسماء فاعلين .

وصفوة القول فيه أنه وسع ميدانه حتى شمل جميع أنواع الأفعال ، ولم يقصر بحثه على نوع منها أو صيغ بعينها ، وتوسع في علاجه وأفاض قاتى بالشواهد المختلفة مما لم نر مثله في كتاب ابن القوطية .

ومن اليسير أن نجعل ما قام به ابن القطاع في كتاب ابن القوطية بما يلي : وضع أمامه الكتاب ونظر في أقسامه الثلاثة الكبرى ، وضرب على عناوينها ، ثم نظر إلى ما تحت كل قسم منها من عناوين تفرد المتفق المعنى عن المختلف فضرب عليها أيضا ، ثم نظر في تقسيم الأفعال إلى مضاعفة فهموزة فعنلة فأقره ، ولكن قدّم الصحيحة على المعتلة ، ثم نظر إلى تقسيم بعض هذه الأنواع من الأفعال بحسب صيغ الماضي والمضارع منها فضرب عليه أيضا . وخرج من ذلك بأن وجد بعض الأفعال منثورة في أقسام كثيرة وفقا لتقسيمات ضرب عليها فاضطر إلى جمعها في موضع واحد هو موضع أول فعل منها ، وأهمل ابن القوطية أبواب الفعل الثنائي المكرر (أى المضاعف الرباعي) والرباعي الصحيح والخماسي . فألحقها ابن القوطية في آخر الأبواب السابقة ليستعمل كتابه على جميع أبنية الأفعال بدلا من بناءى فعل وأفعال الذى قصر ابن القوطية كتابه عليهما ، ورأى ابن القطاع أن ابن القوطية ترك كثيرا من صيغ الأفعال التي ذكر شيئا منها فاستدركها عليه في مواضعها وعلم عليها بحرف «ع» ليعلم أنها له كما علم على كلام ابن القوطية بحرف «ق» ولم يرض ابن القطاع عن ترتيب الكتاب وفقا لمخارج الحروف فغيره إلى الترتيب الألف بأى المعروف ، أما الأبواب فلم يغير منها إلا باب الثلاثى الصحيح كما رأينا إذ قدمه على المضاعف . وفيما عدا ذلك لم يجر ابن القطاع تغييرات أخرى في الكتاب حتى أن الأفعال تأتي في مواضعها التي كان ابن القوطية وضعها فيها مع اجتماع كل صيغة في موضع واحد هو موضع الفعل الأول منها ورودا في الكتاب . ولما كان ابن القوطية لم يرتب الأفعال داخل الأقسام إلا بحسب الحرف الأول منها وحده بقي الكتاب على هذا الترتيب ، وأغفل ترتيب الحروف التوالى منها ، فجاءته الفوضى من ثمة . وكان واجبا على ابن القطاع أن يتلافى هذا النقص مع ما تلافاه . وحافظ ابن القطاع أيضا على عبارة ابن القوطية فلم يغير فيها ، أما ما تراه بين النسختين المطبوعتين من خلاف ضئيل فلعل مرجعه اختلاف النسخ .

واتبع ابن القطائع نهج ابن القوطية في علاج الأفعال التي زادها ، فكان يأتي بالماضى فمصدره أو مصادره ويفسره باختصار ، ويورد في المادة صيغ الأفعال جميعها ويهمل ما عداها إلا بعض الصفات القليلة في قليل من الأحيان ، ولم يذكر أسماء لغويين في كتابه إلا في النادر ، وقل الشواهد وإن جلب منها أكثر مما جلب ابن القوطية ، ونوعها مثل سابقه فشملت القرآن والحديث والشعر والأمثال والأقوال وعلى الرغم من وقوعه في بعض الأخطاء مثل إيراد بعض الأفعال الثلاثة في أبواب المضاعف الثنائي (٥٣/١) والمضاعف في أبواب الصحيح (٨٥/١) واعتبار بعض الحروف المزيدة عند الترتيب مثل التاء في أوائل الأفعال (١٢٦/١) نجد كتابه وكتاب السرقسطى أكمل وأشمل كتابين وصلا إلينا في الأفعال وهما جديران بالشمرة التي يتمتعان بها بين معاجم العربية ويفوق هذا كتاب السرقسطى في السهولة وعدم تعقد الترتيب ، إذ أهمل صيغ الأفعال وترتيب الحروف على الخارج .

٤ - كتب أمثلة الأسماء

لم تحظ أمثلة الأسماء بعنل العناية التي حظيت بها الأفعال ، فبدأ التأليف فيها متأخرا ، وبقى قليلا قاصرا عن بلوغ مرتبة الأفعال ، ولم تأخذ نصيبها من العناية إلا في كتب الموسوعات اللغوية .

وأول من نجد عنده آثار العناية بها أبو عبيد (٢٢٤ هـ) في الغريب المصنف ، إذا استهل بها كتابه في الأمثلة ، الذي يشتمل عليها وعلى الأفعال ، وأفرد لها ٥٦ صفحة ، وقد لجأ أبو عبيد إلى تبويب كلامه إلى أبواب ، يشتمل بعضها على مثال واحد ، وبعضها على أكثر من مثال ، وراعى الفصل بين ما اختلفت فيه اللغات أحيانا ، فمقدأبوابا لها ورد فيه مثالان أو أكثر ، وبين الصحيح والمعتل من المثال الواحد ، فجعل لكل منهما بابا ، وبين الأسماء والصفات من المثال الواحد ، فأفرد

لكل بابا ، ووزع مثلا واحدا هو « أفعولة » في بابين بدون سبب . وكان من هذه الأبواب الطويل الذي يزيد على الصفحة ، والتقصير الذي لا يحتوى إلا على لفظ واحد مثل باب فَمَيْلٌ ، فيه شرحيل وحدها . وتوسع في مدلول الاسم فأورد تحته المصادر وأسماء الأفعال أحيانا ، مثل صيغة فعال اسم فعل أمر . وأخطأ في بعض الأمثلة ، فأورد تحتها ألفاظا ليست فيها ، مثل « فعملل » أورد فيه فرزدق وشمردل وصحيح وغيرها وكلها من باب فَعَمَلٌ .

وراعى أبو عبيد في هذه الأبواب غاية الاختصار ، فاكتفى بإيراد الألفاظ متتابعة ، وشرحها بإيجاز ، وتركها من غير شرح أحيانا عند وضوحها ، وقلل الشواهد جدا . ولكنه التزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن يذبه على اتفاق اللغويين على اللفظ تنبيهه على اختلافهم وأكثر ، والتفت أحيانا إلى إيراد جموع الواحد وما في اللفظ من لغات .

وتعرض ابن السكيت (٢٤٦ هـ) لأمثلة الأسماء ، فخصص لها القسط الأكبر من الجزء الأول من إصلاح المنطق ، وبعض أبواب الجزء الثاني أيضا ، ولكن اختلف اتجاهه عن اتجاه أبي عبيد ، فعنى بالألفاظ التي يرد فيها مثالان لا مثال واحد أى باللغات في الألفاظ ، فجميع أبوابه تحتوى على أكثر من مثال يرد في اللفظ الواحد ، مثل فَعَلٌ وفِعْلٌ ، وفَعَلٌ وفِعْلٌ ، وفَعَالَةٌ وفِعَالَةٌ ، إلا باب أفعولة ، والمصادر المبيعية ، وأسماء الآلة والزمان والمكان في الجزء الأول ، وأبواب الجزء الثاني التي تتعلق بهذا الموضوع كلها .

واضطرب الترتيب عند ابن السكيت ، ولكنه راعى إلى درجة كبيرة تقديم الأمثلة المجردة على المزيدة ، والمجرد الثلاثى على الجرد الرباعى ، والمزيد بحرف علة على المزيد بميم في أوله ، والصحيح على المعتل . وراعى في الأبواب التي يرد فيها مثالان أن يجعل للألفاظ الواردة فيها المثالان المعينان بابين ، أحدهما حين يرد المثالان مع اختلاف المعنى ، والثاني حين يرد المثالان مع اتفاق المعنى ، وكان يقدم الاختلاف

على الانفاق في أكثر الأحوال . وقد أفلت الزمام من يده كثيرا ، فقدم المزيد الرباعي على المزيد الثلاثي مثلا ، وقدم أمثلة تستحق التأخير ، وفرق بين بابين متصلين مثل بابي فُعل وفُعل حين يختلف معناهما وحين يتفق ، وما شابه ذلك ، وكان الاضطراب سائدا بصورة بارزة في أبواب الجزء الثاني التي يظهر أكثرها كأنما هو استطرادات من أبواب أخرى ، وعلى الرغم من ذلك فهو أميل إلى الانتظام من أبي عبيد الذي لم يراع أي ترتيب في أمثله .

واختلف ابن السكيت مع أبي عبيد في علاج الألفاظ ، فلم يضيق على نفسه ، بل ترك لها بعض الحرية فأطال بعض الشيء . وظهر ذلك في إيراد أكثر ألفاظه في عبارات وفي إتيانه ببعض المشتقات من اللفظ الذي يعالجه ، وأورد له أكثر من معنى واحد ، وأكثر من الشواهد ، وعلق على بعضها ، وذكر لتقليل منها روايات أخرى ، وتنوعت الشواهد ما بين قرآن وحديث وشعر وأمثال وأقوال . وعنى باللغات وكان ينسب بعضها إلى القبائل التي تتكلمها . واختلف مع أبي عبيد أيضا في أنه أباح لنفسه الرجوع إلى القدماء من اللغويين والإفادة منهم دون أن يصرح بذلك إلا في القليل النادر ، ولكنه أخطأ في بعض الألفاظ فوضعها تحت غير أمثلتها ، لاعتباره بعض الحروف المزيدة فيها أصيلة ، واضطر من بعده إلى إصلاح هذا الخطأ وزيادة أبواب خاصة لهذه الألفاظ .

وكان القسم الثاني من كتاب الأبنية في أدب الكتاب لابن قتيبة (٢٧٦ هـ) لأبنية الأسماء ، واتجه فيه من حيث الموضوع — لا المنهج — وجهة توافق ابن السكيت فقد عالج الألفاظ التي يرد فيها بنا آن لا واحد ، ولكنه لم يمن بهما إلا في حال اتفاق معناهما ، أما عند الاختلاف فأهملهما . وزاد ابن قتيبة — إلى ذلك — موضوعات جديدة في الأسماء وضعها في آخر الأبواب ، وهي معاني الأبنية وأبنية الصفات ، وشواذ البناء والتصريف ، وشواذ الجمع ، ونوعت المؤنث ، وأبنية المصادر من الثلاثي وما فوقه ، والنائب عن المصدر . فأكمل الثغرات في مادة أبي عبيد وابن السكيت .

ونظم ابن قتيبة أبوابه فأحسن تنظيمها : بدأ بالجرّد الثلاثي ، فالزيد بحرف علة ، فالزيد بيم ، فالرباعي ، فأبواب الألفاظ الوارد فيها لغتان دون أن ترتب على الأبنية (وهي عند ابن السكيت أيضا) وكل الأبواب السابقة فيما فيه لغتان لحسب ، ثم ما فيه ثلاث لغات من الثلاثي فمن غيره ، ثم ما فيه أربع لغات من الثلاثي فمن غيره ، ثم ما فيه خمس لغات من حروف مختلفة الأبنية ثم ما فيه ست لغات ، ثم معاني أبنية الأسماء ، وبقية الموضوعات الجديدة على النظام الذي ذكرته في الفقرة السابقة . وراعى ابن قتيبة في داخل الأبواب أن يقدم الألفاظ الصحيحة ويؤخر المعتلة ويفصل بينهما ، ولكن اضطرب عليه هذا الأمر في بعض الأحيان .

وخالف ابن قتيبة في علاج ألفاظه زميليه كل الخالفة ، إذ ضيق على نفسه الخلق كل التضييق فالترّم الاختصار الشديد . وكانت النتيجة أن أورد أكثر الألفاظ بدون شرح بعضها وراء بعض ، وكان له العذر في كثير منها لشهرتها ، وأن أوجز الشرح كل الإيجاز حين يشرح ، وأن أهمل نسبة الأقوال التي يقتبسها إلى أصحابها مثله في ذلك مثل ابن السكيت وربما أكثر ، وإن قلت الشواهد عنده وفقدت من كثير من الأبواب . ولكن الشواهد الباقية القليلة دلت على التنوع ، بين القرآن بقرآته والشعر والأمثال والأقوال . وما الأبواب الأخيرة خاصة إلا بعض القواعد اللغوية الصرفية وأمثلة قليلة بل مثل واحد في كثير من الأحيان عليها .

وأفرد أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكرراع (كان يعيش ٣٠٧ هـ) بابا من كتابه المنتخب والجرّد للغات استهله بأمثلة الأسماء التي تشغل قريبا من ٢٠ صفحة . وذهب كراع في بابيه مذهب ابن السكيت ، بل أدخل فيه أبواب الأسماء من الإصلاح التي رأيناها آنفا . فقد وضع أمامه كتاب الإصلاح ثم ضرب على الأبواب التي يختلف فيها معنى المثليين ، ووجد بعض الألفاظ التي أخطأ ابن السكيت في وزنها فوضعها في غير بابها فزاد وزنا في العنوان ، فأصبحت بعض العناوين تجمع أكثر من مثاليين وهي في الإصلاح مقصورة عليهما مثل باب فلال وفعلول وففعال

وفنعول ، و فرق بين الصحيح والمعتل من الأمثلة الواحدة فجعل لكل منهما بابا ، كما فعل ابن السكيت في غيرها من الأبواب ، ووجد ألفاظا فيها ثلاث أمثلة أوردها ابن السكيت تحت أبواب لمثالين فقط ، ففقد لها أبوابا خاصة بها ، وزاد أبوابا أخرى قليلة .

أما خطته بإزاء ما في داخل الأبواب فنجعلها في أنه ترك ترتيب الألفاظ على ما هو عليه وحذف أسماء اللغويين الواردة في الإصلاح والشواهد ، والاستطرادات والتعليقات ثم زاد بعض الألفاظ والتفسيرات . ولم يفعل شيئا غير ذلك . والحق أن أبواب ابن السكيت كادت تكون كاملة ، فاضطر كل من أتى بعده إلى الاعتناء عليها ، كما سدرى عند ابن سيده فيما بعد . وكانت خطة اللغويين واحدة أو متشابهة إلى حد كبير في موقفهما من الإصلاح .

وتأثر ابن دريد بكتب الأمثلة تأثرا شديدا ، غلب على بعض أبواب الجهرة وعلى كثير من الأبواب الملحقه بها . فقد رتب الألفاظ في الأبواب الأولى من الجهرة بحسب ما تحتويه من حروف ، ولكنه حين انتهى من أبواب الرباعي ، ألحق بها عدة أبواب سار فيها على نظام الأمثلة . وفعل الأمر نفسه في الأبواب الملحقه بالخماسي ولم يقنعه ذلك فمقد كثيرا من الأبواب بعدها مباشرة تحت عنوان « أبواب اللقيف » الذي علله بقوله^(١) : « وإما سميناه لقيفا لقصر أبوابه والتفاف بعضها إلى بعض » .

وذكر ابن دريد في الملحق بالرباعي ٢٢ بابا ، والملحق بالخماسي ٣٣ بابا ، واللقيف ٧٣ بابا ولا وحدة للأبواب الأخيرة ، فمنها الثلاثي والرباعي والخماسي . ومن هذه الأبواب ما يعالج مثلا واحدا ، ومنها ما يعالج مثالين ، ومنها ما يعالج أكثر ، لا على أنها تأتي في لفظ واحد كما فعل ابن السكيت وغيره ، ولكن على أن كلا منها يأتي في مجموعة خاصة من الألفاظ . ووضع بعض الأمثلة في أبواب متعددة بدون سبب واضح . وسبب ذلك اضطراب المؤلف في وضع أساس

(١) الجهرة ٦/٣ . ٤٠٦

موحد يقوم عليه تبويبه فقرة يفصل بين الصحيح والمعتل ، وأخرى يفصل بين المعتل الواوي واليائي ، وثالثة يفرق بين الأسماء والصفات ، ورابعة يفرق بين الأسماء والمصادر ، وخامسة بين ما يُيمال وما لا ييمال ، وسادسة بين القليل والكثير ، ومرات أخرى ينظر إلى معاني الألفاظ فيفصل منها معاني خاصة مثل ما جاء في الشدة والصلابة ، أو القصر ، أو السرعة ، أو المضاء ، أو الفهم ، أو السعة والسهولة ، وما إلى ذلك ، ومرات غيرها لا يفصل بين شيء . وكثيرا ما ترى أبوابا ملحقة بأخرى ، ولا فرق بين الأصلي والملحق . وكثيرا ما تراه يضع بعض الألفاظ تحت أمثلة لا تنطبق عليها خطأ منه في اعتبار زيادة بعض الحروف وأصلاتها حتى نبه الناشر إلى ذلك^(١) . وأدى ذلك إلى كثرة الأبواب والأمثلة وإلى الاضطراب .

ولا يختلف منهجه في هذه الأبواب عن الكتب الخاصة بأمثلة الأسماء ، فاللفظ يرد منفردا لا التفتات إلى أخوانه التي تشترك معه في المادة ، ولا ما شابه ذلك ، ويكفيه أن يورد اللفظ ويفسره ، وقد يذكر جمعه ، وقد يستشهد على بيت من الشعر ، غير أن الشواهد عنده أكثر مما رأينا في الكتب الأخرى إلى درجة ما . ولا يورد أسماء لغويين في أبوابه إلا نادرا . فهو إذن من ناحية العلاج أقرب إلى ابن السكيت .

وأورد ابن سيده أبواب الأمثلة في السفر ١٥ من المخصص ، وأفرد لها عشرين صفحة ، جعلها ٣٨ بابا . وحين ينظر المرء في عناوين هذه الأبواب يتضح له أنها عناوين الأبواب التي يتفق فيها المعنى عند ابن السكيت . وتتناكد هذه النتيجة حين يطلع على ما في داخل الأبواب . فقد وضع ابن سيده أمامه أبواب الإصلاح ، وأجرى فيها ما يأتي : ضرب على الأبواب التي جاء فيها الثلاثن مع اختلاف المعنى فما يهمه هو عند الاتفاق وحده ، رفع أبواب المصادر الميعية وما إليها من الإصلاح وقدمها إلى كتاب المصادر من المخصص ، جمع بابي الصحيح والمعتل من المثال الواحد في باب كان يؤخر فيه المواد المعتلة ، عثر على ألفاظ تحت أبواب لا تنتمي إليها وأدخلها

ابن السكيت فيها خطأ فأخرجها وجعل لها أبوابا خاصة بها مثل باب فنعل وأقل ، زاد بعض الأبواب القصيرة جدا حتى لا يزيد الواحد منها على أربعة أسطر ، غُيِّر في ترتيب الأبواب فقدم بعضها وأخر بعضها الآخر .

ثم انتقل إلى داخل الأبواب فأجرى عليها ما يلي : حذف بعض أسماء اللغويين القليلة الواردة فيها ، حذف بعض الشواهد وخاصة الطويل منها ، حذف بعض العبارات التي يمكن الاستغناء عنها دون تغيير في المعنى ، حذف بعض المشتقات التي أوردها ابن السكيت في معالجة ألفاظه ، اختصر بعض الشواهد بالاقصصار على شطر منها ، تصرف في بعض العبارات بجمع بعض الأمور المتناثرة ، غُيِّر في ترتيب الألفاظ أحيانا قليلة ، قلب بابا واحدا رأسا على عقب فقدم آخره وأوله ، زاد ألفاظا قليلة جدا كثيرا منها عن أبي عبيد ، زاد عبارات قصيرة وقليلة جدا عن النحويين والصرفيين وأبي على الفارسي ، زاد تنبيها على خلاف لفظ أورده ابن السكيت ، زاد شاهدا في إحدى المرات . وفيما عدا ذلك استوعب أبواب ابن السكيت التي اتفق فيها معنى المثاليين المذكورين في كل لفظ . وكانت هذه الأبواب من الأبواب التي بترها مبضع كتاب الإفصاح في عصرنا الحديث لأنها لا تتناول موضوعا معيناً ، وإنما تقوم على أساس لغوي صرفي .

وألف ابن القطاع (٤٣٣ - ٥١٥) كتابا في أبنية الأسماء ، لم يصل إلينا ، قال ابن خلسكان^(١) : « جمع فيه فأوعى ، وفيه دلالة على كثرة اطلاعه » ويؤيد ما قاله مؤلفه في مقدمته^(٢) بمد أن ذكر اجتهاد العلماء في حصر هذه الأمثلة : « وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكروا . والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومثنا مثال وعشرة أمثلة » . وربما فهمنا من هذه العبارة أن الكتاب ليس معجما للألفاظ الواردة على هذه الأمثلة ، وإنما حصر لها ، فيخرج بذلك عن ميدان بحثنا .

(١) ١ / ٣٣٩ .

(٢) الدهر ٢ / ٢ .

وعنى على بن عيسى الربيعي (٤٢٠ هـ) بمثال واحد من أمثلة الأسماء ، فألف « كتاب ما جاء من النبي على فعال » ثم ألف فيه الصفاني (٦٥٠ هـ) « تأليفا مستقلا ، أورد فيه مئة وثلاثين لفظا . وأورد السيوطي هذا الكتاب برمته في المزهري ، وربما مع بعض اختصار^(١) . وبدل ما نقله السيوطي على أن الصفاني لم يفسر ما ذكره من ألقاظ فيه ، وإنما احتفظ لنفسه أن يذكر قوائم من الألقاظ المجردة ، ثم يعلق على كل قائمة منها بعبارة توضيحية . فحتم القائمة الأولى مثلا بقوله « هذه كلها بمعنى الأمر » والثانية بعبارة « هذه كلها أسماء مواضع » ، وما مائل ذلك . وعلق أحيانا على بعض الألقاظ بما يوضحها وأنهى الكتاب بما شابه هذه الصيغة من الرباعي ، وهي سبعة ألقاظ ، مثل همهام وحمام ومحاح وغيرها . ولا شعر ولا شواهد في الفصل في المزهري ، ولكن ربما كان ذلك من فعل السيوطي لا منفتح الصفاني .

وجرى ذكر الأسماء التي على وزن « يَفْعُول » أمام الصفاني أيضا ، فأحب أن أن يفرد تأليفا لهذا الوزن يجمع ألقاظه المندرجة تحته ، يبين فيه فضله ، فألف رسالته الصغيرة التي نشرها حسن حسني عبد الوهاب . وقسم المؤلف رسالته إلى فصول بحسب حروف المعجم على الترتيب المألوف . ولما كان الحرف الأول ياء على الدوام فقد كانت الفصول مقسمة تبعا للحرف الثاني . وترتب الألقاظ في داخل الأقسام تبعا لبقية حروفها .

ويقوم نهجه في العلاج على إيراد اللفظ فعانيه باختصار ثم الشواهد عليه . وكان يقتصر على المعنى الواحد ويذكر أحيانا أكثر من معنى ، أما الشواهد فأكثرها من الشعر ، وأقلها من القرآن والحديث ، وعلق على شواهد في أحيان متناثرة . والتفت في مواضع إلى إيابة أصل اشتقاق اللفظ أو صيغة أخرى متصلة به ، أو لغة أخرى فيه ، أو كونه معربا ، وذكر بعض أسماء اللغويين الذين يروى عنهم .

٥ - كتب الأبنية

ابتدع إسحاق بن إبراهيم الفارابي (٣٥٠ هـ) نظاما في هذا النوع من التأليف ، كان له أثره الخالد في حركة المعاجم العربية . فقد جمع للمرة الأولى بين كتب الأفعال والمصادر والأسماء في كتاب واحد ، اتبع فيه نظاما مبتدعا أعجب به جميع من أتى بعده من أصحاب كتب الأبنية والمعاجم أيضا . وسمى الفارابي هذا الكتاب « ديوان الأدب » وتقتنى دار الكتب المصرية خمسة نسخ مخطوطة منه .

ينقسم ديوان الأدب إلى ستة كتب ، هي بالترتيب كتاب السالم ، كتاب المضاعف ، كتاب المثال ، كتاب ذوات الثلاثة أى الأجوف ، كتاب ذوات الأربعة أى الناقص ، كتاب الهمزة . وكل كتاب من هذه الستة ينقسم إلى قسمين : الأول منهما خاص بالأسماء ، والثاني خاص بالأفعال . وكل قسم من هذين ينقسم إلى أبواب ، على أساس الأبنية : فباب لَفْعَل ، وآخر لَفْعُل ، وثالث لِفْعَل ، وما شابه ذلك ، ولم يقدم الأبواب أو يؤخرها اعتباطا ، وإنما سار في ذلك بحسب نظام صارم ، نوضحه قريبا . وأخيرا تنقسم الأبواب بحسب حروف المعجم على الألف باء . ولكنه أخرج من هذه الأبواب الهمزة لأنها لها باب خاص بها ، وأخرج حروف العلة لأنه جعل الألفاظ المعتلة في أبواب المثال وذوات الثلاثة وذوات الأربعة . ووضع في فصل الباء مثلا ما حرفه الأخير الباء ، أى أن الحرف الذى يراعيه هو الحرف الأخير من الكلمة . ثم ترتب الألفاظ التى أواخرها الباء في فصولها بحسب الحرف الأول منها ، فالثانى ، فما بعده من حروف وسط الكلمة . وذلك النظام نفسه هو الذى اتبعه فيما بعد الجوهري ابن أخت الفارابي في صحاحه ، واشتهر بأنه مبتكره . وهى غلطة شائعة يجب تصحيحها ، واتبعه أيضا كثير من كتب الأبنية .

وكان السبب فى اللجوء إلى هذا النظام شيوع السجع فى القرن الرابع ، الذى أُلّف فيه الديوان وحاجة الأدباء إلى السكيات المتحددة الحرف الأخير . ومن الأسباب أيضا اختفاء العرب من بين الشعراء وغلبة الأعاجم على الشعر ، وضعف محصولهم

اللغوى ، وحاجتهم إلى البحث عن الألفاظ التي تتفق مع قوانينهم . وكان العرب قديما قديرين على الإتيان بها دون بحث في السكيب ، لأن اللغة لغتهم . والحق أن الشعراء المولدين والساجمين كانوا يشغلون بال اللغويين والنحويين في ذلك العصر ، وكان بعض هؤلاء يتساحون معهم في أشياء كثيرة ويُعيدون لهم أمورا لم تأت عن العرب ليستخدموها إذا ما اضطروا إليها^(١).

وشرح المؤلف منهجه في تقديم الأمثلة بعضها على بعض في مقدمة الكتاب ، فقال :

« [١] أولها الثلاثى الجرد [٢] ثم ما لحقته الزيادة في أوله ، وهي الهمزة والميم [مثل أفعال ، أفاعل . . . مفعول ، مفعلان] ، [٣] ثم المتقل الحشو ، وهو عين الفعل [مثل فَعَلٌ ، فَعَالٌ ، فَعُولٌ] [٤] ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين [مثل فاعل ، فاعل ، فيمال . . .] ، [٥] ثم ما لحقته الزيادة بين العين منه واللام [مثل فَعَالٌ ، فَعُولٌ ، فَعِيلٌ . . .] ، [٦] ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام [مثل فَعَلَى ، وفعلاء ، فعلان . . .] ، [٧] الرباعى [٨] الخماسى . هذا في الأسماء . وأما الأفعال [١] فأولها الجرد [٢] ثم ما لحقته الزيادة في أوله من غير ألف وصل ، وهو الهمزة [أى أَفْعَلٌ] ، [٣] ثم المتقل الحشو [أى فَعَلٌ] ، [٤] ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين [أى فَاعَلٌ] ، [٥] ثم الأبواب الثلاثة التى أوثلها ألف وصل مما له فى الثلاثى أصل [أى افْتَعَلَ وانفَعَلَ وافْتَعَلَ] . [٦] ثم ما لحقته الزيادة فى أوله وهى التاء مع تنقيح حشوه [أى تَفَعَّلٌ] ، [٧] ثم ما لحقته الزيادة فى أوله وهى التاء مع زيادة بين الفاء والعين [أى تَفَاعَلٌ] ، [٨] ثم باب الألوان [أى أَفْعَلٌ وأَفْعَالٌ] وما أشبه ذلك . [٩] ثم أبواب الرباعى وما ألحق به وزيد فيه . وكان له خطه صارمة فى ترتيب الأمثلة التى تندرج تحت كل طبقة من الطبقات السابقة شرحها فى قوله : « [١] نبتدى* بالمفتوح الأول ، لأن الفتحة أخف الحركات

لأنها تخرج من خرق الفم بلا كافة [أى فَعَلٌ مثلا في الثلاثي المجرد] ، [٢] ثم
تتبعه المضموم [فَعَلٌ] ، [٣] ثم المكسور [فَعِلٌ] ثم تقدم ساكن الحشو على
المتحرك ، لأن السكون أخف من الحركة [فَعَلٌ على فَعَلٌ] ، [٥] وتقدم ياء
التأنيث على همزة التأنيث [أى فَعَلِيٌّ على فعلاء] لأن الياء ساكنة والهمزة متحركة .
[٦] وتقدم الهمزة على النون [أى فَعَلَاءٌ على فعلان] لأن الهمزة أخفى في الوقف
والنون ظاهرة ، فهي خلفها أخرج إلى الخفة ، لأنك إذا قلت فعلاء خفيت الهمزة ،
وإذا قلت فعلان ثبتت النون » .

وكان المؤلف يقسم كل باب من الأبواب السابقة إلى ثلاثة أقسام : السكيات
التي على الوزن المعقود له الباب « فعل » مثلا ، ثم السكيات التي ألحقت بها هاء
« فعلة » مثلا ، وأخيرا السكيات التي ألحقت بها ياء النسبة « فعلي » مثلا . فإذا
كان من المنسوب كلمات ألحقت بها هاء أيضا بعد ياء النسب أفرد لها فصلا خاصا بها .
وراعى المؤلف هذا التقسيم في جميع أبواب الأسماء التي في السكتب الستة في المعجم .
وراعى أن يرتب هذه الأقسام نفس ترتيب الأبواب ، فالملحق بالهاء
أو المنسوب يرتب بحسب حرفه الأخير ، (ما قبل الهاء أو ياء النسبة) فالأول
فالثاني . . الخ . أما الأفعال فراعى أن يجعل فيها أقساما خاصة بما جاءت الصفة منه
على أفعال فعلاء ، وأن يؤخر الملحق بالأبنية الأصلية من الرباعي والخماسي في خاتمة كل
بناء ، وراعى في ذلك ترتيب السكتاب أيضا .

وراعى في كتب المعتل الثلاثة أن يسير على الترتيب الذي سار عليه في ترتيب
كتب الديوان ، فقدم في كل منها أبواب السالم (وأعنى به هنا ما فيه حرف علة
واحد أو همزة واحدة) ثم المضاعف ثم المثال ، ثم الأجوف ، ثم الناقص . فكتاب
المثال نراه يبتدىء بأبواب المعتل الفاء من السالم ، فالمعتل الفاء من المضاعف ، فالمعتل
الفاء والعين ، فالمعتل الفاء واللام ، أما المعتل الفاء المهموز ففي كتاب المعز . وكذا

الحال في بقية الكتب . وفصل في هذه الكتب المعتل الواوي عن المعتل البائي ،
وقدم الأول منهما .

أما كتاب المهور فجعله ثلاثة أقسام : المهور الفاء ، والمهور العين ، والمهور
اللام ، ومن الواضح أنها تقابل المثال والأجوف والناقص من كتب المعتل .
ثم رتب كل قسم ، ترتيب الكتاب كله من سالم ، فضاعف ، فنال ، فأجوف ،
فناقص ، فمهور (أي مهور بحرفين) .

ومن الطبيعي أنه عدل في ترتيب ألفاظ المعتل اللام أو المهورها عن اعتبار
حرفها الأخير ، لأنه واحد في جميعها ، واعتبر الحرف الذي قبله ، ثم الحرف الأول
ثم الحشو كبقية الكتاب .

وكثيرا بل غالبا ما صدر المؤلف أبواب الأسماء ، وختم أبواب الأفعال ، بفصول
أورد فيها بعض الأمور الصرفية والنحوية واللفظية المتعلقة بها .

ووضع المؤلف عدة شروط للفظ الذي يكون أهلا للدخول في معجمه . فلم يدخل
فيه كل ما يعرف من كلمات ، بل طلب في كل منها شروطا معينة إن لم تتوافر فيها حذفها .
وصرح بهذه الشروط في مقدمته وكلها تدور حول القياس منها ، فصرح بأنه لا يذكره
في الكتاب لمعرفة وشهرته .

وقد ورد في فصل آخر من المقدمة ، بعنوان « قول آخر فيما ذكر في الكتاب
وفيا لم يذكر ، مما لا غنى بنا عن الإبانة عنه » إجمال لمنهجه ، يزيده تفاصيل ووضوحا
وتبiana ، فنقله هنا « [١] كل ما كان من أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز
وما أشبه ذلك فذكرناه ، وفسرنا عنه بأنه اسم موضع لأنه اسم عام يأتي على ما لا يأتي
عليه الخاص من الأسماء إلا أنه يحيى أمر مشهور فنضطر إلى التصريح به . [٢] وإذا
كان في الشيء لعتان فصاعدا ، فسرناه في باب مجردنا ذكره في غيره من الأبواب
ليجازا . هذا هو الأغلب على مذهبنا في الكتاب . [٣] وإذا ذكرنا مصدرا للتفسير
عن معنى الفعل ، أخذنا ما ذكر أنه هو البناء [القياس] في بابه ، إذا كان قد روي

وإن كان غيره هو الأشهر، لأننا إذا ذكرنا سواء كنا كأننا ندل على أنه لا بناء له أصليا، وإنما استعير له اسم من أسمائه لجعل يتوب عنه وهذا منقصة في الفعل . [٤] وإذا كان للفعل عدة أمثلة كلها تتوب عن مصدره اخترنا منها ما هو أشبه به وألحنا ما بقي من الأسماء إلا أن يحىء أمر لا يرد، وهو نحو قولك وثب وثبا ووثوبا ووثبانا . فالوثوب الذى وقع عليه اختيارنا، فحملناه بناء لهذا الفعل، وألحنا الباقى فى الأسماء . [٥] وإذا جاء فعل أو يفعل من غير ذكر مصدر، فاعلم أنه لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون على مذهبتنا فى ترك ما هو أصل الباب، أو يكون لم يوجد له مصدر فى الحكى عن العلماء، فاقْتَصِر على ذكر ماضيه أو مستقبله . [٦] وأشياء فى باب يفعل ويفعل ذكرت على التقليد من غير أن يثبت بها سماع . [٧] وأشياء كثيرة من هذين البابين [يفعل ويفعل] لم نودعها إياها، لأن كتب الرواة لم تنطق ببيان المستقبل منها . [٨] وما وجدناه من اسم أو فعل قد جرى فى لفظة مقيدة من شعر أو حكمة أو غير ذلك حكيناها بعينها، إرادة أن تكون الفائدة منها جميعا . والله الموفق للصواب .

ويظهر من هذه الشروط أنه كان يريد الإجمال والاختصار فى تفسيراته، ويظهر من الشرط الأخير خاصة المراجع التى استمد منها مواده، وهى الشعر والحكمة وغيرها . وقد فضل قوله هذا فى عبارة أخرى له سابقة فى المقدمة قال فيها : « أودعته ما استعمل من هذه اللغة وذكره النحار ير من علماء أهل الأدب فى كتبهم، مما وافق الأمثلة التى مثلت، والأبنية التى أوردت مما جرى فى قرآن أو آتى فى سنة أو حديث أو شعر أو رجز، أو حكمة أو سجع أو نادرة أو مثل . »

ويبين فى ديوان الأدب إفراط المؤلف فى القواعد الصرفية واللغوية، إذ يكثر منها فى المقدمة، وصَدَّر بعض أبواب الأسماء، وختام أبواب الأفعال، وبنثرها فى تضاعف الأبواب . وأكثر المؤلف أيضا من التنبيه على اللغات فى الألفاظ التى يوردها لأن غالبها تختلف فى الحركة أو الحرف عن الحرف فساعدته ترتيبه على تبيينها سرىعا .

وظهر على الديوان الميل الشديد إلى الاختصار ، حتى اكتفى بإيراد كثير من الألفاظ بدون شرح ، بقوله « وهو الفصر . . . وهو المهر » كأنما يريد تسجيل الألفاظ التي أتت على ذلك الوزن دون عناية منه بمعناها . كذلك لم يُظَل في التفسيرات ، ولم يتبع المعاني الكثيرة للفظ الواحد ، ولا أقوال اللغويين المتنوعة فيه حتى اختلفت من عنده أسماءهم . ولجأ في التنبيه على الأعلام والمواضع إلى الإشارة دون التحقيق الدقيق . ولكنه إلى جانب ذلك عني بالأمثال فأكثر منها ، وبأن يورد ألفاظه مؤلفة في عبارات ، وبالتنبيه على الأضداد .

وتأثر جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨) خطأ الفارابي في ديوانه ، ووضع كتابا على مثاله ، وراعى فيه الاختصار كما فعل معاصره أبو جعفر البيهقي المعروف ببو جعفر في كتابه « تاج المصادر » . ولا نعرف على وجه اليقين عنوان كتاب الزمخشري ، إذ لم يصل إلينا منه إلا قطعة يعالج معظمها الأفعال ، وتبدأ بها ، فظن من وجدها أنها كتاب من الأفعال ، وجاد عليها بهذا الاسم . ولكن الوصف التالي يبين خطأ هذا العنوان .

ويبدو أن دار الكتب المصرية وجدت هذه القطعة التي وضعها (تحت رقم لغة ٢٧٢) مبثرة الأوراق فأرادت أن تلم ما تفرق منها ، فاضطرب عليها النظام لسكب حجمها (٢٢٠ ورقة) وتعقد أساس الترتيب . ولذلك نحن مضطرون في بعض الأحيان إلى الاستناد إلى بعض الفروض لتكملة أوجه النظام الذي أقام الزمخشري عليه كتابه .

ينقسم الكتاب إلى خمسة أقسام ، الثلاثة الأخيرة منها قصيرة . وكان القسم الأول خاصا بالأسماء — فيما يخص لي — اعتمادا على ما عالج في القسم الرابع ، إذ أن هذا القسم مفقود كله . والذي دعانا إلى افتراض وجوده عنوانه الأقسام الثلاثة الأخيرة بأنها الثالث والرابع والخامس على حين لا يوجد قبلها حاليا إلا قسم الأفعال .

وخص القسم الثاني بالأفعال ، وجعله أبواباً وفضولاً بحسب الأبنية ، واتباع فيه نهج الفارابي والبيهقي مع بعض خلاف ضئيل في تقديم بعض الأبواب وتأخير أخرى وجعل المهموز مع الحروف الصحيحة لا المعتلة ، ولم يفرّد أقساماً خاصة لما جاءت الصفة منه على أفعال وفعلاء . وكان نظامه في علاج الأفعال ميالاً للاختصار ، وشبهها أكبر الشبه بنظام البيهقي .

وأفرد القسم الثالث للحروف ، فأتى فيه ببعض العبارات التي يحتوي كل منها على حرف توضح معناه ، ولم يحاول أن يعلق عليها . وخص القسم الرابع بقواعد تصريف الأسماء ، والخامس بتصريف الأفعال . وهما خارجان عن ميدان بحثنا .

وفي عام (٥٧٠ هـ) أتم نشوان بن سعيد الحيري (المتوفى ٥٧٣ هـ) كتابه المسمى « شمس العلوم ودواء كلام العرب من العلوم » وكان يرعى منه - كما يظهر من عنوانه ومما قاله في مقدمته - إلى جمع علوم العرب وتخليص لغتها من التصحيف . ورأى أنه لا يمكن الاحتراز من أن يتسرب التصحيف إلى كتابه إلا باتباع نظام الأبنية ، فسار عليه . ولكنه اتجه اتجاهها جديداً ، إذ جعل معجمه كتاباً بحسب حروف الهجاء مرتبة على الألف باء ، ناظراً إلى الحرف الأول من الكلمات لا أواخرها كما فعل الفارابي . فالكتاب الأول للهمزة ، والثاني للباء ، والثالث للتاء ... الخ . ثم جعل كل كتاب منها أبواباً بحسب الحرف الثاني من الكلمة ، مع تأخير الكلمات المهموزة الحرف الثاني إلى آخر الأبواب ، والابتداء بما كان ثانيه باء منها بخلاف ما فعله في ترتيب الكتب إذ قدم المهموز ، ومع عدم تطبيق هذا النظام على المضاعف الثنائي ، إذ ابتداء به دون أن يفرقه في أبوابه المختلفة بحسب حروفه . فنجد كتاب الجيم مثلاً يبتدىء بباب المضاعف تذكر فيه الكلمات المبدوءة بالجيم مرتبة على حرفها الثاني للمضاعف ، ثم باب الجيم مع الباء وما كلفها ، ثم باب الجيم مع التاء ... إلى أن ينتهي بالجيم مع الهمزة . ثم جعل كل باب من هذه الأبواب قسمين أولهما للأسماء والثاني للأفعال . ثم قسم هذين القسمين على وفق صيغ الأسماء والأفعال ، واتباع في

ترتيب هذه الصيغ نظام الفارابي بدون تغيير ، حتى في الأقسام الصغرى الخاصة بالأسماء التي لحقت بها هاء التأنيث أو ياء النسبة أو ما إلى ذلك . ورتب الألفاظ في هذه الصيغ تبعاً لحرفها الثالث ، ولكنه خالف ذلك في الألفاظ الرباعية والخمسية إذ رتبها تبعاً لحرفها الأخير بدلاً من الثالث ، ثم رجع فرتب ما أتحدثت أو أخره منها بحسب حرفه الثالث فالرابع .

وخالف الحميري الفارابي إذ أراد أن يجعل كتابه دائرة معارف ، على حين ألزم ثانيهما الاختصار . ونبه المؤلف في مقدمته على عتابته في المعجم بأخبار ملوك العرب يقصد موطنه اليمن ، والمفردات الطبية من منافع الأشجار وطبائع الأحجار ، وكان هذا القرن من الفنون الشائعة في اليمن أيضاً حتى دخل في معاجم اليمنيين كلهم مثل الفيرزآبادي ومرضى الزبيدي ، وعلوم القرآن (والقراءات خاصة) والأنساب والحساب والفقه والنجوم . وتدل دراسة الكتاب على أنه عني أيضاً بالنحو والصرف والعروض وتأويل الرؤى ومصطلح الحديث والفرق الإسلامية وغيرها . فكان يكثر من الاقتباسات من هذه العلوم ، ويطنل في شرح بعض مصطلحاتها .

وقدم المؤلف كتابه بمقدمة طويلة ، استهلها بوصف منهجه ، ثم عرض لبعض الأمور الصرفية مثل الأمثلة ومخارج الحروف وحروف الدلالة والمصادر واستطرادات أخرى . والفصول والأقسام فيها مضطربة متداخلة ، وهي بوجه عام أقل قيمة من مقدمة الفارابي . وليست قيمة كتابه فيما يحويه من لغة ، وإنما فيما يحويه من المعارف الأخرى ، حتى كاد يصبح دائرة معارف موجزة لها .

الباب التاسع

كتب الصفات

هذه الكتب رسائل لغوية موضوعية، أى تتناول بالدرس موضوعاً مثل الرسائل السابقة، ولكنها لا تقصر بحثها على موضوع واحد، بل تحاول أن تجمع ما أمكنها من موضوعات. ومن هنا جاء اسمها فقد كان اسم كثير من الكتب السابقة «صفة الخيل» أو «صفة خلق الفرس» أو «صفة الإبل» فجاءت هذه الكتب وأرادت أن تجمع الصفات المختلفة من خيل وإبل وغيرها.

وتسمى أيضاً الغريب المصنف، وهو يحمل الدلالة نفسها، فالرسائل السابقة تقتصر على الغريب الوارد في النبات أو الحيوان أو الأنواء. أما هذه الكتب فجعلت الغريب أصنافاً كل صنف يعنى بموضوع واحد، ثم جمعت هذه الأصناف كلها.

وأول من ينسب إليه كتاب من هذا النوع باسم الصفات أبو خيرة الأعرابي. ويدل هذا التأليف المبكر على وجود كتب سابقة عليه تختص بأحد الموضوعات، لأن كتب الصفات تعتمد على الكتب الخاصة بصفة واحدة. ويدل ذلك كله على تبكير العرب في التأليف في الرسائل اللغوية على الموضوعات.

والمؤلف الثانى القاسم بن معين الكوفي المعاصر للخليل (توفى ١٧٥ هـ) باسم الغريب المصنف. ويؤكد هذا التأليف الثانى ما قلناه آنفاً. ثم ألف النضر بن شميل كتاب الصفات «وهو كتاب كبير يحتوى على عدة كتب [في خمسة أجزاء] الجزء الأول يحتوى على خلق الإنسان والجمود والكرم وصفات النساء، الجزء الثانى يحتوى على الأخبية والبيوت وصفة الجبال والشعاب والأمتعة، الجزء الثالث للإبل فقط، الجزء الرابع يحتوى على الغنم والطير والشمس والقمر والليل والنهار، والألبان

والكجأة والآبار والحياض والأرشية والدلاء وصفة الحجر ، الجزء الخامس يحتوي على الزرع والسكرم والعنب وأسماء البقول والأشجار والرياح والسحاب والأمطار^(١) . وألف أبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) الغريب المصنف ، وقطرب (٢٠٦ هـ) الغريب المصنف ، والأصمعي (٢١٣ هـ) الصفات ، قال عنه الأزهري^(٢) : « وله كتاب في الصفات يشبه كلامه غير أن الثقات لم يرووه عنه » ، ورواه أبو حاتم وزاد عليه أشياء من أبي زيد الأنصاري .

وألف في هذا النوع أيضا أبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) كتاب الصفات ، وأبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) الغريب المصنف . وهو أقدم كتاب من هذا النوع وصل إلينا ، إذ تفتني دار الكتب المصرية منه نسختين ، والجمع اللغوي المصري منه نسخة مصورة عن مكتبة الفاتح بتركيا ، وعليها نعتمد في الوصف . وتضم هذه النسخة ٦٧٠ صفحة تشتمل على أكثر من ثلاثين كتابا في موضوعات مختلفة مثل خلق الإنسان ، النساء ، اللباس ، الطعام والشراب ، النور والأرضين والرحل والخيل ، السلاح ... الخ وقال المسعودي^(٣) : « سمعت أبا عبيدة يقول هذا الكتاب أحب إلي من عشرة آلاف دينار — يعنى الغريب المصنف — وعدد أبوابه على ما ذكر ألف باب ، ومن شواهد الشعر ألف ومثنا بيت » وقال الزبيدي^(٤) : « عدت ما تضمنه الكتاب من الألفاظ ، فألفيت فيه سبعة عشر ألف حرف وسبع مئة وسبعين حرفا » .

وأظن أننا بعد الجولات التي قننا بها في كثير من أبواب هذا الكتاب في غنى عن الكلام عنه ، وإنما التذكير وحده . فقد اعتمد المؤلف فيه على الكتب المؤلفة قبله في الموضوعات المفردة ، وخاصة كتب الأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة والسكسائي

(١) ابن النديم — الفهرست ص ٥٢ . ابن خلكان — الوفيات ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢) مجلة العالم المرقى ص ١٤ .

(٣) ابن النديم — الفهرست ص ٧٢ .

(٤) السيوطي — البنية ص ٣٧٧ .

وغيرهم ، وأدخلها برمتها في كتبه وأبوابه ، واتبع ترتيبها في بعض الأحيان ، والتزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينبه على المواضع التي اتفق فيها اللغويون التزام التنبية على مواضع الخلاف . أما شواهدة فهي ما استقاه من غيره مع الاختصار أحيانا ، وتتألف من القرآن والشعر والأقوال ، وفي قليل من الأحيان من الحديث . وإذن ففضل أبي عبيد في جمع الموضوعات الخاصة في كتاب واحد ، وفي جمع الكتب المختلفة في الموضوع الواحد في كتاب واحد أو أبواب واحدة من كتابه . ولكن ليس من العدل أن نقول مع ابن التديم^(١) إنه أخذ كتابه من النظر ابن شميل ، أو مع أبي الطيب اللغوي^(٢) إنه اعتمد فيه على رجل من بني هاشم ، فالرجال الذين اعتمد عليهم صرح بأسمائهم ، ولم يحاول أن يخفي ذلك ، وكان يعتبر ذلك شكرا للعلم^(٣) . ولا مانع عندنا أن يكون نظام الغريب مشابها لنظام كتاب النظر . وبالرغم من ذلك فإن فهرس ما يضمه من كتب يبين بوضوح مدى الإضافات والموضوعات الجديدة التي ضمها الغريب المصنف ولم تكن في صفات النظر . وأخذت على المؤلف عدة تصحيقات ، ولكنها لا تعض من قيمة الكتاب الذي طبقت شهرته الآفاق .

ودارت حول الغريب المصنف لأبي عبيد عدة دراسات ، إذ نقده محمد بن هبيرة الأسدي المعروف بصعوداء الذي كان خاصا بعبيد الله بن المعتز ، وأبو عمر الزاهد (٥٣٤٥ هـ) وعلى بن حمزة البصري (٥٣٧٥ هـ) في تنبيهاته على أغاليط الرواة . وشرح أبياته أبو محمد يوسف بن الحسن السيراقي (٣٨٥) . وشرح الكتاب نفسه أحمد ابن محمد المرسي (٤٦٠ هـ) ، واختصره محمد بن رضوان النخعي الوادي آشي (٦٥٧) وغيرهم .

وألف عمرو بن أبي عمرو الشيباني (٥٢٣١ هـ) الغريب ، وأبو علي الحسن

(١) الفهرست ص ٥٢ .

(٢) السيوطي — البنية ص ٣٢٦ .

(٣) السيوطي — الزهر ج ٢ ص ١٦٥ .

ابن عبد الله الأصفهاني لكثرة الصفات ، وهو صغير الحجم فيما يبدو ، وأبو الحسن على بن الحسن الهنائي المعروف بكراخ (توفي بعد ٣٠٧ هـ) كتاب المنضد ، واختصره في الجرد ، وجعل ترتيبه على حروف الهجاء ، ثم اختصره في المنجد . وتمتلك دار الكتب المصرية عدة نسخ من الكتاب الأخير « المنجد » . وقد صدره المؤلف بعبارة صرح فيها أنه ألفه « فيما اجتمعت عليه الخاصة والعامة من الألفاظ التي سمعت مرثيها وخصت معانيها » ويريد بذلك الألفاظ التي تطلق على معان مشهورة متداولة ولها معان أخرى ليست في شهرة معانيها الأولى التي وجه إليها همه . وجعل كراخ كتابه ستة أبواب الأول منها في ذكر خلق الإنسان والثاني في ذكر صنوف الحيوان والثالث في ذكر الطائر والزابع في ذكر السلاح وما قاربه والخامس في ذكر السماء وما يليها والسادس في ذكر الأرض وما عليها . ولم يراع الترتيب في الأبواب الخمسة الأولى ، وإنما أورد الألفاظ فيها هملا . أما الباب الأخير وهو أكبر الأبواب بل معظم الكتاب ، فقد جعله ٢٨ فصلا على عدد حروف الهجاء من الألف إلى الياء باعتبار الحرف الأول من الألفاظ سواء أكان حرفا أصليا أم زائدا . وزاعى في ترتيب الألفاظ في داخل الفصول جروفا الأخرى التي بعد الأول ، ولكنه لم يعتبر في هذا الترتيب الحروف الزوائد أو بعبارة أخرى حروف العلة .

والأمر الغريب في هذا الكتاب أنه لا يعنى إلا بالمعاني القريبة للألفاظ ، وهي التي لم يعقد الأبواب عليها . فيورد في الباب الأول المعقود لخلق الإنسان ، لفظ اليد ويذكر معانيها المختلفة مع إهمال معناها في جسد الإنسان ، وهلم جرا في بقية الأبواب وتقوم خطة المؤلف على تفسير اللفظ باختصار وإيراد معانيه المختلفة ، والتقليل من الشواهد حبا في الاختصار ما عدا الباب الأخير . وتتألف شواهد من القرآن والحديث والشعر . ولم يلتزم أن ينسب الأقوال إلى روايتها فقلت الأسماء عنده ، ومن ورد اسمه القاسم بن معن وابن السكبي وغيرها . واضطرب الباب الأخير فسرده فيه بعض الأفعال التي لا تتصل بالأرض اتصالا وانحفا . ويظهر من هذا الوصف المختصر

أن الكتاب أقرب إلى كتب المترادفات لولا هذه الأبواب التي قسم إليها .
وألف القاسم بن محمد الديلمي الذي كان متصلاً بعضد الدولة البويهية (تولى
من ٣٦٧ - ٣٧٢ هـ) كتاب الصفات ، وكان من كبار كتبه ، وخصيب السكابي
الموزوري مصنفاً على نمط الغريب المصنف لأبي عبيد ، وأحمد بن أبان بن السيد
(٣٨٢ هـ) كتاب العالم في اللغة ، مئة مجلد مرتبة على الأصناف ، بدأ فيه بالفلك وختم
بالذرة ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي (٤٢١ هـ) كتاب مبادئ
اللغة . ويقع هذا الكتاب في ٢٠٤ صفحة ، تنقسم إلى عدة كتب في موضوعات
مختلفة مثل السماء والكواكب والحل والبرد .

ووجه الخلاف بين هذا الكتاب والغريب المصنف في صدد الأبواب ، أن
المؤلف نظر إلى أبوابه نظرة جزئية لا عامة ، فجعل لكل موضوع باباً ولم يجعل
للموضوع كتاباً يجمع شتاته وينقسم إلى أبواب ، وفقاً للمناحي المختلفة فيه ، ولذلك
كان تناوله لموضوعاته غاية في القصر والإيجاز ، فيما عدا الخيل التي جعل لها كتاباً
أطال فيه ، وأفادته هذه النظرة الجزئية في أمر واحد ، هو تنظيم أبوابه بحيث لم يستطرد
فيها ولم يأت بأمور لا تنطوي تحت العنوان كما فعل أبو عبيد أحياناً .

وتتلخص خصائص هذا الكتاب في الإيجاز الذي جعله أقرب إلى الانتظام ،
وقل من شواهد كثيرة ، وأرغمه على تفسير كثير من ألفاظه بمرادفها مجرداً . وظهر
أمر غريب في هذا التفسير ، وهو تفسير اللفظ العربي بالمرادف الفارسي ، مما يشعرنا
أنه كان يؤلف كتابه لجماعة تغلب عليها الفارسية إن لم يكونوا فرساً خالصين ،
ولذلك راعى الإيجاز .

ورأى النصف الأول من القرن الخامس الكتاب الذي توج هذا النوع من
الكتب ، وسما به إلى القمة ، إذ ألف على بن إسماعيل المعروف بابن سيده (٤٥٨ هـ)
موسوعته « المخصص » في ١٧ سفيراً كبيراً وسار ابن سيده في مخصصه على طراز
الغريب المصنف ، فذكر فيه من الكتب ما لم نضاهيها به كتب الغريب المصنف ،
لرأيناها كلها داخلة فيه مع المحافظة على ترتيب بعضها ، وإجمال ذلك في بعضها الآخر ،

وإضافة موضوعات كثيرة لم يتعرض لها أبو عبيد . ولو ضاهينا النصول نفسها لظهر هذا الاشتراك جليا لأن ابن سيده احتفظ بأغلب عناوين الكتب التي استقى منها ، والغريب المصنف على رأسها . وكان ابن سيده يحفظ الغريب المصنف لأبي عبيد عن ظهر قلب « قال [أبو عمر] الطلمنكي : ودخلت مرسية ، فثبتت بي أهلها يستمعون على غريب المصنف ، فقلت لهم : انظروا إلى من يقرأ لكم وأمسك أنا كتابي . فأتوني برجل أعمى يعرف بابن سيده ، فقرأه علي من أوله إلى آخره ، فتهجبت من حفظه (١) » .

واتبع ابن سيده خطة أبي عبيد في جمع مادته مع بعض خلاف . فأبو عبيد جمع كتب الموضوعات التي كانت في عهده وأدخلها في كتابه . وقد جاء كثيرون بعده وألفوا في الموضوعات نفسها وزادوا مادتها كثيرا . فقام ابن سيده بعمل أبي عبيد إذ أتى بكتابه ، والكتب التي ظهرت معه أو بعده ولم يطلع عليها أبو عبيد ، وأدخلها جميعا في المحصص . وسار في بعض الأبواب على ترتيب الغريب المصنف مع خشوه بالزيادات كما فعل أبو عبيد في كتب الأصمعي وأبي زيد خاصة ، ولم يلتزم الترتيب في كثير من الأبواب كما فعل أبو عبيد أيضا . وكان كلاهما يحاول أن يرجع إلى أحسن كتاب في موضوعه والاعتماد عليه ، حتى أننا نرى ابن سيده في النبات يترك أبا عبيد والأصمعي وغيرهما ويتخذ منهم الحشو ، أما الكتاب الأصيل الذي أتخذه عماده فهو كتاب أبي حنيفة الدينوري . وكذا الأمر في كل موضوعاته حتى تضخمته وصارت كتبه فيها أكبر الكتب . ولكن ابن سيده اختلف مع أبي عبيد في صنف العلماء الذين رجع إليهم كل منهم ، وفي طريقة الأخذ عنهم . فقد قصر أبو عبيد مراجعته على اللغويين ، أما ابن سيده فأشرك معهم النحويين والصرفيين ولا سيما سيبويه وأبا علي الفارسي والسيرافي وابن جني ، فوجدت عنده أبواب نحوية صرفية خالصة لا نجدتها في كتب غيره ، وأبواب يغلب عليها التعليقات النحوية والصرفية . والتزم أبو عبيد فيمن أخذ عنهم أن يئنه على أسمائهم ، أما ابن سيده فأكتفى بالثنية

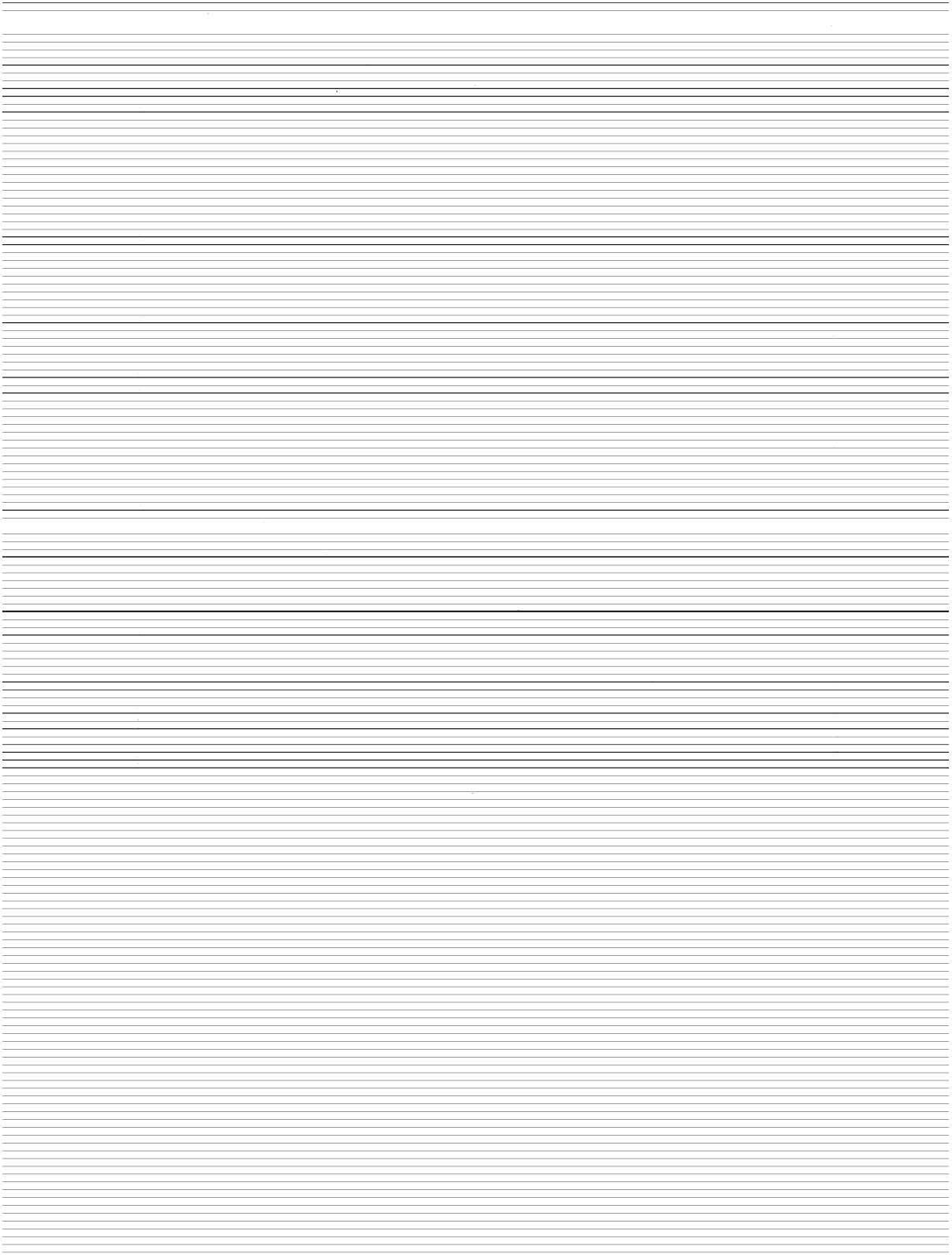
على اسم المؤلف الذى ينقل عنه ، وحذف مما نقله أسماء اللغويين الواردة فيه قفلت الأسماء عنده تماما ، وحذف أيضا كثيرا من أسماء الشعراء الذين يستشهد بأبياتهم ، بل حذف بعض الأبيات أيضا . أما فيما عدا ذلك فهما متشابهان ككل التشابه . وإذن فالخصص يعطينا أكبر مادة وصل إليها لغويو العرب فى الموضوعات التى عقد لها كتباً وافية ، فهو أشمل كتب الموضوعات وأجمعها إلى جانب ما يحمله من المعارف النحوية الصرفية . وكان ينظر إلى كل كتاب فى تخصصه نظرته إلى كتاب كامل مستقل ، فكان يبدو أنه يعرف الألفاظ العامة الشائعة والتى يتوقف عليها الموضوع كله ، وحاول أن يبدأ فى موضوعاته بالأعم فالأخص ، وأن يقدم الكليات قبل الجزئيات والجواهر قبل الأعراض ، كما يقول فى مقدمته .

ونضاءت همم اللغويين بعد ذلك ، حتى أنهم أجمعوا كثيرا بكتاب كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ فى اللغة العربية لأبى إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المعروف بابن الأجدابى (قبل ٦٠٠ هـ) وهو كتاب مدرسى صغير مطبوع فى ٨٣ صفحة من حجم كتب الجيب ، وينقسم إلى أبواب غاية فى القصر لا تستحق الاهتمام كما رأينا آنفا ، مثلها فى ذلك مثل أبواب فقه اللغة . وعلى الرغم من ذلك اتخذ بعض اللغويين محورا لدراساتهم ، فنظمه القاضى شهاب الدين محمد بن أحمد ابن الخوى (٦٩٣ هـ) وأبو الفداء إسماعيل بن محمد البعلبلى (٥٧٦٤) وابن جابر محمد بن أحمد الأعمى (فرغ منه سنة ٧٧٠ هـ) وشرحه ابن الطيب الفاسى .

وتختم بكتاب الإفصاح ، الذى اختصره مؤلفاه عبد الفتاح الصعدي وحسين موسى من التخصص ، فقد حافظا على أبواب التخصص ذات الموضوعات ، وحذا الأبيات اللغوية التى تعنى بمشاكل لغوية معينة مثل الجموع والمقصود وما إلى ذلك . وجمعا فى الأبواب بعض الفصول المتشابهة ، وحذا كثيرا من الألفاظ فى داخلها ، وكل الشواهد وأسماء اللغويين والاستطرادات النحوية والصرفية . ولكنهما حافظا على ترتيب الألفاظ التى أتيا بها ، وعلى عبارتها فى الغالب . وأضافا إلى الكتب بعض الصور ، إلى جانب الطبع الحديث المنظم الجميل .

الكتاب الثاني

المعجم



الباب الأول

المدرسة الأولى

الفصل الأول كتاب العين

للخليل بن أحمد (١٠٠ - ١٧٥ هـ)

مقدمة:

توجت الدراسات اللغوية العربية قريبا من عام ١٧٥ هـ باكتشاف الخليل بن أحمد فكرة المعجم ومحاولته تحقيقها. فقد كان هذا العالم ذا ذهن رياضي مبتكر أعمله في جميع فروع العلم التي اشتغل بها فهدها إلى الكشوف العظيمة: حصر أشعار العرب عن طريق أوزانها في العروض^(١)، وزم أصناف النغم وحصر أنواع اللحن في الموسيقى^(٢)، وأراد أن يعمل نوعا من الحساب تلمس به الجارية إلى البياع فلا يمكنه أن يظلمها فموجّل عنه^(٣). هذا الذهن لم يبعد عن ميدانه في محاولته تأليف المعجم، لأنه كان يرى إلى ضبط اللغة وحصرها^(٤).

منهج:

لم يجد الخليل فيما بين يديه من رسائل لغوية صغيرة منهجا يبلغه غرضه فاضطر إلى استبعادها والتفكير الطويل في منهج جديد صالح له. وأخيرا انتهى إليه. فقد رأى أن اللغة العربية تتألف من ٢٩ حرفا، لا يخرج عنها أية كلمة ولا أى حرف منها. وإذن ألا يمكن الاعتماد على هذا الأساس في الحصر؟ ألا يمكن حصر اللغة

(١) السيوطي: البنية ٢٤٣. الزهر ١ - ٤١.

(٢) السيوطي: الزهر ١ - ٤١.

(٣) السيوطي: البنية ٢٤٥. ابن خلكان: الوفيات ١ - ٢٠٧. ويناسب ذلك ما روى

في البنية (٢٤٤) أنه أول من جمع حروف المعجم في بيت واحد هو:

صف خلق خود كذبل الشمس إذ بزغت يحطى الضجيج بها نحملاه مطار

(٤) ياقوت: معجم الأدباء ٦ - ٢٢٧. السيوطي: الزهر ١ - ٣٨.

بترتيب هذه الحروف في نظام ثابت ثم استقصاء الكلمات العربية التي يكون الحرف الأول من هذا الترتيب أولها مثلا ، والكلمات التي يكون هو نفسه ثانياها ، والتي يكون ثالثها .. الخ . وهنا يطرأ على ذاكرته أن الكلمات العربية محصورة بين الثنائي والحاسي فلا تقل عن ذلك أبدا ، ولا تزيد البتة ، إلا بحروف زوائد ، لا دخل لها في المعنى الأصلي للكلمة المجردة . ألا يمكن باستخدام هذين الأساسين ، وما انحصار الحروف في ٢٩ حرفا وانحصار الكلمات العربية فيما بين الثنائي والثلاثي ، أن يمحصر اللغسة ، لوتتبع دوران كل حرف في كل بناء من هذه الأبنية ؟ لا شك أن ذلك ممكن^(١) .

وإذن فلنرجع إلى نقطة البدء ونر الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الغرض . لعل الخطوة الأولى هي وجود نظام ثابت للحروف حتى لا تختلط فبضيق كل الجهود هباء . أما هذا النظام فهو موجود بين يديه وأمامه صورتان منه أيضا : الأبنية القديمة والألف باء الحديثة . ولكن هل هما نظامان ثابتان ؟ ليختبر حروفهما واحدا واحدا . أما الأول في النظامين فالهمزة ، ذلك الحرف الذي هزم أستاذه أبو عمرو بن العلاء وأتمب كل من تصدى له ، ولا صورة ثابتة له في النطق أو الكتابة . إن الخليل^(٢) ليكره أن يبدأ بحرف لا ثبات له في أمر يحتاج إلى كل دقة وحذر ، فإذا عساه فاعلا ؟

ترتيب الحروف :

هنا يسعفه ذهنه مرة أخرى . فالخليل الذي يعيش في جو الأصوات والأنغام : في قراءة القرآن ، وفي تفعيلات العروض ، وفي ألحان الموسيقى وإيقاعاتها ، يتسكر نظاما جديدا قائما على الأصوات . فالألناظ اللغوية أصوات شبيهة بأنغام الآلات الموسيقية ، وإذن فلندرس كما تدرس هذه الأنغام . أما الآلة التي تصدر هذه الأصوات اللغوية فهي ما بين الحنجرة إلى الشفتين من جسم الإنسان . وأما الذي يفرق بين وقصها على الأذن فهو اختلاف مواضع إخراجها (مخارجها) في هذا الجزء الممتد

(١) ابن النديم : الفهرست ٤٣ . كتاب العين ١ . (٢) العين ١ .

وما يحدث فيه في أثناء إخراج الصوت من كبت للنفس أو إطلاق له ، ومن تحريك للسان إلى أسفل أو أعلى ، ومن إطباق للشفتين أو ففتح أو إدارة لهما ، كما يفرق في الأصوات الموسيقية الخارجة من الناي مثلا بشدة إرسال الهواء أو ضعفه ، و يعلق بعض الثقوب الجانبية أو فتحها ، و يعلق الفتحة الأمامية أو فتحها فتحا كاملا أو غير كامل . وقد أتى ابن جنى بهذا التشبيه ونسبه إلى « بعضهم ^(١) » وأظن أنه يقصد الخليل وخاصة أنه اللغوي الذي ألف في الموسيقى ، وكثيرا ما أورد ابن جنى آراءه في كتبه .

على هذا الأساس أقام الخليل دراساته حول الأصوات اللغوية أو الحروف . ولكن الحرف المفرد يتعذر النطق به ولذلك أتى بما يدعمه فصدره بألف مفتوحة يبدأ بها النطق ويوقف على الحرف المراد تبين مخرجه وكيفية إخراجة . وبعد أن تم له هذا رتب الحروف تبعاً لمخرجها ، مبتدئاً بالأبعد في الحلق ومنتهاً بما يخرج من الشفتين . فاستقام له الترتيب التالي : ع ح ه خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط ت د ذ ث ر ل ن ف ب م و ي ا ء .

وإطمأن الخليل إلى هذا النظام واتخذ أساساً له في ترتيب كتابه الجديد . وسمى كل حرف من هذه الحروف كتاباً . فبدأ المعجم بكتاب العين ، فكتاب الهاء ، فكتاب الهاء . . . الخ . واتسع عنوان الكتاب الأول منه « كتاب العين » فشمّل المعجم كله بكتبه المختلفة واشتهر هذا المعجم باسم « كتاب العين » لاستهلاله به على عادة العرب في كثير من أسماهم كما يتضح جلياً في كثير من أسماء سور القرآن .

ترتيب الأبجدية :

الخطوة الثانية لديه استقصاء الأبجدية فيما بين الثنائى والجماسى . ولم يحشمه ذلك مشقة إذ كان الصرفيون قد فرغوا منه . فالكلمات العربية إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا شيء غير ذلك ^(٢) . وإذن فليراع في كل كتاب هذه الأبجدية فيسهل عليه الحصر . ولقد فعل ، فجعل هذه الأبجدية أساس تقسيم الكتب إلى أبواب .

ترتيب التقاليب :

الخطوة الثالثة استقصاء تنقل كل حرف من نظامه في كل بناء من هذه الأبنية .
فأرى أن حرف العين مثلا يمكن أن يغير موضعه في البناء الثنائي مرتين بأن يكون أولا
أو ثانيا، وفي الثلاثي ثلاثا بأن يكون أولا، أو ثانيا أو ثالثا، وفي الرباعي أربعاً بأن يكون
أولاً أو ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً وفي الخماسي خمسا . . . فإذا كان الحرف الثاني مع العين
في البناء الثنائي باء لم يمكن أن يأتي منهما إلا صورتان : عب ، وبع . فإذا كانت
العين في بناء ثلاثي وكان معها حرفان : الهاء والذال مثلا ، أمكن أن يأتي منهما
٦ صور : عبد بعدد دعب دعب ، إذ تبسر لكل حرف من الثلاثة أن
يتخذ في الموضع الواحد صورتين بأن يليه في المرة الأولى حرف غير الذي يليه في
الثانية . وترتفع هذه الصور في البناء الرباعي إلى ٢٤ صورة ، وفي الخماسي إلى ١٢٠
صورة^(١) . ولما كانت هذه الصور تأتي من تقليب حروف الكلمة الواحدة في المواضع
المختلفة سميت تقاليب . وقد تتبع الخليل تقاليب كل بناء ووضعها في الحرف الأول
مخرجا من حروفها ليتيسر بذلك الحصر ولا يكرر شيئا منها وألسم كل مجموعة من هذه
التقاليب فصلا . فالفصل في باب الثنائي يشتمل على مادتين ، وفي الثلاثي على ستة
وهكذا بعدد التقاليب . ولما كانت هذه التقاليب أمرا نظريا خالصا إذ لم تستعمل اللغة
منها ، وخاصة في الأبنية الرباعية والخماسية إلا أقلها ، فإننا نجد الخليل يشير في عنوان
كل فصل من الأبنية الثنائية والثلاثية إلى المستعمل والمهمل منها . أما فيما عدا ذلك
فأكتفي — فيما يظهر — بإيراد المستعمل ولم ينص على المهمل لأنه شيء كثير .

الخليل والعمومات الأجنبية :

كان هذا الغرض الذي رمى الخليل إلى تحقيقه والخطوة التي اتبعها في ذلك ،
جديدين تمام الجدة على الذهن العربي . ومن هنا حاول كثير من العلماء تعليل طريقة

(١) العين ٩ و ١٠ .

إدراك الخليل لها . فذهب كثيرون إلى أنها من ابتكاره . وذهب آخرون إلى أنه تأثر فيها بالمعجمات الأجنبية التي كانت في العراق . ولتقف عند هذه المسألة ولنتتبع منهجه خطوة خطوة .

أما غرضه فخصر اللغة واستيعاب كلام العرب الواضح والغريب^(١) . فهل كان ذلك غرض المعجمات الأجنبية أيضا ؟

أما أن الخليل كان يعرف اللغات غير العربية فأمر يميل الباحثون إلى إنكاره ولا يعثرون بما قيل — في صدد البرهنة على ذكاء الخليل — إنه استطاع أن يصل إلى ترجمة رسالة قيصر الروم . ولكن ما وقفوا عنده هو قول ابن أبي أصيبعة^(٢) عن سليمان بن حسان : « إن حنيناً [بن إسحاق] نهض من بغداد إلى أرض فارس وكان الخليل بن أحمد النحوي بأرض فارس فآزره حنين حتى برع في لسان العرب ، وأدخل كتاب العين بغداد » . وتخيّلوا أن الخليل ربما عرف من حنين اليونانية أو عرّفه حنين بما فيها من معاجم . ولكن سرعان ما ظهر بطلان هذا الخبر وما قام عليه من استنتاج ، إذ اتفق العلماء على أن الخليل توفي قبل عام ١٧٥ هـ على حين أن حنيناً ولد بعد عام ١٩٤ هـ . فيما لم يتعاصرا فضلا عن المقابلة .

والحق أن منطقة الشرق الأدنى عرفت قبل معجم الخليل كثيرا من المعاجم في لغات مختلفة . ولكنها معاجم من نوع يخالف معجم الخليل . فقد اخترع الآشوريون البابليون معاجم تحفظ لغتهم خوف ضياعها . وذلك حين استبدلوا نظام الكتابة الرمزية القديمة ideographs بنظام الإشارات المقطعية أو الألفبائية ذات القيم الصوتية . فتمض عليهم ذلك النظام واحتاجوا إلى من يشرحه . فجمعوا قوائم الإشارات المقطعية وعرّفوها بما ساروا عليه في النظام القديم . ولم تكن لغتهم السومرية القديمة قد اندثرت بعد لعناية الكهنة بها في شعائرهم الدينية فصفوا

(١) العين ١٠ .

(٢) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ١ — ١١٩ .

ألفاظها في قوائم رأسية حفروها على قوالب الطين وأودعوها مكتبة آشور بانينال الكبيرة في نينوى (٦٦٨ - ٦٢٦ ق. م) وقد عثر عليها المتقنون في هذه المكتبة وصارت مصدر معلوماتهم عن الأشوريين . فهذه المعاجم للإشارات والرموز والمقاطع كما هو الحال عند الصينيين واليابانيين إلى حد كبير .

هذا ما ابتكره إقليم العراق من معاجم قبل الميلاد ، ولكنه ابتكر نوعاً آخر من المعاجم بعد الميلاد إذ يقول مؤلفا كتاب « تاريخ الأدب السرياني من نشأته إلى الفتح الإسلامي^(١) » :

« وظلت السريانية مزدهرة حتى فتح العرب بلاد السريان . ومنذ ذلك الحين أخذت اللغة السريانية تضعحل وتحل محلها اللغة العربية . واختلفت لغة العامة من السريان عن لغة الكتابة وظهرت الحاجة إلى وضع علم النحو وابتداع طرائق لضبط الكلمات وتأليف معاجم للسريانية والعربية » . وإذن فهذه لمعاجم ليست سابقة على العربية بل ربما تأثرت بها .

ولكن مناطق أخرى من الشرق الأدنى عرفت معاجم قديمة شبيهة بعض الشبه بمعجم الخليل تلك هي المعاجم اليونانية واللاتينية . فهذه المعاجم مرتبة على الحروف ولكنها تختلف عن معجم الخليل في ميدانها فهي معاجم خاصة لاعامة . أعني أن معجم الخليل معجم بمعنى الكلمة فهو شامل ، يقصد إلى ذكر الواضح والغريب من الكلمات التي تنتمي إلى كل فن ، وبعبارة أوجز يرمى إلى استيعاب كلام العرب . ولكن هذه المعاجم القديمة لم ترم إلى شيء من ذلك لأن الطبقة العليا الصغيرة كانت تسيطر على اللغة وكانت قد اصطلحت على استعمالها . ولم تكن هناك طبقة فائرة حازت قسطاً من الثقافة وفاتها قسط ، فهي تعتمد على الكتب والمعاجم لتصحيح أخطاءها مما يؤدي إلى إظهار المعاجم العامة .

فأقدم معجم يوناني خاص بالقساط هو مير من تأليف أبو لونيوس

السكندري Apollonius of Alex. في عهد أغسطس قبل الميلاد . وكانت أشعار هوميرو موضع الدراسة المشتركة عند الإغريق دواما ولذلك عنوا بألفاظها كثيرا . والمعاجم الأخرى خاصة أيضا : بالعبارات الغربية أو الفاسدة أو الأجنبية أو المحلية التي استعملها شعراء المأسى والملاهي : أنيكية كانت أو لكدمونية أو كريتية أو رودية أو إيطالية أو غير ذلك ، ومعاجم خاصة بالطهي ، وكان موضوعا محببا عند الإغريق ، وبأوعية الشراب ، وبصياح الحيوان ، وبالترادفات ، وأخرى خاصة بأفلاطون والخطباء الأتيكيين العشرة ، وأبقراط ، وغيرهم . ولم يبق من هذه المعاجم إلا القليل حتى أن أثيناؤوس Athenaeus من أهل القرن الثاني يذكر أسماء ٣٥ معجما لم تصل إلينا .

وأوسع هذه المعاجم مجالا معجم يوليوس بولكس Julius Pollux في عهد كودس ، وهو مرتب بحسب الموضوعات مثل المخصص لابن سيده في ١٠ كتب وصلت إلينا ، ومعجم هلاديوس السكندري Helladius of Alex. (حوالي ٤٠٠ م) ومعجم أريون الطبي Orion of Thebes (حوالي ٤٥٠ هـ) الاشتقاق ومعجم اللهجات والمحليات لهز زيبوس السكندري Hesychius (القرن ٤) ومعجم ما انفق لفظه من الكلمات واختلف معناه لأمونئوس السكندري Ammonius وغيرها من المعاجم الخاصة بموضوعات معينة مثل الأدوية المفردة وغيرها^(١) .

وعلى الرغم من هذه الكثرة من المعاجم لا يوجد دليل على معرفة الخليل بها وخاصة أنه مات في أول عهد الترجمة الحقيقي . يضاف إلى ذلك أن الفكرة فيها خاصة لا تتجاوز موضوعا معيناً . أما فكرة الخليل فعامة ترمي إلى حصر اللغة جميعها . أما ترتيب الحروف على الخارج فليس من اليونانية ولا السريانية ولا اللغات التي عرفها الشرق الأدنى قبل الإسلام في شيء . ولكن دائرة المعارف الإسلامية^(٢)

(١) اعتمدت في هذا الوصف على دائرة المعارف البريطانية ، مادة معجم Dictionary .

(٢) مادة خليل .

اكتشفت له أصلا آخر في اللغة السنسكريتية . فهذه اللغة الهندية القديمة كانت ترتب حروفها على هذا النظام : ابتداء من أقصى الحروف مخرجا إلى أذناها . وقد اتصل المسلمون بالهنود في الفتوح ، بل اتصل بهم عرب الجاهلية منذ زمن بعيد ، كما جاء كثير منهم إلى العراق وعاش فيه . فقبل إن الخليل عرف منهم هذا النظام .

ثم الأبنية ، وهي من الأمور التي تكاد تتمازج بها اللغات السامية عن الآرية ، لا أثر لها في معاجم اليونان . وكذا الأمر في التقاليد . ولم نجد من ينص على أنها استعملت في معجمات اليونان أو الهنود أو غيرهم . وإذن فهاتان الخطوتان لا نزاع أنهما للخليل . ولكن أحقا أنه تأثر في غرضه وترتيب معجمه على الحروف باليونان ثم طرح نظامهم واتخذ نظام الهنود ؟

إنها مشكلة جدلية نظرية لا يمكن الوصول فيها إلى يقين . ولكننا ترى أن الهنود إذا كان وصلوا إلى نظام الخارج بفضل ترتيبهم للفيدا المقدسة كما يقولون ، فليس ما يمنع العرب أن يصلوا إليه بفضل ترتيبهم القرآن الكريم ؛ وأن اليونان إذا كانوا وصلوا إلى نظام المعجمات بفضل التطور الثقافي ، فليس ما يمنع أن يصل العرب إليه بعد الجهود التي بذلوها في ترتيب اللغة على الموضوعات . وقد مر اليونان أنفسهم بهاتين المرحلتين : تأليف الرسائل الخاصة بموضوعات معينة أولا ثم تأليف المعجمات . فهو تطور طبيعي .

وليس فكرة الترتيب غريبة على الذهن العربي . فقد عايناها حين حاول أن يجمع القرآن وينظمه ، ولجأ في ذلك إلى أمرين : الترتيب الزمني ، والكمي . فقد وضع أغلب السور المدنية في مفتتح المصحف ، وأغلب المكية في ختامه . وجمع السور الطوال في موضع واحد ، والقصار في موضع واحد أيضا . بل ربما نستطيع أن نقول إنه رتب المصحف كله ترتيبا كليا ، إذ يفتتح المصحف — بعد الفاتحة — بأطول سورة ويتدرج في ترتيب السور الأقصر فالأقصر حتى يحتمم بأقصرهن .

ولهذا من أسباب اختلاف الصحابة في ترتيب مصاحفهم ، كما نسف عن مصحف على وعبد الله بن مسعود ، وأبي ، وغيرهم بالنسبة لمصحف عثمان لأن الأمر كان اجتهاديا ، ومن الطبيعي أن تختلف وجهة نظر كل منهم في ذلك .

ولم تكن هذه النظم التي اتبعت في ترتيب القرآن بصالحه لترتيب المعجم الذي يريده الخليل . فالترتيب الزمني لم يكن مستطاعا ولا كان في خلد العرب أن الألفاظ لها تاريخ مسلسل . ولم يصل الإنسان إلى هذه الفكرة إلا حديثا . والترتيب السكي صالح في الأمور التي لها أبعاد . أما المفردات فليس لها ذلك . وربما جعلنا منه الترتيب وفقا للأبنية الثنائية فالثلاثية فالرباعية فالخماسية ولكن مع الفارق . والترتيب الموضوعي اتبعه من قبل الخليل في رسائلهم الصغيرة ، أما هو فلم يرض عنه لأنه كان يريد استيعاب جميع أبنية العرب . فرأى التقاليد تبلغ ذلك بأيسر مما يبلغه أي ترتيب آخر .

وصف المصحف :

الجزء الباق المطبوع من العين يقع في ١٤٤ صفحة من القطع المتوسط . وينقسم إلى مقدمة من الصفحة الأولى إلى العاشرة ، وفيها يبدأ المعجم نفسه أيضا . ويُصَرَّح بنسبة الكتاب إلى الخليل في صدر المقدمة ويُقَمَّر عمله وغرضه فيه ومنهجه وترتيبه للحروف .

ثم تُصَرَّح المقدمة بطريق الرواية : « قال أبو معاذ عبد الله بن عائد : حدثني الليث بن المظفر بن نصر بن سيار عن الخليل : بجميع ما في هذا الكتاب » . ولم يستطع الباحثون معرفة أبي معاذ هذا يقينا . ومال الأستاذ برونلش^(١) إلى أن الاسم محرف وصوابه : أبو معاذ عبد الجبار بن يزيد ، الذي ذكره السيوطي بين

(١) مجلة إسلاميات، المجلد الثاني من ٦٩ .

رواة كتاب العين^(١) ، ويرجح هذا الرأي أن محمد بن خير صرح أنه روى كتاب العين من هذا الطريق أيضا^(٢) .

ولسكن الذي يكدر علينا هذا الميل أن أحمد بن فارس يقول^(٣) : « حدثنا علي ابن إبراهيم القطان عن المعداني عن أبيه عن أبي معاذ عن الليث عن الخليل . . . » وحين نبحت عن أبي معاذ المذكور هنا نبحت عنه بطبيعة الحال في شيوخ ابن فارس وقد صرح هذا بأسمائهم في مقدمة كتابه حين قال :^(٤) « وبناء الأمر في سائر ما ذكرناه [في كتابنا هذا] على كتب مشتهرة عالية . . . فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد المسمى « كتاب العين » أخبرنا به علي بن إبراهيم القطان فيما قرأت عليه ، أخبرنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم المعداني عن أبيه إبراهيم بن إسحاق عن بندار بن لثة الأصفهاني ومعرفة بن حسان عن الليث عن الخليل « فأبو معاذ الذي يذكره ابن فارس إذن هو بندار بن لثة الأصفهاني أو معرفة بن حسان . ولكن بندارا يكنى أبا عمرو فلا يبقى أمامنا غير معرفة . ولسوء الحظ أنه غير معروف لم تذكره كتب طبقات النحويين . و إذن تترجح هذه الكنية بين معرفة هذا ، وبين عبد الجبار الذي ذكره ابن خير والسيوطي ، وبين عبد الله بن عائذ المذكور في مقدمة العين ، وكلهم غير معروف .

تم تنشر في المقدمة بعض الآراء اللغوية والنحوية التي يعتمد عليها الكتاب . ويمكن أن نرى فيها أربعة أصول نسط القول عنها فيما يلي لاتصالها بما وجه إلى الكتاب من نقد .

(١) رأى الخليل أن كلام العرب مبني على أربعة أصناف^(٥) : الثنائي والثلاثي والرابعي والخماسي ، وفسر هذه الأصناف ، ورد إليها ما شد عنها في ظاهره ووضح

(١) الزهر : ١ / ٤٦ .

(٢) فهرست ما رواه عن شيوخه ٣٤٩ .

(٣) الفقايس ٣ / ١٩٨ ، ٢٤٠ .

(٤) الفقايس ١ / ٣ .

(٥) العين ٢ .

خفاياها . فالثنائى هى الحروف والأدوات ولا يكون فى الأسماء أو الأفعال ، فالاسم أو الفعل لا يكون أقل من ثلاثة أحرف حرف : يبتدأ به وحرف تحشى به الكلمة وحرف يوقف عليه^(١) . أما الأسماء الثنائية فى ظاهرها مثل (يد ، فم) فهى ثلاثية فى أصلها كما يظهر فى تثنيها وجمعها وتصغيرها والفعل المشتق منها مثل فوان وأيد وبديّة ، ودعى من دم . وعلّة سقوط الحرف الثالث منها — فى رأى الخليل — أنه ساكن فلما دخل عليه التنوين ساكنا ، اجتمع ساكنا فنثبت التنوين لأنه إعراب ، وذهب الحرف الثالث الساكن .

وذهب فى لفظ فم إلى مذهب آخر صرح به فى المقدمة أيضا فقال^(٢) : « بل الفم أصله « فوه » والجمع أفواه والفعل فاه يفوه فوها : إذا فتح فاه للكلام » . ولعل الخليل رجع عن رأيه الأول ثم تمسك بالثانى بدليل الإضراب فى عبارته . وكذلك رأى الخليل أنك إذا جئت باسم من حرف ثنائى ضعفت الحرف الأخير ليصير على ثلاثة أحرف فنقول : « هذه (لَوْ) مكتوبة وهذه « قَدْ » حسنة الكتابة » وقد روى سيبويه وابن منظور مثل هذا الرأى عن الخليل^(٣) .

ولم يعتبر الخليل فى هذه الأبنية إلا الحروف الأصلية بطبيعة الحال ولذلك استبعد ألف الوصل من اعتباره . قال^(٤) : « والألف التى فى اسجحكك واقشعر واسجحفر واسبكر ليست من أصل البناء ، وإنما أدخلت هذه الألفات فى الأفعال وأمثالها لتكون الألف عمادا وساما للسان إلى الحرف الساكن ، لأن حرف اللسان لا ينطلق بالساكن من الحروف فيحتاج إلى ألف الوصل » .

أما الحرف المضعف مثل الزاء فى اقشعر واسبكر فاعتبره حرفين و إذن فالكلمتان خماسيتان عنده . هذا ما يحكيه الليث ، وفيه مناقضة صريحة للمشهور عن رأى الخليل بأن الحرف المضعف فى الثلاثى وما فوقه زائد الأول منهما^(٥) ، لأنه فى « سلم » مثلا

(١) العين ٣ . (٢) العين ٣ .

(٣) العين ٣ ، الكتاب ١ / ٢٣ ، ولسان العرب ١٤ - ٢٣٣ . (٤) العين ٢ .

(٥) شرح الرضى على النافذة ٢ - ٣٦٥ .

وقم موقع حروف العلة الزائدة في أوزان « فوعل وفاعل وفيعل » . وخالفه آخرون فذهبوا إلى أن الزائد الحرف الثاني لأنه وقع موقع حرف العلة الزائد في مثل « جدول » وجوز سيبويه الأمرين . وعلى رأى الخليل كما في شرح الشافية تكون إحدى الرأين في « اقشعر واسبكر » زائدة والألف زائدة فالفعلان مزيدان ومجردها رابعى هو « قشعر وسبكر » . ويبدو أن الليث لم يحسن فهم الخليل في هذه المسألة فقد شرح الخليل له أن ألف الوصل مزيدة ليعتمد عليها اللسان في النطق بالساكن والراء المضعفة راءان لا واحدة فاعتقد أن الراءين أصليتان وحكم على الكلمتين بأنهما خماسيتان ، ولما كانت الكلمتان فعلين حكم الليث بوجود أفعال خماسية . وهذه الغلطة الكبرى . فسيبويه يقول^(١) : « بنات الخمسة . لا تكون في الفعل البتة » . ولم يذهب أحد إلى هذا الرأى لا بصرى ولا كوفى . فالكوفيون يعدون ما زاد على ثلاثة أحرف زائدا لا أصليا . ولذلك يجب أن تنبه إلى خطأ هذا الرأى فيما سبقنا من أقوال الليث . وقد روى الأزهري قولاً للخليل يدل على صحة رأينا هذا . قال في أول أبواب الرباعى من كتاب العين في تهذيبه : « قال الخليل بن أحمد : الرباعى يكون اسما ، ويكون فعلا ، وأما الخماسى فلا يكون إلا اسما ، وهو قول سيبويه ، ومن قال بقوله » . وذهب الخليل بعد ذلك إلى أنه ليس للعرب بناء أصلى في الأسماء ولا في الأفعال على أكثر من خمسة أحرف .

ورأى الخليل هنا واضح وصريح ، في أن أقل الحروف التى يتألف منها الاسم أو الفعل ثلاثة . فالأصل عند الخليل واللغويين والنحويين بعده ، في المواد العربية هو الثلاثى . ولكن هذا الرأى لثى هجوما عنيفا في عصرنا الحديث . فقد ظهر مذهب آخر يرى في اللغة كائنا حيا يولد طفلا ، ويشب صبيا ، ويبلغ شابا ، ويهين شيخا ، وقد يموت إذا بلغ أرذل العمر ، فاللغة في هذا المذهب ظاهرة اجتماعية تنطبق عليها القوانين التى تسود المجتمعات . ويرى المؤمنون بهذا المذهب أن المجتمع يمر بالمرحل

التي يربها الفرد من البشرية منذ أن يولد إلى أن يموت . ولما كان الطفل لا يحسن التلفظ بالكلمات التي يسمها ، وإنما يتفوه بها مبتورة مشوهة . فهو يسمع في هذه الكلمات أصواتا ، يحاول أن يقلدها ، بطبيعة التقليد التي تسيطر عليه في هذه المرحلة من عمره . ولكن عضلات فمه ولسانه لا تيسر له إخراج هذه الأصوات ، كما سمعها بالضبط ، فيلجأ إلى اختصارها وتقليد ما لفت نظره منها ، أو أبرز ما يميزها . وهكذا إذا أراد أن ينطق بأب ، قال : با ، وبأم ، قال : ما ، وما مائل ذلك . يضاف إلى ذلك أنه هو الذي يختار من الصوت مزايه البارزة ، واختياره ذاتي محض ، ولذلك قد يختلف تفوهه لصوت اللفظ الذي سمعه عن تفوه طفل آخر في عمره . وهذا ما حدث للرجل البدائي . سمع صوتا طبيعيا كالزلازل والبراكين مثلا ، فأراد أن يقلده ، فقلد ما استرعى انتباهه من هذا الصوت ، لاجمع التفاصيل التي لامسته ، أو الوجوه التي تفرغت منه . فكان تقليده مبتورا لعدم مرونة عضلات النطق عنده ، ومشوها لتحكّم أذنه واختياره فيه . وكانت الكلمات الأولى التي اخترعها الإنسان الأول تقليدا للأصوات الطبيعية . وتتألف من مقطع واحد ، يبرز فيه حرف أو حرفان أولهما متحرك وثانيهما ساكن كما هو الحال عند الطفل . ولكن الزمن تقدم بهذا الإنسان البدائي ولم تكفه هذه الأصوات التي تتألف من مقطع واحد ، في الدلالة على ما يزيد من أشياء آخذة في التكاثر باتساع معارفه وقدرته ، فاضطر أن يضيف إلى هذه المقاطع زيادات للترفة بين المتشابه منها ، ولتوسع أمامه مجال الاختلاف والابتكار ، فظهرت الألفاظ الثلاثية والرابعة المضاعفة . وكانت الزيادة التي طوعته في هذه المرحلة المتقدمة تتألف من أمرين : تكرار المقطع الذي عنده ، أو إضافة حرف علة لأن هذا ليس إلا مدا في النفس ، وإطالة في الوقت الذي تنطق فيه الكلمة . فتكرار المقطع أوجد المضاعف الرباعي ، لأن هذا البناء ليس إلا تكرارا محضا ، فالناطق يقول رَلْ رَلْ رَلْ ، بدلا من زل . وإضافة حرف العلة أوجدت الأجوف إذا أضيف حرف العلة بين الحرفين مثل زال ، والناقص إذا أضيف حرف العلة في آخر الكلمة . وظهرت هذه الأبنية الثلاثة في وقت متقارب ، في غالب الظن .

ثم ابتكر المضاعف الثلاثي بتضعيف الحرف الثاني من هذا المقطع . وابتكر من الثنائي المهموز ، سواء أوضع الميمز أولا ، أم بين الحرفين الأصليين ، أم بعدهما بتحريك حرف العلة . ثم ظهر المثال الواوي واليائي . وأخيرا ضم إلى الحرفين الأصليين حرفا يابسا ثالثا ، فظهر الثلاثي الصحيح . وضم إليهما حرفين يابسين فظهر الرباعي الصحيح ، وثلاثة حروف صحاح ، فظهر الخماسي ، أو قل ذلك عن طريق النحت . واختلفت معاني الأبنية الجديدة وتنوعت ، حتى انفصلت عن المعنى الأصلي الذي كان للحرفين القديمين منها . ولسكن بعض هذه الأبنية حافظ على المعنى القديم ، يقول ابن فارس^(١) : « إن لله في كل شيء سرا ولطيفة . وقد تأملت هذا الباب ، [يعني باب الدال مع اللام] ، من أوله إلى آخره ، فلا ترى الدال مؤنلفة مع اللام [مهما كان ثالثهما] إلا وهي تدل على حركة ومجىء ، وذهاب وزوال من مكان » . وقال السيد مرتضى الزبيدي^(٢) : « نقل شيخنا عن الزمخشري في الكشف أنه قال : لو استقرى أحد الألفاظ التي فاؤها نون ، وعينها فاء ، لوجدها دالة على معنى الذهاب والخروج » . ويتبين من هذا أن الرباعي والخماسي يتألفان من كلمة أولى وزيادات ، أو من كلمتين ، وربما من ثلاث .

وقد استشرف إلى مثل هذا الرأي بعض الأقدمين ، الذين قال عنهم ابن جني^(٣) « وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الريح ، وحنين الرعد ، وخرير المياه ، وشحيج الحمار ، وتعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ونزيب الظبي ، ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا الرأي عندي وجه صالح ، ومذهب متقبل » . كما ذهب أحمد بن فارس إلى أن الرباعي والخماسي يتألفان بالنحت في أغلب أحوالها ، وأقام على هذا الأساس معجمه المسمى « المقاييس » .

وأهم من هذا كله أن التحليل نفسه ارتضى ما يشبه هذا المذهب في بعض آرائه

(١) المقاييس مادة دل . (٢) تاج العروس مادة نعد . (٣) الخصائص ١ / ٤٤ .

عن أصل الرباعي المضاعف . فقد فرق بينه وبين الرباعي المجرد السليم ، وذهب إلى أن الأخير منهما بناء مستقل ، مثله مثل الفعل الثلاثي . أما الرباعي المضاعف فذهب إلى أنه حكاية للأصوات الطبيعية ، وإلى أن كثيرا منه مأخوذ من الثنائي الخفيف . قال (١) : « ألا ترى في نقل حكاية جرس اللجام ، أن الحاكى يحكى صلصلة اللجام ، فيقول : صلصل اللجام ، وإن شاء قال صل ، فيخفف مرة اكتفاء بها ، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك ، فيقول صل صل صل ، فتكلف من ذلك ما بدا له » . وقال أيضا (٢) : « ولا تكون الحكاية مؤلفة حتى يكون حرف صدرها موافقا لحرف صدر ما ضم إليها ، ومجزها موافقا لحرف مجز ما ضم إليها ، كأنهم ضموا « دق » إلى « دق » فألفوا بينهما » أى في دقة .

وذهب أيضا إلى أن (٣) « العرب تشق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثنائي المقل بحرف التضعيف [يريد الثلاثي المشدد] ومن الثلاثي المعتل . ألا ترى أنهم يقولون : صل اللجام يصل صليلا ، فإن حكيت ذلك قلت صل تمد اللام وتنقلها من الصلصلة ، وهما جميعا صوت اللجام ، فالتثقيب مد ، والتضعيف ترجيح ، لأن الحسكي يخف فلا يتمكن لأنه على حرفين ، فلا ينقاد للتعريب حتى يضاعف أو يثقل . فيجىء كثير منه متفقا على ما وصفت لك ، ويجىء كثير منه مختلفا نحو قولك صر الجندب صريرا ، وصرصر الأخطب صرصرة . كأنهم توهوا في صوت الجندب مدا وتوهوا في صوت الأخطب ترجيعا » . ومن الواضح أنه حين ربط بين الثلاثي المضاعف والرباعي المضاعف ، ربط بينهما كذلك وبين الثنائي الخفيف لأنه أصلهما معا .

إذن فالخليل حين يقول إن أقل الأصوات ثلاثة ، إنما يتكلم عن المرحلة الأخيرة التي استقرت عندها اللغة ، وبعض النظر عن تطورها التاريخي الطويل . وله في ذلك

(١) العين ٧ .

(٢) العين ٦ .

(٣) مقدمة تهذيب الأزهري في مجلة العالم المرقى عام ١٩٢٠ ص ٤٤ . والعين ٧ .

كل الحق ، لأنه يريد أن يعرفنا اللغة التي كان العرب في عهده يتكلمون بها ، لا العربية الموعظة في القدم ، التي تختلط بغيرها من الساميات ، ولم يبق منها في عهد الخليل إلا آثار قليلة غالبت التطور ، و بقيت شاهدة على الأطوار الأولى للغة . فالخليل مصيب في قوله ، لأنه يعلم قوما آخر مرحلة وصلت إليها العربية ، وأصحاب المذهب الثنائي مصيبون في قولهم ، لأنهم ينظرون إلى تاريخ قديم . ولكن إصابة الخليل في كلامه عن اللغة الراهنة في عهده ، لا تجعلنا نفعل عن بعض نظرائه الخاطفة إلى التطور اللغوي حتى أنه ليعد من واضعي البذور الأولى لهذا المذهب في اللغة العربية . ورعى هذه البذور بعده ابن فارس وابن جني خاصة ولكنها سرعان ما جفت أرضها بعدهم ، حتى قُبِضَ لها بعض الأعلام في عصرنا الحديث ، فأحيوها وزادوها نضرة وازدهارا . وأشهر هؤلاء الأعلام أحمد فارس الشدياق صاحب « سمر اللبالب » وجرجى زيدان صاحب « الفلسفة اللغوية » ، والأب أنستاس ماري الكرملي صاحب « نشوء اللغة العربية ونموها واكتسابها » ، والأب مرمجى الدومنيكي صاحب « المعجمية العربية على ضوء الثنائية والأسنوية السامية » و « هل العربية منطوقية — أبحاث ثنائية أسنوية » و « معجزات عربية سامية » والمقالات الكثيرة في الدفاع عن مذهبه ، وآخرها مقال « طلائع الثنائية في القديم » في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، رجب ١٣٧١ ، نيسان ١٩٥٢^(١) .

وقد هوجم الكتاب بسبب هذه المسألة ، لأن الخليل خالف فيها آراء البصريين وقيل إنه وافق الكوفيين^(٢) ، واعتمد عليها بعض الباحثين فأنكر على الخليل تأليف الكتاب ، ونسبه إلى الليث ، الذي قرأ الصرف والنحو على القاسم بن معن المسعودي من علماء الكوفة . ولكن الأمور يجب ألا تؤخذ بطواهرها وحدها ، ويجب أن تبحث وتمحص ، قبل الحكم عليها . وهالك آراء المدرستين في هذه المسألة :

(١) رجعت إلى هذه الكتب والمقالات في وصف مذهب الثنائية في اللغة ، ومحاماتها للأصوات الطبيعية في نهجها الأولى .
(٢) السيوطي - الزهر ١ / ٤٣ .

قال سيبويه رأس البصريين^(١): « وإما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه ، كما أن بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه ، وأما سفرجل فمن بنات الخمسة ، وهو صنف من الكلام ، وهو الثالث فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف على هذه الأصناف الثلاثة » .

أما الكوفيون^(٢) فذهبوا : « إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة . فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد . واختلفوا فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف ، الحرف الذي قبل آخره . وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف ، هو الحرف الأخير . وإن كان على خمسة أحرف نحو سفرجل ففيه زيادة الحرفين الأخيرين » .

واحتج الكوفيون لأرائهم بالإجماع على وزن جعفر بَعَمَلٌ ، وسفرجل بَعَمَلٌ ، فدل تكرار اللام على وجود حروف زائدة ، هي المكررة .

ورد عليهم البصريون بأن النحويين أجمعوا : « على أن الحرف الزائد ، إذا لم يكن تكريرا ، يوزن بانفذه » ، فيكون وزن جعفر فعفل على رأى الكسائي ، وفعل على رأى الفراء ، ووزن سفرجل فعجل وما أشبهه . ولكن أحدا لا يقول بذلك ، فدل على بطلان رأى الكوفى . وكان أقوى رد للبصريين قولهم إن الوزن هو تمثيل فقط ، وتكرار اللام فيه للخفة والمائلة ، وليس فيه أى دلالة على زيادة حروف أو تكرارها ، فيجب إذن عدم الخلط بين الميزان والموزون .

ولم يفرق البصريون فى رأيهم السابق بين الرباعى المضاعف ، والرباعى غير المضاعف . ولكن الكوفيون^(٣) فرقوا بينهما ، فأروا أن الرباعى المضاعف الذى يبقى بعد سقوط الحرف الثالث منه محتفظا بالمعنى الذى كان له قبل سقوطه ،

(١) الكتاب ٢ / ٣٥٤ .

(٢) ابن الأبارى - الإنصاف فى مسائل الخلاف ، المسألة ١١٤ .

(٣) ابن الأبارى - الإنصاف ، المسألة ١١٦ .

أو مناسبة لعناه مناسبة قريبة، وأو أن الحرف الثالث فيه زائد مثل زلزل مشتقة من زلّ، وصرصر من صرّ، ودمدم من دم، أما ما لم يكن كذلك، كالبلبال والمخلخال، فلا يرتكبون ذلك فيه .

واستدل البصريون على رأيهم ، بأن التضعيف لا يحكم بزيادته إلا بعد كمال ثلاثة أصول ، مثل : قَدَّبَ ، وعلكَدَّ ، وفرشَبَ ، ومهدد ، وصمحمح ، ومرمريس ، وبرهرة ، لأنها يتبقى فيها ثلاثة أصول بعد حذف التضعيف منها .

واستدل الكوفيون بالاشتقاق ، فإدام الحرف يسقط في بعض اشتقاقات الكلمة التي معناها ، فلا بد أنه زائد .

ويتضح من هذا العرض أن الخليل وافق البصريين في الرباعي المجرد السليم ، وخالفهم في الرباعي المضاعف ، ولكنه لم يتفق مع الكوفيين فيه تمام الموافقة ، وإما في الربط بينه وبين الثلاثي المضاعف . وخالفهم أيضا في ذهابه إلى أن أصلهما معا هو التناؤى الخفيف ، وفي ربطه هذا المضاعف الرباعي بالثلاثي المعتل أيضا . بل الأمر الوحيد الذي اتفق فيه مع الكوفيين خالفهم في النقطة التي ارتكز عليها كل منهم في رأيه ، فأقام الخليل رأيه على الناحية الصوتية الطبيعية ، وأقامه الكوفيون على الاشتقاق وحده .

ولكن موافقة الكوفيين للخليل في أطراف من هذه المسألة ليست من الأمور التي تسلب عقولنا دهشا فلا نستطيع إلا التكذيب والظن ، فهم يوافقونه في غيرها من المسائل التي لم ترد في كتاب العين . وأقرب مثال لذلك اتفاق الخليل والكوفيين على وزن كلمة « خطايا »^(١) ، ومخالفته البصريين في « إي » في الضمير « إياك » وإياه وإيأي^(٢) .

والأمر أخطر من هذا الاتفاق العرَضِي ، فإني أريد أن أصرح هنا بأن الانفصال

(١) ابن الأنباري — الإصناف ، المسألة ١١٦ .

(٢) نفس المرجع ، المسائلان ٩٨ ، ١٠٢ .

والعداء بين مدرستي البصرة والكوفة لم يكونا معروفين في عهد الخليل . فمدرسة الكوفة كانت بائنة ، وكانت تسترفد الدراسات التي أخذت في النضج في البصرة ، فأبو جعفر الرؤاسي رأس مدرسة الكوفة يأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر^(١) ، والكسائي الكوفي يرحل إلى البصرة ويأخذ عن الخليل^(٢) ، والقراء يأخذ عن يونس بن حبيب البصري^(٣) ، ويكثر من الرواية عنه ، ويعترف بذلك الكوفيون أنفسهم ، وسيبويه البصري — يقولون — يأخذ من الكوفيين^(٤) ، وأبو زيد البصري يروي بعض شعره ورجزه في النوادر عن المفضل الكوفي . أما هذا العداء الشديد فقد برز واشتد عندما تدخلت المادة بينهما بعد ذلك العهد ، وأعنى بذلك التنافس على بغداد ، وخاصة في عهد المبرد وثلعب ، فلا مانع أبدا من اتفاق الآراء في عصر الخليل .

ومصدق هذا القول ذهاب محمد باقر الخونساري^(٥) إلى افتراق مدرستي البصرة والكوفة في عهد الأخفش الأوسط والمبرد واتحادها قبل ذلك . وذهب السيوطي^(٦) إلى مثل هذا الرأي ، ولكنه رأى أن انفصال المدرستين تم بعد عهد الخليل مباشرة . (٢) فقد الخليل الصيغ الرباعية والخماسية ، وبيّن الأصيل منها والدخيل في اللغة . وأقام نقده على الناحية الصوتية فيها ، كأنما اللغة تحولت عنده إلى أصوات وأنغام ، فالمتناسق عنده عربي صحيح ، والناشز مولد دخيل . فالأبنية الرباعية والخماسية الصحيحة لا تعرى عن واحد أو أكثر من حروف الدلالة الستة وهي ر ، ل ، ن ، ف ، ب ، م . فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرفة من هذه الحروف ، فاعلم أنها محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب ولو كانت على الأوزان العربية . وجاءت

(١) السيوطي — البنية ٣٤ .

(٢) نفس المرجع ٣٣٦ .

(٣) نفس المرجع ٤١١ .

(٤) نفس المرجع ٣٤ .

(٥) روضات الجنات ٢١٤ .

(٦) الافتتاح ٨٣ .

عن ثقة مثل الكشعنج والكعضج وأشباههن^(١) . وقد أدخل بعض دخلاء الأصل هذه السكلمات على الناس بإرادة اللبس والتعنت .

ثم أشار إلى أنه يشذ عن هذه القاعدة بعض الصيغ ، ولكنها يجب أن تقترب ببعض الشروط في هذا الشذوذ . فيلزم أن يرد في هذه السكلمات حرف العين ، أو القاف ، أو الالفين معا . فإن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه ، لأنهما أطلق الحروف وأصغرها جرسا ، فإذا اجتمعتا أو أحدهما في بناء حسن لنصاعتهما مثل المسجد والقداحس . وقد سماهما لهذا السبب حرفي الطلاقة .

فإن كان هذا البناء المعري من الحروف الدائق اسما ، وورد فيه أحد حرفي الطلاقة لزمته أيضا السين أو الدال أو كلاهما . فهما يحسنان جرس الأبنية أيضا ، لأن السين توسطت بين مخرجي الصاد والزاي ، ولأن الدال لا نت عن صلابة الطاء وكرازتها ، وارتفعت عن خفوت الناء .

وهناك استثناء عام ، هو المضاعف الرباعي ، مثل دقذقة وصرصرة ، فذلك بناء يستحسنه العربي فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل ، ومن الدائق والشفوية والضم ، بل يتسامح فيه في غير ذلك ، فالصاد والسكاف لا تجتمعان في بناء عربي إلا إذا قدمت الصاد وفصل بينها وبين السكاف ، مثل الضنك والضحك ، ولكنهما تأتيان في المضاعف دون فاصل مثل الضكضكاة . فالمضاعف جائز فيه كل غث وسمين ، من الفصول والأعجاز والصدور وغير ذلك .

وقد روى الأزهري^(٢) أن غير الليث روى هذه الآراء عن الخليل . وتجدها بعينها عند من بعده من اللغويين .

(٣) انتقل الخليل بعد هذا إلى الكلام عن مخارج الحروف وترتيبها ، وقد أثار ما وصل إليه من نظم عواصف من النقاش والاختلاف ، ولذلك نحن في حاجة

(١) العين ٥ ، ٦ .

(٢) مجلة السالم القسري ٤٦ ، ٤٧ .

إلى تفصيل الكلام عنها ، ونحب أن نقدم بين يديها صورة من النظم التي ارتضاها
البصريون والسكريون ، لترى مركز الخليل منها ، لأنه اتهم بمالئة السكريين
في نظامه^(١) .

ومذهب سيبويه في ترتيب الخارج^(٢) هو أن الحروف العربية تسعة وعشرون
حرفاً ، وهي الهمزة ، والألف ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، والقاف ،
والكاف ، والجيم ، والشين ، والياء ، والصاد ، واللام ، والراء ، والنون ، والطاء ،
والدال ، والتاء ، والصاد ، والزاي ، والسين ، والظاء ، والذال ، والباء ، والفاء ،
والياء ، والميم ، والواو . وهو المذهب الرسمي لمدرسة البصرة .

وجعل للحروف العربية ستة عشر مخرجاً^(٣) . فلاحق منها ثلاثة : فأصاها
مخرجاً الهمزة والهاء والألف ، ومن أوسط الخلق مخرج العين والحاء ، وأدناها مخرجاً
من الفم الغين والحاء . ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف
ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك الأعلى مخرج
الكاف . ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين
والياء . ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد . ومن حافة
اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى
وما فوق الضاحك والناب والرابعة والثنية مخرج اللام ، ومن طرف اللسان بينه
وبين ما فوق الثنايا مخرج النون ، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان
قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء . وما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج
الطاء والدال والتاء . وما بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد .
وما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والتاء . ومن باطن الشفة

(١) السبوطي — المزهري ٤٣/١ .

(٢) ابن جني — سر الصناعة ٥٠ . والرضي — شرح الشافية ٣/٢٥٠ — ٢٥٤ . وشرح
ابن يمين الفصل ١٤٥٩ وهي تختلف قليلاً عما في كتاب سيبويه ٤٠٥/٢ .

(٣) الكتاب ٤٠٥/٢ .

السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء . ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو .
ثم قسم هذه الحروف أقساما بحسب صفاتها ، ولا يهمننا منها إلا حروف العلة ،
التي قال عنها^(١) : « ومنها [من الحروف] اللينة ، وهي الواو والياء ، لأن مخرجهما يتسع
لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها ، كقولك وأى والواو ، وإن شئت أجريت
الصوت ومددت . ومنها الهامى ، وهو حرف لين اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد
من اتساع مخرج الباء والواو ، لأنك قد تضم شفتيك فى الواو ، وترفع فى الباء لسانك
قبل الحنك ؛ وهى الألف . وهذه الثلاثة أخفى الحروف لانتساع مخرجها ، وأخفاهن
وأوسعهن مخرجا الألف ثم الباء « فهو — كما ترى — يذهب إلى أن حروف العلة
لها مجال متسع تخرج منه ، ينفصح للهواء ، وإن اختلفت سعة المجال فى كل حرف
منها . وهذا الوصف شبيه بوصف تحليل حروف العلة الهوائية أو الهاوية — كما
سماها — وإن كان سيبويه زاد عليه فى التفاصيل .

وقد خالف الأخفش^(٢) من البصريين سيبويه فى مخرجى الألف والهاء
وجعلهما معا ، فلبست إحداهما بتقدمة على الأخرى ولا متأخرة . ولكن بقية
البصريين وافقوا سيبويه ، ثم ارتضى مذهبه المتأخرون من النحويين وساروا عليه .
ولا يذكر لنا النحويون مذهب الكوفيين ، ولكن الرضى يصرح لنا فى عبارة
نفهم منها أنهم وافقوا سيبويه فى مذهبه ، ماعدا مواضع قليلة ، قال^(٣) : « وخالف
القراء سيبويه فى موضعين : أحدهما أنه جعل مخرج الباء والواو واحدا ، والآخر أنه
جعل الفاء والميم بين الشفتين » .

والآن أين موضع الخليل بين هذه المذاهب ؟ أما الترتيب الذى صرح هو
نفسه به فى المقدمة^(٤) ، فهو على الصورة التالية « ع ح ه خ غ ق ك ج ش ض ص
س ز ط ت د ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ي ء » .

(٢) شرح الرضى على الشافية ٢٥١/٣ .

(١) الكتاب ٤٠٦/٢ .

(٤) العين ٢ .

(٣) شرح الشافية ٢٥٤/٣ .

و بسط الخليل^(١) القول في هذه الحروف ومخارجها ، فرأى أنها ٢٩ حرفا ،
٢٥ منها صحاح لها أحياء ومدارج ، و ٤ هوائية . أما الصحاح فترتب على النحو التالي :
العين ثم الحاء ثم الهاء من حيز واحد ، وبعضها أرفع من بعض . الخاء والغين من
حيز واحد ، والحروف الخمسة حلقية . القاف والكاف هويتان ، والكاف أرفع .
الجيم والشين والضاد في حيز واحد . الصاد والسين والزاي في حيز واحد . الطاء
والدال والباء في حيز واحد . الظاء والذال والباء في حيز واحد ، وبعضها أرفع
من بعض . الزاء واللام والنون في حيز واحد . الفاء والياء والميم في حيز واحد .
أما الهوائية فهوائية في الهواء ، وليس لها حيز تنسب إليه إلا الهواء . ولكنه
يجعل الواو والألف والياء وحدها ، والمهمزة وحدها .

وفي فقرة أخرى^(٢) يعطى الخليل كل طائفة من هذه الحروف لقبها . فيسمى
العين والحاء والخاء والغين حلقية ، لأن مبدأها من الحلق ، والقاف والكاف لهوية
لأن مبدأها من اللهاة ، والجيم والشين والضاد شجرية ، لأن مبدأها من شجر النم ،
وهو مفرجه ، والصاد والسين والزاء أسلية ، لأن مبدأها من أسلة اللسان ، وهي
مستدق طرفه ، والباء والظاء والدال نطعية لأنها تخرج من نطح الغار الأعلى ، والظاء
والذال والباء لهوية ، والراء واللام والنون ذلقية ، لأن مبدأها من ذلق اللسان ، وهو
تحديد طرفيه ، والفاء والياء والميم شفوية أو شفعية ، لأن مبدأها من الشفة ، والياء
والواو والألف والمهمزة هوائية ، لأنها هوائية لا يتعلق بها شيء . وقد اعتمد في هذه
الانتساب على مدرجة كل حرف وموضعه الذي يبدأ منه ، ولذلك وضع الأزهري
هذه الفقرة في مقدمة التهذيب تحت عنوان « باب أحياء الحروف^(٣) » .

والأمر إلى الآن يسير وانحنا مطردا ، إذا أغضينا النظر عن الاضطراب الذي
اعترى الحروف النطعية وحروف العلة . ولكن ما العمل إذا لم يقتصر الاضطراب

(١) العين ٤ ، ٨

(٢) العين ٩ .

(٣) مجلة العالم المصرقى ٤٤ .

على بعض التوافه؟ فحروف العلة التي رتبت أولا «واي ء» ترتب هنا «ى واء»
وترتب مرة أخرى^(١) «وى اء» وترتب ترتيبا آخر أشار إليه سلمة بن عبد الله
بن دألان المعافري في قوله^(٢):

يا سائل عن حروف العين دونكها في رتبة ضمها وزن وإحصاء
وقال في آخر النظم:

واللام والنون ثم الفاء والياء والميم والواو والمهموز والياء
أما إن كان المعافري وغيره من الناظمين يقصدون بالهمزة الألف اللينة ،
فتكون المشكلة قد حلت ، ويكون التعبير قد خانهم . ولا يقتصر الأمر على ذلك ،
فالزبيدي في مختصره لا يسير على أحد هذه الترتيبات ، بل يقدم الهمزة ، فالياء ،
وأخيرا الواو . ولكنه إلى جانب ذلك يضع أبدينا على السر ، حين يقول^(٣): «ولو أن
الكتاب للخليل ... لوضع الثلاثي المعتل على أقسامه الثلاثة : ليستبين معتل الياء من
معتل الهمزة والواو ... ونحن على قدرنا قد هذبنا جميع ذلك في كتابنا المختصر منه ،
وجعلنا لكل شيء منه بابا يحصره وعددا يجمعه » . وإذن فالخليل اضطرب في حروف
العلة ، ولم يرتبها ، ولكن جمعها معا دون تمييز . ومخلص بهذه الطريقة من
مشكلة عويصة واجهته فيها ، فهو شاعر بأن الهمزة مختلفة عن بقية حروف العلة ،
ولكنه لا يستطيع أن يصوغ هذا الشعور صياغة واضحة ، ولذلك قال عنها في فقرة^(٤) :
« والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد ، لأنها هوائية لا يتعلق بها شيء »
وقال في فقرة ثانية^(٥) : « ثم الواو والألف والياء في حيز واحد : والهمزة في الهواء
لم يكن لها حيز تنسب إليه » . وقال في ثالثة^(٦) : « وأربعة أحرف هوائية ، وهي الواو

(١) العين ص ٩ .

(٢) السيوطي - المزهر ١ / ٤٥ .

(٣) السيوطي - المزهر ٤٣ .

(٤) العين ٩ .

(٥) العين ٩ .

(٦) العين ٨ .

والياء والألف اللينة . وأما الهمزة فسميت حرفاً لأنها تخرج من الجوف ، فلا تقع في مدرجة من مدارج الحلق ، ولا من مدارج اللسان ، ولا من مدارج اللهاة ، وإنما هي هاوية في الهواء ، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف . وكان يقول كثيراً : الألف اللينة والواو والياء هوائية ، أي أنها في الهواء » .

وأخيراً يبدو أنه استقر على رأي شبيه برأي سيديويه ، حين يقول^(١) : « وأما الهمزة فمخرجها من أفصى الحلق مهتوتة مضغوطة ، فإذا رفة عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح » . ويرى السيوطي^(٢) هذا القول الأخير عن ابن كيسان عن الخليل ، مع بعض زيادات ، تقر به من مذهب سيديويه كل القرب ، أو تجعل المذهبين واحداً . قال ابن كيسان : سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال : « لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف ، ولا بالألف لأنها لا تكون في ابتداء كلمة ، ولا في اسم ولا في فعل إلا زائدة أو مبدلة ، ولا بالهاء لأنها مهموسة حَقِيَّة لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيز الثاني ، وفيه العين والحاء ، فوجدت العين أنصع الحرفين ، فابتدأت به ليكون أحسن في التأليف . وليس العلم يتقدم شيء على شيء ، لأنه كما يحتاج إلى معرفته ، فبأي بُدَى كان حسناً ، وأولاهها بالتقديم أكثرها تصرفاً » .

وذكر غير الليث عن الخليل رأياً آخر له في حروف العلة يربط بينها ، ويوضح لنا حيرة هذا العالم فيها قال^(٣) : « والعويص في الحروف المعتلة ، وهي أربعة أحرف : الهمزة والألف اللينة والياء والواو ، فأما الهمزة فلا هجاء لها ، إنما تكتب مرة ألفاً ومرة وواو ومرة ياء ، فأما الألف اللينة فلا صرف لها ، إنما هي جرس مدة بعد فتحة ، فإذا وقعت عليها صروف الحركات ضعفت عن احتمالها ، واستنامت إلى الهمزة أو الياء أو الواو ، كقولك عصابة وعصائب ، كاهل وكواهل ، سعادة وثلاث سعليات

(١) العين ٤ .

(٢) المظهر ١ / ٤٥ .

(٣) مجلة العالم الفرق ٤٧ ، ومخطوط دار الكتب .

فيمين يجمع بالتاء . فالهمزة التي في العصائب هي الألف التي في العصابة ، والواو التي في الكواهل هي الألف التي في الكاهل جاءت خلفاً منها ، والياء التي في السعلبات خلف من الألف التي في السعلاة ، ونحو ذلك كثير . فالألف اللينة هي أضعف الحروف المعتلة ، والهمزة أقواها متناً ، ومخرجها من أقصى الحلق عند العين ، قال : والياء والواو والألف اللينة يُصات بها ، ومدارج أصواتها مختلفة ، فدرجة الألف شاخصة نحو الغار الأعلى ، ومدرجة الياء منخفضة نحو الأضراس ، ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين ، وأصلهن من عند الهمزة ، ألا ترى أن بعض العرب إذا وقف عندهن همزهن كقولك للمرأة افعلِي ، وتسكت ، وللأثنيين افعلْأ ، وتسكت ، وللقوم افعلُو ، وتسكت . فإنما يهمن في تلك الالفة لأنهن إذا وقف عندهن انقطع أنفاسهن فرجعن إلى أصل مبتدئهن من عند الهمزة . فهذه حال الواو الساكنة بعد الضمة ، والياء الساكنة بعد الكسرة ، والألف اللينة بعد الفتحة . وهؤلاء في مجرى واحد . والواو والياء إذا جاءتا بعد فتحة قويتا ، وكذلك إذا تحركتا كانتا أقوى . ومن تبيان ذلك أن الألف اللينة والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة إذا لقيهن حرف ساكن بعدهن سقطن ، كقولك عبد الله ذو العمامة ، وكأنك قلت : ذُلْ ، وتقول : رأيت ذا العمامة . كأنك قلت : ذُلْ ، وتقول مررت بذي العمامة ، كأنك قلت : ذُلْ ، ونحو ذلك كذلك في الكلام أجمع . والياء والواو بعد الفتحة إذا سكتنا ولقيهما ساكن بعدهما فإنهما تتحركان ولا تسقطان أبداً ، كقولك : لو انطلقت يا فلان ، وكقولك للمرأة : اخشي الله ، وللقوم : اخشوا الله ، وإذا وقفت قلت : اخشوا ، واخشى ، فإذا التقت الياء والواو في موضع واحد وكانت الأولى منهما ساكنة ، فإن الواو تدغم في الياء إن كانت قبلها أو بعدها في الكلام كله نحو : الطي من طويت ، الواو قبل الياء ، ونحو الخي من الحيوان ، الياء قبل الواو . . » .

ولكن الاضطراب لا يقتصر على حروف العلة والهمزة ، والحروف النطعية ، بل هناك اضطراب آخر أبرز وأوضح . فانخليل = كما رأينا = يجعل الجيم والشين

والضاد طبقة واحدة تخرج من شَجَرِ الفم^(١) ، ولذلك يسميها شجرية ، وعلى هذا الترتيب جرى في الكتاب . ولكنه قال في المقدمة أيضا^(٢) : وأما مخرج الحيم والقاف والكاف فمن بين عكدة اللسان وبين اللهاة في أقصى الفم . فهو في هذا القول يخرج الحيم من مجموعتها الأولى ويضعها في مجموعة ثانية ، هي اللهوية . ويفسر الخليل نفسه في مادة « عكد » من كتاب العين ، عكدة اللسان بأنها أصله وعقدته ، أي طرفه الداخِل في الفم .

وإذن نستطيع أن نقول إن الخليل لم يبتكر في كتاب العين ومقدمته نظاما صوتيا واحدا محكما لخارج الحروف ، وإنما اضطرب بين عدة نظم يختلف بعضها عن بعض . وتعليل هذه النظم ، مع النظام الذي قال به سيويو في كتابه ، وربما كان متأثرا فيه بالخليل : أن هذا العلامة لم يكن قد استقر رأيه على نظام واحد بعد ، وأنه كان دائم التفكير في الخارج ، دائم التجربة لنظمه ، والتغيير فيها . فكان آونة يصل إلى شيء ، وأخرى يصل إلى غيره . وكان الليث من الأمانة والعدل بحيث دون لنا كل هذه المراحل التي مر بها الخليل ، على حين لم يدون سيويو إلا نظاما واحدا . ونستمد الدليل على ذلك من بعض عبارات قصيرة قلها لليث عفوا ، مثل « وكان يقول كثيرا^(٣) » و « الفاء والباء والميم شفوية ، وقال مرة شفوية^(٤) » « ولولا هتة في الهاء لاشتبهت بالحاء . وقال مرة : لولا هتة الهاء^(٥) » . . . وقد أخذ الكتاب وقتا في تأليفه ، وتخلّيته فترات^(٦) . وهذا الفرض يعلل لنا اختلافات الاصطلاحات في الفقرات المختلفة ، فهو مرة يذكر الخارج ، وأخرى يذكر المدارج وثلاثة الأحياز ، ورابعة المبادئ . يضاف إلى ذلك كله أن هذه النظم منسوبة صراحة إلى الخليل نفسه ، فليست من الزيادات التي أُلحقت بالكتاب . ومن الواضح أن

(١) العين ٨ ، ٩ .
(٢) العين ٨ .
(٣) العين ٨ .
(٤) العين ٩ .
(٥) العين ٨ .
(٦) ابن النديم - فهرست ٤٢ .

هذه النظم لا تسير في ركاب سيويه ، أو الأخفش ، أو الفراء . فلا اتفاق بينها وبين البصريين أو الكوفيين .

وكانت هذه النظم المتعددة عند الخليل سببا في اضطراب الروايات التي تحكي نظامه . فارضى يشرحه^(١) منسقا مع النظام العام المذكور في مقدمة العين ، مع تقديم وتأخير في بعض الحروف التي تخرج من حين واحد ، إذ اختلف الترتيب عنده بين الخاء والعين في الحروف الحلقية ، وبين السين والزاي في الأسلية . والبناء في النطعية ، وبين الياء والواو في الهوائية .

وظهرت إلى جانب هذه النظم في ترتيب مخارج الحروف ، نظم أخرى ، ولكن لم يلق منها قبولا عاما غير نظام سيويه والخليل . فسار عليهما من بعدها من النحويين واللغويين ، حتى بُعثت نهضتنا الحديثة . فرأينا المستشرقين ، وقد تأثروا بمحضارتهم الآلية ، يطبقون آلتهم على هذه النظم . فسجلوا مخارج الحروف ، وكيفية إخراجها ، وذبذبة الهواء في عملية التكلم ، ووصلوا إلى نظام جديد يوافق الأقدمين في أجزاء ويخالفهم في أجزاء^(٢) .

التعليق :

(٤) الأصل الأخير الذي يتيم به الخليل مقدمة العين ، هو الأساس الذي أقام عليه ترتيب الكتاب : فيعرفنا بتقاليب كل بناء ، وعددها ، وكيفية الوصول إليها ، ويضرب لها الأمثلة . ويعترف بأن هذه التقاليب لم تستعمل كلها في اللغة ، وخاصة في الخامس ، إذ « يستعمل أقله ، ويلقى أكثره » ، وقد فرق بين الصنفين بتسمية الموجود في اللغة « مستعملا » وغير الموجود « مهجلا » . ثم يعرفنا بالصحيح من المعتل من الأبنية ، وبعده حروف العلة فيدخل فيها الهمزة . وأخيرا يصرح بالأسباب التي حدثت به إلى تأليف الكتاب وترتيبه بصورته الحالية : « قال الخليل : بدأنا

(١) شرح الشافية ٣/٢٥٤ .

(٢) جيردتر - أصوات العربية Qairdner : The Phonetics of Arabic

وبرجستراسر الطور النحوي للغة العربية ه وما بعدها .

في المؤلفات من العين ، وهو أقصى الحروف ، ونضم إليه ما بعده حتى يستوعب منه كلام العرب الواضح والغريب . وبدأنا من الأبنية بالمضاعف لأنه أخف على اللسان ، وأقرب مأخذا للمتفهم ... وهو الثنائي الصحيح .

وصف المعجم :

استهل الخليل كتابه بحرف العين ، وافتتحه بباب الثنائي الصحيح ، الذي يسميه أيضا المضاعف . والتسمية الثانية أدق ، لأنه يتناول فيه الثلاثي المضاعف مثل عَقّ ، وعكّ ، وأمثالها . ولعل سبب تسميته بالثنائي صورته الظاهرة على حرفين ، وقد راعها ابن دريد والقالي بعده ، ولعل السبب أنه لا يأتي منه إلا صورتان اثنتان (تقليبان) .

وكان على الخليل أن يبدأ هذا الباب بفصل العين مع ما يليها في المخرج ، وهو الحاء ، ثم فصل العين مع ما يلي الحاء في المخرج ، وهو الهاء ، ثم فصل العين مع ما يلي الهاء في المخرج وهو الخاء . . . الخ . ولكنه لم يعثر على كلمات تتألف من العين والحاء ، ولا العين والهاء ، ولا العين والحاء . . . فدرس هذه الظاهرة ، واهتدى إلى أن قرب المخرجين في أقصى الحلق بحيث يتعذر على الإنسان نطقهما هو السبب فسجل ذلك في صدر الباب . وسجل معه أن الإنسان يستطيع أن ينطق هذين الحرفين في الألفاظ المنحوتة من كلمتين أو أكثر ، مثل حَبَعَل ، من حَيّ عَلّ . ووجد في بعض الفصول صورة واحدة أو أكثر مستعملة ، وبقية الصور مهملة ، فالتزم التنبيه على ذلك في صدرها في أبواب الثنائي والثلاثي ، وأممله في أبواب الرباعي والخماسي .

وحين نصل إلى فصل العين مع القاف ، نجد بهما مادة « عَقّ » ثم خلفها مباشرة مقلوبها « قَعّ » . وكذا الحال في بقية فصول الثنائي ، بل بقية فصول الكتاب كله . ولكنه بطبيعة الحال لم يرجع إلى « قَعّ » وما مثلها من تقاليد ، في باب القاف ، أو ما إليها اكتفاء بذكرها هنا . وكان من أثر ذلك ضم الأبواب

الأولى من كتاب العين لامتلائها بالصور المختلفة من المواد ، وضالة الأبواب الأخيرة لأن موادها سبقت في أبواب متقدمة عليها .

واستمر الخليل يعالج العين مع بقية الحروف حتى وصل إلى الميم ، وهي آخر الحروف الصحيحة ، فتوقف ولم يعالجها مع حروف العلة أو المهمزة . وكذا الحال في بقية الأبواب والحروف . وجمع كل هذه الكلمات في باب سماء اللقيف ، وضعه بعد أبواب الثلاثي ، ولم يكن أشار إليه في منهجه ، ونصّفه بعد .

ولم يقصر الخليل أبواب الثنائي المضاعف على هذا النوع من الألفاظ حين يدغم مثله ، بل وضع فيها الثنائي الخفيف من الحروف والأدوات مثل مع (وضعها في مع) والثنائي المضاعف الذي لم يدغم حرفاه المتشابهان مثل كعك (وضعها في كع) ، والرابعي المضاعف مثل زلزل (وضعها في زل) . وكان في أغلب المواد يؤخر هذه الأنواع إلى ختامها . وأشار أبو بكر الزبيدي^(١) إلى أن الخليل وضع الثنائي الخفيف في أبواب اللقيف وينقض ذلك الجزء المطبوع من العين ، إلا إذا كان الخليل كرر هذه الألفاظ في أبواب الثنائي المضاعف واللقيف . كذلك وضع في الثنائي المضاعف صيفا أخرى يصعب أن يتصور المرء وجودها فيه ، وإن كانت قد تتصل به ، مثل عككع وعكوك (في عك) ، وأظن أن الأليق بها أبواب ما زاد على الثلاثي المجرد .

ولا يختلف نهج الخليل في أبواب الثلاثي عنه في أبواب الثنائي المضاعف ، إلا أن أبواب الثلاثي أكثر تنظيما وتحديدا . فلا يذكر المؤلف في موادها إلا الصيغ الثلاثية المجردة والمزيدة ، مع استثناءين . الأول منهما ما يشبه «دهع» من الصيغ ، إذ يدخلها في أبواب الثلاثي ، والرابعي أحق بها . وربما كان السبب في ذلك تكرار الدال فيها ، واشتراكها مع «دهع» في المعنى . الثاني الأخطاء في اعتبار أصالة بعض الحروف وزيادتها ، إذ توضع بعض الألفاظ الرباعية في أبواب الثلاثي باعتبار أحد

(١) السيوطي - المزمع ٤٣/١ .

حروفها زائداً، ويخالفه في ذلك كثير من النحويين . ومثال ذلك وضعه « عنجد »
في « عجد » .

حين انتهى الخليل من الثلاثي ، أورد باباً سماه « اللفيف » خصصه لما فيه
حرف علة أو أكثر ، فذكر فيه ما قسمه الزبيدي في مختصره إلى أبواب ثلاثة هي :
باب الثنائي المضاعف المعتل ، وباب الثلاثي المعتل ، وباب الثلاثي اللفيف .
وقد جمع مؤلف العين بين الألفاظ التابعة لهذه الأبواب الثلاثة دون تمييز بينها ،
كما نفهم من عبارة الزبيدي ، في أثناء إنكاره أن يكون الكتاب كله من تأليف
الخليل^(١) : « ولو أن الكتاب للخليل لما أمجزه ولا أشكل عليه تنقيف الخفيف
من الصحيح والمعتل ، والثنائي المضاعف من المعتل ، والثلاثي المعتل باقتين ، ولما
جعل ذلك كله في باب سماه اللفيف ، فأدخل بعضه في بعض ، وخلط فيه خلطاً
لا ينفصل منه شيء عما هو بخلافه » . ولكننا أشرنا إلى ما في عبارة « الثنائي الخفيف
من الصحيح » من خلاف ، ونشير أيضاً إلى أن الخليل وضع الهمزة مع حروف العلة ،
ولم يفرق بينها ، لما يعترها من تغيرات ، فالمهموز عنده في باب اللفيف أيضاً .
فإن كان قد تناول هذين النوعين هنا أيضاً ، فيكون ذلك تكريراً منه لهما .
وإذا جاز لنا أن نتصور هذا الباب ، بمثليه عند القالي والأزهري ، حكمنا بأنه تناول
فيه أنواعاً مختلفة من الألفاظ مثل الأصوات والمعتل بحرفين والثلاثي المضاعف بحرفين
منفصلين ، وما يعسر وضعه في باب من الأبواب المعروفة . فهو باب مختلط عند الخليل
وغيره من اللغويين ، ولعل كلمة اللفيف عنده تختلف عنها في اصطلاح الصرفيين ،
الذين يريدون منها ما فيه حرفاً علة . ولم يصل الجزء المطبوع من العين إلى هذه
الأبواب ، ولذلك نعتمد في وصفها ووصف ما بعدها على أقوال أبي بكر الزبيدي .
ثم خلط الخليل الرابع والجماسي من أولهما إلى آخرهما^(٢) وجعلهما أبواباً

(١) السيوطي - المزهر ١/٤٣ .

(٢) نفس المرجع .

واحدة ، على الرغم من فصله بينهما في مقدمته . ولعل الذى فعل ذلك الليث لا الخليل ، حين أراد أن يحشو الكتاب . ويبدو من مختصر العين للزيدي أنه كان يأتي في هذه الأبواب بالتقاليب المستعملة دون نص منه في عنوانها على المهمل والمستعمل منها لكثرتها .

ولنحاول أن نتتبع علاج الخليل لمادتين من الجزء المطبوع من كتابه ، لنرى طريقته فيهما . ولكن هاتان المادتان « عقق » من التناهي المضاعف ثم « هقع » من الثلاثي . وسنحاول جهداً = إن شاء الله = أن نتتبع هاتين المادتين في بقية المعجمات ، لنرى ما طرأ عليهما فيها ، مع العناية بغيرهما من المواد أيضاً .

تحليل المواد :

أول ما يستهل به المادة الأولى قوله : « العرب تقول : عَقَّ الرجل عن ابنه ويُعَقُّ عفاً : إذا حلق عَقِيْقَتَهُ ، وذبح عنه شاة » . فهو يبدأ إذن بالفعل الثلاثي اللازم ، ويقدم الماضي منه ، فالمضارع ، ثم المصدر . ولكن تفسيره فيه بعض النموض والدوران ، ولا يؤدي المعنى تماماً : فعق معناها : حلق عقيقته ، فما العقيقة ؟ لن نعرف ذلك إلا بعد بضعة أسطر أخرى . وما دخل ذبح الشاة ، هل لا بد أن يجتمع مع الحلق ؟

ثم يورد اسماً لذات من المادة : « وتسمى الشاة التي تُذَبِّح لذلك عَقِيْقَةً » . ولكن هذه العقيقة ليست هي التي تحلق . ويضيف الليث إلى هذا التعريف ما يوضح ما يقترن بهذا التقليد أو العرف : « قال الليث : تُؤَفَّرُ أَعْضَاؤُهَا ، فتطبخ بماء وملح ، فتطعم المساكين » . ولستأ ندرى أمن عند الليث هذا القول أم سمعه من الخليل ؟

ثم يورد حديثين ذُكِرَتَ فيهما صبيغ من المادة ، قال : وفي الحديث : « كل امرئٍ مرَّهَنٌ بعقيقته » . وفي الحديث « أن الرسول صلى الله عليه وسلم عقق عن الحسن

والحسين ، فأعطى بزنة شعورهما ورقا . والحديث الأول غير مشروح ، ولا مبين فيه صلته بالسياق . والحديث الثاني شاهد على الفعل اللازم ، على الرغم من الفواصل التي بينهما ، وهو غير مشروح أيضا ، ولا نفهم معناه ، أو معنى الفعل فيه ، وهو المراد ، إلا بعد ذلك .

ثم يورد اسما آخر مرادفا للعقيقة ، ويفسره بالزادف ، ويذكر الجمع « والعِقة : العقيقة ، وتجمع عَقَقًا » ، وهنا فقط يفسر العقيقة « والعقيقة : الشعر الذي يولد به . وتسمى الشاة التي تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام ، كما وقع اسم الجزور التي تنفع على النبيعة ، وقال زهير في العقيقة :

أذلك أم أقبُ البطن جَابُ عليه من عَقِقتَه عِساء
وقال امرؤ القيس :

يا هندُ لا تنكحِي بُوهةً عليه عَقِقتَه أحسبا »

ويتضح أن العقيقة بمعنى الشعر . . . هو الأصل ، ثم أُخِذت منه العقيقة بمعنى الشاة . . . ويضرب المؤلف المثال على ذلك ، ثم يأتي بالشواهد الشعرية التي وردت فيها الكلمة ، وهما شاهدان جاهليان ولم يشرحهما .

ثم ينتقل إلى الفعل اللازم المزيد بحرف « أفعل » ، ويذكر صفتين مشتقتين منه ، وجمع أحدها وشواهدها الشعرية ، قال : « ويقال أَعَقَّت الحامل : إذا نبتت العقيقة على ولدها في بطنها ، فهي مُعِقٌّ وَعَقُوقٌ ، وجماعة العَقُوقُ عُقُقٌ . قال رؤبة :

قد عَتَقَ الأجدعُ بعد رِقِّ بقارحٍ أو زولقةٍ مُعِقُّ

وقال :

وسوس يدعو مُخلصا ربَّ الفائقِ سِرًّا وقد أوَّ نَأوِينَ العُقُ

وقال أيضا :

كالهُورِيِّ أنجابَ عن ليلِ البرقِ طَيرَ عنها النَّسرُ حَوَليَّ المُعُقِّ »

ويلاحظ هنا أنه ذكر اسم الفاعل من « أفعل » وهو قياسي ، فلم يكن هناك داع لإبراده ، وأن الشواهد غير مشروحة ، وهي لراجز من محضرى الدولتين الأموية والعباسية .

وكرر تفسير العقدة وجمعها ، ولكن يغلب على ظنى أنه كره ليورد شاهدا عليه من شعر عدى بن زيد قال : « وجماعة العقدة : العقق . قال عدى بن زيد العبدي في العقدة ، أى العقيدة :

صَبَّتِ النَّعْشِيرَ رَزَامَ الضَّمْحَى نَاسِلٌ عَقَّتَهُ مِثْلُ الْمَسْدُ »

ثم يورد الصفة في استعمال آخر ، متفرع عن استعمالها الأول ، ويصرح بأن هذا الاستعمال من كلام البصريين لا الأعراب ، مما يدل على أنه لم يقتصر على فصحاء الأعراب : « ونوى العقوق : نوى هش لين رخو المضغعة نعلفه الناقة العقوق إبطا لها فلذلك أضيف إليها ، وتأكله العجوز . وهي من كلام أهل البصرة لا تعرفه الأعراب في بواديهما . »

ثم يورد الاسم ، ويورد معنى آخر ، وجمعه في هذا المعنى ، وشاهده : « وعقيدة البرق : ما يبقى في السحاب من شعاعه ، قال : وجمعه العقائق ، قال عمرو بن كلثوم :

بُسْمُرٍ مِنْ قَنَا انْطَطَى لُدُنٍ وَبَيْضٍ كَالْعَقَائِقِ يَحْتَلِينَا »

ثم الفعل اللازم المزيد بحرفين ، وشاهده : « وانعق البرق : أى تسرب في السحاب . وانعق الغبار : إذا سطع . قال رؤبة :

* إذا العجاج المُستطار انعقا * »

ثم مصدر الفعل الثلاثى الجرد المتعدى ، ومعانيه الأصلية والثانوية ، وفعله ، الماضى فالمضارع ، وشاهدان من الشعر : « قال أبو عبد الله : أصل العنق الشق ، وإليه يرجع عقوق الوالدين وهو قطعهما ، لأن القطع والشق واحد . يقال : عنق ثوبه : إذا شقه ، ومنه عنق والدبه يعقهما عقا وعقوقا ، قال زهير :

فما جَمَعْنَا فِيهَا عَلَى خَيْرِ مَوْطِنٍ بَعِيدٍ فِيهَا مِنْ عَقُوقٍ وَمَأْتَمٍ^(١)
وقال آخر: إن البنين شرارهم أمثالُه من عَقِّ والدِه وِبَرِّ الأَبِدا «

وتفريع المعاني من المعاني طريقة للخليل كما رأينا في العقيقة ، ولكنه هنا منسوب
إلى من يكنى « أبا عبد الله » . ولم نستطع أن نصل إلى يقين في معرفته ، غير أن
حيزتنا تزداد حين نرى ابن فارس ينسب : هذا القول للخليل نفسه ، قال^(٢) : « قال
الخليل : أصل العَقِّ الشق . قال : وإليه يرجع العقوق » وربما كانت الكنية
معرفة عن « أبي عبد الرحمن » ، وهي كنية الخليل نفسه ، وخاصة أنها ليست كنية
الليث ، إذ أن كنيته أبو هشام^(٣) .

ثم بعض الصيغ المأخوذة من عقوق الوالدين ، مثل « فَعَلَّ » المعدولة عن فاعل
والمصدر المبيى والشواهد عليها من كلام العرب الجاهليين ، وأشعارهم : « وقال
أبو سفيان بن حرب لحزة سيد الشهداء رضى الله عنه يوم أحد ، حين مر به وهو
مقتول: ذق عَقُوقٌ ، أى ذق جزاء فعلك يا عاق ، لأنك قطعت رحمك وخالفت آباءك ،

وذقت وبال ما حسبت . والمَمَقَّةُ والعقوق : واحد ، قال النابغة :

أحلامُ عادٍ وأحسادٌ مُطَهَّرَةٌ من المَقَقَةِ والآفات والأثُمِّ «

ونرى أنه شرح النثر شرحا وافيا ، أما الشعر فلم يشرحه .

ثم يورد بعض التفسيرات لبعض الأسماء ، وأصلها ومفرداتها وجمعها وشواهدا
« والعقيق : جرع أحمر ينظم ويتخذ منه القصص ، الواحدة عقيقة . والعقيق : واد
بالحجاز ، كأنه عَقُّ أى شق ، غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام
لأنه جعل الشيء بعينه . قال جرير :

فهيئات هيئات العقيقِ وأهلُه وهيئات خيلٍ بالعقيقِ نُحُولُه

(١) كذا ورد البيت في الأصل ، والسطر الأول منه مكسور، وسوابه كذا في مختار الشعر الجاهلي :

فأصبحنا منها على خير موطن

(٢) مقاييس اللغة ٣/٤ .

(٣) ياقوت — معجم الأدباء ٤٩/١٧ .

أى بعد العتيق وأهله» . ونراه هنا يتناول علما جغرافيا ، ولكن تحديده له غير دقيق ، كما نراه شرح الشاهد الشعري ، للمرة الأولى ، ولكن الشرح جزئى . وأخيرا يحتّم المادة بالمضاعف الرباعى منها قال : « والمعمّق طائر أبلق طويل الذنب يعرف صوته بالعققة ، وجمه عقاقق » . ووصفه للطائر مفصل دقيق ، بخلاف تحديده الجغرافى .

ونحن إذا أحببنا أن نبرز خطأ المؤلف فى ترتيبه مع بعض التجاوز ، نراه تناول أول ما تناول الفعل اللازم . بدأه بالثلاثى ، أورد ماضيه ، فصارعه ، فصدره ، فبعض الأسماء منه مفردة وجمعا . ثم اللزىد بحرف (أفعل) ، ماضيه ، والصفات المشتقة منه مفردة وجمعا ، واستعمالها . وانتهى باللازم اللزىد بحرفين (انفعل) ، فأتى بماضيه فقط . ثم تناول المجرد الثلاثى المتعدى (فعل) ماضيه ، فصارعه ، فصدرين منه . ثم انتقل إلى مجموعة شتى من الصيغ والمصادر والأسماء ، ذات المعانى المختلفة . وأورد قرب نهاية المادة علما جغرافيا ، وختمها بالمضاعف الرباعى . وحين انتهى من هذه المادة عالج مقولها قح .

أما الظواهر التى يمكن أن نستخلصها من علاجه لهذه المادة ، فهى عنايته فى الأسماء بإيراد مفردا وجمعا ، ومحاولته التدقيق فى تفسيراته ، وإدراكه إياه فى الألفاظ العادية والطيور خاصة ، وإخفاقه فى الأعلام الجغرافية ، وعنايته فى المعانى التاوية أو المجازية بطريقتة حدوثها ، وذكره للاستعمالات الحديثة المولدة ، مع تنبيهه عليها ، وسوقه الشواهد من الأحاديث النبوية ، والشعر الجاهلى والأموى ، وكلام العرب الجاهليين ، على المعانى التى يوردها ، وتمداده للشواهد فى المعنى الواحد ، وإذا عرض له معنى ولم يستشهد له ، كرهه واستشهد ، وعدم عنايته بشرح هذه الشواهد فهو فى الأكثر الأعم لا يعلق عليها وأحيانا يفسرها بإيجاز ، ونادرا ما يشرحها شرحا مطولا . وعلى الرغم من وضوح عباراته ، قد يكون فى تفسيره بعض الدوران ، والتفسير غير المباشر ، فلا يعرف المعنى الذى يريده إلا بعد مدة قد تطول وقد تقصر .

وإذا كانت المادة يتقصها الترتيب الداخلي في الثنائي ، فهي على هذه الصورة في الثلاثيات أيضا ، فهو يبدأ مادة « هقع » مثلا بالاسم « الهقعة » دائرة حيث تصيب رجل الفارس من جنب الفرس يُنشأء بها « . ويعقبه الفعل ماضيه ، فصارعه ، فصدره ، فالصفة منه ، فشاهده ، وشرح جزئى له ، مع العناية برواياته وشيء من خبره « هَقَعَ البرذون يهقع هقعا فهو مهقوع ، قال الشاعر :

إذا عَرِقَ المهقوع بالمرء أنعظت حَليلته وازداد حَرًا مجانبها
أنعظت أى علاها الشبق ، والنعظ هنا الشهوة . و يروى « وابتل منها إزارها »

فأجابه الجيب :

فقد يركبُ المهقوعَ من لست مثله وقد يركب المهقوع زوجَ حَصَانِ »

ولكن خبر الشاهد مقتطف ، لا يُذكر شيء عن الظروف التي قيل فيها ، ولا سبب الرد عليه ، ولذلك يشوبه بعض الغموض ، بل الفعل نفسه لا يفسر اكتفاء بتفسير الاسم . وقد وضع صاحب التاج الخبر بعض الشيء في مادتي هقع ونعظ .

ثم يرجع إلى الاسم ، ويفسره بمعنى آخر « والهقعة : ثلاثة كواكب فوق منكبي الجوزاء مثل الأثافي ، وهي من منازل القمر ، إذا طلعت مع النجم اشتد حر الصيف » . وهذا التفسير من الوضوح والشمول بحيث نجد في تاج العروس مع زيادة طفيفة لا خطر لها ، ومع ذلك لا يشير إلى أنه أخذ عن العين .

ظواهر في المادة :

يرى الباحث حين يقرأ كثيرا من مواد العين بعض الظواهر التي تتكرر فيها ، ونستطيع أن نجعلها صنفين : ظواهر تتعلق بالمادة نفسها ، وظواهر تتعلق بمنهج المؤلف في معالجتها . والصلة قوية بين الصنف الأول من الظواهر والرسائل اللغوية الصغيرة التي سبقت كتاب العين في الوجود ، وليست بهذه القوة في الصنف الثاني . فالتليل استقى من هذه الرسائل في مواده ، ولذلك نرى فيها إلى جانب الناحية اللغوية

الصرفية كثيرا من الألفاظ المتصلة بالنبات والحيوان والأعلام واللغات ، وبعض المصطلحات . ونرى ما يجلبه المؤلف في تعريف النبات والحيوان دقيقا وانحيا مثل قوله : « التَّعْضُوضُ : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة معدته هَجَرٌ وقراها » ، و « القفعا : حشيشة خواره خشناء الورق من نبات الربيع لها نورٌ أحمر مثل النار ، وورقها مستعليات من فوق وتمرتها مقفعة من تحت » . و « الثَّقَمُ : طائر أبلق ببياض وسواد ، طويل المنقار والرجلين ، ضخم من طيور البر ، يظهر أيام الربيع ويذهب في الشتاء » . و « المِعَلُ - مشدد الكاف - من الخليل : الذي يجري قليلا فيحتاج إلى الضرب » . و « العَجَبُ من كل دابة : ما انضم عليه الوركان من أصل الذنب الموروز في مؤخر العجز ، تقول : لشد ما عجبت الناقة إذا دق مؤخرها وأشرفت جاعرتها .. » ، وأكثر المؤلف جدا من الأعلام بأنواعها المختلفة ، من أسماء أشخاص وقبائل وأماكن ، يقول مثلا : « العِمَقُ أيضا : موضع في الحجاز يكثر فيه هذا الشجر . والعَمَقُ كزفر : موضع بمكة » . و « يعقوب اسم إسرائيل ، سمي به لأنه ولد مع عيصو أبي الروم في بطن واحد ، ولد عيصو قبله ويعقوب متعلق بعقبه ، خرجا معا » . و « عكل : قبيلة فيهم غفلة وغباوة » . ولا يحوى الجزء المطبوع من المصطلحات إلا ما اتصل بالعروض .

اللغات

وعنى الخليل باللغات عنابة كبيرة ، حتى أنه أشار إليها في نيف وخمسة وثلاثين موضعا من الجزء المطبوع . وسمى ثلاث لغات : عننة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وقطعة طيء . وأورد بعض اللغات التي نسبها إلى اللغات المعروفة ، دون تسمية معينة ، مثل لغات هذيل ، و تميم ، والنفاجيين من بني عقيل ، واليمن ، بل أورد أشياء من لغة المعاصرين له في إقليمه العراق ، أو بلذته البصرة خاصة ، ولو كانت لا تعرف في البداية ، مما يدل على تسامحه وتحرره من القواعد المترتبة . وقد برهن على اتساع معارفه

اتساعا لا تزال مجهول مداه ، حين أشار إلى شبه لفة الكنعانيين بالعربية^(١) . ولم يكن الخليل يلقى القول على عواهنه ، ويعجل إلى الاستنتاج حالمًا يرى أو يسمع تغييرًا في الحركات أو الحروف ، بل كان يتوقف ويشك ، ولا يحكم إلا عند التحقق . قال ذات مرة : « الدُّعاق : بمنزلة الزعاق . قال الخليل : سمعنا ذلك من عربي ، فلا ندري ألفة هي أم لثغة » . وكان ذا إحساس مرهف باللغات ، يتنبه إليها سريعًا ، وينبه على أنواعها وأنواع الأصوات العامة^(٢) .

في المبرج :

تدل دراسة منهج الخليل في معالجة ألفاظه أنه حين جلب جميع الألفاظ المشتقة من مادة واحدة معا تحرر من كثير من مظاهر مناهج الرسائل اللغوية التي همها الأول الموضوع لا الألفاظ المشتقة ، ولكنه مع ذلك بقي متأثرًا بها بعض الشيء . ولعل أول ما نراه في منهجه من ظواهر : تنظيم طريقة إيراد الأفعال والصفات فيكاد يكون من لوازم إيراد الفعل أن يعقبه بمصدره ، ويرتب هذه الصيغ في أحيان كثيرة بتقديم الفعل الماضي فالمضارع فالمصدر أو المصدر ، يقول : « جدعته أجدعه جدعا » و « لعفته ألعقه لعقا » والكثير من أمثال هذه العبارات . وإذا كانت المصادر تختلف معانيها باختلاف صيغتها ، قرّرت بينها ، يقول : « نعق الراعي بالنعم نعيقا ؛ صاح بها زجرا . ونعق الغراب ينعق نعا نعيقا » فصيغة نعيق للإنسان والغراب ، وصيغة نعا مقصورة على الغراب ، ويقول : « قبع الخنزير بصوته قبعًا وقباعًا ، وقبع الإنسان قبعًا أي تخلف عن أصحابه » .

الصفات :

وسائر الظاهرة السابقة ، ظاهرة أخرى تليها في الموضوع مباشرة هي إيراد للصفات بعد إيراد الأفعال والمصادر في كثير من الأحيان ، يقول « كهر الصبي كعرا فهو كعرا »

(١) مادة كنع .

(٢) انظر عت ، وقع ، ونع ، ونع ، وقع .

ويقول « كلج البعير كلما وكلاعا : انشق فرسنه والنعت كلج » ولا تهوله كثرة الصفات في بعض المواد فيوردها جميعا ، ويقول « الرقيع الأحقق : يتميز عليه رأيه وأمره . ويقال رجل أرقع ومرّ قعان ، وامرأة رقعاء ومرقانة » و « العنق : سير الدواب ، والنعت مَعْنَق ومُعْنِق وعِنِق وسير عنيق » و « لسكع الرجل يسكع لسكعا وسكاعة فهو ألسكع وألسكع وسكع وسكاع وملكمان وسكوع » . ويلتفت من أن لآخر إلى المذكر والمؤنث ، والمفرد والجمع في هذه الصفات ، كما مر في « أرقع » وكما في قوله « المهجوع : نوم الليل دون النهار... وقوم هجع وهجوع وهاجمون وامرأة هاجمة ونسوة هجع وهواجع وهواجعات » .

مجموع الفزة والسكرة :

يحاول الخليل أن يفصل بين جموع القلة والسكرة ، كقوله « العقب : مؤخر القدم... ويجمع على أعقاب وثلاثة أعقبه » و « العقاب : طائر... ويجمع على عِهبان ، وثلاث أعقب » و « عجان ، وثلاثة أعجنه ، ويجمع على عُجْن » .

القياس :

الخليل من النحويين الذين أولعوا بالقياس ولعنا شديدا ، وعمود في جميع أقوالهم فكان لا يسير في النحو إلا على هدى من علله ومقاييسه التي استنبطها بفضل معرفته الواسعة باللغة . والقياس أهم ميزة لعلماء العراق في ذلك الوقت في كثير من فروع المعرفة التي كانت توجد عندهم ، فمثل الخليل في النحو مثل معاصره أبي حنيفة في الفقه . وقد اصطحب الخليل أقيسته معه في اللغة ، ذلك العلم الذي يقول عنه ابن الأنباري في كلامه عن قياسية^(١) النحو « فوجب أن يوضع [النحو] وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً ، بخلاف اللغة فإنها وضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً . فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على

(١) النيرطي : الاقتراح ٦ ٤٠

ما ورد به النقل ، ولكن الخليل استعمل القياس في اللغة ، وأحسن استعماله كل الإحسان .

ويتماد الخليل في أقيسته كلها على أساس من الاشتقاق . ويورد هذه الأقيسة في مواطن مختلفة . فيوردها حيناً لتعليل بعض الصيغ . قال « امرأة عاقر وقد عقرت تعقر ، وعقرت تعقر أحسن ، لأن ذلك شيء نزل بها وليس من فعلها بنفسها » وقال « ألقه لثقا ، لا تحرك مصدره ، لأنه فعل واقع [أى متعد] ومثل هذا لا يحرك مصدره . وأما عجل عجلاً وندم ندماً ، فيحرك ، لأنك لا تقول : عجلت الشيء ، ولا ندمته ، لأن هذا فعل غير واقع [أى لازم] . »

وهذه الصيغ التي عليها موجودة ، ولكنه يورد أيضاً أقيسة لتعليل غير الموجود . قال : « يقال : نعموا النعمية ، ولا يقال : أنعموا ، لأنه لا يريد إقاعها في الماء . » وقال : « جدعته أجدعه جدعا ... ولا يقال جدع ، بل جدع . ألا ترى أنك تقول رجل أقطع ، وبه قطعاً ، ولا يقال قطع ولكن قطعة » .

ويقرب من ذلك أن يورد الأقيسة لافتراض الصيغ التي لم يسمها ويمكن اشتقاقها من المادة ، قال « المُكِّن : الأطواء في بطن الجارية السمينية ، ويجوز جارية عكناء ... ولكنهم يقولون مُعَكِّنَةٌ » وقال : « ولو قيل عكف في المسجد لكان صواباً ولكن يقولون اعتكف ، قال الله عز وجل : ﴿ وأتم عاكفون في المساجد ﴾ » .

ويجد الخليل صيغاً مسموعة تعارض بعض أقيسته ، فإذا يفعل بإزائها؟ إنه لا يقف حائراً ، بل يقتلها فحوا ، حتى يصل فيها إلى قياس جديد ، يمدل قياسه القديم ، ولكنه لا ينقضه . قال : « الأقطع : المقطوع اليد والجمع قطعان . والقياس أن تقول قطع ، لأن جمع أفعال فعل إلا قليلاً ، ولكنهم يقولون قطع الرجل ، لأنه فعل به » فرد هذا الجمع هنا إلى أنه صفة من فعل مبني للمجهول . أو يفسرها على أنها لفة قال مرة : « قعيل في موضوع مفعول يستوى فيه الذكر والأنثى ، تقول رجل قعيل واسرأة قتيل . وربما خالف القياس من ناب الشذوذ والندرة على لفة بعض العرب » .

أو يفسرها بالشذوذ ، قال : « رجل أمجف وامرأة مجفاء وتجمع على عَجَاف ، ولا يجمع أقفل على قَمَال غير هذا ، رواية شاذة عن العرب ، حملوها على لفظ سَمَان » .

التفسير الاشتقائي :

ومن الأمور التي وجه الخليل إليها عنايته التفسير الاشتقائي للمواد التي يعالجها قال : « الإخداع : إخفاء الشيء وبه سميت الخزانة مخدعا » وقال : « والمَلِج أيضا : حمار الوحش لاستعلاج خلقه ، أي غلظه » وكان يهتم بإبانة الاشتقاق في الأعلام خاصة ، قال : « عكاظ : اسم سوق ... وسمي به لأن العرب كانت تجتمع فيه كل سنة فيعكظ بعضا بالفاخرة والناشد أي يدعك ويعرك » وكان يحاول أن يبين الأصلي من الصيغ والفرعي ، قال : « العقيقة : الشعر الذي يولد به ، وتسمى الشاة التي تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام كما وقع اسم الجزور التي تنقع على النقيعة » . وقال : « والمقلعة من السفن : العظيمة تشبه بالقلع من الجبال ... اعظمها وارتفاعها » . وإذا كان العلماء اختلفوا في تفسير اشتقاق أحد الأسماء ، أتى بهذه الآراء المختلفة كلها ، قال : « قضاة أيضا أبو قبيلة ، سمى بذلك لاتقضاه عن أمه ، وقيل هو من القهر ، لأنه قهر قوما فسمى به ، ويقال بل هو اسم رجل سميت به القبيلة ... » وقد أفادته هذه الطريقة كل الفائدة في استخراج الفروق الدقيقة بين الصيغ ، قال : « أمر مجيب وعَجَاب . قال الخليل : بينهما فروق ، أما العجيب فالعجب ، وأما المجاب فالذي يجاوز حد العجب ، مثل الطويل والطوال » .

المشاهد :

أقام الخليل شروحه للمواد اللغوية على دعائم قوية هي الشعر ، والحديث ، والأمثال ، والقرآن ، مرتبة بحسب ورودها في كتاب العين .
والشعر هو الدعامة الأولى التي تقابلنا في الكتاب ، بل في السطر الثالث ، من المادة الأولى فيه ، وهو يعتمد عليه اعتمادا كبيرا ، ويكثر منه ، بل أحيانا يأتي بالبيتين

أو الثلاثة ، شاهدة على أمر واحد . وإذا بحثنا طريقته في الاستشهاد ، لم نجد لها منسقة في جميع الأحوال ، فقد يأتي بالكلمة المعنى بها أولاً ثم يعقبها بشاهدها ، مثل « ملك أعزّ أرى عزيز ، قال الفرزدق :

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعزُّ وأطولُ »
وقد يأتي بالشاهد في وسط شروحه للكلمة لا بعدها مثل « العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما ، إلا أن يشتق فعل يجمع بين كلتين مثل « حَيَّ على » قول [لعلياً : قال] الشاعر :

ألا ربَّ طيفٍ منك بات مُعَارِقُ إلى أن دعا داعي الصباح فحَيْمَلاً
يريد داعي الفلاح . كما قال الآخر :
فبات خيال طيفك لي عَيْنِفاً إلى أن حَيْمَلَ الداعي الفلاحا
وكما قال الثالث :

أقول لها ودمع العين جار ألم يحزنك حَيْعَلُ المنادى »
فهذه كلمة جمعت من « حى » ومن « على » ، تقول منه حَيْعَلَ يُحَيْعِلُ حَيْعَلَةً ، وقد أكرت من الحيلة أى من قولك « حى على » . ذكر الكلمة واشتقاقها أولاً ، ثم الشواهد ، ثم رجوع إلى الاشتقاق ، ثم فسرهما . وقد يأتي بالشاهد أولاً ، ثم يستخلص منه الكلمة ، كما ترى في الشاهد الثالث السابق الذى استخلص منه المصدر « حَيْعَلَةٌ » دون أن يرد له ذكر سابق ، ومثل « القمقمة : حكاية صوت السلاح والترسة والحلى . . . قال النابغة :

يُسَمِّدُ من نوم العشاء سَلِيمُها لِحَسَلِي النساءِ في يديه قَمَاقِعُ
جمع قمقمة . فالشاهد ورد بعد صيغة المفرد ، ولكن الكلمة فيه بصيغة الجمع ، فأشار إلى ذلك بعد البيت . وهناك ملاحظة لها أهميتها في الشواهد الثلاثة التى أتى بها على النحت في « حَيْعَلَ » ، فهو حين فسر داعي الصباح في الشاهد الأول ، أتى بالثانى شاهداً للتفسير الجديد ، كما تصرح بذلك عبارته : يريد داعي الفلاح ، كما

قال الآخر . . . وربما دفعه إلى ذلك أن نفس الشاهد الثاني يحتوي على الكلمة الأولى التي يعالجها « حميل » . وقد لا يحسن وضع الشاهد ، مثل قوله : « والعقيقة الشعر الذي يولد به . وتسمى الشاة التي تدبج لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام ، كما وقع اسم الجزور التي تنقع على النعيقه . وقال زهير في العقيقة :
أذلك أم أقب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء »
فهذا البيت شاهد على المعنى الأول للعقيقة ، ولكنه موضوع بعد المعنى الثاني ، وهذا الخلل لا يحدث كثيرا .

ولا تطرد طريقة تناول الأبيات الشعرية على نظام واحد عند الخليل ، فهو في أكثر الأحيان يورد الشاهد دون أن يتعرض له أدنى تعرض ، قال : « والأخضع والخضعاء : الراضيان بالنال ، قال العجاج :

وصرتُ عبدا للبعوضِ أخضعا يَبصني مص الصبي المُرصعا »

وقال : « والعرق : جبل صغير ، قال الشماخ :

ما إن يزال لها شأو يقدمها مجرب مثل طوط العرق مجدول »

وأحيانا يشير إلى كلمات فيه بالشرح ، قال « والعنقل من الرمال والتلال : ما ارتكمت ، ومن الأودية : ما عظم وعرض واتسع بين حافتيه ، والجمع عنقاقل وعقاويل ، قال العجاج :
إذا تلقته الدهاسُ حَطَرًا وإن تلقته العقاويلُ طَمًا

يصف الثور الوحشي وظفره » . وقال « والعكيس من اللبن : الحليب يصب عليه الإهالة ثم يشرب . ويقال بل هو مرق يصب عليه اللبن ، قال :

فلما سقيناها العكيس تملأت مَذَاخِرُهَا وازداد رَشَعَاوَرُ بِدُهَا »

ونادرا ما يشرح البيت شرحا كاملا ، قال : « القعقة حكاية صوت السلاح والترسة والحلى والجلود اليابسة والخطاف والبكرة أو نحو ذلك ، قال النابغة :

يسهد من نوم العشاء سليمها الحلى النساء في يديه قعاقع

جمع قعقة . وذلك أن الملدوغ يوضع في يديه شيء من الحلى حتى يحركه فيسلي

به الغم ، ويقال يُتَمَع من النوم لثلا يدب فيه السم فيقتله « وهو لا يفعل ذلك تبعاً لغموض البيت وصعوبة فهمه أو وضوحه وسهولة إدراك معانيه ، ولكن وفقاً لما يلميه عليه مزاجه الخاص ، فمن الواضح أن بيت الشماخ الذي لم يشرحه غامض ، أو يحتوي على كلمات غريبة كثيرة . وقد يعنى في شواهد الروايات المذكورة فيها ، مثل^(١) :
« وقال ذو الرمة :

وقد لاح للسارى سهيل كأنه قريع هيجان عارض الشؤل جافر

ويروى : وقد عارض الشعري سهيل . »

ولجأ الخليل في بعض الأحيان إلى انتزاع شاهده الشعري مما يحيط به من ظروف فأورده مع إشارة موجزة إليها ، فغمض الشاهد وأشكل . ولعل السبب في ذلك انتشار المعرفة بتلك الظروف في عصره . نرى ذلك في مادة هقع التي سبقت الإشارة إليها .

ونراه في مادة « قعد » أيضاً ، قال : « ورجل قُعدد وقعدد: جبان لثيم قاعد عن الحرب والمسكارم، قال الخطيئة للزبرقان :

دع المسكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

قال حسان لعمرو: ما هجاء ، ولكن ذرّق عليه « فنحن لولامعرفتنا بقصة الخطيئة والزبرقان مع عمرو بن الخطاب ، ما أدركنا شأن حسان هنا ، ولا معنى قوله . ولعل المرء يلاحظ أيضاً في هذا البيت أنه ليس بشاهد على المادة الأصلية التي يفسرها المؤلف ، وهي القعدد ، ولكنه شاهد على الفعل منها أو من كلمة أتت في تفسيره ، أعنى بها قاعد عن الحروب والمسكارم » .

وقد اتخذ اللغويون والنحويون الشعر العربي شاهداً على أقوالهم وآرائهم منذ عهد مبكر ، إذ « كان الشعر » في رأى عمرو بن الخطاب^(٢) « علم قوم ، ولم يكن لهم

(١) العين ٧٨ والنظر ٣٥ ، ٧١ ، ٩٠ ، ١٠٩ وغيرها .
(٢) السيوطي — الاقتراح ٢٧ .

علم أصح منه « أو كان ، في رأى ابن فارس^(١) » ديوان العرب ، وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ، ومنه تعلمت اللغة . وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله ، وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته والتابعين ، وقد يكون شاعر أشعر ، وشعر أحلى وأظرف ، فأما أن تتفاوت الأشعار القديمة حتى يتباعد ما بينها في الجودة فلا ، وبكل محتج ، وإلى كل محتاج . . . والشعراء أمراء الكلام يقصرون المدد ، ويمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، ويومنون ويشيرون ويختلسون ، ويعيرون ويستعيرون ، فأما لحن في إعراب ، أو إزالة كلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك » .

ومن الطبيعي أن يعنى اللغويون بدراسة هذه الشواهد ، وما يصح الاعتماد عليه منها ، وما لا يصح . وكانت نتيجة دراساتهم أن صنفوا الشعراء طبقات^(٢) : الطبقة الأولى — الشعراء الجاهليون ، الطبقة الثانية — المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، الثالثة — الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام والعصر الأموي كجرير والفرزدق ، والرابعة — المولدون ، ويقال لهم المحدثون أيضا ، وهم من بعدهم . فالطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعا . وأما الثالثة فعاصرت بعض اللغويين مثل أبي عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، والمعاصرة حجاب ، فعدهم مولدين ، وأخذوا عليهم بعض الهنات . وكان أبو عمرو يقول: لقد حَسُنَ هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبيانا برواية شعره ، يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق . وقال الأصمعي: جلست إليه [إلى أبي عمرو] عشر حجج ، فما سمعته يمتج بيت إسلامي . وما أكثر المنازعات التي قامت بين ابن أبي إسحاق والفرزدق . ولكن هذه المنازعات والمجادلات لم تؤثر في اللغويين المتأخرين ، واستشهدوا بأشعار هذه الطبقة أيضا . أما الطبقة الأخيرة فلم يحدث فيها ما حدث في سابقتها من جدال ، إذ ذهب أكثر

(١) السيوطي : الزهر ٢/٢٣٥ .

(٢) خزائن الأدب ٣/١ .

اللغويين إلى منع الاستشهاد بها . . . ولكن فئة قليلة وعلى رأسها الزمخشري ، رأيت أن تستشهد بكلام من يوثق به منها ، وعلمائها باللغة ، مثل أبي تمام ، قال فيه الزمخشري : « وهو ، وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه . ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لو ثقتهم برواية إتيقانه » واعترض عليه بأن قبول الرواية مبنى على الضبط والوثوق ، أما اعتبار القول فبنى على أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها ، ولو فتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام علماء المحدثين كالخري وأضرابه .

وعلينا الآن أن نرى موضع الشعراء الذين احتج بهم التحليل من هذه الطبقات . نجد عنده كثيرا من شعراء الطبقة الأولى من أمثال شعراء المعلقات ، وأوس ابن حجر وساعدة بن جؤية ، ودريد بن الصمة ، وأممية بن أبي الصلت ، وعدى ابن زيد العبادي ، وغيرهم ، وشعراء الطبقة الثالثة من أمثال الأحوص والأخطل والفرزدق وجرير وجميل وذو الرمة والراعي والرجاز المشهورين ، ابن النجم والعجاج ورؤبة ودكين . ثم نجد من شعراء الطبقة الأخيرة حفصا الأموي^(١) وبشار بن برد .

فالتحليل إذن يجرى على المنهج المعروف بين اللغويين في الاستشهاد بالطبقتين الأوليين استشهادا مطلقا . بل هو يخالفهم في تعميم الاستشهاد إلى جميع الأفراد المنصوبين تحت هاتين الطبقتين ، لأن بعض النحويين يخرج منهما شعراء لم ظروف خاصة . فيستشهد بأبي دواد الإيادي^(٢) ، وعدى بن زيد العبادي^(٣) ، وأممية ابن أبي الصلت^(٤) . ولكن الأصمى يقول^(٥) : « عدى بن زيد وأبو دواد الإيادي

(١) ياقوت : معجم الأديباء ١١٥/٤ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) العين ٢٢ ، ٩٤ .

(٤) العين ٢٩ .

(٥) الرزباني : الموشح ٧٣ .

لا تروى العرب أشعارها ، لأن ألفاظهما ليست بنجدية « ، والمفضل يقول^(١) : « كانت الوفود تند على الملوك بالحيرة ، فكان عدى بن زيد يسمع لغاتهم ، فيدخلها في شعره » ومحمد بن سلام الجمحي يقول^(٢) : « كان عدى بن زيد يسكن الحيرة ويأكل الريف فلان لسانه وسهل منطقه ، فحَمِلَ عليه شيء كثير ، وتخليصه شديد » ويقول ابن قتيبة^(٣) : « وأقرب ألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب . . . وعلماؤنا لا يرون شعره حجة على الكتاب » ولكننا يجب أن نعترف بأن الخليل لم يكثر من الاستشهاد بهؤلاء الشعراء الثلاثة .

وتجد الظاهرة نفسها تتكرر في الطبقة الثالثة ، إذ يوسع الخليل أفقه ، فيستشهد بالفرزدق ، والكميت والطرماح . وقد رأينا ما دار حول شعر الفرزدق من نزاع مشهور ، وكان الأصمعي يقول عن شعر الكميته^(٤) : « ليس هذا بكلام فصيح » ويقول^(٥) : « الكميته بن زيد ليس بحجة ، لأنه مولد ، وكذلك الطرماح » ويقول^(٦) : « الكميته تعلم النحو وليس بحجة ، وكذلك الطرماح ، وكانا يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه » .

ثم نصل إلى طبقة المولدين فنجد الخليل يستشهد بمحفص الأموي^(٧) وبشار بن برد^(٨) . والحق أن هذا الاستشهاد لا يرضى عنه أكثر اللغويين . حتى أن المعاجم الأخرى كالتاج مثلا أوردت التفسير التي أوردتها الخليل ، ولكنها حذفَت الأبيات الشواهد عليها . وقد اشتهر أن بشار بن برد استشهد به سيبويه والأخفش ولكن خوفا من لسانه^(٩) . فالليل نظر إلى من استشهد به من المولدين نظرتَه إلى العلماء

(١) ، (٢) نفس المرجع .

(٣) الشعراء والشعراء ١٠٧ .

(٤) الرزباني : الموشح ١٩٧ .

(٥) نفس المرجع ١٩١ ، ٢٠٨ .

(٦) نفس المرجع ١٩٢ ، ٢٠٩ والنظر يوهان فك العربية ٣٣ — ٤٤ .

(٧) العين ٨٩ ، ٩٠ .

(٨) العين ١٤٠ .

(٩) الخزانة ٤ / ١ .

بالعربية الموثوق بهم ، فقد اشتهر عن بشار خاصة فصاحته العربية ، حتى قال فيه الأصمعي الملتزم^(١) : « لم يُتعلّق على بشار بشيء ، وتعلّق على الكهيت » فهو إذن أوسع أفقا من غيره من اللغويين ، وأكثر تساهلا وتسامحا . ولعل السبب في ذلك تقدم عصره ، فكان في ميسوره الحكم الصحيح على المعنى العربي وغيره ، ولو عند غير العرب . ولم تكن قواعد الأخذ والاستشهاد قد حُدّت تماما ، وانحدت صرامتها ، التي تشكّلت بها فيما بعد . ومع ذلك فقد سار المتقدمون والمتأخرون من اللغويين على نهج الخليل في الاستشهاد المطلق بجميع أفراد الطبقات الثلاث الأولى بدون استثناء كما يظهر في الرسائل اللغوية الصغيرة . واستشهد بعض المتأخرين بأفراد من المولدين ، مثل إسحاق بن إبراهيم الموصلي وأبي تمام الذين استشهد بهما الجوهري^(٢) ، والشريف الرضي استشهد به ابن منظور^(٣) .

وفي جانب هذه الأبيات المعروف شعراؤها ، يوجد كثير من الأشعار ، أوردها الخليل دون أن يصرح بأسماء قائلها . وهذه الأبيات تثير مشكلة أخرى ، لأن بعض العلماء رأوا أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، خوف أن يكون لمولد ، أو من لا يوثق بفصاحته^(٤) . وردوا لهذا السبب كثيرا من مسائل اللغة والنحو . ولكن بعض العلماء تعمقوا في المسألة ، وقصّوا فيها القول . فهناك أشعار يعرف قائلها ، ولا يحتاج المؤلفون إلى ذكرهم ، حين يستشهدون بهم في تأليفهم . ويبدو أن الخليل كان يميل إلى عدم ذكر الشعراء الذين يستشهد بهم ، واتبعه في بعض ذلك الليث ، واتبعه اتباعا تاما تلميذه الآخر سيبويه . قال صاحب خزنة الأدب^(٥) : « فإن سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه . وأما الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائلها ، فالنسبة حادثة بعده ، اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمي . قال الجرمي :

(١) المرزباني — الموشع ١٩٤ .

(٢) الصحاح واللسان مادتا خلا ومصر .

(٣) اللسان مادة الأ . وانظر فهرس الشعراء المذكورين في لسان العرب .

(٤) النبطي — الاقتراح ٣٢ .

(٥) خزنة الأدب ١ / ١٧٨ .

« نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا ، فأما الألف فعرفت أسماء قائلها فأثبتها ، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائلها . وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر ، وبعض الشعري يروي لشاعرين ، وبعضه منحول لا يعرف قائله ، لأنه قدم العهد به ، وفي كتابه شيء مما يروي لشاعرين » . فهذه الأشعار ربما لا نعرفها نحن ، ولكن الخليل عرفها ، وعرف قائلها ووثق بهم ، وهو ثقة يؤخذ بتعديله وتجريحه . ونجد هذه الظاهرة نفسها عند معاصري الخليل والمتأخرين عليه في المعاجم والرسائل اللغوية .

وقد تارتب ضجة حول شواهد العين ، ورماه أبو بكر الزبيدي بالاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين^(١) . ولكن هذا الأمر غير صحيح ، لأننا رأينا الخليل في الجزء المطبوع لم يستشهد بغير من وثق بهم من أمثال بشار وحفص ، فإذا كان الزبيدي رأى في نسخته شيئا من ذلك فهو ولا شك من زيادات النساخ والقراء .

ولا تختلف طريقة الخليل في الاستشهاد بالقرآن والحديث والأمثال والأقوال عنها في الشعر كثيرا ، ولكننا نلاحظ عليه فيها بعض أمور نشير إليها في هذه الكلمة . فقد كان أميل في الشواهد القرآنية إلى التعليق عليها وشرحها ، وذكر ذات مرة القراءات في الآية^(٢) . وأكثر من الاستشهاد بالحديث ، وكان هذا منار نزاع كبير شمل النحويين حتى عصرنا الراهن ، بين مؤيد للاستشهاد به ومنكر . واستقر هذا النزاع الطويل إلى رأى متوسط ، شرحه وهذبه وأكمله الشيخ محمد الخضر حسين عضو مجمع اللغة المصري^(٣) ، إذ صنف الأحاديث في ثلاثة أصناف : (١) الصنف الأول لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة لأن رواته

(١) البيوطي — الزهر ١ / ٤٢ .

(٢) العين ١٢٣ .

(٣) مجلة المجمع اللغوي ، الجزء الثالث .

اهتموا بألفاظه لغرض خاص ، أو لأن الأدلة قامت على أنه لم ينير ، وهي الأحاديث التي تتحلل بالشروط التالية :

١ — الأحاديث التي يستدل بها على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام والأمثال النبوية ، وما أطلق عليه عبارة جوامع الكلم ، مثل « حجي الوطيس » و « مات حنتف أنه » وغيرها ، لأن روايتها اعتنوا بألفاظها لأنها المقصودة من روايتها ، ولأنها قصيرة يسهل حفظها .

٢ — الأحاديث التي كان يتعبد بها ، أو أمر بالتعبد بها ، كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

٣ — الأحاديث التي كان يخاطب بها كل قوم بلغتهم ، إذا صح سندها ومتنها ، لأن الألفاظ هي المهمة فيها .

٤ — الأحاديث التي وردت بأسانيد مختلفة ، واتحدت ألفاظها ، مما يدل على أن روايتها لم يتصرفوا فيها إلا وليس من المهم أن تتعدد الأسانيد حتى يصل الحديث إلى الرسول أو إلى الصحابي ، لأن الصحابي العربي نفسه يستشهد بكلامه .

٥ — الأحاديث التي دونها المحدثون قبل فساد اللغة ، مثل عبد الله بن عمرو وأبان بن عثمان ، أو المحدثون الناشئون في بيئات عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة .

٦ — الأحاديث التي رواها محدثون لا يميزون الرواية بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني .

(ب) الصنف الثاني ، لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي :

الأحاديث التي تأخر تدوينها إلى ما بعد فساد اللغة ، ولم تتحلل بأحد شروط الفئة الأولى من الأحاديث ، سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً . وذلك لبعد تدوينها عن الطبقة التي ينتج بأقوالها وخاصة إذا أضيف إلى ذلك كثرة الأعاجم في رجال سندها .

(ج) الصنف الثالث ، يختلف الآراء في الاحتجاج به ، وهو الحديث المدون في وقت مبكر ، ولكن بعد فساد اللغة ، أى في القرن الثالث تقريبا ، لقلة عدد الرواة الذين لا يحتج بهم في سنده ، مثل أحاديث البخارى ومسلم . ويكون هذا الحديث على نوعين :

- ١ — حديث يرد لفظه على وجه واحد ، والظاهر صحة الاحتجاج به .
- ٢ — حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه ، فيجوز الاستشهاد بما جاء في روايته المشهورة التي لم يعيها المحدثون ، أما الروايات الشاذة التي يعيها المحدثون أنفسهم فلا يستشهد بها ، مثل كلمة « ناعوس » في الحديث « إن كلمته بلغت ناعوس البحر » الذي يروى أيضا « بلغت قاموس البحر » والواضح أنها تصحيف . قال محمد بن أبي بكر الأصفهاني : فلعل الراوى لم يجد كُتِبَ كلمة قاموس . وكذلك لا يستشهد بالروايات الشاذة التي يشك فيها روايتها أنفسهم مثل كلمة : « خطيط » في الحديث : « ثم نام حتى سمعت غطيظه أو خطيظه » فهي غير معروفة في اللغة ، قال ابن بطال : لم أجد كلمة « خطيط » باغلاء عند أهل اللغة .

ولكن دراسة الأحاديث التي استشهد بها الخليل تؤدي إلى القول بأنه لم يكن يتبع مذهب معين في هذا النوع من الاستشهاد ، فعنده حديثان اتفق عليهما الستة^(١) ، وحديث اتفق عليه الخمسة (لم يورده ابن ماجه) ، وغيرهم^(٢) ، وحديث اتفق عليه الصحيحان^(٣) ، وحديثان انفرد بهما البخارى (عن مسلم) وأورد أحدهما أيضا ابن حنبل وابن سعد وابن هشام^(٤) ، والثاني أبو داود وابن حنبل والترمذى ، وقال عنه الأخير : هذا حديث حسن صحيح^(٥) ، وحديث انفرد به مسلم (عن البخارى) وأورده النسائي أيضا^(٦) ، وأحاديث لم ترد في الصحيحين ، ووردت في غيرهما من

(١) ١٤١ ، ٤١ ، ١٤١ .
(٢) ١٢٩ .
(٣) ٥٠ .
(٤) ٢٤ .
(٥) ٥٠ .
(٦) ١٢٤ .

السة^(١)، وقال الترمذى عن أحدهما: « هذا حديث حسن صحيح ». ولكن إلى جانب هذه أحاديث ليست في الكتب الستة ، ولا مسند ابن حنبل أو مسند أبي داود الطيالسي ، وإنما وجدت أحدها في طبقات ابن سعد^(٢) وأكثرها في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير^(٣) . وتوجد بعض أحاديث لم أجدها حتى في النهاية^(٤) .

ولم ترد هذه الأحاديث جميعها بالصورة التي ذكرها الخليل ، بل تختلف الروايات فيها ، وتختلف أحيانا في اللفظ الذي يستشهد بها عليه^(٥) . وكان الخليل يجمع بين الحديثين في حديث واحد أحيانا ، مثل حديث العنق عن الحسن والحسين . فالذي يرويه أبو داود ، والنسائي في سننهما^(٦) ، وأحمد بن حنبل في مسنده^(٧) ، وابن الأثير في النهاية^(٨) : « أن رسول الله (ص) عنق عن الحسن والحسين » وقد يزيد أحدهما « كبشا كبشا » أو « بكبشين كبشين » . وأما التصديق بوزن شعرها ، فروى في حديث آخر أورده أحمد بن حنبل^(٩) ، قال عن أبي رافع « لما ولدت فاطمة حسنا قالت ألا أعق عن ابني بدم ؟ قال : لا ، ولكن اخلقى رأسه ، وتصديق بوزن شعره من فضة على المساكين والأوفاض . وكان الأوفاض ناسا من أصحاب رسول الله (ص) محتاجين في المسجد أو الصفة . وقال أبو النضر : من الورق على الأوفاض ، يعنى أهل الصفة ، أو على المساكين : ففعلت ذلك . قالت : فلما ولدت حسينا فعلت مثل ذلك » . فالحديث الذي في كتاب العين يجمع بين هذين الحديثين . وربما لم يكن الخليل هو الذى فعل ذلك ، لأن الترمذى ذكر الحديث بما يشبه سياق

(١) ١١ ، ١٦ ، ٢٩ .

(٢) ٩٧ .

(٣) ٢٠ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(٤) ١٨ ، ٢٧ ، ٥١ ، ٥٨ ، ١٠٠ .

(٥) ٢٤ ، ٥٠ ، ١٠٠ .

(٦) كتاب التقيفة فيها .

(٧) ٣٥٥/٥ ، ٣٦١ .

(٨) مادة عنق .

(٩) المسند ٦/٣٩٠ ، ٣٩٢ .

كتاب العين ، قال^(١) : « حدثنا محمد بن يحيى القطاعي ، ثنا عبد الأعلى ، عن محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن علي بن أبي طالب ، قال : عرق رسول الله (ص) عن الحسن بشاة ، وقال يا فاطمة احلقي رأسه وتصدقني بزنة شعره فضة ، فوزنته فكان وزنه درهما أو بعض درهم . ولكنه عقب على الحديث ، بقوله : هذا حديث حسن غريب ، وإسناده ليس بمتصل ، أبو جعفر لم يدرك علي بن أبي طالب فالحديث فيه غمز على أي حال .

وإذن فالأحاديث الشواهد عنده تختلف قوة وضعفا ، ولم يبلغ أحدها مبلغ التواتر (لأن الأحاديث التي أجمعت عليها الكتب الستة كانت تنتمي إلى ثلاثة من الصحابة في أكثر تقدير ، ما عدا ٤١ ، ٤٩ على وجه الظن) . وتختلف الرواية في ألقائها اللغوية ، مما يجعل المرء لا يطمئن إليها . ولعل هذه الأمور هي التي جعلت أبا حاتم بن حبان يقول عن الخليل : « بروى المقاطيع »^(٢) . ولكننا يجب ألا ننظر أن الخليل وحده الذي فعل ذلك . فالحق أن بعض العلماء كانوا ينظرون إلى الأشياء نظرة غير عملية فيضعون القواعد والأحكام ، ولكن الممارسين للعلوم كانوا لا يعيرون هذه القواعد النظرية أدنى التفات . لجميع اللغويين الذين ألفوا في المعاجم بعد الخليل ساروا على طريقته في الاستشهاد بالحديث ، والإكثار من ذلك . أما الذين تشددوا في الحديث ، فهم النحويون ، لأن الراوي أو المحدث أكثر تعرضاً للخطأ النحوي منه للخطأ اللغوي .

ونشير في ختام القول في هذه المشكلة أن النزاع كان قائماً بين النحويين على الاستشهاد بالحديث في النحو . أما الاستشهاد به في اللغة فقد كان أمراً مباحاً ، قام به معاصرو الخليل ومن قبله ، ومن بعده ، في رسائلهم اللغوية الصغيرة ، ولكن على قلة نسبية ، فالليل ليس فذا ولا مبتدعا في الاعتقاد على الحديث في معجمه .

(١) باب المقيقة من كتاب الأضاحي فيه ١٨٢/١ .

(٢) السمعاني — الألسان ٤٢١ .

الأقوال :

جميع الأقوال التي استشهد بها في الجزء المطبوع لعرب فصحاء إسلاميين إلا الحسن البصرى فهو فارسى توفى عام ١١٠ هـ ، والحق أن الحسن بلغ من اللغة والفصاحة إلى شأو بعيد ، أعجب البصريين كل الإعجاب ، حتى قال عنه أستاذ الخليل أبو عمرو بن العلاء : « لم أرقو بين أفصح من الحسن والحجاج » . ولا شك أن الخليل تأثر بنظرة أستاذه إليه ، وتسويته بينه وبين الحجاج ، الذى كان يعتبر من أفصح خطباء العرب في عهد بنى أمية . ومقابلة هذه الشواهد بشواهد الرسائل اللغوية الصغيرة التي كانت شائعة في عهد الخليل تبين الاتفاق التام بين الشواهد في النوعين ، وفي طريقة الاستشهاد نفسها . فالخليل لم يأت بشيء من عنده في هذا الميدان ، إلا أنه وسع المجال فاستشهد بالفرس والمولدين الفصحاء العالمين باللغة ، ولم يكن يفعل ذلك معاصروه ، ولا من بعده .

مأخذ :

كتاب العين أول معجم عربى ، ومن الطبيعي ألا تخلو الأمور المبتكرة من مأخذ ونقص ، لا يحس بها أصحابها لأنشغالهم بهذا الوليد الجديد وتصويره على غير مثال ، ولا بد أن يكون قاصرا ضعيفا شأنه شأن كل وليد . وكذا كان شأن كتاب العين ، وخاصة أنه اجتمع إلى ذلك وفاة مؤلفه قبل أن يتمه ، فقام بذلك العمل أحد تلاميذه ، فكان ذلك السبب الأول لأكثر هذه المأخذ ، وقد أورث كتاب العين بعض هذه المأخذ المعجمات العربية كلها ، وبعضها الآخر مدرسته التي أخلصت لمنهجها . وأحاول في هذا الفصل أن أصف ما أخذته العلماء عليه خاصة ، أماماشارته فيه مدرسته فنؤخره إلى ختام الكلام عنها ، وكذلك ما شاع بين معاصم العربية نؤخره إلى أواخر هذه الرسالة^(١) .

(١) وانظر وصف الكذب التي تقدمه .

١- أول هذه المآخذ - التصحيف ، الذي اتهمه به أكثر الباحثين بل كلهم . وعلة الدكتور أحمد أمين^(١) بأن الكتابة في ذلك العصر لم تكن تنقُط ، وحروف اللغة العربية متقاربة في الشكل ، فبين الفاء في الوسط والغين تقارب ، والتاء والنون كذلك ... الخ . فأوقع هذا اللغة العربية ومؤلفاتها في كثير من اللبس . وقد أورد السيوطي في مزهره^(٢) ما أخذ على كتاب العين من التصحيف ، وتعداده قريب من السبعين مأخذاً ، وقال في آخره : « هذا غالب ما ذكر أنه صحَّف فيه صاحب العين » . وأظن أن هذا العدد لا يستحق كل هذه الضججة ، التي أحدثها الأزهرى في مقدمة تهذيبه ، وكاد يقضى بها على صوت الخليل الوقور المنزن ، الذي لا يدعى زهواً ولا كبرياءً ، لافي معجمه ولا في مقدمته . قال الأزهرى^(٣) : « فلندكر . . . أقوما اتسموا بسمعة المعرفة وعلم اللغة ، وألقوا كتباً أودعوها الصحيح والسقيم ، وحشوها بالمرال المفسد ، والمصحَّف المغير ، الذي لا يتميز ما يصح منه إلا عند التقاب المبرز ، والعالم الفطين ، لنحذر الأغمار اعتماد ما دونوا ، والاستئمان إلى ما ألقوا . فمن المتقدمين الليث بن المظفر الذي تحمل الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين . . . » . والحق أن الإنسان يشعر عند قراءة مقدمة التهذيب والتهذيب نفسه ، أن الأزهرى كان متحاملاً على الليث ، كما تحامل على معاصريه ، وكأنما أراد أن يفض من معاصم سابقيه ومعاصريه جميعاً ليرفع من شأن معجمه هو ، الذي صعد به إلى عنان السماء ، ووضع في مرتبة سنية .

وهذا العدد من المآخذ ، يُنازع في بعضه ، أو كثير منه ، فالسيوطي يقول^(٤) : « وذكر في (باب حنك) يقال للعود الذي يضم العراصيف حنكة وحناك . والرواية عن أبي زيد حنكة وحناك ، فيما أخبرني به إسماعيل . وروى أبو عبيد بالنون ،

(١) ضحى الإسلام ٢/ ٢٦٩ .

(٢) ١٩٣/٢ .

(٣) مجلة العالم الشرقى ٢٧ .

(٤) المزهر ٢/ ١٩٣ .

فصحف كتنصيف صاحب العين . . ويقول أيضا^(١) : « وذكر في (باب رغل)
رغلها رغلا رضمها في مجلة ، والصواب بالزاي ، عن أبي زيد ، وقد صحف أبو عبيد
هذا الحرف أيضا » . فمن أدرام بأن أبا زيد لم يصحف ، والخليل وأبا عبيد أصابا ؟

ويقول الأب أنستاس الكرملي^(٢) معلقا على أحد نقود الأزهرى للعين : « قال
الخليل في مادة (خ ص ب) الحصب (ومضبوطة ضبط قلم بكسر الحاء المعجمة ،
وإسكان الصاد المهملة ، وفي الآخر باء موحدة تحتية) حية بيضاء تكون في الجبل .
قال الأزهرى : وهذا تصحيف ، وصوابه الحضب بالحاء والضاد . وقال : وهذه الحروف
وما شاكلها ، أراها منقولة من صحف سقيمة إلى كتاب الليث ، وزيدت فيه ، ومن
نقلها لم يعرف العربية فصحف وغير ، فأكثر .

« على أن الحضب بمعنى حية بيضاء جبلية واردة أيضا في قاموس الفيروز أبادي ،
إلا أنه ضبطها بضم الأول في هذا المعنى . ونظن الصواب مع اللسان ، لأن الكلمة
من قبيل احتباء التصحيف ، أي أن قطعة الكلمة تنتقل من حرف إلى حرف ،
فقد قالوا مثلا العبر ، والعزيب ، والعترب (أي السحاق) ، وقالوا الحال والحال
والجال ، بمعنى الراية . ومثل هذه التصحيقات كثيرة ، وسببها تشابه الحروف
بعضها لبعض .

« وهناك سبب آخر ، هو أن الحضب للحية تجانس *Aspis* فإذا حذفنا من آخرها
is وهي علامة الإعراب عندهم رأينا الكلمتين واحدة في اللفظ والمعنى ، أي خصب
أو خصب و بلسان العالم *Coluber Haic* وقال العلامة بوازاق *E. Boisacq* إن
أصل الكلمة اليونانية مجهول ، وقد ظن لاوي *Lewy* أن الكلمة عبرية النجار
من (صفا أي الأصلة . ونحن نقول إنها من العربية كما ترى » .

(١) المزهري ٢/١٩٥ .

(٢) مجلة الثقافة ، السنة الأولى العدد ٧٢ ص ٤٢ .

وآخر الأمر فإننا نقول مع السيوطي^(١): « إن سُلِّم فيه ما ادعى من التصحيف ، يقال فيه ما قالته الأئمة : ومن ذا الذي سلم من التصحيف » . زد على ذلك أن الليث ربما صحف بعض الألفاظ وهو يقرؤها من الصحف التي تركها الخليل .

٢ - أخذ عليه أبو بكر الزبيدي في استدراكه وأحمد بن فارس انفراد بكثير من الألفاظ ، مثل قوله^(٢) : « التاسوعاء اليوم التاسع من الحرم . وقال الزبيدي ... لم أسمع بالتاسوعاء ، وأهل العلم مختلفون في عاشوراء . فمنهم من قال إنه اليوم العاشر من الحرم ، ومنهم من قال إنه اليوم التاسع » .

ولكن الانفراد ببعض الأشياء أمر طبيعي ، وقد انفرد كثير من اللغويين بأشياء ، كما يظهر من النوع الخامس في مزهر السيوطي ، الذي يقول^(٣) : « وحكمه القبول إن كان المنفرد به من أهل الضبط والإتقان كأبي زيد والخليل والأصمعي ... وشرطه ألا يخالفه فيه من هو أكثر عددا منه » .

٣ - أخطاء صرفية اشتقاقية كذكر حرف مزيد في مادة أصلية ، أو مادة ثلاثية في مادة رباعية^(٤) ، ونحو ذلك . ومثاله قوله : « التحفة مبدلة من الواو ، وفلان يتوحف . قال الزبيدي^(٥) : ليست التاء في التحفة مبدلة من الواو ، لوجودها في التصاريف . وقوله يتوحف ، منكر عندي » . وربما أدخل الناقدون في هذا الصنف إرادته الثنائي الخفيف والثلاثي المضاعف المفكوك المثلين (تحت مثلا) والرابعي المضاعف في الثنائي المضاعف ، وأمثال دهدع من الرابعي في الثلاثي ، وأبواب اللقيف ، وخطه الرابعي بالحماسي ، والمعتل الواوي باليائي والمهموز . ومن هذا الصنف أيضا خطؤه في بعض القواعد ، مثل قوله^(٦) : « ليس في الكلام نون أصلية في صدر

- (١) الزهر ٤٤/١ .
- (٢) المرجع نفسه ٦٦/١ .
- (٣) نفس المرجع ٦٣ .
- (٤) نفس المرجع ٤٣/١ .
- (٥) نفس المرجع ٥٥ .
- (٦) نفس المرجع ٤٢ .

كلمة . قال الزبيدي في استدرأكه : جاءت كثيرا في صدر الكلمة ، نحو نهشل ونهسر ونعنع .

٤ — اختلاف نسخه واضطراب رواياته وما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين ، والاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين . وقد علل ثعلب هذا بأنه من زيادات الناس فيه ، وبأن الكتاب لم يؤخذ من العلماء الذين حشوه وإنما وجد بنقل الوراقين^(١) . وقد أدخل البصرة على يد أحدهم . ومن الطبيعي أن ذلك لا يعيب الخليل ، ولا كتابه الأصلي ، ولكن على مستعمله أن يخلصه من هذه الشوائب . وقد فعل ذلك العلماء الذين رجحوا إليه ، من أمثال الأزهرى والقالى وأحمد بن فارس ولذلك لا نجد عندهم في مقتبساتهم من العين ، أغلب الأسماء المذكورة في الجزء المطبوع ، ولا ما روى عنها .

ويتصل بهذا المأخذ لإيراد الألفاظ المولدة ، قال^(٢) : « بس بمعنى حسب . قال الزبيدي في استدرأكه : بس بمعنى حسب غير عربية » وقد رأينا الخليل ميالا إلى أمثال تلك الألفاظ مع معرفته بعدم التكلم بها في البوادي .

٥ — إهماله أبنية مستعملة في اللغة ، لم يذكرها لأنه لم يسمع فيها شيئا ، ووصفها بأنها مهملة . وقد استدرك عليه اللغويون كثيرا من هذه الأبنية ؟ وأشاروا إلى أنها مهملة عند الخليل . قال أحمد بن فارس^(٣) : « وفي كتاب الخليل أن هذا البناء مهمل . وقد يشذ عن العالم الباب من الأبواب » والسبب في هذا النقص عند الخليل معروف فهو أول من جمع في اللغة كتابا كبيرا ، فالعلم لا يزال بادئا في عهده . وقد أكل من جاء بعده من اللغويين هذا النقص في معاجمهم العامة أو ردودهم على الخليل ، وتكملاتهم له .

٦ — يتصل بالنقص السابق ، نقص آخر داخل المواد نفسها التي ذكرها

(١) نفس المرجع ١/٤٢ .

(٢) نفس المرجع ١٤٨ .

(٣) مقاييس اللغة ، مادة عكش .

ووصفها بأنها مستعملة ، فهذه المواد لم يستوف صيغها ، ولا معانيها المختلفة الكثيرة . وقد أحاط بهذا النقص نفس الظروف التي أحاطت بسابقه ، وناله ما ناله من علاج من المتأخرين . ويكفي أن تضاهى أى مادة من مواد العين بمثلتها من أى معجم متأخر ، لترى الفرق واضحاً بارزاً .

وأختتم المآخذ بالإشارة إلى أن طبعة الكتاب سيئة ، تكثر فيها العبارات المتنوية ، وخاصة في المقدمة ويحتل الترقيم ، ووضع الأشرطة الشعرية . ويبدو أن النسخة ، أو النسخ التي اعتمد عليها الناشر لم تكن جيدة . ولم تكن المراجع متوفرة بين يديه . ولكننا على الرغم من ذلك نشكر له جهده ، وإخراجه لنا هذا الجزء من كتاب يعتبر من أقدم الكتب العربية .

وصفوة القول بعد شرح هذه المآخذ قول السيوطي^(١) : « أما أنه مُحِطٌّ في لفظة من حيث اللغة ، بأن يقال هذه اللفظة كذب ، أو لا تعرف ، فعاذ الله ، لم يقع ذلك وحينئذ لا قدح في كتاب العين » . ولكن السيوطي في قوله هذا مغال بعض الشيء ، فقد انفرد الخليل بألفاظ غريبة ، نُبِّه عليها في المعاجم ، وصر علينا بعضها . ولكن أئى المتأخرين أن يفهموا هذه الحقائق فقد كان يكفي أن يُذكر أمامهم كتاب العين حتى تنهال الشتائم والتهم جزافاً . وأقرب مثال لذلك الأشموني الذي قال عن لفظ انفرد به الخليل^(٢) : « وندر قرعبلانة ، لأنه زيد فيه حرفان [أى في الخماسى] وأحدهما نون . وقيل : إنه لم يسمع إلا من كتاب العين ، فلا يلتفت إليه » . ومن الطبيعي أن يشاركه الصبان محشيه في شتائه ، قال : « قوله (إلا من كتاب العين) أى المحشو بالخطأ » . ومن الواضح أنه يقصد أخطاء لغوية ، والكتاب مبرأ من ذلك ، ولكنها الشهرة السيئة .

(١) الزهر ١/٤٤٤ .

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٤/١٥٥ .

مؤلف العيون :

أثار كتاب العين نجة عظيمة حال وصوله إلى البصرة ، وتشعبت فيه الآراء بين الدم والمدح، وافترقت أيضا بين تصديق نسبه إلى الخليل وردها . وبقى هذا الخلاف عهدا بعيدا ولكنه كاد يستقر اليوم . فقد ذهب الناس قديما في مؤلف الكتاب إلى فرق ثلاث : تؤيد أولاها أن الخليل هو مؤلف الكتاب ، وتنكر عليه ثانیتها ذلك ، أما الثالثة فتقف موقفا وسطا . وتتبع آراءهم في هذا الموضوع لأنها تلقى أضواء كثيرة على الكتاب نفسه ، وما فيه من خصائص .

أما الفريق المؤيد فتألف قديما من المبرد ، وابن درستويه ، والزجاجي ، وابن دريد ، وابن فارس ، وابن عبد البر ، وابن خیر ، وابن الأنباري ، وابن خلدون ، وحدثنا من جرجي زيدان ، ومحمد بن شنب ، ومحمد صديق حسن خان^(١) . ولا داعي لذكر أقوالهم .

المذكورون :

أما المذكورون فكثيرون أشهرهم النضر بن شميل ، ومؤرج السدوسي ، ونصر ابن علي الجهمضي ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو حاتم السجستاني ، وابن دريد ، وابن فارس ، وابن جني ، والقالی ، والأزهري ، وغيرهم^(٢) . ولم نر لنا أقوالهم جميعا ، ولنللك أسوق هنا ما وصلت إليه من أقوال :

١ — سئل النضر بن شميل^(٣) (٢٥٤ هـ) عنه فأنكره ، فقيل له « لعله : ألفه بعدك ؟ » فقال : « أو خرجت من البصرة حتى دفنت الخليل بن أحمد ؟ » .

(١) ابن دريد — الجهرة ٣/١ . ابن فارس — المفايس ٣/١ . ابن الأنباري — نزهة الألبا ٥٥ . ابن خلدون المقدمة ٤٥٥ . السيوطي — الزهر ٥/١ . جرجي زيدان — تاريخ آداب اللغة العربية ١٢٢/٢ دائرة المعارف الإسلامية ، مادة خليل .
(٢) السيوطي — الزهر ٣٨/١ — ٤٥ .
(٣) ياقوت — معجم الأدباء ٢٢٧/٦ .

٢ - روي أبو علي القالي^(١): « لما ورد كتاب العين من بلد خراسان في زمن أبي حاتم ، أنكره أبو حاتم وأصحابه أشد الإنكار ، ودفعه بأبلغ الدفع » .

٣ - قال ابن النديم^(٢): « لم يُرَوَّ هذا الكتاب عن الخليل بن أحمد ، ولا روى في شيء من الأخبار أنه عمل هذا البيت » .

٤ - قال الأزهرى^(٣): « كان الليث رجلاً صالحاً عمل كتاب العين ، ونسبه إلى الخليل لينفق كتابه باسمه ، ويرغب فيه » .

٥ - قال ابن فارس^(٤): « قال بعض الفقهاء كلام العرب لا يحيط به إلا نبي ، وهذا كلام حري أن يكون صحيحاً . وما بلغنا أن أحداً ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها . فأما الكتاب المنسوب إلى الخليل وما في خاتمته من قوله : « هذا آخر كلام العرب » ، فقد كان الخليل أروع وأتقى لله جل ثناؤه من أن يقول ذلك » .

٦ - قال ابن جني في الخصائص^(٥): « أما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحتمل على أصغر أتباع الخليل فضلاً عن نفسه . ولا محالة أن هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره . فإن كان للخليل فيه عمل ، فلعله أولاً إلى عمل هذا الكتاب إيماناً ، ولم يلبه بنفسه ولا قدره ولا حرره . وبدل عل أنه كان نحاً نحوه أنى أجد فيه معاني غامضة ونزوات للفكر لطيفة ، وصنعة في بعض الأحوال مستحكمة . وذكرت به يوماً أبا علي فرأيت منكره له ، فقلت له : إن تصنيفه منساق متوجه ، وليس فيه التعسف الذي في كتاب الجمهرة . فقال : الآن إذا صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفاً جيداً ، يؤخذ به في العربية . أو كلاماً هذا نحوه » .

(١) السيوطي - الزهر ١/٤٢ .

(٢) ابن النديم - الفهرست ٤٢ .

(٣) السيوطي - الزهر ١/٣٩ .

(٤) الصاحي ١٨ .

(٥) السيوطي - الزهر ١/٤٠ .

٧ - استدلل أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي^(١) على أنه ليس للخليل :
(أ) بما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين والاستشهاد بالمرذول من
أشعار المحدثين . (ب) وبأن جميع ما وقع فيه من معاني النحو إنما هو على مذهب
الكوفيين ، وبخلاف مذهب البصريين .

الرد عليهم :

١ - أما قول النضر بن شميل فيجب أن نقف أمامه حذرين . فهو ينكر على
الخليل تأليف الكتاب وينكر أنه ابتعد عنه حتى وفاته . ولكن النضر نفسه قال^(٢) :
« أفت بالبادية أربعين سنة » . ولما أضرَّ به المقام في البصرة من ضيق المعيشة
رحل إلى خراسان ، واتصل بالمأمون ، وأقام بها وجرى^(٣) . فهل هذه الرحلات في
البوادي ، إن قلنا إن رحلته إلى خراسان كانت بعد وفاة الخليل ، لم تكن غيبة عن
الخليل ؟ أظن أنها غيبة ، وغيبة طويلة ، كان في وسع الخليل أن يؤلف فيها كتابا
لا كتابا واحدا . ويتضح من تاريخ وفاة النضر (٢٠٤ هـ) أنه لم يقم بهذه الغيبة
الطويلة ، ثم سفره إلى خراسان جميعا بعد وفاة الخليل ، ولذلك لا نوافق النضر
على قوله . يضاف إلى ذلك أن الروايات مضطربة بصدده وموقفه وموقف تلاميذه
الخليل الآخرين فهو معارض ، ومؤلف لكتاب يسمى « المدخل إلى كتاب العين »
ومكمل للعين نفسه^(٤) .

٢ - وأما قول أبي علي القالي بإنكار أبي حاتم له ، فهو يدل على رأي
أبي حاتم وأصحابه في الكتاب ، وما وقع فيه من اضطراب وزادات ، جعلتهم
يرفضونه ولا يرضون عنه . ولكن هذا لا يجعلنا تنكروا على الخليل لإسهامه فيه ،
وخاصة أن القالي نفسه وثق به ، وأدخله في بارعه ، ونسب مواده إلى الخليل .

(١) نفس المرجع ٤٣٤٢ .

(٢) ابن الأنباري - نزهة الألباء ١١١ .

(٣) السبوطي - البنية ٤٠٤ .

(٤) وفيات الأعيان ٢٥٣/١ .

٣ — أما قول ابن النديم فيقوم على شقين : عدم رواية أحد الكتاب عن الخليل ، وعدم إخبار أحد بأنه من تأليفه . والشق الأول تبطله الروايات التالية :
صرح ابن فارس^(١) بأنه روى كتاب العين عن علي بن إبراهيم القطان ، عن أبي العباس أحمد بن إبراهيم المعداني ، عن أبيه إبراهيم بن إسحاق عن بندار بن لزة الأصفهاني ومعرفة بن حسان ، عن الليث بن الخليل . وذكر أبو محمد بن درستويه^(٢) أنه سمع كتاب العين عن أبي الحسن علي بن مهدي الكسروي ، عن محمد بن منصور المعروف بالزاج المحدث ، عن الليث بن المظفر ، عن الخليل . وسمعه مع ابن درستويه من علي بن مهدي ابن العلاء السجستاني ، ثم أخذ دعلج نسخته . ورواه أيضا أبو علي^(٣) الفسافي ، عن الحافظ أبي عمر بن عبد البر ، عن عبد الوارث بن سفيان ، عن القاضي منذر بن سعيد ، عن أبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي ، عن أبيه ، عن أبي الحسن علي بن مهدي ، عن أبي معاذ عبد الجبار بن يزيد ، عن الليث ابن المظفر بن نصر بن سيار ، عن الخليل . ورواه عن هذا السند أيضا أبو بكر محمد بن خير^(٤) . ومندرج بن سعيد البلوطي هو صاحب النسخة المشهورة التي كتبها بالقهروان وعورضت بنسخة شيخه بمكة . ولكن الليث بن المظفر ، على الرغم من عدم معرفتنا بتاريخ وفاته ، يرجح أنه توفي (عام ١٨٠)^(٥) . وتوفي راويته قتيبة بن سعيد عام ٢٤٠ ، عن حوالى تسعين سنة^(٦) . فيرجح إذن أن أبا معاذ عبد الجبار بن يزيد ، راويته الثاني ، توفي حوالى هذا التاريخ . ولما كان علي بن مهدي توفي فيما بين عامي ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، في أثناء ولاية بدر المعتضدي على أصبهان . فقد جعل هذا المستشرق برنولش^(٧) يميل إلى أنه اطلع على كتاب العين في النصف الثاني من القرن

(١) الفاييس ١ / ٣ .

(٢) ابن النديم - فهرست ٤٣ .

(٣) السيوطي - الزهر ١ / ٤٦ .

(٤) فهرس ما رواه عن شيوخه ٣٤٩ .

(٥) صديقي الفارسي : المغرب في النقص ، مجلة إسلاميات ٦٩ .

(٦) مجلة إسلاميات ٦٩ .

(٧) نفس المرجع ٧٠ .

الثالث ، أى بعد وفاة أبي معاذ . واستنتج من ذلك أن رواية ابن النديم أصح ، أى أن علي بن مهدي لم يأخذ عن أبي معاذ مباشرة ، وإنما أخذ عن حفيد الليث محمد ابن منصور . ويميل بن إلى هذا الاستنتاج ، حياة علي بن مهدي في عهد حفيد الليث ، وانفصاله عنه بجيلين ، لا جيل واحد ، كما في رواية أبي معاذ . ولكن هذا لا يجعلنا ننكر رواية أبي معاذ ، فهي التي وصلت إلى الأب استناس . وروى الكتاب أيضا شمر ، عن محارب من أهل مرو^(١) .

اجتماع هذه الروايات يجعلنا ننكر على ابن النديم قوله الذي وافقه عليه ثعلب^(٢) وتقبل قول السيوطي^(٣) : « وقدما اعتنى به القدماء ، وقبله الجهابذة » ، ونرجح أنه يعني أنه « وجد بنقل الوراقين » ، ولم يروه عن الخليل والعلماء المذكورين فيه علماء ثقات^(٤) ، أو أنه عني أن جميع رواياته تنتهي إلى الليث وحده ، ولم يروه أحد غيره من تلاميذ الخليل . وسبب ذلك ظروف تأليف الكتاب . والشق الثاني تنكره أقوال الطائفة الثانية من العلماء الذين ذكرناهم ، وأقوال الطائفة الثالثة .

٤ — أما عبارة الأزهرى التي رواها السيوطي ، فمتورة من موضعها في مقدمة تهذيب اللغة فلم يتضح مقصوده منها ، فقد قال^(٥) : « فمن المتقدمين الليث ابن المظفر الذي نقل الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين جملة ، لينقحه باسمه ، ويرغب فيه من حوله » . فهو لا ينكر نسبة الكتاب إلى الخليل ، وإنما ينكر أن كل ما فيه وجملة له . وما يوضح رأيه هذا ، أنه يتبع قوله السابق الخير التالى « وأئدت لنا عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلى الفقيه أنه قال : « كان الليث بن المظفر رجلا صالحا ، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين ، فأحب الليث أن ينفق الكتاب

(١) مجلة العالم المشرق ٢٨ .

(٢) السيوطي - المزمع ١ / ٣٩ .

(٣) نفس المرجع ٤٥ .

(٤) نفس المرجع ١ / ٣٩ ، ٤٢ .

(٥) مجلة العالم المشرق ٢٧ .

كله ، فسمى لسانه الخليل . فإذا رأيت في الكتاب : سألت الخليل بن أحمد ، أو أخبرني الخليل بن أحمد ، فإنه يعنى الخليل نفسه . وإذا قال : قال الخليل ، فإنما يعنى لسانه نفسه » . فالخبر يبين لنا رأى الأزهري في الكتاب ، بنقض النظر عن صحة هذا الخبر أو زيّفه ، فهو يرى أن الخليل أسنهم فيه بقسط ، ثم أكله الليث . ويقول الأزهري أيضا في مقدمة التهذيب^(١) : « لم أر خلافا بين اللغويين أن التأسيس المجل في أول كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد تلقفه إياه عن فيه » .

٥ — وأما قول ابن فارس فلا يدل على إنكاره على الخليل تأليف العين ، وخاصة إذا ضمنا إليه ما قاله في صدر كتابه مقاييس اللغة : « والأمر الوحيد الذي يدل عليه ، هو نفي صدور هذه العبارة عن الخليل ، لورعه وتقواه . يضاف إلى ذلك أن ابن فارس أساء فهم عبارة الخليل ، قال الأزهري في مقدمة تهذيبه^(٢) : « وإنما أراد الخليل رحمه الله أن حروف اب ت ث عليها مدار جميع كلام العرب ، وأنه لا يخرج شيء منها عنها ، وأراد بما ألف منها معرفة جميع ما يتفرع منها إلى آخره ، ولم يرد أنه حصل جميع ما لفظ به من الألفاظ على اختلافها ، ولكنه أراد أن ما أسس ورسم بهذه الحروف ، وما بين من وجوه ثنائيتها وثلاثيتها ورباعيتها وخماسيتها في سالمها ومعتلها ، على ما شرح من وجوهها أولا فأولا ، حتى انتهت الحروف إلى آخرها ، يعرف به جميع ما هو من ألفاظهم ، إذا تتبع ، لأنه يتبعه كله فخصه ، أو استوفاه فاستوعبه ، من غير أن فاته من ألفاظهم لفظة ، ومن معانيهم للفظ الواحد معنى . ولا يجوز أن يخفى على الخليل مع ذكاء فطنته ، وتقوي فهمه ، أن رجلا واحدا ليس بنبي يوحى إليه [لا] يحيط علمه بجميع لغات العرب وألفاظها على كثرتها حتى لا يفوته منها شيء . وكان الخليل أعقل من أن يظن هذا ، وإنما معنى جماع كلامه ما بينته ، ففهمه » .

(١) نفس المرجع ٣٩ .

(٢) نفس المرجع ٤٩ .

وقد أساء فهم العبارة كثيرون غير ابن فارس ، قال الأزهرى أيضاً^(١) : « قد أشكل معنى هذا الكلام على كثير من الناس ، حتى توهم بعض المتحدلقين أن الخليل لم يف بما شرط لأنه أهمل من كلام العرب ما وجد في لغتهم مستعملاً . وقال أحمد البشقي الذي ألف كتاب التكملة : - نقض الذي قاله الخليل ما أوردناه كتابنا هذا أصلاً ، لأن كتابنا يشتمل على ضعف كتاب الخليل ويزيد ، وسرى تحقيق ذلك إذا حزت جلته وبحثت عن كنهه » . قال الأزهرى : « ولما قرأت هذا الفصل [أى هذا الكلام] من كتاب البشقي استدلت به على غفلته وقلة فطنته وضعف فهمه ، واستشفقت أنه لم يفهم عن الخليل ما أراده ، ولم يفطن للذي قصده » .

فالخليل قصد الأبنية ، أما ابن فارس فظن أنه قصد ألفاظ العربية ومعانيها جميعها ، ولذلك قال ما قال ، ولو فهمها على وجهها الصحيح ما أنكر منها شيئاً .

٦ - أما عبارة ابن جني فتبين لنا أنه هو نفسه كان يميل إلى أن فكرة الكتاب ومنهجه من عمل الخليل ، وأن أبا علي الفارسي اعترض على ذلك ، وأتى بمثاله الذي لا ينطبق على هذه الحالة هنا ، ولذلك ندع قوله إلى غيره .

٧ - أما رأى أبي بكر محمد بن حسن الزبيدي فيستند في الحق على دليلين قويين ، ولكن قبل مناقشتها نحب أن نقول إنه هو نفسه يستخلص منهما^(٢) أن « أ كثر الظن فيه أن الخليل سبب أصله ، وتقف كلام العرب ثم هلك قبل كاله ، فتعاطى إتمامه من لا يقوم مقامه » . ويستمد الدليل الأول أهميته من الأقوال المذكورة في الكتاب ، منسوبة إلى من عاش بعد وفاة الخليل ، أو بعبارة أبي بكر الزبيدي نفسه^(٣) « اختلاف نسخة ، واضطراب رواياته ، إلى ما وقع فيه من أشعار المحدثين . فهذا كتاب منذر بن سعيد القاضي الذي كتبه بالهيوان وقابله بمصر

(١) نفس المرجع ٤٩ .

(٢) السيوطي - الزهر ٤١/١ .

(٣) نفس المرجع ٤٢ .

بكتاب ولاد ، وكتاب ابن ثابت المنسوخ بمكة ، قد طالعتها فالفينا في كثير من أوابهما ، أخبرنا المسعري عن أبي عبيد ، وفي بعضها ، قال ابن الأعرابي . . . وقال الأصمعي . هل يجوز أن يكون الخليل يروي عن الأصمعي وابن الأعرابي أو أبي عبيد فضلا عن المسعري ؟ وكيف يروي الخليل عن أبي عبيد ، وقد توفي الخليل سنة سبعين ومئة ، وفي بعض الروايات سنة خمس وسبعين ومئة ، وأبو عبيد يومئذ ابن ست عشرة سنة ، وعلى الرواية الأخرى ابن إحدى وعشرين سنة ، لأن مولد أبي عبيد سنة أربع وخمسين ومئة ، ووفاته سنة أربع وعشرين ومئتين ؟ ولا يجوز أن يسمع عن المسعري علم أبي عبيد إلا بعد موته . وكذلك كان سماع الحسن منه سنة سبع وأربعين ومئتين فكيف يسمع الموتى في حال موتهم أو يتفلقون عن ولد من بعدهم ؟

ونحن نسلم للزبيدي بكل ما أتى به ، ونواقه أن جميع هذه الروايات ليست للخليل ، ولكن هذا لا يعني إنكار تأليف الخليل للكتاب جملة ، وإنما يعني أن هناك زيادات أدخلت في الكتاب بعد تدوينه . وليس هذا بالأمر الغريب في الكتب العربية . ولنضرب المثل بكتاب النوادر لأبي زيد المطبوع في بيروت ، فهو مليء بالمواد المنسوبة إلى غير أبي زيد من تلاميذه وغير تلاميذه ؛ أو بنوادر الأصمعي التي حدث لها في خزائن آل طاهر ما حدث للعين في خزائهم ، ولكن الأصمعي يبين ما زيد في نوادره ، أما الخليل فتوفي قبل ذلك .

يضاف إلى ذلك أن الكتاب تسربت إليه أشياء ليست من الخليل في أثناء تدوينه ونسب الكلام عليها في حينها .

والدليل الثاني يشرحه الزبيدي فيقول^(١) : « ومن الدليل على صحة ما ذكرناه أن جميع ما وقع فيه من معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين ، وبخلاف مذهب البصريين . فن ذلك ما بدئ الكتاب به وبنى عليه من ذكر مخارج الحروف في تقديمها وتأخيرها ، وهو على خلاف ما ذكره سيبويه عن الخليل في كتابه ،

(١) السيوطي - الزهر ٤٣/١ .

وسبويه حامل علم الخليل وأوثق الناس في الحكاية عنه ، ولم يكن ليختلف قوله ولا يتناقض مذهبه . ولنا نريد تقديم حرف العين خاصة للوجه الذي اعتل به ولكن تقديم غير ذلك من الحروف وتأخيرها . وكذلك ما مضى عليه الكتاب كله من إدخال الرباعي المضاعف في باب الثلاثي المضاعف وهو مذهب الكوفيين خاصة . وعلى ذلك استمر الكتاب من أوله إلى آخره ، إلى ما سندهم من نحو هذا . ولو أن الكتاب للخليل لما أمجزه ولا أشكل عليه تنقيح الثنائي الخفيف من الصحيح والمعتل ، والثنائي المضاعف من المعتل ، والثلاثي المعتل بعتين ، ولما جعل ذلك كله في باب سماء اللفيف فأدخل بعضه في بعض وخلط فيه خلطاً لا ينفصل منه شيء . عما هو بخلافه ، ولوضع الثلاثي المعتل على أقسامه الثلاثة ليستبين معتل الياء من معتل الواو والمهمزة ، ولما خلط الرباعي والخماسي من أولها إلى آخرها .

وتبين لنا سابقاً من دراسة مذهب الخليل في مخارج الحروف وأبنية الأفعال المختلفة بالتفصيل في وصف مقدمة كتاب العين ، أن أبا بكر الزبيدي غير دقيق في كلامه وأن ليس بصحيح أن مذهب الخليل موافق فيما لمذهب الكوفيين . ولكنه خالف البصريين فيما أحياناً ، ووافقهم أحياناً أخرى . فنظر المتأخرون إلى ما خالف فيه البصريين على أنه كوفي ولو لم يوافق الكوفيين كما حدث في نظام مخارج الحروف . ولو كان ما جاء في الكتاب من نحو يوافق مذهب الكوفيين ما عابه هؤلاء . ولكننا نسمع عكس ذلك : المبرد البصري يرفع من قدره ، وتعلب والمفضل ابن سلمة الكوفيان يعيبانه^(١) .

الطائفة الثالثة :

ويؤدى بنا ذلك إلى الطائفة الثالثة وتألقت قديماً من تعلب وإسحاق بن راهويه والسيراف والأزهري وابن المعتز وأبي الطيب اللغوي وأبي بكر الزبيدي ، وغيرهم ،

وأخيرا من السيوطي والأب أنستاس الكرملي وغيرها . ونؤخر قول ثعلب لأنه يحتاج إلى وقفة طويلة . أما ابن المعتز فقال^(١) : « كان الخليل منقطعا إلى الليث فلما صنف كتابه العين خصه به . فحظي عنده جدا ووقع منه موقعا عظيما ووهب له مئة ألف . وأقبل على حفظه وملازمته ، فحفظ منه النصف . واتفق أنه اشترى جارية نفيسة فغارت ابنة عمه ، وقالت : والله لأغيظنه ، وإن غيظته في المال لا يبالي ، ولكن أراه مكبا ليله ونهاره على هذا الكتاب ، والله لأجمعه به ؛ فأحرقته . فلما علم اشتد أسفه . ولم يكن عند غيره منه نسخة ، وكان الخليل قد مات ، فأملى النصف من حفظه ، وجمع علماء عصره وأمرهم أن يكلوه على نمله ، وقال لهم مثلوا واجتهدوا . فعملوا هذا التصنيف الذي بأيدي الناس » . وهذه القصة « الرومسية » لها دلالتها دلالتها على حياة القصور والبلاط ، حيث تختلف الجوارى ويكيد بعضهم لبعض ، وحيث لا تكفي نكبة المال للإغظة نم حياة القصور التي عاش فيها ابن المعتز لا الليث . ولها دلالتها أيضا على أن كثيرا من معلومات الكتاب ترجع إلى علماء أو رواة غير الخليل .

وقال محمد بن عبد الواحد الزاهد^(٢) : « حدثني فتى قدم علينا من خراسان وكان يقرأ على كتاب العين ، قال : أخبرني أبي ، عن إسحاق بن راهويه ، قال : كان الليث صاحب الخليل بن أحمد رجلا صالحا ، وكان الخليل عمل من كتاب العين باب العين وحده ، وأحب الليث أن ينفق سوق الخليل فصنف باقي الكتاب وسمى نفسه الخليل . وقال لي مرة أخرى : فسمى لسانه الخليل من حبه للخليل بن أحمد ، فهو إذا قال في الكتاب قال الخليل بن أحمد فهو الخليل ، وإذا قال ، وقال الخليل مطلقا ، فهو يحكى عن نفسه . فكل ما في الكتاب من خلل فإنه منه لا من الخليل » . وقد وافقه الأزهرى على هذا الخبر ، ولكننا لا نوافق على هذا ولا نقبل ما يرويه

(١) السيوطي : الزهر ١/٢٩٩ .

(٢)

هذا الفتى الخراساني عن أبيه ولا نطمئن إلى الخليلين ، أو الأختلة الثلاث ، إن نحررنا الدقة في التعبير ، كما نحررها فنهم ، فمعظم ما في مقدمة العين التي رأى الأزهرى أن جميع العلماء يتفقون على أنها للخليل بن أحمد منسوب إلى الخليل « فقط » لا الخليل ابن أحمد . وفي الكتاب^(١) حوار يدور بين الليث والخليل « فقط لا ابن أحمد » فهل نطبق على ذلك قاعدة الفتى الخراساني ، أو نطبقها حيث نهوى ، ولا نطبقها حيث يقودنا مزاجنا إلى ذلك ؟

وقال السيرافي^(٢) : « عمل [الخليل] أول كتاب العين المعروف المشهور ، الذي به يتهبأ ضبط اللغة . وعاق السيوطي^(٣) على قوله بما يلي : « وهذه العبارة من السيرافي صريحة في أن الخليل لم يكمل كتاب العين » .

وقال بعضهم^(٤) : « عمل الخليل من كتاب العين قطعة من أوله إلى حرف العين ، وكله الليث ولهذا لا يشبه أوله آخره » . وسار على هذا الرأي كثيرون . ولكننا لا نستطيع أن نسايرهم امتنادا إلى الجزء المطبوع من كتاب العين ، لأن فيه كثيرا من الآراء المنسوبة إلى غير الخليل . ولذلك نقول إن الجزء الأول نفسه ليس كله من عمل الخليل وحده أيضا .

ويشبه هذا القول بعض الشيء ما قاله ابن خلكان^(٥) : « وأكثر العلماء العارفين باللغة يقولون إن كتاب العين في اللغة المنسوب إلى الخليل ليس تصنيفه ، وإنما كان قد شرع فيه ، ورتب أوائله وسماه العين فأكمله تلامذته النصر بن شميل ، ومن في طبقتهم كـمؤرج السدوسي ونصر بن علي الجهمصي وغيرهما ، فما جاء عملهم مناسبا لما وضعه الخليل في الأول ، فأخرجوا الذي وضعه الخليل منه ، وعملوا أيضا الأول . فلهذا وقع فيه خلل كثير ببعد وقوع الخليل في مثله » .

(١) العين ٥ .
(٢) الأزهر ١/٣٨ .
(٣) الوفيات ١/٢٥٣ .
(٤) أخبار النحويين البصريين ٣٨ .
(٥) نفس المرجع ٣٩ .

وهذا القول لا يمكن تصديقه بسهولة ، لأن الضرر وأمثاله من تلاميذ الخليل بلغوا في اللغة والعلم مرتبة سنية ترأب بهم عن الوقوع في مثل هذا الخطأ والنشويه لتأليف أستاذهم .

أما ثعالب ، فروى عنه أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي في كتاب مراتب النحويين ، والصولي في ذكر فضائل الخليل^(١) ، أنه قال: « إنما وقع الغلط في كتاب العين لأن الخليل رسمه ولم يحشه . ولو كان حشاه ما بقي فيه شيء لأن الخليل رجل لم ير مثله . وقد حشا الكتاب قوم علماء إلا أنه لم يؤخذ عنهم رواية ، وإنما وجد بنقل الوراقين ، فإذلك اختل الكتاب » . وارتضى أبو الطيب اللغوي في كتاب مراتب النحويين هذا الرأي ، وفسره قائلا « أبدع الخليل بدائع لم يسبق إليها ، فمن ذلك تأليفه كلام العرب على الحروف في كتابه المسمى « كتاب العين » فإنه هو الذي رتب أبوابه ، وتوفى قبل أن يحشوه » .

والحق أن رأي ثعالب هذا أقرب الآراء إلى الصحة ، ونحن نطمئن إليه ، وإلى المفهوم العام من أقوال هذه الطائفة الثالثة بل الثانية أيضا ، وخاصة أنه هو الذي تؤيده أقوال الليث ، وتؤيده دراسة الكتاب . قال الليث^(٢) : « كنت أسير إلى الخليل بن أحمد ، فقال لي يوما : لو أن إنسانا قصد وألف حروف ألف ، وباء ، وتاء ، وثاء على ما أمثله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب ... فقلت له : وكيف يكون ذلك ؟ ... فجمعت أستفهمه و بصف لي ولا أف على ما بصف ، فاختلفت إليه في هذا المعنى أياما ، ثم اعتل وحجبت . . . فرجعت من الحج ، وسرت إليه فإذا هو قد ألف الحروف كلها على ما في صدر هذا الكتاب ، فكان يمل على ما يحفظ ، وما شك فيه يقول لي سل عنه فإذا صح فأثبته ، إلى أن عملت الكتاب » . و إذن فالخليل ابتكر النهج واستحضر المواد في ذهنه ، وأخذ يمل على الليث ، ولما رأى نفسه أنه لم يستطع تهذيب الكتاب

(١) نفس المرجع ٣٩ ، ٤٢ .

(٢) ابن النديم : الفهرست ٤٣ .

وتحيمص المشكوك فيه ، وربما إتمامه ، حضه على سؤال العلماء ، إلى أن أنهى الليث لا الخليل الكتاب .

وتظهر هذه الظاهرة في الكتاب أيضا ، فنرى حوارا بين الخليل والليث^(١) : قال الخليل فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية ... قال الليث : قلت له : فكيف تكون الكلمة المولدة المبتدعة غير مشوبة بشيء من هذه الحروف ؟ فقال : نحو الكشمنج والخصنج وأشباههن ... وقال الليث : قلت لل خليل : « ما السراج^(٢) ... » وقال^(٣) : « قلت لل خليل : من أين قلت عكش مهمل ، وقد سمعت العرب بعكاشة ؟ قال : ليس على الأسماء قياس . . . »

وتصرح رواية الليث أيضا إلى جانب الإملاء والحوار ، بحض الخليل إياه على السؤال عما شك فيه وإثباته في الكتاب . وكان لهذه النصيحة أثرها الخطير في العين إذ يبدو أن الليث أخذ يسأل من قابله من الأعراب والعلماء ، ويبحث عن روايات غير الخليل من الأثبات ، ويدخلها دون تخرج . فتجد كثيرا من الروايات يصرح أنها ليست من الخليل . يقال^(٤) : « قال غير الخليل : العواهن : السعف الذي يقرب من لب النخلة . . . » أو « عن غير الخليل لبن مكشع : أى قد ظهر زبده فوقه^(٥) » أو « وقال غيره : العذق : الكباسة^(٦) . . . » أو « وقال بعض الناس^(٧) . . . » أو « وقال بعضهم^(٨) . . . » أو « وقيل . . . » وهي كثيرة الدوران ولا يمكن تمييز ما صدر منها عن الخليل أو عن الليث ، أو عن غيرهما .

وتظهر إلى جانب هذه الإضافات المهمة ، إضافات أخرى كثيرة منسوبة إلى

- (١) العين ٥ .
- (٢) العين ٩١ .
- (٣) العين ١٠٣ .
- (٤) العين ٤٣ ، ٦٢ .
- (٥) العين ١٠٨ .
- (٦) العين ٧٠ .
- (٧) العين ١٢٥ .
- (٨) العين ٥٩ ، ٨٦ ، ١٢٧ .

لغويين ، منهم المعروف ومنهم غير المعروف ، ومنهم من روى الخليل عنه ، ومنهم من لم يرو عنه ولا الليث في غالب الظن . وهالك ثبتا بأسمائهم ، ومواضع ورودهم في الكتاب ، مع ترتيبهم على الألف باء :

أبو أحمد ١٠٧

أبو أحمد حمزة بن زرعة ٣ ، ٥

ابن الأعرابي ٩٨

ثعلب ١١٥

حماس ١٠٨

أبو الدقيش ٣ ، ١٠٣

زائدة ١٤ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٩٣ ، ١٣٠

أبو سعيد ٣٧ ، ٤٤ ، ١٠٥

سبيويه ١١٠ ، ١٢٦

الضرير ٣٦ ، ٦٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩

أبو عبد الله ١٣

عرام ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ١٠٣ ، ١١٦ ، ١١٧

١١٧ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٣٦

عيسى ١٨

أبو ليلى ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٤٣

مبتكر الأعرابي ٦٣ ، ٧١ ، ١٣٦

أما ابن الأعرابي وثعلب وسبيويه وأبو عبيد فلا يحتاجون إلى تعريف .
وأما أبو الدقيش فأعرابي « كان أفصح الناس » روى عنه الخليل وكثير غيره^(١)
وأبو سعيد ظن الأستاذ برونلش أنه الأصمعي^(٢) ولكني أرجح أنه أبو سعيد الضرير

(١) السيوطي - الزهر ٢/٢٠٢

(٢) مجلة إسلاميات ٨٤ .

الذي تردد اسمه كثيرا في الكتاب ، وهو أحمد بن أبي خالد لقي ابن الأعرابي وأبا عمرو الشيباني وحفظ عن الأعراب ، واستقدمه طاهر بن عبد الله بن طاهر حين قلده المأمون ولاية خراسان ٢١٧ هـ فأقام بنيسابور وصار بها إماما يختار المؤدبين لأولاد قواد ابن طاهر، وأملى بها كتباً في معاني الشعر والنوادر، وكان شعر بن حمدويه المروزي وأبو الهيثم يوثقانه ويثنيان^(١) عليه . وعرام بن الأصبغ السلمي الأعرابي من الذين أقدمهم ابن طاهر إلى نيسابور أيضا مع أعراب آخرين^(٢) . وأبو ليلى هو الخراساني روى عن ابن عكاشة الهمداني^(٣) . وأما أبو أحمد فهو فيما يرجح حمزة بن زرعة المذكور بعده . وطن الأستاذ برونش أن عيسى هو ابن عمر أستاذ الخليل ، ولكنه في عبارته يرد على أبي أحمد الذي يرجح أن أقواله مما أضيف إلى الكتاب ولم تكن فيه أصلا ، فلا يجوز أن يكون عيسى إذن هو ابن عمر . وورد اسم مبتكر محرفا إلى منكر ، ولكن تاج العروس ذكره بالصيغة الأولى^(٤) . وكل هؤلاء وحاس وزائدة وأبو عبد الله لا أدري عنهم شيئا ، ولعلمهم من الأعراب الذين وردوا على خراسان في عهد ابن طاهر . وواضح من الثبت السابق أن زائدة وأبا سعيد الضرير وعراما وأبا ليلى أكثرهم ورودا في الجزء المطبوع .

وتتسم هذه الإضافات إلى ثلاثة أنواع : اعتراضات ، وزيادات في المعاني ، وزيادات في الشواهد . وبشترك في النوع الأول أبو أحمد وزائدة والضرير وعرام وعيسى ومبتكر الأعرابي . وكانت اعتراضات أولهم نحوية ، فلعله من النحاة إذن . واعترض زائدة ذات مرة على قول للضرير^(٥) ، كما اعترض عيسى على أبي أحمد . وبشترك في النوع الثالث ابن الأعرابي ونعلب وأبو ليلى ، وبشترك أغلبهم في النوع الثاني .

(١) مجلة العالم المرق ٢٣ .

(٢) ياقوت — معجم الأدباء ١٧/٣ .

(٣) تاج العروس ، مادة عكش .

(٤) مادة وقف .

(٥) مادة عهق .

ولم أجد شيئاً من هذه الإضافات في المعاجم المتأخرة عن العين منسوبا إلى صاحبه إلا قولاً واحداً من عرام^(١). ولكن ابن فارس روى أقوال أبي ليلى في العين ونسبه إلى « قوم » ، ورواه الأزهري أيضاً مع نسبه إلى ابن السكيت^(٢) ، وذكر ابن فارس أيضاً أن في مادة عبك « كلات عن أعراب مجهولين لا أصل لها » فلعله كان يقصد قول عرام في العين . ونسب الأزهري إلى الليث أقوالاً في كتاب العين منسوبة إلى زائدة وابن ليلى ، كما فعل ابن فارس في قول الأخير منهما^(٣). ويدل كل هذا على اختلاف نسخ العين التي وقعت إلى العلماء في معاملتها لهذه الإضافات .

وهناك نوع آخر من الإضافات أكبر خطراً ، إذ لا تفرقة بينه وبين النص الأصلي في شيء . نجد في العين مثلاً^(٤) : « وهي [أى القنعة] الأرضة أيضاً ، والطحنة والعوانة والحطيطة والبطيطة والسرورة والمرنصانة . وفاتله الله مثل كاتمه ، وقيل هو على البدل » . ونسب الأزهري العبارة بنصها مع إصلاح تحريفها إلى ابن الأعرابي وأبي عبيد ، قال : « أبو العباس عن ابن الأعرابي وهي السرفة والقنعة والمرنصانة والبطيطة والسرورة والعوانة والطحنة . أبو عبيد قاتمه وكأنه إذا قاتله » . ونجد في العين أيضاً « ويقال ماله هلع [ولا هلمعة] أى ماله جدى ولا عناق » ، ونسبها الأزهري في تهذيبه إلى أبي زيد . ويقال في العين « الناصحة من الأرض : السهلة المستوية مكرمة للنبات ، تثبت الرمث » وهي بنصها في التهذيب منسوبة إلى أبي خيرة الأعرابي . ونسب ابن دريد إحدى العبارات الموجودة في العين إلى أبي مالك عمرو بن كركرة ونص على أنه تفرد بها^(٥) ، ونستطيع أن ننسب عبارة أخرى إلى أبي عمرو بن العلاء^(٦). وربما كان الخليل أو الليث هو الذي

(١) مادة قع .

(٢) مادة عرج .

(٣) مادتا عجر وعك .

(٤) مادة قع .

(٥) مادة لع .

(٦) مادة عري .

أدخل عبارات أبي خيرة وأبي مالك وأبي عمرو دون أن ينسبها إليهم ، لأنهم جميعا ممن روى عنهم الخليل ، ويكون هذا نهج الخليل في كتابه . ولكن — لا شك — أن عبارات ابن الأعرابي وأبي عبيد من الزيادات غير الأصيلة في الكتاب ، إلا إذا كان هذان العالمان أخذها منه واشتهرا بها حتى نسبها الأزهرى إليهما . ومهما يكن من شيء فإن وجود هذا النوع من الزيادات له خطره إذ قد يوقعنا في أخطاء ، فننسب إلى كتاب العين الأصل ما هو برىء منه .

وتخرج من هذا البحث بأن الخليل وضحت لديه فكرة المعجم ، ووضع المنهج الذي يحققها وأخذ في تنفيذه . ولكن القدر لم يمهله حتى يتمه ، فعهد به إلى تلميذه الليث ونصحته بسؤال العلماء . فبذل هذا جهده في السير على خطه أستاذه ، والإفادة مما كتبه من مادة ، ومن يلقاه من العلماء . ثم صار الكتاب إلى خزنة آل طاهر بخراسان ، فاطلع عليه القراء ، وقيدوا على هوامشه — وربما في متنه أيضا — تعليقاتهم المسكولة أو الموضحة أو المعترضة . فدخل في الكتاب — في أثناء ذلك كله — مواد غريبة وتصحيقات وأخطاء ، وزيادات من غير صاحبه الأول والثاني . وقد سبق أن رأينا الأمر نفسه يحدث ليوادر الأصبى في خزنة آل طاهر أنفسهم .

واختلفت نسخ العين في التنبيه إلى هذه الإضافات ، إذ نقلها وراقون لا عالمون محققون ، فمنها ما نبيه على صاحبه ، ومنها ما أهمل ذلك فيه إهمالا تاما أو جزئيا ، ومنها ما عزل في الهامش ، ومنها ما أقيم كله أو جزء منه في المتن ، ومنها ما ألحق في ختام المواد . ووقعت هذه النسخ المختلفة إلى العمويين ففطنوا إلى بعض هذه الإضافات ، وأبهم عليهم بعضها الآخر . فاختلف موقفهم منها ، فأحدهم حذفها لأنه تنبيه إلى أفعالها ، وآخر أخذها ونسبها إلى صاحبها أو إلى « قوم » وثالث اقتبسها ظانا أنها من العين نفسه ، فنسبها إلى مؤلفه .

أما النسخة التي عثر عليها الأب أنستاس الكرملي فلا شك أنها من كتاب العين لكثرة الاتفاق بينها وبين ما اقتبسته المعاجم منه ، على الرغم من وجود بعض

خلاف بين ما فيها من آراء ، وما عرف من آراء الخليل^(١) . وهي مع ذلك زاخرة بالإضافات التي رأيناها ، والتي كان أهم من قام بها عرام وزائدة وأبو سعيد الضرير وأبوليلي .

دراسات حول كتاب العين :

أثر العين ، بصفته المعجم الأول عند العرب ، في جميع المعاجم التي ظهرت بعده ، وإن اختلف هذا الأثر في كل منها . فقد تأثرت جميعها بخطته في اعتبار الحروف الأصول وحدها في ترتيب الكلمات ، ولم يحد واحد منها عن هذه الخطة . وتأثرت به جميعها في عدم ترتيب موادها من الداخل ، وفي علاج أمور مختلفة فيها تتصل بالحيوان والنبات والأعلام وغير هذه الموضوعات إلى جانب الموضوعات اللغوية من تفسيرات ولغات قبلية ومعرب ومولد ، حتى أننا لنجد كثيرا من عباراته بنصها في أكثر المعاجم المتأخرة . وثبتت جميعها — أو معظمها — الغرض الذي أراد أن يحققه وهو جمع اللغة كلها ، بوائجها وغريبها . ولم يشذ عن ذلك إلا الجهرة وربما الصحاح والأساس . ولكن الجهرة ادعى صاحبها أنه يجمع جمهور الكلام لا غريبه ، ولم يحقق دعواه هذه ، بل ناقضها . وتمسك كثير منها بنظام الأبنية الذي سار عليه . بل كان له آثار أخرى ، نتيجة ما بثه في تضعيف كتابه من آراء ، أو نتيجة النظام الذي سار عليه ، ولا يقتصر على المعاجم . فقد أخذ منه أحمد بن فارس البذور الأولى لفكرتي الأصول في الألفاظ الثلاثية المتصرفة ، والنحت فيما زاد عليها ، وعلى أساسه في الغالب أقام ابن حنبل نظريته في الاشتقاق الأكبر . ولكننا لا نعنيها غير آثاره المباشرة في المعجمات .

وقد التزمت بعض المعاجم منهجه بخذافيره ، مع بعض إصلاحات طفيفة في التفاصيل والجزئيات . وهذه المعاجم التي سميها مدرسة العين ، وتضم باربع القالي ،

(١) العين ٦١ . وشرح ابن يمش للفصل ٧٧٢ ، طه أوربا .

وتهذيب الأزهرى ، ومحيط الصحاح بن عباد ، ومحكم ابن سيده . وهالك معاجم
وكتب أخرى اتخذت من كتاب العين موضوعاً للدراسة ، منها ما رأى فيه نقصاً
فأراد أن يملأه ويكمله ، ومنها ما رأى عيباً فأراد إبرازه والدفاع عنه ، ومنها ما رأى
إطلاً فأراد الاختصار ، وما رأى الإجمال فأراد الإيضاح ، وقد عثرت على اسم حوالى
١٥ كتاباً منها .

وأهم الكتب التى أرادت أن تسكمل ما كشفت فيه من نقص :

١ — كتاب فائت العين للخليل بن أحمد نفسه ، نسبة إليه ابن النديم ، وتبعه
معظم من ترجم للخليل من القدماء^(١) . ولكن عدم إتمام الخليل كتاب العين فيه
الدلالة الكافية على أنه لم يطل به العمر لاستدراك ما فاتته . ويؤكد هذا أيضاً ، عدم
إيراد القفطى^(٢) اسم هذا الكتاب فى ثبت الكتب التى تحقق أن الخليل صنفها .

٢ ، ٣ — ذكر ابن النديم فى فهرسته أن أباً فيد مؤرخ السدوسى ونصر بن على
الجهضمى استدركا على كتاب العين ولم يذكر لنا شيئاً آخر عن استدراكيهما ، كما لم أجد
أحدًا يشير إليهما غيره . وربما كانت استدراكتهما مجرد تعليقات مروية ، لا كتباً
مدونة . وربما لم يستدركا شيئاً ، فوقف تلاميذ الخليل من كتاب العين مضطرب
غامض غير معروف على وجه الدقة . فابن كثير مثلاً يقول فى البداية والنهاية^(٣)
إن الخليل ابتداء كتاب العين « وأكمله النضر بن شميل ، وأضرابه من أصحاب الخليل
كثؤرج السدوسى ونصر بن الجهضمى » . وابن النديم يذكر أنهم استدركوا عليه .
وكثيرون يذكرون أنهم أنسكروا كون الكتاب من تأليف الخليل .

٤ — كتاب الاستدراك على الخليل فى المهمل والمستعمل لأبى تراب ، « خطأ
الخليل فى أماكن ، وزاد ما زعم أنه نقصه من اللغة فى أبوابه ، ونقص ما زعم أن
الخليل زاده فى غير باب ، وهذب ذلك تهذيباً زعم أنه الصواب » . ورد عليه جماعة
من العلماء .

(١) فهرست ٤٣ ، ياقوت — معجم الأدياء ٧٥/١١ ، السيوطى — البنية ٢٤٥ .

(٢) أبناء الرواة ٣٤٦/١ . (٣) ١٦١/١٠ .

٥ — كتاب ما أغفله الخليل في كتاب العين ، وما ذكر أنه مهمل وهو مستعمل وما هو مستعمل وقد أهمل ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الكرماني النحوي الوراق (٣٢٩ هـ) وقد سمي ياقوت والسيوطي هذا الكتاب « الجامع في اللغة » . ولكن ابن النديم والقنطري جعلاهما كتابين منفصلين . واتبعت تسمية ابن النديم لأنه المرجع الأول الذي أخذ عنه ياقوت .

٦ — كتاب فائت العين لأبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد المطرز (٣٤٥ هـ) وكان من أئمة اللغة وأكابر أهلها وأحفظهم لها ، فيسرت له معارفه الواسعة الاستدراك على كتب اللغة التي وقعت إليه ، فألف فائت الفصح ، وفائت المستحسن ، وفائت الجهرة ، إلى جانب فائت العين ، وكتبه اللغوية الأخرى .

٧ — كتاب التكملة لأبي حامد أحمد بن محمد البشقي الحارزنجي (٣٤٨ هـ) ونستطيع أن نتبين له بعض الملامح مما أورد الأزهرى في مقدمته^(١) من مواد ونقده لها . فالبشقي جعل للكتاب مقدمة ، أثبت فيها المراجع التي اعتمد عليها في نقده ، وغرضه من كتابه ، والطريقة التي اتبعها ، ودافع عنها . وصرح بأنه ليس له سماع عن اللغويين الكبار ولكنه يعتمد على ما عثر عليه من كتب ، وعلى قدرته على التمييز بين الفث والتمين .

وأما الكتاب نفسه فكان مرتباً على ترتيب الخليل وكان يلجأ فيه إلى النقد حين يجد الخليل مخطئاً ، والتكملة حين يحده ناقصاً ، وفي نقده كان يقدم قول الخليل ثم يليه النقد ، مثل « قال الخليل المنة : الحظيرة وجمعها المئن ، وأنشد * ورطب يرفع فوق العين * . قال البشقي : العين ههنا حبال تشد ويلي عليها اللحم القديد » . وفي التكملة كان يورد التفسيرات التي تركها الخليل ، سواء كانت هذه التفسيرات من عنده كقوله في باب العين والهاء والجيم : « العوهج : الحية ، في قول رؤبة :
* حَصَّبَ العوَاهُ العوهجَ المنسوسا *
»

(١) مجلة العالم المرق ٣٠ وما بعدها .

أو من لغوى آخر ، كقوله في باب العين والباء « أبو عبيد : العَيْبِيَّة :
الرائب من الألبان » . ولم يذكر الخليل هذين التفسيرين . ويظهر لنا أن تقدمه كان
موجهاً إلى التفسيرات ، فبيّن خطأها أو نقصها ، وكان همه كله أن يوضح ما في العين
من نقص ، حتى اشتمل كتابه على ضمني ما في كتاب العين وأز يد .

ويتبين من المقطعات التي أوردها الأزهرى أنه لم يكن يورد أقوال الخليل
بنصها ، بل يتصرف فيها . ومثال ذلك قول الخليل الذي أورده في شرح « العنة »
المذكور آنفاً ، فهو في العين كما يلي « العنة : الخطيرة من الحشَب أو الشجر ، تُعمل
للإبل أو الغنم أو الخيل ، تكون على باب الرجل ، والجمع العنن ... قال الأعشى :
ترى اللحم من ذابل قد ذوى ورطب يُرْفَع فوق العنن »

غذف الشطر الأول من الشاهد . وربما كان ذلك الاختصار من الأزهرى
لا البشّي .

ويتضح من الأزهرى أن تقدم البشّي للخليل لا يقوم على أسس ثابتة ، فهو
كثيراً ما لا يحسن قراءة المراجع التي بين يديه ، فتصحف عليه الألفاظ . وأحياناً
يشكل عليه فهم اللفظ ، إذا كان له معنيان ، ويذهب إلى المعنى الذي لا يليق
بالسياق . وهناك أمر آخر له أهميته ناتج عن عدم سماع البشّي اللغويين وعدم
اتصاله بالحياة البدوية ، ذلك الأمر ، هو فهمه للألفاظ فهماً عاماً يشوبه الغموض ،
ويتعذر فيه الوصول إلى الدقائق . فهو يفسر « الثمغ » بقوله « إنه شيء له حب
يزرع » فما هو هذا الشيء ؟ وما أوصافه ؟ أو ليس المعنى الذي نفهمه منها أنه نبات .
وأين النبات الذي ليس له حب يزرع ؟ وإذا كان نباتاً ، فلماذا هذا الدوران في
العبارة ، ولم يقلها صريحة ؟ فتصوراته للألفاظ ومعانيها غامضة ، ينقصها الجلاء
والوضوح كما يظهر في تعريفه لعنة أيضاً أجلى ظهور .

وقد تعقب الأزهرى البشّي وكتابه تعقبا عنيفا . كما سبق أن عرفنا أنه لم يحسن

فهم الغرض الذي رعى إليه الخليل من كتابه « في استيعاب كلام العرب » ورد الأزهرى عليه .

ولكننا برغم هذا النقد العنيف ، نحترس من تصديقه تماما ، والاعتقاد عليه كل الاعتماد ، لأن غير الأزهرى من العلماء مدحوا هذا الكتاب وأعجبوا به ، قال القفطى^(١) : « إمام أهل الأدب بخراسان في عصره بلا مدافعة ، ولما حجج بعد الثلاثين والثلاث مئة شهده أبو عمر الزاهد ومشايخ العراق بالتقدمة وكتابه المعروف « بالتكملة » البرهان في تقدمه وفضله » وقد وسم القفطى الأزهرى بالمهوى في نقد معاصريه كما سئرى في الكلام عن الكتاب التالى .

٨ — كتاب الحصائل لأبى الأزهر البخارى ، من أهل القرن الرابع الهجرى ، ومن معاصرى الأزهرى . وكان هدفه نفس هدف البشقى ، ولذلك سمي كتابه بهذا الاسم ، أى أنه يريد تحصيل ما أغفله الخليل . ويؤسفنا أن الأزهرى لم يعطنا مقتطفات من هذا الكتاب ، حتى نحاول أن نستنبط منها أشياء عنه . ولكن القفطى^(٢) رأى الجزء الأول منه ، ووصفه بأنه كان يشتمل على ما فات الخليل في حرف العين خاصة ، وكان المؤلف يذكر منه ما أدخل به صاحب كتاب العين ، دون أن يعيد كلامه ، إلا حين الضرورة . وتمقبه الأزهرى تمقبا عنيفا مجالا . قال^(٣) : « وأما أبو الأزهر البخارى ، الذى سمي كتابه الحصائل ، فإنتى نظرت فى كتابه الذى ألفه بخطه ، وتصفحته ، فرأيت أنه أقل معرفة من البشقى ، وأكثر تصحيحا . ولا معنى لذكر ما غير وأفسد لكثرتة ، وإن الضعيف المعرفة عندنا من أهل هذه الصناعة ، إذا تأمل كتابه ، لم يخف عليه ما حليته به ، ونعوذ بالله من الخذلان ، وعليه التسلان » . ولم يقبل القفطى هذا النقد ، وقال عن الكتاب : « فنظرت كتابا جليلا . . . وقد وقع الأزهرى فى هذا الرجل ، وفى تصديقه بغير حجة . وإنما حمل على ذلك معاصرتة له ، ومشاركته فى التقصد إلى مثل ما صنفه . وكذلك فعل مع

(١) إنباه الرواة ١ / ١٠٧ .

(٢) باب الكفى من المخطوط بدار الكتب من إنباه الرواة .

(٣) مجلة العالم المرقى ٣٠ .

البشتي المعروف بالخارزنجي في كتابه الذي سماه التكملة وكان معاصرا له أيضا ،
ومشاركا في تصنيف ما قصد إلى مثله . ونسأل الله ترك الهوى والبعد من التماذى على
الأعراض الفاسدة » .

٩ — كتاب المستدرک من الزيادة في كتاب البارع لأبي علي البغدادي على كتاب
العين للخليل بن أحمد ، تأليف أبي بكر الزبيدي ، رواه عنه أبو بكر عبادة بن
مساء (١) .

١٠ — كتاب الاستدراك لما أغفله الخليل لأبي الفتح محمد بن جعفر الهمداني
المراعي (٣٧١ هـ) .

١١ — الموعب ، لأبي غالب تمام بن غالب المعروف بابن التبانى (المتوفى عام
٤٣٦ هـ) وقد كثرت الخلاف في اسم هذا الكتاب ، بين تقيق العين ، وتلقيح العين
وغيرها . والسبب في ذلك أن ابن حبان قال في صدد الترجمة له ، فيما يجئ إلى : « وله
كتاب جامع في اللغة سماه [الموعب] بفتح العين » . وسقط من العبارة لفظ (الموعب)
فصارت تقرأ : سماه بفتح العين ، ثم حرف إلى هذه الصور . وقد يحملنا نظمنا إلى
هذا الفرض قول المؤرخين (٢) بأنه « كتاب مشهور جمعه في اللغة » ولم يذكر أحد
أن له كتابين فيما عدا الاختلال في الاسم . ووصف الكتاب بأنه (٣) « جم الإفادة ...
لم يؤلف مثله اختصارا أو إكثارا » .

وأعطانا أبو الحسن الشاربي سبب تأليف ابن التبانى كتابه ووصفا مجلا لخطته
قال (٤) : « الزبيدي أدخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح
أشعار العرب منه . ولما علم ذلك من مختصر العين الإمام أبو غالب المعروف بابن التبانى
عمل كتابه العظيم الذي سماه [الموعب] بفتح العين .
« وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة الذي لا اختلاف فيه على وجهه دون

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٥٠ .

(٢) الففطى — إنباه الرواة ١ / ٢٥٩ .

(٣) نفس المرجع ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٤) السيوطى — الزهر ١ / ٤٤ .

إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب . وطرح فيه من الشواهد المختلفة ، والحروف المصفحة والأبنية المختلفة ، ثم زاد فيه ما زاده ابن دريد في الجهرة ، فصار هذا الديوان محتويا على الكتابين جميعا . وكانت الفائدة فيه فصل كتاب العين من الجهرة ، وسياقه بلفظه لينسب ما يحكى منه إلى الخليل .

« إلا أن هذا الديوان قليل الوجود لم يمرج الناس على نسخه . . . ولم يرجوا أيضا على بارع أبي علي البغدادي . . . وهما من أصح ما ألف في اللغة على حروف المعجم » .

وأشهر كتب النقد :

١ — كتاب الرد على الخليل وإصلاح ما في كتاب العين من الغلط والحال لأبي طالب المفضل بن سلامة الكوفي (٣٠٨ هـ) وسمى بعضهم الكتاب « البارع » ولكن الصغاني فرق بينهما ، حين سرد مراجعه في التكملة فبين أنهما كتابان لا واحد . ويُظهر عنوان الكتاب ما في نفس المفضل تجاه الخليل ، فقد كان يريد هدم كتابه كله ، حتى الأساس الذي أقام عليه الترتيب ، كما يظهر من قوله الذي نقلناه آنفا في نقد نظام الخاريج في كتاب العين . ولعل ذلك الذي ساقه إلى نقد أشياء صحيحة من العين ، قال أبو الطيب اللغوي^(١) : « رد أشياء من كتاب العين للخليل أكثرها غير مردود » يضاف إلى ذلك أنه كان يذهب مذاهب ضعيفة في اللغة ، ويقال عنه^(٢) « واختار في اللغة والنحو اختيارات غيرها المختار » . وكان هذا الكتاب كبيرا ، ومات أبو طالب قبل إتمامه ، فلم يخرج منه غير المعزة والهاء والعين والحاء والغين والحاء . ويتضح من هذا الترتيب أن المؤلف لم يسر فيه على ترتيب الخليل للحروف ، وإنما ترتيب سيبويه . وأثار هذا الكتاب ضجة كبيرة في أوساط البصريين والبغداديين فألقوا الكتب في الرد عليه والدفاع عن الخليل .

(١) نفس المرجع ٤٤ .

(٢) السبوطي — البنية ٣٩٦ .

٢ — كتاب الرد على الليث لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٧٠ هـ) ولم يذكر هذا الكتاب غيرُ ياقوت . . ونحن نستطيع أن نستشرف إلى النقد الذى ضمنه الأزهرى كتابه ، مما قاله فى مقدمة تهذيبه عن العين وقلته آنفا .

٣ — كتاب استدراك الغلط الواقع فى كتاب العين ، لأبى بكر محمد بن حسن الزبيدى الأندلسى (٣٧٩ هـ) . وهو مجلد لطيف ، ألفه فى بيان أغلاط كتاب العين ، ردا على بعض من تقدوه وعاووا عليه اعتراضه على الخليل فى مختصره . ويظهر أنه كان مُصدِّرا بمقدمة ، نقل إلينا السيوطى فى مرزهره^(١) قدرا كبيرا منها . ويشرح الزبيدى فى هذا النص سبب تأليفه الكتاب ، وتقديره العظيم للخليل ، ويعدد ابتكاراته فى النحو والموسيقى والعروض . ثم ينبئ كون كتاب العين له ، ويذكر الآراء المختلفة فى ذلك ، ويرفض أن فكرته من ابتكاره ، ثم حشاه أناس ضعاف ، ويدون أدلته على رأيه . ولم يبق لنا من كتاب الاستدراك هذا غير ما اقتطفه السيوطى منه ، وهو لحسن الحظ يعطينا آثارا تكفيها لتكوين صورة عامة عنه .

يتبين لنا من الفصل الذى عنوانه السيوطى فى مرزهره (ذكر بعض ما أخذ على كتاب العين من التصحيف^(٢)) وذكر فيه كثيرا من ما أخذ الزبيدى ، أن هذا المؤلف سار فى ترتيب كتابه ، على ترتيب الخليل بدون أى اختلاف .

وكان المؤلف فى أغلب الأحيان يقدم نص العين مختصرا ويعقب عليه بالنقد^(٣) « قال أبو بكر الزبيدى فى استدراكه : ذكر فى (باب همع) المهميع : الموت ، فصحفه ، والصواب المهميع ، بالعين المعجمة . وذكر فى باب (قفع) القفعاى من الرجال : الأحمر ، وهو غلط ، والصواب قفعاى ، يقال هو أحمر قفعاى لذى يخالط حرته بياض » . ونص نسختنا المطبوعة من العين « المهميع : الموت الوحى » و « القفعاى : الرجل الأحمر الذى يتقشر أنفه من شدة حرته » . وكان فى أحيان

(١) ٤٠ / ١ .

(٢) ١٩٣ / ٢ .

(٣) ١٩٢ / ٢ .

أخرى — فيما يبدو — ينقد مباشرة دون تقديم النص قال^(١) : « التَّارِجِيلُ : جوز الهند ، أعجمي على غير أبنية العرب ، وأحسبه من كئتين ... المِئْرَسُ : خشبة توضع خلف الباب تسمى الشَّجَار ، وهي أعجمية » .

وكان في كثير من تقدمه ، يصرح بتصحيح العين أو غلظه ، و يذكر الصواب ، دون إشارة إلى مرجعه الذي يروي عنه ، كما تبين المقتبسات السابقة . ولكنه كان في الأحيان الأخرى ينص على مرجعه ، قال^(٢) : « وذكر في (باب وعق) الوعيق : صوت قتب الدابة . وإنما هو الوعيق ، بالعين معجمة ، وروناه عن إسماعيل [القالى] مسندا إلى اللحياني ... وذكر في (باب حزل) الاحتزال : الاحتزام بالثوب . وهو باللام غلط ، إنما هو الاحتزك ، عن أبي عمرو الشيباني ... »
وفي أحيان نادرة كان يذكر لنويين واقفوا الخليل في تصحيحه ، قال^(٣) : « وذكر في (باب حنك) يقال للعود الذى يضم العراصيف : حنكة وحناك . والرواية عن أبي زيد حنكة وحناك ، فيما أخبرني به إسماعيل . وروى أبو عبيد بالنون ، فصحت كتصحيح صاحب العين ... »

وأقام الزبيدي تقدمه لمواد العين على عدة أسس منها الصرف مثل الأوزان غير الموجودة كاحوصل . وكثيرا ما كان يضع القواعد العامة المتصلة بهذا الجانب ، قال^(٤) : « ليس في الكلام فيعل ولا فعولن ولا تفعل بكسر التاء ، اسما ولا صفة . فأما تفعل ، فقد جاء اسما نحو تمتمين وتببيب ، وهو في المصادر كثير . قال : ولا أعلم في الكلام شيئا على مثال فعلولة ، ولا على مثال افونعل من الأفعال . ولا أعلم في الكلام فعلا على وزن أفعال ، ولا شيئا على مثال فعلول ولا فيعلة . ولا أعلم اسما مظهرًا على حرف واحد موصولا بهاء التأنيث ،

(١) ١٣٤/١

(٢) ١٩٣/٢

(٣) ١٩٣/٢

(٤) ٢٦/٢ ، وانظر ٣٤ ، ٤١ ، ٥٩ .

ولا فعلا على مثال أفعل ، ولا نعلم في الرباعي ما على مثال افعل خفيفا . ولا نعلم في الكلام أفعل ، ولا منفعيلا ولا شيئا من الرباعي على مثال فيعل ولا فعل ، ولا شيئا على مثال فعلة، ولا فعلنان ، ولا فعلوت ، ولا افعل نعتا ، ولا فعيل ولا فعل « ومن الصرفيات أن يكون بناء الكلمة أمجيبا لا عربيا ، كما رأينا في النارجيل . ومن الأسس التي أقام عليها الزبيدي نقده ، الانفراد والخطأ في الاشتقاق والقواعد ، وذكر المولد من الألفاظ ، والتصحيح (وهو الجزء الأكبر من الكتاب) وقد نقلنا أكثر أمثلة المآخذ على الخليل من هذا الكتاب ، وتكتفي بها .

ولم أجد ذكرا لهذا الكتاب في غير هذه المواضع من كتاب المزهري ، أما تراجم الزبيدي فليست فيها أية إشارة إليه ، حتى في بنية الوعاة للسيوطي . وقد ذكر الزبيدي بعض هذا النقد في مختصره للعين ولم يتعرض لبعضه الآخر اكتفاء بنقله الألفاظ المصحفة — في رأيه — إلى موضعها الصحيح .

٤ — كتاب غلط العين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي (٤٢٠ هـ) وكان أحد أصحاب الصاحب بن عباد ، وله تصانيف حسنة ، طبع منها « مبادئ اللغة » .

والكتب التي تدافع عن العين أو تحاول إنصافه هي :

١ — كتاب التوسط لابن دريد ، وخبر هذا الكتاب أن ابن مقلة وأبا حفص قرأ استدراك المفضل بن سلمة ، على ابن دريد ، فكان هذا يؤيد بعض النقد ، ويرد بعضه . فجمع أبو حفص هذا الكلام في نحو مئة ورقة ، وسماها بالتوسط^(١) .

٢ — كتاب الرد على المفضل في نقضه على الخليل لإبراهيم بن محمد نبطويه (٣٢٣ هـ) .

٣ — كتاب الرد على المفضل في الرد على الخليل لعبد الله بن جعفر بن درستويه (٣٤٧ هـ) . ونسب إليه أيضا كتاب اسمه الرد على من نفي كتاب العين عن الخليل

(١) ابن النديم — فهرست ٦٢ .

وأظن أنه الكتاب الذى وصفه ابن كثير^(١) بأن المؤلف « وصف فيه ما وقع [للنضر ابن شميل ومؤرج السدوسى ونصر الجهضمى حين أرادوا إتمام العين] من الخلل ، فأفاد » . وقال القفطى^(٢) إنه استوفى فيه الخلاف فى تأليف الخليل للعين . وجعل كثير من الذين ترجحوا لابن درستويه هذا الكتاب وسابقه كتابا واحدا ، وربما كان الصواب معهم . وأورد غيرهم الكتابين بأسماء متغايرة ، مثل الرد على المفضل الضبي ، والرد على المفضل ، والرد على الخليل فى طبقات ابن قاضى شعبة ، ونقض كتاب العين عن الخليل فى فهرست ابن النديم^(٣) . وكل هذا يدل على الاضطراب فى شأن هذا الكتاب ، وعلى أنه ضاع منذ عهد بعيد ، فلم يقع إلى أيدي هؤلاء الكتاب .

٤ - رسالة الانتصار للخليل فيما رد عليه فى العين لأبى بكر محمد بن حسن الزبيدى (٣٧٩ هـ) نسبها إليه القفطى^(٢) ، ولم أعتز على وصف لها ، أو إشارة إليها عند غيره من المؤلفين .

وأضيف إلى ذلك الكتب التى قيل إن جماعة من العلماء ردوا بها على أبى تراب فى نقده للخليل ، والكتاب الذى قيل إن النضر بن شميل تلميذا الخليل المتوفى عام ٢٠٣ أو ٢٠٤ هـ ألفه ويسمى « المدخل إلى كتاب العين » ولم أستطع أن أصل إلى أى وصف له . فإذا كان النضر ألف هذا الكتاب فلا بد أن ذلك بعد رحلته إلى خراسان لأن الكتاب لم يصل إلى البصرة إلا بعد وفاة النضر بزمان طويل وربما كان هذا الكتاب فى حقيقة الأمر مجموعة من اعتراضات النضر على ما فى كتاب العين من أمور لم يقرأها ابن شميل ، وجمعها أحد تلاميذه أو بعض الرواة . فقد عرفنا أنه كان يتكرر على الخليل تأليف العين ، ويزهه عن نسبه إليه . ولكن عنوان الكتاب لا يؤيد هذا الاستنتاج كثيرا . والحق أنى أميل إلى الشك فيه ، مىلى

(١) البداية والنهاية ١٠/١٦١ .

(٢) إنباه الرواة ١/٣٤٣ .

(٣) ٦٣ .

(٤) إنباه الرواة ١/٣٤٦ .

إلى الشك في معظم الكتب التي أضيفت إلى تلاميذ الخليل حول العين ، ولم توصف ، بل لم يصل إلينا أسماؤها ، مثل ما نسب إلى أبي فيد مؤرخ السدوسي ونصر ابن علي الجهمي .

وأخيرا اختصر الكتاب اثنان تقدم منهم أبا الحسن علي بن القاسم السنجاني ، ذكره البخارزي ومدح مختصره ، فقال : « هو صاحب كتاب مختصر العين ، ومحل من الأدب محل العين من الإنسان ، ومحل الإنسان من العين . وقد سهل طريق اللغة على طالبيها ، وأدنى قلوبها من متناولها باختصاره كتاب العين . ولا تكاد ترى حجور المتأدين منه خالية » .

أما الثاني فأشهرها ، وهو أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي (٣٧٩ هـ) وتمتلك دار الكتب المصرية ثلاث نسخ من هذا الكتاب تحت رقم ٣٨٦ ، ٤٠٦ ، ٥٩٧ لغة ، وتقتني مكتبة الجمع اللغوي مصورة للكتاب مأخوذة عن فيلم لخطوط في مكتبة فيض الله بالأستانة تحت رقم ٢٠٩٨ ، وتلك هي النسخة التي اعتمدت عليها في بحثي .

يبين المؤلف في مقدمته الداعي له إلى اختصار العين ، وأسباب ذلك ومنهجه في الاختصار قال « هذا كتاب أمر بجمعه وتأليفه أمير المؤمنين الحكيم المستنصر بالله . وذهب فيه إلى اختصار الكتاب المعروف بكتاب العين ، للنسب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي بأن تؤخذ عيونه ، ويُخص لفظه ويحذف حشوه ، وتسقط فضول الكلام المتكررة فيه ، لتتقرب بذلك فائدته ، ويسهل حفظه » فالخطة التي رسمها المؤلف للاختصار غاية في الوضوح : تختار العيون وتلخص التفسيرات ويحذف الفضول والتكرار .

ولكن المؤلف لم يقصد إلى الاختصار وحده ، يقول : « ومذهبنا أن نصلح ما ألفيناه مختلا في الكتاب ، وأن نوقع كل شيء منه مواقفه ، ونضعه في بابه إن شاء الله تعالى » وإذن فقد أباح المختصر لنفسه أن ينقل المواد من أبوابها إلى أبواب أخرى أليق بها ، والألفاظ التي قيل إنها مصحفة إلى موادها وما شابه ذلك . وقد عرض لأشياء من منهجه في الخاتمة القصيرة التي عقدها للكتاب ، وتكلم

فيها عن عدد الأبنية المستعملة والمهملة ، وإمهاله بعض الصيغ القياسية وعدم استقصائه ما أهمله المؤلف من كلمات ، وضمه كل شيء إلى نوعه .
ويبدو أن أبا بكر أخرج نسختين من المختصر إحداهما للخليفة وثانيتها لعامة الناس ، ولا تختلفان في المعجم ، بل في المقدمة حسب . قال صاحب الوشاح^(١) « وجمعني الله أيضا على نسخة من مختصر العين للإمام القاضي أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي قال كاتبها بعد ذكر خطبة المؤلف : وقعت هذه الخطبة بخط القاضي الزبيدي رحمه الله في آخر النسخة الكبرى من مختصر العين التي اختصرها لمستنصر بالله ، وذكر فيها عدد المستعمل والمهمل في كلام العرب ، وحذف ذلك من النسخة التي بأيدي العامة . قلت : وأول هذه النسخة العامة بسم الله الرحمن الرحيم قال أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي : الحمد لله حمدا يبلغ رضاه . . . » . ويورد المقدمة بأكملها . ويبين لنا من ذلك أن النسخة التي وصلت إلينا هي النسخة العامة لا الخاصة ، ولكن زيد في آخرها عدد المستعمل والمهمل .
وصفوة القول أن أبا بكر الزبيدي أجرى في كتاب العين ثلاثة أمور ليخرج مختصره : أولها لتنظيمه ، وثانيها لتصحيحه ، وثالثها لاختصاره .

١ - فأقام التنظيم على الأسس التالية :

سار المختصر على ترتيب العين للحروف بكل دقة ، وارتضى تقسيمه للمعجم إلى كتب بحسب هذه الحروف ، فجعل الأبواب ٧ هي بالترتيب : المضاعف التناثي من الصحيح ، والثلاثي الصحيح ، والمضاعف التناثي المعتل ، والثلاثي المعتل ، واللفيف ، والرابعي ، والخامس . وكانت الأبواب في كتاب العين أربعة هي بالترتيب : التناثي المضاعف من الصحيح ، والثلاثي الصحيح ، واللفيف ، وما زاد على ثلاثة أصول .
واتبع صاحب المختصر الخليل في إيراد أنواع مختلفة من الألفاظ في أبواب التناثي المضاعف صحيحا كان أو معتلا ولكنه أفرد أنواعا منها بأقسام خاصة بها . فقد أدخل

(١) هامش الصراح ١ / ١٥ .

الرابع المضاعف في التناهي المضاعف ولم يدخل عليه أى تغيير، ولكنه أفرد ما ضعف
فاؤه ولامه، وما ضعف فاؤه وعينه، والتناهي الخفيف عنهما . وكان الخليل يورد كل
هذه الأنواع معا بدون تمييز فيما عدا تأخيرها إلى آخر المادة .

ورضى صاحب المختصر عن الخليل في اعتباره الهمزة من حروف العلة ولكنه
نظم هذه الحروف تنظيماً رثماً، وجعل لكل منها قسماً خاصاً به، لا يختلط فيه بأخيه
وقدم الهمزة منها، فالياء، فالواو . وكان الخليل يخلطها جميعاً في الموضع الواحد .
ولم يضع صاحب المختصر أى لفظ في بابها إلا بعد تمحيصه ودراسته، فوقع كل
واحد منها في الباب اللائق به، وخاصة أن كثرة الأبواب عنده ووضوحها يستر
عليه هذه المهمة .

٢ — وأقام التصحيح على الأسس التالية : (وأَعْتَمِدُ عَلَى مَا وَصَمَهُ بِالتَّصْحِيفِ
أَوْ الضَّعْفِ فِي اسْتِدْرَاكِهِ لثَلَاثًا بِكُونَ غَيْرِ مَتْنِهِ لَهُ) :

حذف المواد المصحفة أو المشكوك فيها من المعجم كله ؛ مثل « العرق العانك
بمعنى الأصفر » التي قيل إن صوابها بالناء لا النون و « رَغَلَهَا أَى رَضَعَهَا فِي مَجَلَّةِ »
التي قيل إن صوابها بالزاي لا الراء و « بس بمعنى حسب » التي قيل إنها غير غربية .
وضع المادة في موضعها الصحيح مثل « المميع بمعنى الموت » أوردها المختصر
في حرف العين المعجمة وكانت عند الخليل بالعين المهملة تصحيحاً، و « الفقاعى وهو
الأحمر يخالطه بياض » أوردها المختصر على هذه الصورة وكانت في العين بتقديم
القاف على الفاء تصحيحاً، و « الاحتراك أى الاحتزام بالثوب » أوردها المختصر بالكاف
وكانت في العين باللام تصحيحاً . وقد اعترف المختصر بهذا التغيير في مقدمة كتابه .

ترك المادة في موضعها ونه عليها مثل قوله في مادة « حثل » : « الْمُحْتَثِلُ : الذى غضب
وتنفش للقتال ، قال محمد : هو الحثثل بالجيم عن الأصمى ، والحثثل رباعى لأنه
ليس فيما جلب سيبويه من الأفعال فعل على مثال أفعالاً ، ولو أن قائلاً قال إنها بنية
من أبنية الأفعال لكثرة ما أتى من هذا الضرب نحو الجزئل والمكثيل والمقطئل
والمسمثل وغيرها لذهب مذهبها ؟ »

ولم يستطع أن يحكم على بعض ما اختلف فيه صاحب العين عن غيره من اللغويين فأورد القولين مما كثرى في قوله في مادة «عهب» : «العهب من الرجال : الضعيف عن طلب وتره . وقد حكى بالعين المعجمة» ونرى ذلك في كثير من المواضع . وضع المادة في موضعها الصحيح ونبه على غلط كتاب العين فيها مثل قوله في مادة «تحف» : «التحفة : مبدلة من الواو وفلان يتوحف . قال محمد قوله : «التحفة مبدلة من الواو» مجال عندي لأن التاء متصرفة في أنحفت وتاحفت ولو كانت واوا لعادت في التصريف إلى أصلها كما عادت واو تراث وتجاه إلى أصلها في واجهت وورثت . وقوله : «يتوحف» منكر عندي .

وأخر الأمر لم ينتبه إلى تصحيف بعض المواد فأوردها في موضعها من كتاب العين دون تنبيه مثل : «الوعيق : صوت قتب الدابة» إنما هي بالعين المعجمة . و«الحنكة والحناك : العود الذى يضم العراصيف» إنما هو بالباء . وتاسوعاء أنكرها في استدراكه . وقال : «لم أسمع بالتاسوعاء . . .» .

٣ — وأقام الاختصار على الأسس التالية :

(١) الحذف : حذف المصادر والأفعال المضارعة والأبنية القياسية كما نبه في خاتمته ، والتنبيهات على المستعمل والمهمل من المواد التي كان يقدمها للتحليل في صدر موادها والشواهد وبعض الألفاظ والقواعد والأحكام اللغوية والأقوال التي أضيفت إلى الكتاب عن غير التحليل من اللغويين . ونبه صاحب المختصر على كل هذا في مقدمته .

استثنى صاحب المختصر بعض الشواهد القرآنية القليلة وما فيها من قراءات فلم يحدفها كما ترى في قوله : «وقوله عز وجل : فمرزنا بثالث ، أى شددنا ، وقد قرئت بالتخفيف» . و«وما أعيا بهذا الأمر أى ما أصنع به ، ومنه يعيا بكم ربي» . واستثنى أيضا بعض الأحكام اللغوية .

(ب) الإيجاز : اختصر عبارات التفسير الطويلة في الأصل وغير ترتيب المواد

ليتمكن من اختصارها وجمع الألفاظ ذات المعنى الواحد لتفسيرها مرة واحدة ، ولكنه كان في بعض الأحيان يكرر اللفظ حين تتكرر معانيه ، وبرغم حذفه واختصاره زاد بعض الألفاظ والمواد المهملة في العين التي كانت تحت متناول يده دون أن يتكلف في ذلك مشقة بحث أوكد .

أعجب كثير من الناس بمختصر العين لهذه المزايا التي تحلى بها ، وقلح بعضهم الآخر فيه بسببها ، وهاك ما يقوله السيوطي في هذا الصدد^(١) : « قال أبو الحسن الشاربي في فهرسته : كان شيخنا أبو ذر : يقول المختصرات التي فضلت على الأمهات أربعة : مختصر العين للزبيدي ، ومختصر الزاهر للزجاجي ، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام ، ومختصر الواضحة للمفضل بن سلمة .

قال الشاربي : وقد طبع الناس كثيرا بمختصر العين للزبيدي فاستعملوه وفضلوه على كتاب العين ، لكونه حذف ما أورده مؤلف كتاب العين من الشواهد المختلفة والحروف المصحفة والأبوية المختلة ، وفضلوه أيضا على سائر ما أُلّف على حروف المعجم من كتب اللغة مثل جوهرة ابن دريد وكتب كراع ، لأجل صغر حجمه ، وألحق به بعضهم ما زاده أبو علي البغدادي في البارع على كتاب العين فكثرت الفائدة .

قال : ومذهبي ومذهب شيعتي أبي ذر الخشني وأبي الحسن بن خروف أن الزبيدي أدخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه .»

ومهما كان الخلاف فيه فالكتاب يجب أن يوضع في مرتبة عالية بين معاجم اللغة بفضل ذلك الترتيب الرائع الذي سار عليه ، والخطة الواضحة التي اتبعها في التنظيم والتصحيح والاختصار .

افضل الثاني كتاب البارع

للقالى (٢٨٨ - ٣٥٦)

فى القرن الرابع ظهر فى الأندلس معجمها الأول « البارع فى اللغة » لإسماعيل ابن القاسم القالى البغدادى . وكان ابتداء عمله فى عام ٣٣٩ هـ ، وعاونه فى وراق يسمى محمد بن الحسين الفهرى من أهل قرطبة منذ عام ٣٥٠ هـ . واستمر يجمع موادها ويدونها حتى توفى عام ٣٥٦ قبل أن يتمه ويهذبه ، فتولى تهذيبه وراقه مع محمد ابن معمر الجبانى . فاستخرجاه من الصكوك والرقاع ، وهذباه من أصوله التى بخط القالى ، وخطيها مما كتبها بين يديه . ولما كمل رُفِعَ إلى الحكم المستنصر بالله^(١) .

وبرغم اشتها هذا المعجم لم يعل الناس إليه منذ زمن قديم . يقول السيوطى^(٢) عن أبى الحسن الشارى فى فهرسته « ولم يعرجوا أيضا على بارع أبى على البغدادى » ولعل ذلك هو السبب فى أننا لم نصل إلينا نسخة كاملة من المعجم ، وإنما قطعنا إحداها فى المكتبة الأهلية بباريس بخط أندلسى يرجع إلى عهد يتأخر عن زمن تأليف الكتاب بقرن تقريبا ، فيما يرجع الأستاذ فلتن Fulton ، وقطعة أكبر فى المتحف البريطانى تحت رقم ٩٨١١ شرقيات . وهى مكتوبة بخط أندلسى أيضا يرجع إلى نفس عصر القطعة الفرنسية ، مع اختلاف النسخين . وتشتمل قطعة المتحف البريطانى على قريب من ثلاثة أمثال قطعة باريس ونصفها . ولا تشتركان إلا فى قدر صغير يبلغ ٨ صفحات من مصورة فلتن . وقطعة لندن نفسها غير متصلة الحلقات .

(١) ابن خير : فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٥٤ . ابن الأثير : التكملة ١٠٦ ، الفقهى : إنباء الرواة ١ : ٢٠٩ .
(٢) المزهر ١ : ٤٥ .

فقد وجدت أوراقا مختلفة كل الاختلاف . ولما رتبت تبين أن بها كثيرا من الأسقاط ، وأنها تحتوي على قطع متفرقة من بعض الأبواب .

هرفه :

وليس في هاتين القطعتين مقدمة الكتاب ، مما يفوت علينا كثيرا من الأفكار والآراء التي كنا نستطيع أن نستخلصها منها ، وتهدينا في دراسة هذا المعجم . فليس لدينا أقوال عن غرضه من المعجم ، وهدفه ، وخطته ، ونظرته إلى ما سبقه من معاجم ، إلى آخر تلك الأمور التي تتعرض لها المقدمات عادة . ولكننا قد نظن أنه كان يرى في معجمه إلى تلافى النقائص التي رآها في كتاب العين ومعجم أستاذه « ابن دريد » أي يرى إلى الترتيب والصحة . وقد نظن أيضا أنه أراد أن يتيح الفرصة للأندلس للإسهام في حركة المعاجم التي ظهرت في الشرق ، وأخذ تيارها في التدفق والتلاطم ، حتى رأى القرن الذي عاش فيه القالي « القرن الرابع » هذا العدد العظيم منها . فهذا الوافد الشرقى على الأندلس كان يريد أن ينقل معارف المشاركة إلى تلاميذه ومحبيه من المغاربة : فألف لهم ما ألف ، وما حاز الشهرة التي طبقت الآفاق كبارعه هذا وأماله . وكلها يقوم على ثقافات الشرق العربي وحدها . فأماله صورة لأمالى المشاركة ، وبارعة صورة لمعاجمهم .

منهم : ترتيب الحروف :

غض القالي نظره عن التقدم الذي أدخله ابن دريد في منهج المعاجم ، ورجع إلى ترتيب الحروف بحسب الخارج ، كما فعل الخليل . ولكنه لم يتبعه تماما ، بل أدخل عليه كثيرا من التغييرات . فلم يبق كتابه على ترتيب الخليل لخارج الحروف بل ترتيب سيبويه ، مع بعض خلاف طفيف . فقد رتب القالي الحروف على النحو التالي ، كما يستنتج من المواد : ه ع غ ق ك ض ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و ا ي ء . وتقديمي للماء ،

ووضع العين بعدها لا أريد به أنهما متعاقبان ، بل أريد أن الهاء مقدمة على العين فقط . وليس هناك ما يدل على أنهما متصلان في الترتيب أو منفصلان بحرف أو أكثر . ووضعت الهمزة مع حروف العلة لأنه جعل المهموز مع المعتل^(١) ، ولأننا نجد عنده العنوان التالي^(٢) : « الهاء واللام والواو والألف والياء في الثلاثي المعتل » وأرجح أنه يريد بالألف الهمزة لاحرف العلة لأنه يذكر المهموز تحت العنوان . ولا أدري كيف أخطأ الأستاذ فلتن فقال عن الهمزة^(٣) : « كذلك ليس لدينا أى شاهد مخطوط عن موضع الهمزة ، ذلك الصائت الذى سبب كثيرا من المتاعب للقدماء من النحويين واللغويين في تحديده ولا بد أن القالى تناوله في بداية الألفية أو في فصل خاص في النهاية . وهو لا يضع الألفاظ التى تحتوى على هذا الساكن بين الأصول المعتلة من الكتاب ، كما فعلت معاجم الخليل والأزهري وابن سيده » وتبقى لدينا حرفان هما الحاء والخاء لم يردا في أية لفظة في القطع الباقية من الكتاب (ما عدا الخاء التى ورد لها باب في الثلاثي المعتل في نسخة باريس) ، ولذلك لم نستطع الحكم على موضعهما في ترتيب القالى . وقد افترض الأستاذ فلتن أن الحاء بين الهاء والعين ، والخاء بين العين والقاف . وقال بصد ذلك^(٤) : « ولاتبين لنا نسخة المتحف البريطاني ولا نسخة باريس من كتاب القالى الوضع الصحيح للحرفين الساكنين ح ، خ ، والوضع الذى نسبناه لهما هنا افتراضى ، ومن المحتمل صحته » ولم يبين لنا علام استند في افتراضه هذا الموضع لهما ، ولكن أرجح أنه استند إلى ترتيب الخليل وسيبويه ، لوجود بعض الشبه بين الأوضاع الثلاثة .

ومن مظاهر الخلاف بين سيبويه والقالى في ترتيب الحروف تأخير القالى حروف العلة مع جمعها وتفريق سيبويه لها ونثره إياها بين الحروف . والخلاف التالى وضع القالى الهمزة مع حروف العلة ، وتقديم سيبويه لها في أول الحروف . وآخر خلاف بينهما تقديم القالى للضاد وجمله إياها بين الكاف والجيم ، على حين أخرها سيبويه

(١) البارع ١ ، ٤ ، ٨ ، ٢٦ ، ٨٦ وغيره .

(٢) المقسة الإنجليزية للبارع ٨ .

(٣) نفس الموضع .

(٤) ١٩ - المجمع العربي)

وجعلها بين الباء واللام . والحق أن مخرج الضاد ليس مركزا في حيز واحد ، بل ممتد في الفم ، حتى سميت طويلة ، لأن مخرجها من أقصى حافة اللسان إلى أذناها ، أى يستغرق أكثر الحافة . فالقالي نظر إلى أقصى مخرج لها ، ونظر سيبويه إلى أذناه ، وفيما عدا هذه الأمور الثلاثة يتفق سيبويه والقالي . ومن الطريف أن الخلافين الأولين كان القالي فيهما يوافق الخليل . أما الضاد فالخليل يوافق فيها سيبويه . ولكننا رأينا أن الخلاف فيها ظاهري . وجعل القالي كل حرف من هذه الحروف كنانا ، مع ترتيب هذه الكتب على ترتيبه السابق للحروف .

ترتيب الأبواب :

حاول المؤلف إصلاح بعض الاضطراب في أبواب الخليل . ففرق بين بعض الأبنية المختلفة التي جعلها الخليل في باب واحد . وخصص لكل منها بابا فأصبحت الأبواب عنده ستة ، هي بالترتيب : أبواب الثنائى المضاعف = يسميه الثنائى في الخط والثنائى في الحقيقة — أبواب الثنائى الصحيح ، أبواب الثنائى المعتل ، أبواب الحواشى أو الأوشاب ، أبواب الرباعى ، أبواب الخماسى ، أى زاد أبواب الثنائى المعتل والخماسى . وحسب الأستاذ فلتن أن المؤلف وضع الرباعى والخماسى في باب واحد ، لأنه لم يعترف القطع التي أمامه على أبواب خاصة بالخماسى . ولكن هذا الظن في حاجة إلى ما يدعمه ، بل أرجح أنه خاطيء ، لأن المؤلف صريح في تسمية أبواب الرباعى « بالرباعى^(١) » فقط ، ولأنه لا يذكر في هذه الأبواب ألفاظا خماسية ، وأخيرا لأن أواخر الأبواب الرباعية الثلاثة التي عثرنا عليها في القطع الموجودة من الكتاب ساقطة ، فلا ندرى أى باب كان بعدها .

ويشبه باب الحواشى عند القالي باب اللقيف عند الخليل بعض الشبه فيما يجويان من صيغ ، ولكن القالي حاول أن ينظم الصيغ المختلفة في داخل هذا الباب . قسمه

في بعض الحروف إلى الفصول الآتية : الثنائى الخفف ، الثنائى الصحيح ، المضاعف الفاء واللام ، الثلاثى المعتل ، اللقيف ، المضاعف الرباعي . ومن الواضح أنها تقابل ترتيب أبواب الكتاب كله . ولكنه أهمل هذه الأقسام في بعض أبواب الحواشى ، وأتى بالصيغ المختلفة منها بدون تمييز .

التقاليب :

ملا القالى هذه الأبواب بالتقاليب ، على نمط التحليل دون أدنى تغيير ، وميز كل تقليب بتصديره بكلمة « مقلوبه » .

وصف :

كان الكتاب أصلاً ذا حجم كبير . قيل إنه كان يتألف من ٤٤٤٦ أو ٥٠٠٠ ورقة ، تنقسم إلى ١٦٤ جزءاً^(١) . ولعل مهذبه النهري والجياى هما اللذان قاما بهذا التقسيم تيسيراً على نفسيهما ، ولكي ينشراهما تباعاً على الناس . وتقسيم الكتب الكبيرة إلى أجزاء صغيرة من الظواهر الملحوظة في التأليف العربى عامة ، وعند اللغويين والمحدثين خاصة . ولم يصل إلينا وصف لمقدمة البارع التى لم نعتز عليها فندعها إلى وصف القطع الباقية منه فيما نشره الأستاذ فلتن . وتحتوى هذه النسخة على قطع من حروف الهاء والغين والقاف والجيم والطاء والدال والتاء ، تتخللها حُرُوم كثيرة . أما المعجم فيستهل « بباب الثنائى فى الخطِّ والثلاثى فى الحقيقة لتشدد أحد حرفيه » ووصل إلينا منه بعض أبواب الجيم مع ما ثابها . ويكرر المؤلف العنوان بنصه السابق كله مع كل حرف ، مثل الجيم والزاء ، والجيم والسين . . الخ ولا خلاف بينه وبين التحليل فيما وضعه كل منهما فى هذه الأبواب ، فقد وضع الصيغ الآتية : الثنائى المضاعف ، الثنائى المضاعف الفاء واللام مثل كعك ، الثنائى الخفيف مثل هنج ،

(١) ابن خير : فهرسة ٣٥٤ ، الفطنى : إنباه الرواة ١ : ٢٠٦ .

الرابعى المضاعف . وكان يميل — كالتحليل — إلى تأخير المضاعف الرابعى ، ولكنه يهمل ذلك كثيرا . وكذا حاله مع بقية الصيغ . ولا خلاف بينه وبين التحليل فى أبواب الثلاثى أيضا إلا أنه لم يشر إلى المهمل والمستعمل فى هذين النوعين كما فعل التحليل .

أما أبواب الثلاثى المعتل لجديدة ليست عند التحليل ، إذ كان جعلها مع اللفيف . وذكر فيها القالى الثلاثى المعتل بحرف واحد ، حتى انتهى منه ، فذكر الثلاثى المعتل بحرفين بحسب ترتيب الحروف عنده . وخلط فيها المهموز بالمعتل ، والمعتل الواوى باليائى ، ونبه فى بعض الأحيان على كل نوع منها . واضطرب فى بعض الألفاظ الثنائىة الخفيفة المعتلة ، مثل الضميرين هو وهى ، فذكرها فى هذه الأبواب .

وشرح القالى^(١) أبواب الحواشى أو الأوشاب بقوله « هذه أبواب تتصل بالثلاثى المعتل مما جاء على حرفين أحدهما معتل ، أو ثلاثة منها حرفان معتلان » . وشرحه بأوضح من هذا فى قوله^(٢) : « إنما سميتها أوشابا لأنها جمعنا فيه الحسكيات والزجر والأصوات والمنقوصات ، وما اعتل عينه ولامه أو فاؤه ولامه أو فاؤه وعينه ، أو كان فاؤه ولامه ، أو فاؤه وعينه ، أو لامه وعينه ، بلفظ واحد » . فأتى فيه بالثنائى الخفف الصحيح أو المعتل بحرف ، واللفيف والمضاعف بحرفين غير مدغمين . وقد رأينا يضع كثيرا من هذه الأصناف فى الأبواب السابقة ، مثل الثنائى الخفف الصحيح والمضاعف بحرفين غير مدغمين إذ وضعهما فى الثنائى المضاعف ، والثنائى الخفف المعتل واللفيف إذ وضعهما فى باب الثلاثى المعتل . وقد أدى هذا إلى أمرين : تكرير بعض الصيغ فى أكثر من باب ، ووضع الألفاظ من النوع الواحد فى أبواب متفرقة . ولعل سبب هذا الاضطراب تأثره بباب اللفيف عند التحليل الذى تضمن هذه الأنواع جميعا ، ونسيانه بعض التجديدات التى أدخلها على منهجه . وقد أشرنا قبل إلى أنه قسم بعض الأوشاب بحسب الأبنية كما فى حرف التنين والقاف ، وأهمل ذلك فى حروف أخرى

كالهاء . وقد أتى بأقسام في داخل أبواب الأوشاب المضطربة من الهاء ، ولكن بدون أساس للتقسيم .

وراعى في ترتيب أبواب الرباعي الحرفين الأقفصين مخرجا من الكلمات وحدهما ، ولا خلاف فيها بينه وبين الخليل . ولكنه ذكر بعض الألفاظ الرباعية المضاعفة في هذه الأبواب ، وجعل في بعضها أقساما لا تقوم على أساس . وكان ذلك من دواعي الاضطراب في الكتاب ، وتفريق الصيغ ، إذ عالج الرباعي المضاعف في الثنائي المضاعف أيضا ، كما مر ذكره . وليس في القطعة المنشورة شيء من أبواب الخماسي تعتمد عليه في وصفه .

ويخرج المرء من هذا الوصف بأن القالي أراد إصلاح بعض وجوه النقص في كتاب العين ، فغير في منهجه بعض الأمور ، ولكنه حين أراد تطبيقها عمليا اضطرب وأخفق في كثير منها .

تحليل المواد :

ولنحاول الآن أن نتبع علاج القالي لبعض مواد ، والأمر الذي يؤسف عليه أن القطعتين الباقيتين من العين والبارع لا تشتركان إلا في مادة واحدة هي « هب » أخذها القالي برمتها من الخليل ، ولم يزد عليها . فنحن مضطرون إلى اختيار مواد غير التي اخترناها من كتاب العين .

قال القالي في مادة « هب » : « قال أبو علي : قال يعقوب : يقال لمن أخصب وأثرى : وقع في الأهيمين بالعين المعجمة ، أي الطعام والشراب . وقال الخليل : الأهيم : أرغد العيش وأخصبه ، قال رؤبة :

عنكم وأيديكم طوال المبلغ يمسمن من غمسنه في الأهيم »

وللمادة قصيرة ، ولكنها تعطينا بعض الأضواء التي نستطيع أن نتبين على هداها خصائص ذلك الكتاب . وأول هذه الأضواء أن المادة كلها ليست للقالي ، بل

لابن السكيت والخليل ، والمؤلف له فضل الجمع حسب ، وثانها أن المؤلف أمين في اقتباساته ، يرد كلا منها إلى صاحبه صراحة ، وثالثها أنه ضبط الحرف الذي خاف تصحيفه بالعبارة .

وقال في مادة « سجج » : « قال أبو علي : قال يعقوب : يقال سَجَّ بسلحه : إذا خرف به . وقال أبو زيد : تقول لا أفعل ذلك سَجَّيس اللبالي ، ويقال سَجَّيس عطفه : إذا ظهرت رأحتته ، قال الراجز .

يا ليتته بالتؤود قد تمرسا وشم عطفيه إذا ما سجسا

يعنى ابنه ، يقول ليتته قد صار رجلا . وقال يعقوب : يقال ماء سَجَّس بفتح السين وسكون الجيم ، وسجس بكسر الجيم ، وسجيس على مثال فَعِيل : إذا كان كدرا متفيرا . وقال أبو زيد : يقال سَقَانَا سَجَّاجَة له ، بفتح السين وجماعها السججاج ، بفتح السين على مثال قَتَام : وهو الذي ثلثاه ماء وثلثه لبن ، ويكون ذلك من جميع اللبن حقيقته وحليبه ، من جميع المشاية إبلها وغنمها . وقال الأصمعي : إذا جعل اللبن أرق ما يكون بالماء فهو السججاج ، وأنشد :

ويشربه مَدَقًا ويسقى عياله سَجَّاجًا كأضراب الثعالب أورقا

وقال الخليل : في الحديث : « الجنة سجسح ، لا فيها حر مؤذ ولا برد مؤذ » . ويقال في مثل « لا آتيك سَجَّيس عَجَّيس » ومعناه الدهر » .

ويظهر من هذه المادة مما ظهر في سابقتها اعتمادها على غيره ، وأمانته في نسبة الاقتباس . ويظهر فيها أمر جديد لم نره عند غيره من قبل ، ذلك هو الضبط بالعبارة فينص على شكل الحرف أو على وزن السكامة ، وقد سبق له في المادة الأولى النص على الحرف نفسه أمعجم هو أم مهمل . وتلك خطوة لازمة في سبيل الوثوق من عدم التصحيف ، وصحة نطق الكلمات ، وخاصة في الخط العربي ؛ والتالي له فضلها . ويظهر لنا من المادة أيضا أنه اتبع الخليل فيها وضعه تحتها ، فهو لا يقتصر على التناهي

المضاعف ، الذى كان يشير دواما إلى تشدد أحد حرفيه بل كان يضع معه الثلاثى المضاعف الفاء واللام مثل سجس ، والرابعى المضاعف ، مثل سجسج ، وهو نفس ما فعله الخليل . ويبدو أنه كان يؤخر المضاعف الرابعى إلى نهاية المادة . ونرى فى هذه المادة أيضا أنه كان يحاول أن يجمع أكبر عدد من أقوال اللغويين ، من أمثال يعقوب بن السكيت ، وثابت بن أبى ثابت وراق أبى عبيد ، وأبى زيد الأنصارى ، والأصمى ، والخليل . وقد أثر هذا فيه أثر ليس فى مصلحته ، من تكرار بعض الصيغ مثل سجس مجيس ، لتكرار المراجع التى يأخذ عنها ، واضطراب الشرح كما فعل فى صيغة سجس مجيس إذ تركها فى المرة الأولى دون تفسير ، واستثار شخصيته وراء شخص هؤلاء الذين ينقل عنهم ، حتى إننا لا نستطيع أن نثبت له ما يظهر فى الكتاب على أنه من خصائصه التى امتاز بها شخصيا . ونحن ربما لا نغالى إذا قلنا إن القالى كان يرمى فى كتابه إلى الجمع ؛ لا جمع الألفاظ ، كما كان غرض الخليل وابن دريد إلى حد ما ، بل جمع أقوال السابقين عليه من المؤلفين فيما يثبت من ألفاظ . ونرى فى المادة بعض الاضطراب فى الترتيب ، إذ يبدوها المؤلف بالصيغ المشتقة من سج ، ثم ينتقل إلى سجس ، ثم يعود إلى سج ، ويختتمها بسجسج . وكان حقه أن يفرد كل صيغة بالكلام ، فإذا انتهى منها تماما انتقل إلى غيرها .

ونأخذ من أبواب الثلاثى الصحيح مادة «العين والطاء والميم فى الثلاثى الصحيح» : «الأصمى : يقال غمط ذلك يغمطه غمطا : إذا استصغره ولم ير ضه . وقال أبو العباس ، قال ابن الأعرابى : غمط الحق . وقال الخليل تقول : غمط النعمة والعافية : إذا لم يشكرها . والغمط بفتح العين وسكون الميم كالتمج ، والفعل يغامط ، وقال الراجز :

* غمط غماليط غمطاط *

والإغماط والإغباط : الملازمة والمداومة ، تقول أغمطت عليه الحمى وأغمطت : إذا دامت . وغمط الناس : احتقارهم واستصغارهم . وفى الحديث « أن رجلا قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يسرفى أن أحدا يفضلى بشرا كزين ، أذلك من
البنى؟ قال : ذلك من سفه الحق وغط الناس أى احتقارهم ، ويجوز أن يكون قلة
شكرهم . ويقال غمض الناس بمعنى غمط .»

ويختفى من هذه المادة يعقوب ليمسح مكانا للأصمى وابن الأعرابى ، ولكن
الخليل باقى لا يريم . وتتضح عناية المؤلف بالروايات فالإنحطاط مع الإغباط ، والغمط
مع الغمض . ونراه فى الفعل الأول أتى بماضيه فمضارعه فصدره ، وضبط المصدر
بالعبارة ، واستشهد بالحديث ، كما فعل فى مادة سابقة ، فذكره كاملا ولم يقتصر على
العبارة التى فيها الشاهد ، كما كان يفعل الخليل أحيانا .

ظواهر: جمع التفسيرات :

أول ظاهرة تفتحا القارىء فى البارع الكثرة الماثلة من أسماء اللغويين الذين يرد
ذكرهم فى المواد . وهذا لإحصاء بمن وردت أسماءهم فى الصفحات العشر الأولى :
أبو زيد الأنصارى ، الخليل بن أحمد ، يعقوب بن السكيت ، أبو السمع ، الأصمى ،
أبو عبيدة ، الكسائى ، الرزاحى ، أبو حاتم السجستانى ، أبو عمرو ، الأحمر ،
أبو العباس ، الأموى ، الفراء ، ابن الأعرابى ، الأحرزى . وهذا الإحصاء لا يبين
لنا تماما كثرة ورود أسماءهم لأنه لا يظهر مرات وجودهم ، وهى كثيرة . فلم يرد منهم
فى صفحة واحدة من هذه الصفحات العشر غير أبى السمع والرزاحى والأحمر
وأبى العباس والأحرزى والأموى . وظهر اسم ابن الأعرابى فى صفتين ، والكسائى
وأبو عمرو والفراء فى ثلاث ، وأبو حاتم فى أربع ، وأبو عبيدة فى ست ، ويعقوب فى
سبعة ، والأصمى فى ثمانية ، والخليل وأبو زيد فى جميع الصفحات . ولم يكن الاسم
يظهر فى الصفحة مرة واحدة ، بل أكثر من مرة . ومنهم من كان يظهر فى جميع
المواد كالخليل ، ويقاربه فى ذلك أبو زيد ، ويليهما الأصمى ويعقوب . وكان فى
بعض الأحيان يأتى بالمادة كلها من قول الخليل ، وأبى زيد^(١) . ومن الطبيعى أنه لم يكن

(١) ٢٣ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ وغيرها

المذكورون آنفا جميع من رجح إليهم . فهناك غيرهم ظهوروا بعد الصفحات العشر الأولى ، من أمثال الباهلي ، والنضر بن شميل ، واللحياني ، وسلمة بن عاصم ، والرؤاسي وقطرب ، ولزاز ، وابن كيسان ، وابن قتيبة ، وثابت ، وابن دريد وغيرهم من اللغويين وأبي الجراح وأبي العطف الفنوي ، وأبي خيرة ، وأم الجارس الكلبية ، وأبي زياد الكلابي ، وأبي جميل الكلابي ، وأبي صاعد ، ورداد الكلابي ، وأبي العادية النيمري ، وأبي مسمع ، وغنية ، من الأعراب والزواة . فالتقارء يحس أمام أية مادة من مواده أنه بإزاء رجل يجمع له الأقوال المختلفة التي أدلى بها اللغويون في هذا اللفظ ، ويتقصى في الجمع . وهذه إحدى خصائص البارح التي لم نرها فيما قبله من معاجم . وكان القالي أميناً فيما يتقله لا يتصرف فيه ، وينسبه إلى أصحابه ، حتى مدحه القفطي بذلك^(١) .

المعجم :

الظاهرة الثانية الخوف من اللحن والتحريف أن يطرأ على الألفاظ ، ومحاولة إحاطتها بالضمانات التي تقيها ذلك . فالنزم للمرة الأولى في المعاجم ضبط الألفاظ التي يخاف عليها اللبس بالعبارة . وسار في ضبطه في طريقين أولهما بيان الشكل مثل قوله « قال الأصمعي : يقال كنا على جدة النهر بكسر الجيم وتشديد الدال وبالهاء وأصله أصمعي نبطي كذا فأعرب . وقال الأصمعي وغيره : يقال رجل له جد بفتح الجيم أي له حظ في الأشياء » والطريق الثاني بيان الوزن مثل قوله « يقال زج وزججة وزجاج ، على مثال فُعل وفَعلة بكسر الفاء وفتح العين ، وفعال بكسر الفاء » وكان في ذلك ضبط للحروف أنفسها أيضاً وضمان لها من التصحيف . وإنه لجدير بأن يقول عنه الحميدى^(٢) « كانت كتبه على غاية التقييد والضبط والإتقان » .

(١) إنباه الزواة ٢٠٦/١ .

(٢) ياقوت — معجم الأدباء ٣١/٨ .

ومن مظاهر حبه للصحيح والتزامه بإياه، اختياره المراجع التي اعتمد عليها من المشهور بالصحة . فقد اعتمد أول ما اعتمد على الخليل ، وهو الرائد الأول الذي لا ينكر قوله وإن قبل في كتابه ما قبل ، وما ينصب على اضطرابه وردّ بعض غريبه خاصة . ثم اعتمد على أبي زيد والأصمعي ويعقوب ، وهم أعلام اللغة الثلاثة . أما أستاذه ابن دريد فقد لقي معارضة كثيرة من اللغويين وخاصة فيما نسبته إلى الهمين من لغات . ويبدو أن مؤلفنا أمر السلامة ، فلم يستق منه كثيرا ، على الرغم أنه استأذنه ، حتى أنه لا يظهر اسمه إلا في الصفحة الرابعة والثلاثين ثم في فترات متباعدة . وقد وقع الأستاذ كرنكو Krenkow في خطأ فاحش حين قال في مقاله في مجلة « إسلاميات Istimica »^(١) : « أما كتاب البارع فالحق أنه خاب أملنا فيه ، لأنني لم أعر فيه على جديد . لقد استقى القائل معلوماته من مرجعين أساسيين هما : أبو بكر ابن دريد ، وأبو بكر بن الأنباري . وكل من يتجشم مشقة دراسة أسانيد كتابه المهام « الأمالي » دراسة دقيقة يجد أن ما ينيف على نصفه مأخوذ من كتب ابن دريد . . » . فقد خلط الأستاذ بين البارع والأمالي ، فإدام الكتاب الثاني معتمدا على ابن دريد ، فلا بد أن الأول كذلك . ولكن خاب فأل الكاتب للمرة الثانية ، كما خاب أولا - في رأيه - باعترافه . فالمؤلف لم يعتمد أساسا على ابن دريد ، ولم يسوي بينه وبين غيره من اللغويين الذين اعتمد عليهم ، بل أخره عنهم في المرتبة . ويؤيدنا في ذلك قول السيوطي^(٢) : « وقد آخذ [آخذ ابن دريد] أبو علي الفارسي النحوي وأبو علي البغدادي القالي » ، ولم يعتمد المؤلف أيضا على ابن الأنباري اعتمادا أساسيا . واعترف الدارسون لكتاب البارع بهذه الصحة ، فقال السيوطي فيه^(٣) : « وأصح كتاب وضع في اللغة على الحروف بارع أبي علي البغدادي وموعب ابن التياتي » .

(١) المجلد السابع ١١٦ .

(٢) الزهر ١ / ٤٥ .

(٣) نفس المرجع .

ظواهر أوبية :

وإذ ذكرنا الأستاذ كرنكو بكتاب الأمالي ، فإننا نذكر هنا بعض الظواهر في البارع التي تتصل بالأمالي بسبب . فالقالي علامة ذو معارف أدبية ولفوية متسعة شاملة ، كما يظهر في أماليه ، ولذلك تنأثرت هذه المعارف في بارعه ، وتأثر منهجه بمنهج الكتب الخاصة بها من أمثال الأمالي . فمن هذه المظاهر التي تتصل بهذه الظاهرة الأدبية ، كثرة الشعر الذي يستشهد به وطول مقطوعاته . وهذه إحدى مواد شاهدته على ذلك . قال أبو علي : « قال الأصبغى : الأفة والقاه : الطاعة ، وأنشد غيره قول الأزرق بن أبي نخيلة السعدي :

أما رأيت الأيدي السباطا والقاه والأسنة السلاطا

قال : ومنه يقال قد أيقه الرجل : أي أطاع ، قال الخليل السعدي :

فردوا صدور الخيل حتى تنهت إلى ذى النهى واستنيتهموا للمعلم

أي أطاعوا الخيل ، وهو الذى يأمرهم بالحلم ، وقال أبو زيد : مالك علينا قاه :

أي سلطان ، قال الراجز :

والله لولا النار أن أصلاها أو يدعوا الناس علينا اللها

لما سمعنا لأمير قاه ما خطرت صعد على مناها »

وهذا أحد شواهد الطويلة ، قال : « وجهوة الرجل : استه ، قال بعض الأعراب :

بئس القرين للكبير زوجته إذا رأته قد تولت جدته

وانتقصت من بعد شزر مرتته وهى عفرناة الشباب جهلتته

إذا عدا منها فلا تبينه تدعو له بداء يكفته

فقد ملناه وطالت صحبتته وتنحى لقلقه فتسأته

وتدفع الشيخ فتبدو وجهوته

تنحى : تعتمد ، وتسأته : تخنقه . »

والقالي من هذا الجانب قريب الشبه بأبي عمرو الشيباني في جيمه . ومن أسباب كثرة الشواهد في البارع رجوع مؤلفه إلى كثير من اللغويين ، وأخذته شواهدهم كلها . وكان من أثر ذلك تكرار بعض الشواهد في المادة الواحدة ، كما في « عوه » و « وهل » واضطر في كثير من الأحيان إلى الإشارة إلى أن الشاهد قد مضى^(١) .

ومن ذلك أيضا ذكره النوادر والأخبار التي تقوم عليها كتب الأمالي والنوادر مثل قوله^(٢) : « قال ابن الأعرابي وغيره : نزل الخليل السعدى ، وهو في بعض أسفاره على ابنة الزبرقان بن بدر ، وقد كان يهاجى أباه . فمرفته ، ولم يعرفها . فأنته بمسول ، ففسل رأسه ، وأحسن فِرَاه ، وزودته عند الرحلة فقال لها : من أنت ؟ فقالت : وما تريد إلى اسمي ؟ قال : أريد أن أمدحك ، فما رأيت امرأة من العرب أكرم منك . قالت : اسمي رَهْو . قال : تالله ما رأيت امرأة شريفة تُنميت بهذا الاسم غيرك . قالت : أنت سميتي به . قال : وكيف ذلك ؟ قالت : أنا خليدة بنت الزبرقان . وقد كان هجاها في شعره فساها رهوا ، وذلك قوله :

فَأَنسَكْحَتَهُم رَهْوَا كَأَن مَجَانِهَا مَشَقُّ إِهَابٍ أَوْسَعِ السَّلْخِ نَاجِلُهُ
فَجَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ أَلَا يَهْجُوها وَلَا يَهْجُو أَبَاهَا أَبَدًا ، وَأَنْشَأَ يَقُولُ :
لَقَدْ زَلَّ رَأْيِي فِي خَلِيدَةَ زَلَّةً سَأَعْتَبَ قَوْمِي بَعْدَهَا فَأَتُوبُ
وَأَشْهَدُ وَالْمُسْتَفْعِرَ اللَّهُ أَنْي كَذَبْتَ عَلَيْهَا وَالْهَجَاءُ كَذُوبٌ »

وقد يستغرفه منهج كتب الأمالي ، فيسير عليه في معجمه ، فيقدم نضا من النصوص اللغوية ويعقبه بتفسير غريبه ، قال^(٣) : « قال عيسى بن عمر ، قالت أم تابط شرا وهى تبكى عليه : وابناه وابن الليل ! ليس بُرْمَيْل ، شَرُوبٌ لِلْقَيْل ، ضُرُوبٌ بِالذَيْل ، كَمُتْرِبِ الْخَيْرِ ، وابناه ! ليس بُعْلَقُوف ، تَلْفَهُ هُوف ، حُتَّى مِنْ صُوف .

(١) ١٠ ، ١١ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٤٥ ، وغيرها .

(٢) ١٠ .

(٣) ٢٤ .

قولها : وابن الليل أى أنه صاحب غارات . بزميل أى بضعيف . شروب للقييل
تقول ليس هو بمهياف يحتاج إلى شربة نصف النهار . وقولها يضرب بالذيل إذا عدا
صفر برجليه في إزاره من شدة عدوه . وقولها حشى من صوف تقول ليس هو بخوار
أجوف . والهوف من الهيف ، وهى الريح الحارة . فتقول ليس هو بملفوف ،
والملفوف : الجافى المسن ترضه الرياح ، فلا يفرز ولا يركب ، قال الشاعر :

* فى القوم غير كئبنة علفوف * »

وربما يتصل بتلك المظاهر الأدبية عنايته بالتعبيرات الخاصة وإيراده ما يفسره
من ألفاظ فى عبارات ، حتى يحيطه بجوه الخاص . ولكننا لا نعطي ذلك أهمية
خاصة ، لأننا شاهدناه عند كثير غيره من اللغويين ، منذ بداية التأليف فى المعاجم .

اللغات

عنى القالى باللغات عناية فائقة ، فأكثر منها وبالغ . وإننا نرى عنده من
اللغات المنسوبة لغات الكلابيين والنميريين والطائيين والقيسيين والأسديين والتميميين
وبنى غنى ، وأهل مصر والمدينة والحجاز والجزيرة والعراق . والكلابيون خاصة لم
خطرهم فى كتابه ، إذ يرد اسمهم فى ٥ صفحات من الصفحات العشر الأولى ، ويكثر
بصورة واضحة فى جميع أنحاء القطعة الباقية . وليس هذا وحده ، بل تكثر أسماء الأعراب
والرواة الكلابيين عنده أيضا ، مثل أم الحارس وأبى زياد وأبى جميل ورداد . ومن
أسباب هذه الظاهرة إكثار المؤلف الاقتباس من أبى زيد الأنصارى ، الذى
يروى عنهم كثيرا ، يقول « قال أبو زيد : قال الكلابيون : ومن الرجال الهيق ، الهاء
مفتوحة والياء ساكنة ، وهو المفرط طولاً ، ولم يعرفوه فى الأثنى » ، ويقول « قال
أبو زيد : قال الكلابيون : ومن الرجال الأهوك ، على مثال أحق ، وهو الذى فيه
حق ، وفيه بقية » .

ورجح فى بعض الأحيان بين اللغات المختلفة التى يذكرها ، مثل قوله « يقال :
وهجت توهج بكسر الهاء فى الماضى وفتحها فى المستقبل ، وهى وهجة ، والعالى من

كلامهم توهجت» وقوله « قال الخليل : التيه والتوه لغتان ، يقال تاه يتيه توها وتيها ، والتيه أهمها » . والحق أن ترجيحاته قليلة ، ومعظمها لم يكن كيسه ، وإنما مما اقتبس من اللغويين ، فليس له غير فضل الاختيار . ولا شك أن الاختيار فيه دلالة على العناية والاهتمام .

ويتصل بذلك دقته في التفرقة بين الصيغ المتقاربة من المادة الواحدة ، كما نرى في قوله : « وكل شيء هاج فصدره الهيج ، غير الفحل ، فإنه يقال بهيج هيجانا ... ويقال هاج الفحل هياجا ، واهتاج اهتياجا إذا تمار وهدر . وكل شيء يثور لمشقة والضرر فهو كذلك ، تقول ، هاج الدم ، وهاج الشر بين القوم » .

النقر :

عند القائل شيء من النقد قليل ، نراه في قوله « قال الخليل : تقول العجوم طائر من طير الماء ، كأن منقاره جلم . قال أبو علي ولا أدري صحته » وقوله : « قال الخليل : والمهز بكسر العين والهاء وسكون اللام : أن يعالج الوبر بدماء الخلم كأن يذق الصوف مع القردان فيؤكل ، كانت الجاهلية تفعل ذلك في الجذب ... وقال غيره المهز والمزهل : الحسن الغذاء ، قال أبو علي : وهذا تفسير سوء » وبلغت إلى بعض العبارات العامة وينقدها ، مثل قوله « والعامة يقولون : هاتم شهودكم ، وهذه أخش الخطأ » وقوله : « وقال الأصمعي وأبو زيد : تقول العرب تعدت على فوهة النهر الفاء مضمومة والواو مشددة مفتوحة ولا يقال فوهة بضم الفاء وسكون الواو ، كما تقول العوام » .

ومهما يكن من قول ، فإن هذا الجهد الخالص هزيل ، بالنسبة لكتاب في حجم البارع وشهرته ، ولذلك لا نستطيع أن ندعى للمؤلف شخصية بارزة فيه ، وإنما تبرز شخصيته في جمعه واختياره بكل وضوح .

ولا يختلف القائل عن الخليل فيما عالج في مواد من ألفاظ تتصل بالحيوان أو النبات أو البقاع أو ما إلى ذلك من موضوعات . ومثلها في ذلك مثل بقية أصحاب المعاجم العربية . كذلك لا خلاف بينهما في طريقة العلاج والاستشهاد وما إلى ذلك ما عدا ما أشير إليه آنفا .

وأختر :

لم يحل البارع من أمور أخذها عليه الأقدمون ، ومعظمها يشترك معه فيها أفراد مدرسته فنؤخرها إلى حينها . ولكن كان من أتر الخطة التي اتبعها المؤلف من جمع أكبر عدد من أقوال اللغويين في اللفظ المفسر خللان أولهما التكرار ، الذي ظهر في التفسيرات وفي الشواهد . وقد ألمعنا إلى ذلك آنفا ، ووضحنا أنه تخلص أحيانا من تكرار الشواهد بتصريحه أن قد مضى إيرادها . وثانيهما إيراد التفسيرات المختلفة أو المتعارضة دون أن يبذل أى جهد ليوفق بينهما أو يرجح قال : « قال الأصمى ... فرس أشوه وفرس شوهاه : إذا كان يُرْفَع إليها الطرف من حسنها ... قال الخليل : الشوه بفتح الشين والواو مصدر الأشوه ، والشوهاه والأشوه هما القبيحا الوجهة والخلقة وفرس شوهاه : وهي التي في رأسها طول وفي منخرها وفي فمها سعة .. وقال أبو عمرو : فرس شوهاه : حديدة النفس . وقال الأصمى : الشوه : امتداد العنق وارتفاعها ، الذكر أشوه والأثني شوهاه . غيره : امرأة شوهاه : حسنة ، ومنه الحديث المرفوع أنه (ص) قال : بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة شوهاه إلى جنب قصر ، فقلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لعمر بن الخطاب » . وقال « قال يعقوب : المُسَلِّم : الذي قد ذبل وبيس ، إما من مرض وإما من هم ، لا ينام على الفراش يجيء ويذهب ، وفي جوفه مرض قد يبسه وغير لونه .. وقال الأصمى : المسلم : الضامر ، وزاد ثابت : من غير مرض . وقال الخليل : اسلمهم المريض : إذا عُرف أمر مرضه في جسده » .

وتجد في البارع اختلالا بالتكرار ، ولكنه لا يرجع إلى خطئه ، وإنما هو اختلال غير معروف السبب اللهم إلا السهو والسيان . فنراه يكرر بعض المواد

نفسها ، مثل « غدم » ، فقد ذكرها منفردة بعد « غسم » وتقاليتها^(١) ، وهو موضعها الطبيعي من الكتاب . ولكنه عقد لها مادة ثانية بعد « ثقب » وتقاليتها^(٢) . والسياق مختلف في المادتين اختلافا كبيرا ، فلا يشتركان إلا في قول واحد عن الخليل . وخلط بين هيج وهوغ ، فظهر كأنه كرر مادة « هوغ » ، ولم يصل إلينا مآخذ أخرى ، ولعل السبب في ذلك عدم إقبال الناس عليه وعلى دراسته .

وصفوة القول في كتاب البارع أنه خطأ بجرمة التأليف في المعاجم إلى الأمام خطوات في المادة قال عنها ابن خبير^(٣) « زاد على كتاب الخليل نيفا وأربع مئة ورقة مما وقع في العين مهملًا فأملاه مستعملا ، وما قلل فيه الخليل فأملى فيه زيادة كثيرة ، وما جاء دون شاهد فأمل الشواهد فيه » وقال ابن الأبار^(٤) « فلما كمل الكتاب وارتفع إلى الحكم المستنصر بالله ، أراد أن يقف على ما فيه من الزيادة على النسخة المجتمع عليها من كتاب العين ، فبلغ ذلك إلى خمسة آلاف وست مئة وثلاث ومائتين كلمة . وفي المنهج ترك نظام ابن دريد المختل ، ورجع إلى نظام الخليل بعد أن أدخل عليه بعض تحسينات ، وعنى بالصحيح من المراجع ، وضبط ألفاظه لوقايتها من التصحيف ، وعزا كل قول اقتبسه إلى قائله ، وربط بين المعجمات وكتب الأدب .

ولم أجد أحدا اتخذ البارع موضوعا لدراسته ، غير تلميذه أبي بكر الزبيدي الذي ألف كتاب المستدرک من الزيادة في كتاب البارع على كتاب العين . وقد أشرت إليه فيه . ولعل السبب هو ما ذكرناه في المآخذ من قلة الإقبال عليه .

(١) ٥٦ .

(٢) ٥٧ .

(٣) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٥٤ .

(٤) التكملة ١ : ١٠٦ .

الفصل الثالث كتاب التهذيب

للأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠)

في القرن الرابع ظهرت الموسوعة اللغوية الأولى التي بقيت عندنا ولم تندثر فيما اندثر من تراثنا، تلك هي معجم «تهذيب اللغة» لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ). وتجتمع في هذا المعجم جميع التيارات التي غلبت على حركة التأليف اللغوية في هذا القرن.

عرضه :

كان المؤلف يرمى في كتابه إلى تنقية اللغة من الشوائب التي تسربت إليها على يد سابقيه ومعاصريه، ومن ثم سماه كما يقول في مقدمته^(١) «وقد سميت كتابي هذا تهذيب اللغة لأنني قصدت بما جمعت فيه نقي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغنياء عن صيغتها وغيروا العثم عن سكتها، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله، والغريب الذي لم يسنده الثقات إلى العرب». وقد دعاه إلى هذا التأليف أمور ثلاثة وجدها في نفسه وفي المعاجم ووضحها في المقدمة قال^(٢) «وقد دعاني إلى ما جمعت فيه من لغتهم وألفاظهم والاستقصاء فيما حصلت منها والاستشهاد بشواهد أشعارها لفصحاء شعرائها التي احتجج بها أهل المعرفة المأمونون، على خلال ثلاث: منها تقييد نكث حفظتها ووعيتها عن أفواه العرب

(١) ص ٥٠. وقد كثر هذه الفسمة وبعض المواد الأستاذ زرتستن في مجلة «العالم الفروق» عام ١٩٢٠ بعنوان «من تهذيب اللغة للأزهري» وما نقله هنا عن هذه الفقرة مع إصلاح الحرف منها اعتادا على عطلوط دار الكتب برقم ٩ أمة.

(٢) ٦.

الذين شاهدتهم وأقت بين ظهرانيهم سُنَيَاتٍ إذ كان ما أثبتته أئمة اللغة في كتبهم لا ينوب مناب المشاهدة ولا يقوم مقام الدربة والعادة . ومنها النصيحة الواجبة على العلماء من المسلمين في إفادة ما لعلم يحتاجون إليه . وقد روينا عن النبي (ص) أنه قال « ألا إن الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسامحة وعامتهم » . الثالثة التي بها أكثر القصد أني قرأت كتابا تصدى مؤلفوها لتحصيل لغات العرب فيها كالعين المنسوب إلى الخليل ومن حذا حذوه في عصرنا ، وقد أدخل بها ما أنا ذا كره من دخلها وعوارها . . . وألفت طلاب هذا الشأن من أبناء زماننا لا يعرفون من آفات الكتب المدخولة ما عرفته ولا يميزون صحيحها من سقيمها كما ميزته . فكان من النصيحة التي التزمها توخيا للمثوبة أن أنضح عن لغة العرب ولسانها ، وأن أهدبها بجهدى غاية التهذيب ، وأدل على التصحيح الواقع في كتب المتحاذقين والمعوز من التفسير المزال عن وجهه ، لئلا يعتر به جاهله ولا يعتمده من لا يعرفه » .

ففرضه إثبات ما سمعه بنفسه من الأعراب ، وتصحيح ما دخل كتب اللغة من أخطاء وتصحيحات . وكان لهذا أثره في المنهج الذي التزمه قال في أواخر المقدمة^(١) : « ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعا منهم أو رواية عن ثقة ، أو حكاية عن خط ذى معرفة تامة ، اقتربت إليها معرفتي ، اللهم إلا حروفا وجدتها لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما فبينت شكى فيها وارتياى بها . وستراها في مواقعها من الكتاب ووقوفى فيها » فالأسس التي اعتمد عليها في الصحة ثلاثة : السماع من العرب ، والرواية عن الثقات ، والنقل عن خطوط العلماء بشرط موافقتها لمعرفته . وكان معظم لغوى القرن الرابع يبيحثون عن صحة الألفاظ التي يدونونها ويلتزمونها فقد هالتهم كثرة ما وجدوه أمامهم ، وشعروا بأن كثيرا منه لم يكن يعرفه العرب . وأقام المؤلف أحكامه على السماع بسبب وقوعه في أسر القرامطة . وكان أسرؤه من

الأعراب الخالص الذين لم تفسد لغتهم فأفاد منهم كثيرا ، قال في المقدمة^(١) « ولما وقعت في إسار القرامطة بالهبير ، وكان نفر الذين وقعت في سبهم عربا عامتهم من هوازن ، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد ، نشثوا في البادية يتبعون مساقط الغيث أيام النجم ، ويرجعون إلى أعداد المياه في محاضرهم زمان القيظ ، ويرعون النعم ، ويعيشون بألبانها ، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقراءتهم التي اعتادوها ، ولا يكاد يقع في منطقتهم لحن ولا خطأ فأحش ، فبقيت في إسارهم دهرا طويلا . وكنا ننشئ الدهناء ، وتربيع الضمان ، وتنقيظ الستارين . واستفدت من محاطباتهم ومحاوره بعضهم بعضا ألفاظا جمّة ونوادير كثيرة أوفعت أكثرها في مواقعها من الكتاب وستراها في مواضعها إذا أتت قراءتك عليها إن شاء الله . »

وكان هذا الجهد يرمى إلى هدف ديني خالص ، قال^(٢) « اللغة العربية التي بها نزل القرآن ، ورؤيت السنن الماثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم . . . أنزله الله بلسانهم [أى العرب] وصيغة كلامهم الذي نشثوا عليه ، وطبعوا على النطق به . . . لا يحتاجون إلى تعلم مشكله وغريب ألفاظه ، حاجة المولدين . . . وبيّن صلى الله عليه وسلم للفخاطبين من أصحابه رضى الله عنهم ما احتاجوا إليه من معرفة بيان محمل الكتاب وغامضه ومتشابهه وجميع وجوهه التي لا غنى بهم وبالأمّة عنها . فاستغنوا عما نحن إليه اليوم محتاجون من معرفة لغات العرب واختلافها ، والتبحر فيها ، والاجتهاد في تعلم وجوه العربية الصحيحة التي بها نزل الكتاب وورد البيان ، ومعرفة ضروب خطابه ، والسنن المبينة لمجمله الموضحة لتأويله ، لينتفي عنها الشبهة الداخلة على كثير من رؤساء أهل الزيغ والإلحاد ، وروءوس ذوى الأهواء والبدع ، الذين تناولوه بأرائهم المدخولة فأخطئوا ، وتكلموا فيه بلسانهم العجمية دون معرفة ثاقبة فضلاوا وأضلوا . »

(١) ٧ .

(٢) ٤ .

منهج :

كان لهذه الأهداف والأغراض آثارها في علاج الأزهرى لمواده ، ولكنه في تقسيم الكتاب اتبع المنهج الذى وضعه الخليل في مقدمة العين بحدافيه . فالترتيب الخارج الذى ابتكره الخليل في العين ، وقسم وفقه المعجم إلى كتب ، وحمل كل كتاب في ٦ أبواب : الثنائى المضاعف ، والثلاثى الصحيح ، والثلاثى المعتل ، واللفيف ، والرابعى ، والخامسى . وراعى فيها التقاليد ، ونبه على المستعمل والمهمل منها . وحشا هذه الأبواب بما حشاها به الخليل أيضا ، فوضع في باب الثنائى الأبنية الثنائية ، والرابعى المضاعف وما وضعف من فائده ولامه ، والخفيف ، وخلط بين المعتل الواوى واليائى والمهموز ، وإن حاول في الأخير أن يميزه أحيانا . ووضع البناء الثنائى الخفيف « عن » مثلا في الثلاثى المعتل أيضا ، وربما فعل ذلك الخليل ، كما يظهر من وصف الزيدى له . وإذن فوصف كتب العين وأبوابه وتقاليديه وما يحتوى عليه كل منها يبنى تماما عن وصف أقسام التهذيب . أما الاختلاف في المواد أنفسها التى تضخمت كثيرا عند الأزهرى ، وسيظهر هذا في تحليلنا لمادتي عتق وهتق ، وفيما عالجته كل منهما في مقدمته وفي خاتمته .

وصف المقدمة :

يفتح الأزهرى التهذيب بمقدمة طويلة تليق بمسوعة مثله ، وتعالج موضوعات متنوعة . فيستهلها بحمد الله على ما أسبغه عليه من علم وفضل ، ويربط بين العربية والقرآن والسنة ، ويشير إلى فهم العرب قديما لها ، وحاجة المولدين في عصره إلى من يشرح لهم ، وسعة اللغة العربية وينقل في ذلك كلام الإمام الشافعى ، واضطرار الكتاتيب فيها إلى الاختصار بسبب هذه السعة ، والدواعى التى جعلته يؤلف كتابه ، واللغويين الذين اعتمد عليهم مرتبين طبقات ، وسند روايته عنهم ، وهم على وجه التقريب أغلب اللغويين المتقدمين عليه ، فيتكلم عن كل واحد منهم ويوثقه

أو يضعفه ، ويفصل الثقات عن الضعفاء ، وينقد الأخيرين في قسوة ، ويضع فيهم الليث وابن دريد وابن قتيبة وغيرهم ، ثم يقتبس معظم مقدمة العين . ولا نستطيع أن نتبعه في هذه الموضوعات لطولها ، ولأنها تخرجنا عن ميدان بحثنا زمنياً طويلاً . ويظهر الأزهرى في هذه المقدمة معتداً بنفسه ، معجباً بما حصل عليه من معرفة ، إلى درجة كبيرة .

وننتقل إلى وصف آخر كتاب في التهذيب وخاتمته ، إذ أن وصف الأبواب الأولى شبيه بوصف كتاب العين كما قلنا .

ينتهي التهذيب بكتاب « الحروف الجوف » وهو خاص بالألفاظ الثلاثية التي جميع حروفها معتلة ، ويذكر فيه أيضاً ما يتعلق بالياء والواو . فالياء تأتي للتأنيث ، والتثنية والجمع والإشباع ، والواو للجمع والعطف والتقسيم والاستنكار والإشباع وغيرها . يتناول المؤلف كل هذا ، وما يتصل به من أحكام لغوية ونحوية . ويُعتبر هذا الكتاب الأخير من المعجم الأصلي . ولكن لازال أمامنا أبواب ثلاثة تتناول أحكاماً لغوية ونحوية خاصة .

فالباب الأول المسمى « باب تصريف أفعال حروف اللين » يبين أحكام الصيغ المختلفة المشتقة من الأفعال الواوي واليائي وما يشتق من حرفي الواو والياء نفسيهما ، ولا يقتصر على الأفعال وحدها ، كما قد يفهم القارىء من العنوان . وهناك نبذة من مفتتح الباب « قال الكسائي : كل ما كان من الحروف على ثلاثة أحرف أوسطه ألف ، ففي فعله لغتان الواو والياء ، كقولك دَوَلت دالا ، وقومت قافاً ، أى كتبتها ، إلا الواو فإنها بالياء لاغير لكثرة الواوات ، تقول فيها وبيت واوا حسنة . وغير المكسائي يقول : أوَّيت ووَّيت . قال الكسائي : تقول العرب كلمة مُوَّاة مثل معوَّاة أى مبنية من نبات الواو . وقال غيره : كلمة مُوَّاة من نبات الواو وكلمة مُيَّوَّاة من نبات الياء . قال : وإذا صغرت الياء قلت : أتية ، وإذا صغرت الواو قلت أوَّية . . » .

هذا الباب شبيه بما يضعه المؤلف في أبواب اللغيف . فنستطيع أن نطلق على هذا الباب « باب اللغيف من المعتل » ، فهو لا يمتاز عن هذه الأبواب إلا بكثرة الأحكام فيه .

والباب الثاني المسمى « باب في تفسير الحروف المقطعة في القرآن » يتناول أمورا مشهورة كثر الكلام عنها بين المفسرين ، وأُفرد لها السيوطي في إتيقانه بابا خاصا ، تلك هي تفسير الحروف التي افتتح بها بعض السور ولم يهتد الباحثون إلى معنى مجمع عليه إلى يومنا هذا . ويجمع المؤلف فيه أقوال من سبقه من المفسرين .

أما الباب الأخير فخاص بالهمزة تحقيقتها وتحذفها وأنواعها واستعمالاتها المختلفة وأشاد في آخره بفضل كتابه على كتاب العين في الهمز فقال : « قلت : ميزت في معتلات كل كتاب ما يهزم وما لا يهزم تمييزا لا يتعذر عليك معرفته ، وحققت ما وجب تحققه في مواقع من أبواب المعتلات ، وفصلت ما يهزم مما لا يهزم تفصيلا يقف بك على الصواب إذا تأملت بها . وأما الليث بن المظفر فإنه خلط في كتابه الهمز بغيره حتى يعسر على الناظر فيه تمييز ما يهزم مما لا يهزم لاختلاط بعضه ببعض . والله الحمد على حسن توفيقه وتسديده ، لا شريك له » ، ويشعر المرء شعورا قويا بإزاء هذه العبارة أن المؤلف كان يضع نصب عينيه كتاب العين ويريد أن يتفوق عليه بأي ثمن ، ومن أهم الأسباب في ذلك أن هذا الكتاب كان الدطامة الأولى التي أقام عليها الأزهرى تهذيبه : أخذ منهجه وترتيبه ، واغترف من مواده وعب فلا بد إذن من اللجوء إلى النقد ومن محاولة الاستعلاء . وكان هذان من الأزهرى .

ويصل المرء بعد عبوره هذه الأبواب الثلاثة إلى الخاتمة . وهي خاتمة قصيرة يتناول المؤلف فيها أمورا سبق له علاجها في المقدمة : نظرته إلى الصحيح من الألفاظ وقده مراجعته ورميه إلى تهذيب العربية وعدم استكثاره . ويحتم بأنه لا يدعي جمع لغات العرب كلها ، وأن كتابه إذا كان فيه تقصير فلعجز الإنسان عن الكمال ، ويستثيب الله الأجر ، ويصلى على النبي وآله .

تحليل المروء :

حان الوقت لنحلل مادة عقق من « باب العين والقاف^(١) » وبصرح المؤلف بأن وجهيه مستعملان فيقول : « عقق وقع مستعملان » ثم يتناول أولها بالبحث . وتبدأ المادة بمحدثين غير اللذين ذكرهما الخليل « روت أم كرز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في العقيقة : (عن الغلام شاتان مثلان وعن الجارية شاة) . ورؤي عن سليمان بن عامر أنه قال صلى الله عليه وسلم : (مع الغلام عقيقته فأهر يقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى) . قال أبو عبيد فيما أخبرني عبد الله بن محمد بن هاجك عن أحمد بن عبد الله بن جبلة عنه أنه قال : قال الأصمعي : وغيره العقيقة أصلها الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد ، وإتما سميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحال عقيقة لأنه يُحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح ، ولهذا قال : في الحديث (أميطوا عنه الأذى) . يعني بالأذى ذلك الشعر الذي يحلق عنه . قال : وهذا مما قلت لك أنهم ربما سمو الشيء باسم غيره إذا كان معه أو من سببه فسميت الشاة عقيقة لعقيقة الشعر » . وواضح هنا أن المؤلف أهل الخليل وأخذ أحاديثه وشرحها من أبي عبيد المتخصص في غريب الحديث ، وإن لم يخرج الكلام الطويل الذي أتى به عما قاله الخليل موجزا في مادته ، ويتضح أمر آخر هو عناية الأزهري بذكر راوي الحديث ، وكان الخليل يهمل ذلك . والسبب معروف وهو أن منهج الأزهري يعتمد في أحكامه على الرواة وتوثيقهم .

ثم يقول : « قال أبو عبيد : وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة وعقة ، وأنشد لزهير :

أذلك أم أقبَ البطن جأبَ عليه من عقيقته عفاء

فجعل العقيقة الشعر لا الشاة . وقال الآخر يصف العير :

تحسرت عقة عنه وأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعدما ابتقلا

يقول : لما تربع ورعى الربيع ، ويقول : أنسل الشعر المولود معه ، وأنبت آخر
فاجتابه أى لبسه واكتساه . قلت : ويقال لهذا الشعر عقيق بغير هاء ، ومنه
قول الشاعر :

أطار عقيقه عنه نسالا وأدومج دمنج ذى شطن بديع

أراد شعره الذى ولد وهو عليه أنه أنسله عنه أى أسقطه « ويشترك الأزهرى مع
الخليل فى البيت الأول ، وإن لم يقل الخليل بأن العقيقة شعر كل مولود من البهائم ،
وينفرد الأزهرى بالبيتين التاليين كما انفرد الخليل بيت لامرئ القيس السكندى .
ويعلق الأزهرى على كل شاهد شارحا للفظ المراد أو عدة ألفاظ منه ، ويزيد على
الخليل صيغة عقيق أيضا . ولما كانت المادة مختصرة مبتورة عند ابن دريد فلا وجه
لمقارنتها بما عند الأزهرى من إضافة .

ثم يقول : « قلت : وأصل العق الشق والقطع ، وسميت الشعرة التى يخرج المولود
من بطن أمه وهى عليه عقيقة لأنها إن كانت على رأس الإنسى حلقت عنه فقطعت ،
وإن كانت على بهيمة فلإنها تنسلها . وقيل للذبيحة عقيقة لأنها تذبح فيشق حلقومها
وودجاها كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق » . ومن المعروف أن القائل بأن أصل
العق الشق هو الخليل لا الأزهرى أما تعليقه تسمية الشعر والشاة بالعقيقة فلا بأس به ،
وإن سبقه أبو عبيد إلى تعليل تسمية الشعر بعلة لطيفة نقلها المؤلف آنفا .

ثم يصل إلى الفعل فيقول : « وأخبرنى أبو الفضل المنذرى عن الجرائى عن
ابن السكيت أنه قال : يقال عق فلان عن ولده : إذا ذبح عنه يوم أسبوعه » ، وهى
عبارة الخليل بالتقريب فلم هذا العدول عنه ؟ لعل ذلك لأن عبارة ابن السكيت
أكمل إذ بينت أن هذا التقليد يحدث فى اليوم السابع من مولد الصبى .
وينقل إلى معنى آخر للمادة قال : « وعق فلان أباه يعقه عقا ، وأعق الرجل
أى جاء بالعقوق ، وقال الأعشى :

فأبى وما كلفتمونى بهلسم ويعلم ربي من أعق وأخوبا

أى جاء بالحوب « . والفعل الأول عند الخليل وابن دريد ، ولكن الثانى والشاهد ليسا عندهما . وبين المؤلف فى الفعل الأول منهما مضارعه ومصدره وأهمل ذلك فى الثانى لأنهما قياسيان ولكنه أهملهما أيضا فى « عق عن » مع أنهما ليسا بقياسيين فيه . فهو إذن لا يسير على وتيرة واحدة فى ذلك .

ويرجع إلى صيغ من المعنى الأول فيقول : « قال : ويقال أعقت الفرس فهي عقوق ولا يقال مُعق وهي فرس عقوق : إذا انعق بطنها واتسع للولد . » ويخالف فى هذه العبارة الخليل مرتين : أولاها فى عدم وجود معق ، والثانية فى تفسير عقوق . وربما كان تفسيرها يتولان إلى معنى واحد هو قرب الوضع .

ويرجع إلى معنى الشق أيضا فيأتى ببعض صيغه ويقول « قال : وكل انشقاق فهو انشقاق ، وكل شق وخرق فهو عَقّ ، ومنه قيل للبرق إذا انشق عقيقة » . وكان حقه أن يضع الصيغ التى ترجع إلى معنى واحد فى موضع واحد ، ولكنه كرر واضطرب . وسبب هذا واضح ، وهو نقله من عدة أشخاص فكان ينقل قول الأول كله ، ولو احتوى على صيغتين مختلفتين ، ثم ينقل قول الثانى وقد يكون محتويا على صيغة تشترك مع الصيغة الأولى فى القول السابق ، فتأتى الصيغتان وبينهما صيغ غريبة عنهما . وكل الأقوال السابقة منذ أشار المؤلف أنه يقتبس من ابن السكيت ، من هذا العلامة بدليل تصدير كل صيغة منها بلفظ (قال) وتصدير الصيغة الآتية بعبارة (وقال غيره) والمؤلم أنه سيرجع إلى صيغة سابقة .

« وقال غيره : عَق فلان والديه يعقهما عقوقا : إذا قطعهما ولم يصل رجمهما » . وربما كانت هذه العبارة من قول الخليل مع بعض زيادات بدليل العبارة التالية . وهى من الخليل : « وقال أبو سفيان بن حرب لحمة سيد الشهداء يوم أحلر حيين صر به وهو مقتول (ذق عَقق) معناه ذق القتل يا عاق كما قتلت من قتلت يوم بدر » والعبارة مختصرة عما هى عليه فى العين وإن كانت فى الجملة أكثر اختصارا .

ويذكر جمع عاق وهو مهمل عند الخليل وابن دريد « وجمع العاق القاطع لرحمه عَقَّة » .

ثم ينتقل إلى معنى آخر فيقول : « ويقال هذا رجل عَقَّ وقال الزفيان :

أنا أبو المرقال عقا فظا بمن أعادى ملطسا ملظا

وقيل : أراد باللق المر من الماء العَقَّاق وهو القَعاع . وأخبرني المنذرى عن محمد ابن يزيد الثمالي أنه قال في قول الجعدى :

بحرُك عذب الماء ما أعقه ربك والمحروم من لم يُسقه

قال : أراد ما أعقه ، يقال ماء قعاع وعقاق : إذا كان مرا غليظا ، وقد أعقه الله وأعقه

وتوجد صيغة عق وعقاق وأقم والشاهد الثاني في الجهرة ، ولكن لا يوجد في العين إلا ما يتصل بقم . وتفسير المادة بالماء المر الغليظ مأخوذ من الخليل لا ابن دريد . ويتبين من الشواهد السابقة كلها أن الأزهرى كان يلتزم تقريبا التعليق عليها بخلاف الحال عند سابقيه .

ثم يذكر صيفا عن ابن الأعرابي وأبي زيد ، ليست في العين ولا الجهرة « وقال ابن الأعرابي فيما روى عن أحمد بن يحيى البغدادي : العَقَق : الأعداء . قال : والعقق أيضا قاطعو الأرحام . وقال أبو زيد في نوادره : يقال عاقت فلانا أعاقه عقاقا : إذا خالفته » و يظهر في عبارته حرصه على ذكر المراجع ، وأسماء الكتب أحيانا .

ثم صيغة موجودة في الجهرة « قال : والعَق : الحفرة في الأرض ، وجمعها عققات » وزاد المؤلف الجمع كما زاد ابن دريد أنه يقال فيها العقة والعقق أيضا .

ويرجع إلى انعقاد السحاب ويذكر تشبيه السيوف به الذي ذكره ابن دريد « وقال أبو عبيد عن الأصمعي في باب السحاب : الانعقاد : تشقق البرق ، ومنه قيل للسيف كالعقيقة يشبه بعقيقة البرق . قال : ومنه التبوج ، وهو تكشف البرق » .

ويستطرد إلى الفعل الثلاثي مرة أخرى فيقول « وقال غيره يقال : عقت الرياح المزن تعقه عقا : إذا استدرتّه كأنها تشمه شقا ، وقال الهدلي يصف غيثا :

حار وعقت مزنه الرياح وأنسقا به العرض ولم يُسَمَل

حار : تحير أى تردد ، يعنى السحاب . واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به
الشيال فتشعه . وقوله اتقاربه العرض : أى كأن عرض السحاب اتقار أى وقعت منه
قطعة ، وأصله من قُرْتُ جيب القميص فانقار ، وقرت عينه إذا قلعته . ويقال :
سحابة معقوفة : إذا عقت فانعتت أى تجمعت بالماء ، وسحابة عقاقة إذا دفعت
مائها ، وقد عقت . وقال عبد بنى الحسحاس يصف غيثا :

فَمَرَّ عَلَى الْأَنْهَاءِ فَانْتَجَّ مَرْنُهُ قَعَقَ طَوِيلًا يَسْكُبُ الْمَاءَ سَاجِيَا
ويقال اعتقت السحابة بمعنى عقت ، وقال أبو وجزة :

* واعتق منبعح بالوبل مَبْقُور *

ويقال للمعتذر إذا أفرط في اعتذاره : قد اعتق اعتقافا . وروى شمر عن بعض
أصحابه أن مُعَقَّرَ بن حمار البارقى كُفَّ بصره فسمع يوما صوت راعدة فقال لبنت له :
ما ترين؟ فقالت : أرى سحابة عقاقة كأنها حولاء ناقة . قال لها : والى إلى جانب قفلة ،
فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيل . والقفلة نبتة معروفة . وكل هذا زائد على العين
والجمهرة ، ما عدا صيغة عقاقة وخبر معقر بن حمار ، فإنهما باختصار في الجمهرة ، ويتضح
فيه تفصيله أحيانا في ذكر الشاهد وشرحه وإتيانه بالفعل الماضي فالمضارع فالمصدر
في تفسير الأفعال . ويتضح أيضا اضطرابه إذ فصل بين صيغة سحابة عقاقة وشاهدها
في خبر معقر بن حمار بصيغة اعتقت السحابة واعتق المعتذر . وقد نغفر له الفصل
بالصيغة الأولى لأنها بنفس المعنى ولكن كيف نغفر له ذلك في الصيغة الثانية ، وهي
ذات معنى مختلف تماما . والذي جعله يضعها هنا أنها تتفق في الصيغة مع اعتق
السحاب فكأنه يريد أن يضع الصيغ المتفقة في الوزن معا ، ولو اختلفت معانيها .
وإنه لترتيب حسن لو التزمه ، ولكنه لم يفعل .

ويتناول المقيي ، العلم الجغرافي الذي ذكره الخليل وابن دريد ولكنه يفصل
فيه الكلام كثيرا فيفوقهما بشأو بعيد « قلت : والعرب تقول لكل مسيل ماء شقه

السيول في الأرض فأبهره ووسعه عقيق . وفي بلاد العرب أربعة أعمدة ، وهي أودية شقتها السيول عادية . فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد واسع مما يلي العرمة تتدفق فيه شعاب العارض ، وفيه عيون عذبة الماء . ومنها عقيق بناحية المدبنة فيه عيون ونخيل . ومنها عقيق آخر يدفق ماؤه في غوري تهامة ، وهو الذي ذكره الشافعي فقال : « ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى » ومنها عقيق القنان ، يجري إليه مياه قلل نجد وجباله . وذكر الباهلي عن الأصمعي أنه قال : الأعمدة : الأودية . وواضح اتساع معارف الأزهري وحسن تعريفه للأعلام الجغرافية ، وجودة تعليقه لاسم العقيق ، وإن كان ابن دريد أشار إلى هذا التعليل إشارة موجزة مبهمة .

وينتقل المؤلف إلى الفعل الثلاثي كرة أخرى ، فيقول « ويقال للصبي إذا نشأ مع حى حتى شب وقوى فيهم: عَقَّتْ تيمته في نبي فلان . والأصل في ذلك أن الصبي مادام طفلا تعلق عليه أمه التمام ، وهي الخرز ، تعودها بها من العين ، فإذا كبر قطعت عنه ، ومنه قول الشاعر .

بلادها عن الشباب تيمتى وأول أرض مس جلدي تراهها»

ولا يوجد هذا التفسير في العين والجمهرة .

بلى هذا عدة معان للعقيقة لم يرد لها ذكر في المعجمين « وروى أبو عمر عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي أنه قال: العقيقة: الزادة . والعقيقة: النهر . والعقيقة: العصابة ساعة تشق من الثوب . والعقيقة: خرزة حراء . والعقيقة: نواة رخوة كالمجوة تؤكل . قال: والعقيقة: سهم الاعتذار . قال أبو العباس: قلت له: وما سهم الاعتذار؟ فقال: قالت الأعراب: إن أصل هذا أن يُقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه فيجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية: ويسألونهم العفو عن الدم . قالت الأعراب: فإن كان وليه قويا حميا أتى أخذ الدية ، وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته ، فيقولون للطالبين: إن بيننا وبين خالقنا علامة للأمر والنهي . قال فيقول: الآنضون ما علامتكم؟ فيقولون نأخذ سهما فنركبه على قوس ثم نرى به نحو السماء :

فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نُهِبنا عن أخذ الدية، وإن رجع إلينا كما صعد فقد أمرنا بأخذ الدية . قال ابن الأعرابي قال أبو المكارم وغيره: فما رجع هذا السهم إلا نقياً ، ولـكن لهم بهذا عذر عند جهالم . قال : وقال شاعر من أهل القتييل وكان غائباً عن هذا الصلح :

عَفَّوا بِسَهْمٍ نَمَّ قَالُوا سَالَمُوا يَا لَيْتَنِي فِي الْقَوْمِ إِذْ مَسَحُوا اللَّحْيَ
قال : وعلامة الصلح مسح اللحي . قلت : وأنشدني عبد الملك البغوي عن الربيع عن الشافعي :

عَفَّوا بِسَهْمٍ وَلَمْ يَشْعُرْ بِهِ أَحَدٌ ثُمَّ اسْتَفَاءُوا وَقَالُوا حَيْذًا الْوَضَحُ
أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم ، والوضح : اللبن ههنا . ويتضح في هذه المادة سعة إحاطة ابن الأعرابي بما يجري بين البدو في تقاليدهم المختلفة ، وتوفيق المؤلف في ذكر هذا التقليد بتفاصيله وإلا لعمض علينا التفسير ، ولم نفهم المقصود من الأشعار السابقة .

ويرجع إلى الفعل الثلاثي في معنى جديد غير موجود في المعجمين « ويقال للدلو إذا طلعت من البئر ملاًئاً: قد عَمَّتْ عفا ، ومن العرب من يقول عَمَّتْ تعقية ، وأصلها عقت ، فلما توالى ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء ، كما قالوا تظنيت ، من الظن . وأنشد ابن الأعرابي فيما أخبرني المنذري عن ثعلب عنه :

عقت كما عقت دلوُ العقبان *

شبه الدلو وهي تمق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب تدلف في طيرانها نحو الصيد وعنى في هذا الفعل بذكر مصدره ، وإيراد حكمه اللغوي الصرفي .

ويكرر إلى العقيقة بمعنى الشعر ، في معنى خاص آخر « وروى الحراني عن ابن السكيت أنه قال : العقيقة: صوف الجذع ، والجنبية صوف: الثني » وكان حقه أن يضع هذا التفسير مع أخواته التي سبقت . ويستطرد إلى بعض المعاني المتصلة بهذا التفسير ، ومنها المهمل في المعجمين ، ومنها المذكور « يقول أبو عبيد : العَقَاقُ : الحوامل من

كل ذات حافر ، والواحد عقوق . وقال ابن المظفر: يقال أعقت الفرس والأتان فهي مُعِقٌّ وعقوق ، وذلك إذا نبشت العقيقة في بطنها على الولد الذي حملته ، وأنشد لرؤبة :
قد عتق الأجدع بعدرق بقارح أو زولة معق
وأنشد له أيضا في لغة من يقول : أعقت فهي عقوق وجمعها عُقُق
* سرا وقد أون تأوين العقق *

والعِقَاقُ والعَقَقُ : الحمل ، قال عدى :

وتركت العبر يدمى نحره ونحوها سَمَحَجَا فيها عقق
وقال أبو خراش :

أَبْنٌ عَقَاقًا ثُمَّ يَرْمَعَنَّ ظَلَمَةً إِيَاءَ وَفِيهِ صَوْنَةٌ وَذَمِيلُ
وقال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين: إذا تبين حملها . قلت : وهكذا
قال الشافعي العقاق بهذا المعنى في آخر كتاب العرف . وأما الأصمعي فإنه يقول :
العقاق مصدر العقوق . وروى عن أبي عمرو أنه كان يقول : عقت فهي عقوق ، وأعقت
فهي معق ، واللغة الفصيحة أعقت فهي عقوق . وقال أبو حاتم فيما ألف من الأضداد :
زعم بعض شيوخنا أنه يقال للفرس الحامل : عقوق . قال ويقال للحائل أيضا : عقوق .
قال أبو حاتم : وأظن هذا على التناؤل . قلت : وهذا مروى عن أبي زيد « و يظهر
الليث هنا للمرة الأولى في هذه المادة ، وينسب إليه ما يرد فيها لا للخليل .

ثم يرجع كره أخرى إلى العقيقة والعقوق «وقال أبو عبيدة : عقيقة الصبي : عُرْلَتُهُ
إذا ختن . وقال الليث : نوى العقوق نوى هش لين الممضعة تأكله العجوز وتلوكه
وتلغه العقوق إطافا لها ، ولذلك أضيف إليها ، وهو من كلام أهل البصرة ولا تعرفه
الأعراب في باديتها . وقال ابن الأعرابي : العقيقة : نواة رخوة لينة كالعجوة تؤكل » .
أما الصيغة الأولى فليست في المعجمين ، وأما الثانية فنسبها إلى الليث ، وقد تصرف
فيها أيضا ، وأما الثالثة فقد سبق له أن ذكرها قبل ، فلم يكن هناك من داع لإيرادها
ثانية لولا الصلة التي بينها وبين ما قاله الليث ، وكان حقه تقديم قول الليث هناك .

ثم قول لشمر زائد على المعجمين « وقال شمر: عَقَان الكروم والنخيل : ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول . وقد أعقت النخلة والكرمة : إذا أخرجت عقانها . . . » والجبل في هذه المادة أن يذكر الاسم والفعل ، اللذين بمعنى واحد معا ، حتى يكمل أحدهما الآخر .

ويصل إلى الرابعي المضاعف ، فيذكر المادة التي ذكرها الخليل قبله دون أن أن يشير إلى ذلك «العَقَقُ : طائر معروف ، وصوته العَقَمَةُ» والتفسير هنا مجمل قاصر بالنسبة لتفسير الخليل ، مع أنه أخذه منه بدليل تصريجه بذلك في مقلوب المادة .

ثم مثل لم يذكره الخليل ولا ابن دريد « ومن أمثال العرب السائرة في الرجل يسأل ما لا يكون وما لا يقدر عليه (كلفتني الأبلق العقوق) ومثله (كلفتني بيض الأنوق) والأبلق ذكر . والعقوق : الحامل ، ولا يحمل الذكر ، وأنشد اللحياني :

طلب الأبلق العقوق فلما لم يجده أراد بيض الأنوق »

ثم الفعل المزيد بحرفين في أخوات ترادفه بمعنى جديد ، وليس في العين ولا الجهمرة « وفي نوادر الأعراب يقال : اهتلب السيف من غمده وامترقه واعتمقه واختلظه : إذا استله » .

ويرجع إلى البرق « وأما قول الفرزدق :

فني ودعينا يا هنيئدُ فإني أرى الحى قد شاموا العقيق اليمانيا

فإن بعضهم قال : أراد شاموا البرق من ناحية اليمين » .

ثم يأتي بعلم جغرافي ليس في المعجمين « والعقوق : موضع . وأنشد ابن السكيت :

ولو طلبوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أقرعا

يريد ألف بعير » .

ممع معان جديدة للعقائق « وأنشد لكثير يصف امرأة :

إذا خرجت من بيتها راق عينها مُعَوِّذُه وأعجبته العقائق

يعنى أن هذه المرأة إذا خرجت من بيتها راقها معوذ النبت حوالى بيتها . والمعوذ من النبت : ما ينبت فى أصل شجرة يستره . وقيل : العقائق : الفدران ، وقيل هى الرمال الحجر .

وأخيرا علم ليس فى المعجمين أيضا : « وعِقة : بطن من تمرين فاسط ، قال الأخطل :

وموقع أتر السفار بخطمه من سود عقة أو بنى الجوال

و بنو الجوال فى بنى تغلب »

وتحتم المادة بقوله « وقال الليث : نَعَقَ : البرق إذا انسرب فى السحاب .

يخرج المرء من هذه المادة بأن هناك بونا شاسعا بين الأزهرى والخليل وابن دريد ، فالمادة عند الأزهرى طويلة عريضة تستغرق ثمانى صفحات ، وقصيرة عند الآخرين ، لا تزيد على الثلاث . والأزهرى مكثرا جدا من اقتباس آراء اللغويين ، يستقصى الأقوال فى المسألة الواحدة . وقد ظهر عنده هنا أسماء أبى عمرو ، والأصمعى ، وأبى عبيد ، وابن السكيت ، والمبرد ، وابن الأعرابى ، وأبى زيد ، وشمر ورواتهم . ولكن ذلك جعل الصيغ مختلطة مضطربة متكررة ، لا نظام بينها ، فلا يجمع ما اتحد معناه بعضه إلى بعض ولا ما اتحدت صيغته ، وتميزه كثرة الصيغ التى عنده ، وليست عند السابقين ، وكثرة الشواهد الجديدة التى لم يذكرها سابقاه ، وخاصة أنه كان يعتمد ذلك فيما يحيل إلى . وكان بخلاف سابقه يلتزم التعليق على الشواهد التى يأتى بها . ولا جدوى من التساؤل عن ترتيب المادة عنده ، أيقدم الأفعال أم الأسماء ، والمجرد أم المزيد ، وغير ذلك ، فإن هذا لا حساب عنده وربما كان الأقرب أن نبحث عن ترتيب اللغويين الذين يقتبس من أقوالهم ، لأن ذلك هو ما يعنى به ، ولكنه لا يراعى فيهم ترتيبا خاصا . وبين لنا من اقتباساته من كتاب العين أنه كان يتصرف فيها ، بحيث لا يخرج عن المعنى ، ومن الطبيعى أنه كان يفعل ذلك فى أقوال غير

الخليل من اللغويين . ولم يذكر المؤلف ابن دريد ، وإن كانا اشتراكا في بعض الصيغ وربما رجح إليه واقتبس منه ، دون أن يصرح باسمه ، كما فعل مع الخليل أحيانا .
وإذا ما تركنا هذه المواد الثنائية إلى الأبواب الثلاثية ، وأخذنا مادة « هقع »
التي حللناها في العين ، وضح الفرق بارزا بين المعجمين في قدر المواد التي يذكرها
كل منهما .

يفتح الأزهري المادة بالنعت (فُعلة) وما فيه من خلاف ، ويدل برأيه معرزا
بالدعائم فيقول : « أبو عبيد عن الأموي : رجل هُقمَة : يكثر الاتكاء والاضطجاع
بين القوم . وقال شمر : لا أعرف هقمة بهذا المعنى . قلت : هو صحيح وإن أنكره شمر .
أخبرني المنذرى عن الحراني عن ابن السكيت عن الفراء قال : يقال للأحمق إذا جلس
لم يكذب يبرح إنه لهكمة . وقال بعض العرب : اهتكع فلانا عرق سوء واهتقمه واهتنمه
واختضعه وارتكسه ، إذا تعقله وأقعدته عن بلوغ الشرف والخير . وروى أبو عبيدة :
هقمت الناقة هقما فهي هقمة ، وهي التي إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة .
قلت : فقد استبان لك أن القاف والكاف لثتان في الهقمة والهكمة . ويقال : قشط
فلان عن فرسه الجبل وكشطه ، إذا كشفه ، وهو القشط والكشط للعود . وقد تعاقبت
القاف والكاف في حروف كثيرة ليس هذا موضع استقصاء لذكرها ، فما قاله الأموي
صحيح لا يضره إنكار شمر إياه » فالمؤلف في سبيل إثبات صيغة هقمة بمعناها الذي
ذكره الأموي ، أورد الفعل اهتقم وهقم ، والمصدر هقعا ، والصفة هقعة وفسرها .
ولا توجد كل هذه الصيغ عند الخليل ولا ابن دريد ، ما عدا الصفة الأخيرة التي
وردت في أحد أبواب النوادر من الجمهرة . وقد يدل هذا على أن الأزهري أخذها
من بعض كتب النوادر .

ويعود المؤلف إلى الفعل الثلاثي المزيد بحرفين فيأتي له بتفسيرين جديدين يقول :
« وقد روى شمر عن ابن شميل أنه قال : يقال سأنّ الفحل الناقة حتى اهتقمها يتقوعها
ثم يعيسها . قلت : معنى اهتقمها أي نوحها ثم علاها وتسداها . وروى أبو عبيد عن الفراء

وغيره : اهتقم لونه: إذا تغير لونه . ولا يوجد التفسير الأول في العين ، أما التفسير الثاني فيأتى عرضاً في أبواب أخرى فيهما .

ثم يتناول صيغة أخرى من الفعل المزيد « وقال غيره : تهقم فلان علينا وترع وتطبخ بمعنى واحد ، أى تكبر وعدا طوره . وقال رؤبة * إذا امرؤ ذو سورة تهقما * » ويظهر في هذه المادة إيراد المتراقات بعضها وراء بعض ، كما يظهر في اهتكمه عرق سوء ، ومرادفاتهما . وهذا التفسير مهمل في المعجمين .

ولكنه يعود إلى الصيغة السابقة من المزيد في معنى جديد « والاهتقاع في الحمى : أن تدخ المحموم يوماً ثم تهتقمه ، أى تعاوده فتشخه ، وكل شيء عاودك فقد اهتقمك » . وواضح أن الفصل بين هذا المعنى وما سبقه من معاني « افتعل » لا داعي له ، والأفضل جعل المعاني كلها مجتمعة ، فما هو إلا نتيجة الاضطراب ، أو عدم وجود خطة معينة لترتيب الصيغ داخل المادة . وهذا المعنى أيضاً مهمل في المعجمين .

وهنا نصل إلى الصيغة التي بدأ بها الخليل وابن دريد مادتهما يقول : « والهقمة : منزل من منازل القمر ، وهي ثلاثة كواكب تكون فوق منكب الجوزاء ، كأنها أناف ، وبها شبهت الدائرة التي تكون بجانب بعض الدواب في ممدّه ومرّ كله ، وهي دائرة ينشأ من بها يقال : هقم الفرس فهو مهقوع ، وأنشد أبو عبيدة :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنظت حليلته وازداد حرا مجانبها »

وكان المؤلف في هذه الصيغة أقرب إلى الخليل منه إلى ابن دريد ، وإن لم يبنه على أنه يأخذها من الأول .

ثم صيغة توجد عند ابن دريد وحده « والهتيمة : حكاية أصوات السيوف في معركة القتال إذا ضرب بها . وقد ذكره الهذلي فقال :

الطعنُ شَغَشَغَةٌ والضربُ هَيْقَةٌ ضَرْبُ الْمُعْوَلِ تَحْتَ الدِّيمَةِ العَضْدَا

شبه أصوات المضاربة بالسيوف بضرب المصّاد للشجر بفأسه لبناء عالة يستكن بها من المطر » . واشترك المؤلف وابن دريد في الصيغة والشاهد ، ولكنهما اختلفا

في التفسير إذ عمم الثاني فجعل الحقيقة « موقع الشيء اليابس على مثله نحو الحديد وما أشبهه » وخصص الأول لجعلها أصوات السيوف في المعارك .

والغريب أن المؤلف يحتّم هذه المادة الثلاثية بصيغة رباعية تماثلت فأوها ولاهها الأولى ، وهي « قهقع » يقول « روى ابن شميل عن أبي خيرة قال : يقال قهقع الدب قهقعا ، وهو حكاية صوت الدب في ضحكته ، وهو حكاية مؤلفة » . ويبدو في هذه الصيغة تأثير المؤلف بأراء الخليل في أصل المضاعف الرباعي وفي وضعه في المعجم . ولكن هذه الصيغة ليست مضاعفا رباعيا صحيحا ، أي تماثل صدره بمعجزه ، لاختلاف الهاء عن العين . ولكن ربما رأى المؤلف أن الهاء مبدلة من عين ، وأن أصل الكلمة « قهقع » أو أن العين مبدلة من هاء ، وأصلها « قهقه » . وهو رأى قريب من الصواب لأن معنى الكلمة القهقهة أو الضحك .

واقترض الأزهري من هذه المادة جميع الصيغ والمعاني التي ذكرها الخليل ولكنه أهمل بعض ما أورده ابن دريد ، مثل قوله « المقاع : غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض ... تهقعت الضأن حرمة ، أي كلها ، إذا أرادت الفحل ، وكذلك تهقعوا أي وردوا كلهم » .

ونستنبط من هذه المادة أن المؤلف لم يقتصر على الصيغ التي أوردها الخليل وابن دريد بل زاد عليهما كثيرا ، وكثيرا جدا ، وأنه كان يستقي من كتب النوادر ويكثر من ذلك فظهر أسماء الذين ألفوا فيها كثيرا عنده ، وظهرت بعض الفقرات التي تكثر من إيراد المترادفات ، كما تفعل كتب النوادر . وكان المؤلف أقرب إلى الخليل منه إلى ابن دريد في الصيغ التي يشترك فيها الثلاثة . أما عدا الصيغ التي زادها ابن دريد على الخليل ، فكان المؤلف يوردها من طريق آخر غير صاحب الجهرة ، ويخالفه بعض الشيء . كما كان متأثرا بأحكام الخليل اللغوية والنحوية . ولم يكن الأزهري ينيه على كل ما يستعيره ممن قبله ، وخاصة الخليل . وليست لديه خطة معينة في ترتيب الصيغ في داخل المادة ، فنثله مثل جميع أصحاب المعاجم قبله ، وبعده .

ظواهر : ايدكثار من الأوقوال :

أول ما بلفت نظر القارى في مادة من مواد التهذيب اتساعها الفسيح فقد وضع المؤلف أمامه من المعاجم السابقة عليه كتابي العين والجمهرة ، ومن الرسائل اللغوية الكثير الذي أشار إلى بعضه في مقدمته ، وأشار إلى بعضه الآخر في تضاعيف المعجم ، وأخذ يستقي منها و يعب حتى يرتوى . وقد رأيت في مادة « عق » يذكّر حوالي ثمانية من اللغويين مع إهمال تلاميذهم الذين يروون عنهم ، ويستقي هو عن طريقهم ، ويضع كلام كل منهم بحسب وروده على خاطره ، ولذلك نجد بعض الأوقوال المتشابهة أو المشتركة تتكرر عنده ، لأنها صدرت من لغويين كثيرين ، بل تتكرر وتتناثر في مواضع متفرقة . وقد اغترف الأزهرى من العين جميع ما ورد فيه أو معظمه ، فأدخله في كتابه . ما صح عنده منه أدخله دون تخرج ، مع نسبه إلى الليث ، أو مع إهمال ذلك . وما لم يصح أو رده ، ونقده ، قال مثلا « وقد جاء هذا الحرف في باب التاء والعين من كتاب الليث ، وهو خطأ ، وصوابه بالتاء » . وقال « قال ابن المظفر: العدّ موضع يتخذة الناس يجتمع فيه ماء كثير ، والجميع الأعداد ... قلت : غلط الليث في تفسير العد ، والصواب في تفسير العد ما رواه أبو عبيد عن الأصمعي أنه قال : الماء العدّ : الدائم الذي لا انقطاع له مثل ماء العين وماء البئر » . فلا تكاد تخلو مادة من التهذيب من اسم الليث ، الذي ينسب إليه مواد العين حين يصرح بأخذه منه . وقد ورد ذكره في العشرين صفحة الأولى من الكتاب أكثر من خمس عشرة مرة . والحق أن الباحث يستطيع أن يقول بدون مبالغة إن كتاب العين كان الدعامة الأولى التي أقام الأزهرى عليها تهذيبه^(١) ، ثم أضاف إليه زيادات من الكتب والرسائل اللغوية الأخرى . ولم يمن الأزهرى باستقصاء أكثر ما في الجمهرة كما فعل في العين ، ولعله كان يشك فيما أهمله منها . وكان يبيع نفسه حق التصرف في مقتنياته ، وخاصة بالاختصار .

(١) أشار إلى ذلك أيضا لين في مقدمة مجمه XIV .

وتوجد بعض فروق بين مقتبسائه وما في العين ، كأن ينسب إلى الليث أقوالا ليست في النسخة المطبوعة ، أو أن ينسب إلى غير الليث أقوالا موجودة فيها . ولكن التعليل سقناه في الكلام عن العين وهو اختلاف نسخ هذا الكتاب . ومن نتائج توسعه في الأخذ عن اللغويين الكثيرين إتيانه بكثير من المواد والصيغ التي أهملها الخليل وابن دريد قبله ، وكان يشير إلى ذلك في المواد . ومن النتائج أيضا القوضى الضاربة أطنابها في داخل المواد ، فن العيث أن يحاول امرؤ أن يتبين الخطة التي سار عليها المؤلف في ترتيب الصيغ في داخل المواد ، فلا خطة هناك ولا منهج ، وإنما سرد لأقوال أكبر عدد من اللغويين سردا يتحكم فيه تداعي المعاني حسب . فكلما ورد على خاطره القول ، أو برز أمام عينه في كتاب ، سجله داخل مادته . ومن الواضح أيضا أن أكثر الظواهر التي في الكتاب ، وأتكلم عنها الآن ، ليست من ابتداع الأزهرى ، وإنما جاءت عن طريق هذه الاقتباسات ، فهو تابع فيها لغيره ، أو مشارك له فيها . ولكني أتناولها ، لأنها ظواهر في كتاب التهذيب سواء أكانت من المؤلف أم من مراجعه .

الشواهد القرآنية والحديثية :

ومن الظواهر الهامة في الكتاب أيضا عناية المؤلف بالشواهد القرآنية والحديثية عناية كبيرة فاق فيها غيره من اللغويين الذين رأينا آثارهم . والسبب في ذلك قريب واضح ، يدل عليه عناية المؤلف نفسه بربط القرآن والدين باللغة . فهذا الارتباط هو الذى وُلد عنده هذه العناية الفائقة . وكان يستشهد بالقراءات المختلفة أيضا ، مثل قوله : قال الله عز وجل « وعزّنى في الخطاب » . معناه غلبنى . وقرأ بعضهم « وعازّنى » غالبى . . . وأما قول الله عز وجل « فَمَزَّزْنَا بِثَالِثٍ » فعناه قويناه وشددناه . وقال الفراء ويجوز عززنا مخففا بهذا المعنى كقولك شددنا ، وقال في « كذب » : قال الفراء في قول الله عز وجل « فإنيهم لا يكذبونك » وقرئ « لا يكذبونك » قال معنى التخفيف - والله

أعلم — لا يجعلونك كذابا ، وإن ماجئت به باطل ، لأنهم لم يجربوا عليه كذبا فيكذبه ، إنما أ كذبه أى قالوا إن ماجئت به كذب لا يعرفونه من النبوة ... وقوله تعالى : « حتى إذا استبأس الرسل ، وظنوا أنهم قد كذبوا » قراءة أهل المدينة ، وهى قراءة عائشة ، بالشديد وضم الكاف . . . وهى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر . وقرأ عاصم وحمره والكسائى كذَبوا بالتخفيف . . . وقرأ بعضهم « وظنوا أنهم قد كذَّبوا » . . . وقال الله تعالى « ما كَذَّبَ الفؤاد ما رأى » . . . وقرئ « ما كَذَّبَ الفؤاد ما رأى » . . . وقول الله عز وجل « وكذَّبوا بآياتنا كِذَّابا » ، وقال « لا يسمعون فيها لغوا ولا كِذَّابا » قال الفراء خففها على بن أبى طالب جميعا كِذَّابا كِذَّابا . قال : وتقلها عاصم وأهل المدينة ، وهى لغة يمانية فصيحة ، يقولون ذَّبت كِذَّابا ، وخرَّقت التميص خِرَاقا ، وكل فصَّلت فصدره فِصَال ، فى لغتهم مشددة . . . وقال الفراء : كان الكسائى يخفف « لا يسمعون فيها لغوا ولا كِذَّابا » لأنها ليست مقيدة بفعل بصيرها مصدرا ، ويشدد « وكذَّبوا بآياتنا كِذَّابا » لأن كذَّبوا يقيد الكذاب ، والذي قال حسن .

وقد أحسن بهذه الناحية أحمد فارس الشدياق فقال^(١) « كلف الأزهرى فى التهذيب بتفسير الآيات القرآنية » . وليس بغريب أن يعنى الأزهرى بهذه الناحية وهو الذى ألف فى غريب ألفاظ الفقهاء ، وما أشد الصلة بين كتب الفقه والحديث والتفسير .

بروز شخصيته :

ولعل الظاهرة الثانية فى الوضوح هى بروز شخصية المؤلف بروزا كبيرا فى جميع المواد . وهذا على خلاف ما يتوقمه الباحث من رجل يعنى أول ما يعنى بالجمع . ولكنه كان يتدخل فى كل مادة ، وفى كل نقاش وخلاف ، فيبدل بدلوه بين الدلاء مفندا ومرجحا وواضعا القواعد . ويصدر نشاطه الخاص بعبارة « قلت » التى تظهر

(١) الجاسوس ٤٨ .

في كثير من المواد . وكانت أقواله الخاصة هذه تتألف من مجرد تعليقات مثل قوله « التَّمْضُوضُ: تمر أسود ... قلت : وقد أكلت التَّمْضُوضَ بالبحرين ، فما علمتني أكلت تمرا أحمت حلاوة منه ، ومنبته هجر وقراها » وقوله : « قال الليث : الدعاة حبة سوداء يأكلها فقراء البادية إذا أُجِدُّوا ، قال : ويقال لملءة سوداء تشاكل هذه الحبة دعاة ، والجميع دطاع . . . قلت : هما حبتان بريتان إذا جاع البدوي في القحط دقهما ومجنمهما واختبرهما فأكلهما » . وتوضح هذه التعليقات التفسير ، وتزيد الوصف قربا إلى الأفهام . وتألفت أقواله أيضا من أحكام لغوية ونحوية ، مثل قوله في مادة « ضع » « وأصل الباب من الضع » يريد معاني الصيغ جميعها ترجع إلى هذا الأصل ، وقوله « قال الليث : الذعذعة : التفريق . قلت : وأصله من باب ذاع يذيع وأذعته أنا ، فُنُقِلَ إلى المكرر المضاعف ، كما يقال نُخِنخ بعيره فتنخخ من الإناخة » . وواضح أنه يطبق مبادئ الخليل على مواده ، ويستنبط منها الأحكام ، حتى أن المثال الذي ذكره أتى به من كتاب العين . وإلى جانب هذا يتضح مجهوده الشخصي في النقد ، وهو كثير جدا عنده ، أجمله في مقدمته ، وفصله في المواد . وكان ينقد بالتصحيح ، مثل قوله « وقال بعضهم : رجل مذذع : إذا كان دعيا . قلت : ولم يصح لي هذا الحرف من جهة من يوثق به والمعروف بهذا المعنى رجل مدغدغ » . وبالخطأ مثل قوله « قال الليث : والعاس : اسم يقع على الواحد والجمع . قلت : العاس واحد وجمعه العَساس كما يقال خادم وخدم ، وحارس وحرس » ومثل قوله السابق الذي نقلته في المد . وينقد بدم سماعه هذا التفسير مثل قوله « وقد روى في باب الحماسي [من العين والحاء] حرفان ذكرتهما في أول الرباعي من العين ، ولا أدري ما صحتهما لأنني لم أحفظهما للثقاة » وقوله « قال بعض الأعراب : يقال لأم حبين : دعد . قال الأزهرى : لا أعرفه » وقد استند إلى ذلك لروايته عن الأثبات من اللغويين ، وسماعه من الفصحاء من الأعراب . ويظهر هذا من روايته عن العرب مباشرة كما في قوله « وسمعت أعرابيا من بني تميم يقول : هجعنا هجمة خفيفة وقت السحر » . وكان في بعض نقده يعتمد

على أقوال غيره مثل قوله «أبو عبيد عن الفراء قال: المعجاجة: الإبل الكثيرة. وقال
شمر: لا أعرف المعجاجة بهذا المعنى» وقوله «وقرأت بخط ابن المهيم:
وعذاريك مفاصة في ذراع النخل تجترمه

قال المهيم: الرواية في ذراع النخل، قال: ودعاع تصحيف» .

والأمر الذي يسر له هذا الجهد الشخصي، والبروز الجلي في معجمه، معيشته
مدة طويلة بين الأعراب الفصحاء في البادية، وهو أسير في أيدي القرامطة .

النوادر:

ومن الظواهر الهامة في التهذيب عنايته بالنوادر، وإفراده إياها بالذكر والتنبيه .
قال: «وفي النوادر: أعج القوم وأعجوا، وهجوا وأهجوا، وخجوا وأخجوا: إذا أكثروا
في فنون الركوب، اللحياني: رجل يجعاج بجياج: إذا كان صباحاً» وقال: «وفي النوادر
هذا بلد به عَضَّ وأعضاض وعَضَّاض، أي شجر ذو شوك» . ومن مظاهر هذه
العناية كثرة ظهور أسماء المؤلفين في النوادر في الكتاب، مثل ابن الأعرابي واللحياني
وشمر وأبي زيد وغيرهم . ومنها أيضاً كثرة إيراد المترادفات في الموضوع الواحد وتفسيرها
معا، مما يشيع في هذا النوع من الرسائل اللغوية . يظهر ذلك من العبارات السابقة
وعما يلي، قال: «قال ابن الأعرابي فيما حكى عنه أحمد بن يحيى: القمعة والمقعة،
والخشخشة، والخفخفة، والفخفة، والشخشة، والنششة، والشنشة، كله حركة
القرطاس والثوب الجديد»، وقال: «ابن الأعرابي: أنشع الذئب في الغنم وأنشل
فيها، وأنشن، وأغار فيها، واستغار بمعنى واحد» . وأمثال ذلك كثيرة لا يحصيتها
العد، ولا تقتصر هذه المرادفات على ما اقتبسه، بل تعدته إلى ما دونه نفسه، قال:
«سمعت العرب تقول: كنا في عنة من الكلا وقتة وثنة وعانكة من الكلا بمعنى
واحد أي كنا في كلاً كثيراً وخصب» .

ما سبق من الظواهر هو الهام في المعجم، ولكن التهذيب بطبيعة الحال،

لا يخلو من ظواهر أخرى صغيرة ، يشاركه فيها معظم المعجمات الأخرى مثل الانتباه إلى اللغات والأمثال والأساليب الخاصة وألفاظ الإتياع والأضداد وما إليها .

ما هنر :

يبدو أن كبر حجم التهذيب جعل الناس تهابه ولا تقدم عليه بالدراسة والتمحيص، فلم يصل إلينا من القدماء نقد عليه ، وأهم ما يؤخذ عليه هو ما يؤخذ على مدرسة العين كلها بسبب الترتيب الذي اتبعته وتتناوله في حينه . أما ما عدا ذلك فأخذان التكرار والتنصب . أما التكرار فنتيجة جمعه الأفعال الكثيرة في تفسير اللفظ الواحد لصدورها من لغويين مختلفين ، فورد أكثر من قول للمعنى الواحد ، بدون زيادة في كل منها ، بل ربما انفصل بعضها عن بعض بعبارة وصيغ أخرى . وأما الهوى فرماه به القفطي كما رأينا في الكلام عن كتابي التكملة والحصائل فيما دار حول العين من دراسات . ورماه به من المحدثين الأب أنستاس الكرملي وأيده بالأدلة ، قال بصدده قول الخليل^(١) : «المسجد الجامع نعت به لأنه يجمع أهله ، ومسجد الجامع خطأ بغير الألف واللام ، لأن الاسم لا يضاف إلى النعت ، إذ لا تقول زيد الفقيه» : «جاء في لسان العرب في مادة « جمع » ما حرفه : روى الأزهري عن الليث قال : « ولا يقال مسجد الجامع » ، ثم قال الأزهري : النحويون أجازوا جميعا ما أنكره الليث . والعرب تضيف الشيء إلى نفسه وإلى نعتة إذا اختلف اللفظان كما قال تعالى : « ذلك دين القيمة » ، ومعنى الدين الملة ، كأنه قال : وذلك دين الملة القيمة . وكما قال تعالى : « وعد الصدق ، ووعد الحق » . وما علمت أحدا من النحويين أبي إجازته غير الليث . قال : وإنما هو الوعد الصدق والمسجد الجامع والصلاة الأولى . قلنا : الذي منعه الليث منعه أيضا ثقات النحويين واللغويين ، والذي منعه هو إضافة الاسم إلى نفسه ، وإضافته إلى نعتة بدون تقدير محذوف أو تأويل معنى خفي كما يتحصل من قرينة كلامهم ، والحال

في « وذلك دين القيمة » كلمة مقدرة هي الملة ، ومعناها دين الملة القيمة ، كما رأيت . وكذلك يقال في سائر أمثال هذا التعبير . فالذي منعه الليث إذن هو أن تعتبر الجامع نعتا ، والمسجد ممنوعا ، وتضيف الاسم إلى نعته ، وإلا فإن أولته بالبدل أو جعلت الجامع اسما جاز القول ، فعنى المسجد الجامع غير معنى مسجد الجامع . تدبر قليلا ترالحق مع الليث . . . ولعل الأزهري جاء بكلام الليث مبنورا لغرض في النفس ، وإلا فصریح كلام الليث أن الاسم لا يضاف إلى النعت ، إذ لا تقول زيد الفقيه ، بإضافة زيد إلى الفقيه . فهل جاء مثل هذا الكلام في لغة العرب ؟ » .



وخلاصة القول في تهذيب اللغة أنه لم يقدم شيئا إلى التأليف في المعاجم من ناحية النهج ، إذ سار على نظام الخليل مجذافيه ، ولم يجد عنه البتة ، غير أنه سار على النظام المشروح في مقدمة العين لا المطبق فيه ، ففصل المعتل بحرف عن اللقيف ، والرباعي عن الخماسي ، بخلاف الحال في كتاب العين . وأضاف إلى ذلك محاولته تمييز المهور أحيانا .

أما الجديد الذي أتى به في المواد ، إذ زاد على مادة العين والجمهرة كثيرا من المواد والمعاني بل الأقوال التي تفسر لفظا واحد ذا معان متقاربة وربما واحدة ، وصدرت من لغويين مختلفين . وفحص ألفاظه فحصا شديدا ، وتقد ألفاظ سابقه ، فصحح كثيرا من مفردات اللغة . ويتصل بذلك الشواهد القرآنية والحديثية الكثيرة التي أدخلها في معجمه ، فأصبحت من التراث المعجمي .

ولم أجد كتابا اتخذ من التهذيب أساسا للدراسة غير مختصره لعبد الكريم ابن عطاء الله الإسكندري (٦١٢ هـ) . ولكن كثيرا من اللغويين أدخلوا التهذيب في معاجمهم مثل الصفاني في العباب ، أو أفادوا منه مثل الرازي في مختار الصحاح ، أو جمعوا بينه وبين معجمات أخرى مثل ابن منظور في لسان العرب ، وتاج الدين محمود بن أبي المعالي الحواري (كان يعيش ٨٥٠ هـ) في ضالة الأديب في الجمع بين

الصحاح والتهذيب ، وتهذيب التهذيب لأبي الثناء محمود بن أبي بكر بن حامد التنوخي
الأموي (٧٢٣ هـ) . ويظهر من الأخبار التي نقلها ياقوت^(١) من ضالة الأديب أن
مؤلفه عالج في مقدمته ظروف تأليف صحاح الجوهري وعدم إكاله ومدح أستاذه
الميداني ، وأخذ فيه على الجوهري بعض مأخذ في عدة مواضع . ووصف السيد مرتضى
الزبيدي تهذيب التهذيب فقال^(٢) : « خمس مجلدات . . ألزم فيه الصحاح والتهذيب
والحكم ، مع غاية التحرير والضبط الحكم » . وكان يصدر كل مادة بأقوال
ابن سيده ، فيما يقول لين^(٣) .

(١) مجمع الأدباء ٤٧/٥ ، ١٦١/٦ ، ١٣٥/١٩ .

(٢) تاج العروس ٤ .

(٣) مقدمة مجمه XVI .

الفصل الرابع

كِتَابُ الْمَحِيْطِ

لِلصَّاحِبِ بْنِ عَبَّادٍ (٣٢٤ - ٣٨٥)

شاهد القرن الرابع معجماً آخر يسير على آثار كتابي العين والتهذيب ، ذلك هو المحيط للصاحب أبي القاسم إسماعيل بن عباد الوزير الأديب المشهور . وتقتني دار الكتب المصرية مجلداً منه (تحت رقم ٤٢ لغة) ، يقال إنه الجزء الثالث . ولا ندرى إلام كان يرى الصاحب من معجمه هذا إذ فقدت مقدمته التي ربما صرح فيها بفرضه وميدان بحثه ، ومنهجه ، وما إلى ذلك . ولم نجد فيمن ترجم له من أشار إلى ذلك لعنايتهم بموهبته الأدبية التي كانت عماد شهرته الأولى .

مترجم :

يبدو أن صاحب المجلد المحفوظ في دار الكتب ، أو الدار نفسها ، جمعه من أوراق مدشوتة ولم يحاول ترتيبها أو فعل ذلك وأخفق . فالحروف مرتبة فيه على النحو التالي ف ر ز ط د ت ظ ذ ك ج ش ض ص س . وهو ترتيب جديد لم نر مثله عند الخليل أو القالي أو الأزهرى أو غيرهم . ويؤدى بحث المواد نفسها والحروف التي تتألف منها وترتيبها إلى أن هذا الترتيب لا أصل له وإلى أن الترتيب الصحيح هو ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ك ج ش ض ص س . وهو ترتيب الخليل والأزهرى لها . أما ما قبلها فليس في المجلد الباقي ما يشير إليه . ولكن اتفاق ابن عباد مع الخليل في هذا القدر الكبير من الحروف يسمح لنا بالاطمئنان أو ترجيح أنه اتفق معه فيها أيضاً . والدليل على ذلك ترتيب المواد نفسها ومقدارها في كل حرف . فعلى حين يتناول حرف الكاف للهوى قدراً كبيراً جداً لا يتناول حرف القاء

الشفوى غير القليل جدا ، على الرغم من ابتداء المجلد بالحرف الثانى ، ووضعه الأول قريبا من النهاية . والسبب فى ذلك سير المؤلف على نظام التقاليد فدخلت معظم مواد حرف الفاء فيها سبقه من حروف . أما حرف الكاف فلهوى لا يسبقه إلا عدد ضئيل من الحروف الحلقية فبقيت مواده وافرة بل إنه هو نفسه يجوز على ما بعده من حروف ويأخذ موادها . وتتحقق بذلك من أن ابن عباد سار فى معجمه على ترتيب الخليل ومنهجه . وأوضح من ذلك فى الدلالة وجود حرف الزاى فى المجلد على حين بنه الناسخ فى آخره على أن هذا الحرف يبدأ به الجزء الرابع . فعجلد دار الكتب المصرية إذن لا يحتوى على الجزء الثالث وحده ، بل على جزء من الرابع أيضا . ويؤكد ذلك أن هذا المجلد يحتوى على ٩ حروف كاملة و ٥ حرف بها خروم فليس من المعقول أن يكون هذا كله جزءا واحدا والكتاب يوصف بأنه سبعة أجزاء^(١) .

ترتيب الأبواب والتقاليد

اتبع الصاحب ترتيب الخليل والأزهري للحروف ، واتبع الأزهري وحده فى تقسيم الأبواب على النحو التالى : الثنائى المضاعف ، الثلاثى الصحيح ، الثلاثى المعتل ، اللقيف ، الرباعى ، الخماسى . ووافقهما فى نظام التقاليد أيضا . وإذا كان الأمر كذلك فنحن فى غنى عن وصف هذه الأبواب هنا اكتفاء بوصفها فى التهذيب . وتتبع علاج الصاحب لمادتين من مواده لثرى طريقته فيهما . ولن نستطيع أن نرى ذلك فى مادى « عقق » و « هقع » لأنهما فى الأجزاء الضائعة من الكتاب .

تحليل المواد :

أول مادة اخترتها من باب المضاعف هى « بَصَّ » . ويستهلها المؤلف ببعض الصفات المشتركة المعنى ، والعمل منها قال « امرأة بصة : تارة مكتنزة اللحم فى نصاعة

(١) القفطى - إنباه الرواة ٢٠١/١ .

لون، وبيضضة مثله . وأبيض بض : شديد البياض . وامرأة باضة وغازة . وبيضضت وبيضضت يا امرأة » . وفي هذا المعنى قال الأزهري في تهذيبه : « يقال للمرأة إذا كانت لينة الجلد ظاهرة الدم: إنها لبضة ، وقد بوضت تبض بوضاضة ... قال الليث: امرأة بضة تارة مكتنزة اللحم في نصاعة لون و بشرة ، بضة ببيضضة وامرأة بضة و بوضاض ... قال ابن الأعرابي: والبضة : المرأة الناعمة سمراء كانت أو بيضاء . والبضة : التي تؤذيها الكلمة أو الشيء اليسير . أبو عبيد عن الأصمعي: البضة من النساء : الرقيقة الجلد كانت بيضاء أو أدماء . وقال أبو عمرو: هي اللحيمة البيضاء . وقال الأصمعي: البض من الرجال الرخص الجسد وليس من البياض خاصة ولكنه من الرخوصة والرخاصة . وقال غيره : هو الجيد البضة السمين . وقد ببيضضت يارجل تبض بوضاضة » . والفرق بين الرجلين غاية في الوضوح . فالأزهري يجمع من الأقوال المفسرة للفظ ما يستطیع وابن عباد يكتفي بقول واحد ، والأزهري ينسب كل قول إلى صاحبه ، وابن عباد يستعير قول الخليل دون تلميحه ، والأزهري ينفرد بصيغة بوضاض وابن عباد ينفرد بصيغة باضة . ويذكر ابن عباد بض ومرادفها غض كما كان يفعل الأزهري أحيانا كثيرة .

ثم يذكر أفعالا بمعنى آخر « وبيض الحجر، إذا خرج منه ماء شبه العرق: و يقولون للبخيل: ما ببيض حجيره: أي ما يندى بخير . وبيض له من المعروف بشيء . وابتبيضت نفسي ، أي استزدتها له » وهذه الأفعال معظمها مجازي ولا يعنى المؤلف فيها بإبانة مضارعها من ماضيها ولا مصدرها ولا الصفة منها وكلها ليست عند الأزهري ما عدا قوله « أبو عبيد عن أبي زيد : ببيضضت له أبيض بضا : إذا أعطاه شيئا يسيرا وأنشد :

ولم تببيض التكد للجاشرين وأنفدت النمل ما تنقل

قال هكذا أنشدني ابن أنس بضم التاء وهما لفتان ببيض وأبيض ببيض ، ورواه القاسم : ولم تببيض » فالأزهري عنى باللغات في اللفظ والاستشهاد عليه أما ابن عباد فلم يفعل شيئا من ذلك وأورد صيفا لم يوردها غيره ولذلك نسب صاحب التاج إحداها

إليه « قال ابتضضت نفسى له ابتضاضا : استزذتها له ، كابتضضتها له . نقله الصاغاني عن ابن عباد . . . »

ثم يذكر بعض الأسماء والصفات التي معظمها بمعنى واحد أيضا « والبضة من الألبان : الحامضة الحارة ، وما في البئر باضوض : أى ما فيها بللة ، والبَضَضُ : الماء القليل ، والبضيضة : المطر القليل . وما عنده حَضَضٌ ولا بَضَضٌ : أى يسير ، وبئر باضوض يخرج ماؤها قليلا قليلا . . ولم يذكر الأزهرى من كل هذه الصيغ إلا الأولى والأخيرة إذ قال « قال ابن شميل : البضة : اللبنة الحارة الحامضة وهي الصقرة . وقال ابن الأعرابي : سقاني بضاو بضة : أى لبنا حامضا . . وبئر باضوض : بجزء ماؤها قليلا قليلا » والفرق بين المؤلفين هو ما لاحظناه آنفا عليهما يعنى الأزهرى باللغات والأقوال المتعددة ويركز ابن عباد عنانيته في قول واحد ويعتمده ، وينسب الأزهرى كل قول إلى صاحبه ولا يفعل ذلك ابن عباد فيأخذ قول ابن شميل دون تنبيه . ويحيل إلى أن الصيغة الثانية من كتاب العين إذ يوردها الأزهرى بعد أقوال من الليث . وينفرد ابن عباد بأكثر الصيغ ولذلك ينسبها إليه صاحب التاج فيقول « وما في البئر باضوض : أى بللة عن ابن عباد . . . والبضيضة : المطر القليل نقله الصاغاني . . . والبضض : محركة الماء القليل نقله الجوهري » . وما نقله الصاغاني هو في حقيقة الأمر من ابن عباد .

ثم يذكر فعلين بمعنى واحد « وابتضضهم أى استأصلهم . وبتضضته : أخذت كل شيء له » والفعلان غير موجودين في التهذيب ونقلهما مرتضى الزبيدي عن الصاغاني عن ابن عباد قال : « وابتضضت القوم استأصلتهم . نقله الصاغاني عن ابن عباد . وتبضضته : أخذت كل شيء له عن ابن عباد » .

ويحتم المادة ببعض العبارات المجازية « وما في السقاء بَضاضة من الماء أى شيء يسير ، وكذلك بَضِيضَةٌ وجمعها بضاوض ، وأخرجت له بضيضتى أى ملك يدي . وما علمت أهلك إلا مَضًا وِبَضًا وِبَيْضًا ومبضًا وهو أن يُسأل الحاجة فيتمطق بشفتيه فيقول القائل إن في مض لطمعا » ولا يذكر الأزهرى من هذا كله إلا « قال أبو سعيد

في السقاء بضاضة من ماء أى شىء يسير» وذكر صاحب التاج بعضها حين قال :
« قال أبو سعيد: ما في السقاء بضاضة من ماء بالضم أى شىء يسير، وقال غيره [هو ابن
عباد] ما في السقاء بضوضة كسفينه أى يسير ماء... والبضوضة أيضا : ملك اليد يقال
أخرجت له بضوضتى أى ملك يدي... ويقال ما علمك أهلك إلا مضاً وبضاً وميضاً
وبيضاً بكسرهن، وهو أن يسأل عن الحاجة فيتمطق بشفتيه، نقله الصاغاني عن الفراء»
وتنتهى المادة في المحيط بذلك ولكنها لا تنتهى في التهذيب إذ ينفرد هو الآخر
ببعض الصيغ .

يتضح من هذه المادة أن ابن عباد استمد من الخليل وابن شميل وأبي سعيد
والفراء دون أن يشير إلى ذلك، وأنه ينفرد بكثير من الصيغ دون الأزهري صاحب
أكبر معجم في القرن الرابع، ويعنى عناية كبيرة بالعبارات المجازية ويذكر أحيانا
الترادفات ولا يورد شواهد، وفي مقابل ذلك يعنى الأزهري بالأقوال الكثيرة التي
أدلى بها اللغويون في كل صيغة من صيغه، وبنسبة كل قول إلى صاحبه، وباللغات،
وينفرد ببعض الصيغ دون ابن عباد ولكنها أقل مما ينفرد به هذا .

المادة الثانية « مجد » من الثلاثى الصحيح، ويستهلمها المؤلف بالمصدر فصيفتين
من الفعل المجرد الثلاثى فالزيد بحرف ومعنى آخر لهذا الرباعي فالصفة فمثل يقول
« المجد : نيل الشرف ، مجد الرجل ومجد وأمجد : كرم فعاله . وأمجد فلان لولده في
الأمهات ، والله المجدد . وفي المثل لكل شجرة نار واستمجد المرخ والعفار » والجزء
الأول من تفسيره مأخوذ من كتاب العين ، يقول الأزهري في التهذيب « قال الليث
المجد : نيل الشرف وقد مجد الرجل ومجد لفتان والمجد كرم فعاله . » وإنما زاد المؤلف
« أمجد » بمعنى مجد ، وليست عند غيره من اللغويين ، ولم يفسر المؤلف « أمجد »
الثانية ولم أجدها عند معاصريه ، وفسرها أساس البلاغة قال « وأمجد فلان ولده
ولولده : إذا تخير لهم الأمهات ، وهؤلاء قوم أمجدهم أبوم » وعبارة « الله المجدد »

التي أهل المؤلف تفسرها لقيت عند الأزهرى كثيرا من العناية والادتمام فقال في صدها « والله تبارك وتعالى هو المجيد تجدد بفعاله ومجده خلقه اعظمته ، وقال جل وعز: « ذو العرش المجيد » . قال الفراء : خفضه يحيى وأصحابه كما قال: « بل هو قرآن مجيد » فوصف القرآن بالمجادة ، وقال غيره يقرأ « بل هو قرآن مجيد » والقراءة « قرآن مجيد » ومن قرأ « قرآن مجيد » فالعنى بل هو قرآن رب مجيد . ثعالب عن ابن الأعرابي : قرآن مجيد . المجيد : الرفيع ، وقال أبو إسحاق : معنى المجيد الكريم فمن خفض المجيد فمن صفة العرش ، ومن رفع فمن صفة ذو « والفرق بين المؤلفين ظاهر يؤكد ما رأيناه في المادة السابقة من اختصار عند ابن عباد وعناية من الأزهرى بالأقوال المختلفة في اللفظ الواحد ، وبرغم هذا التطويل من الأزهرى لم يذكر ما أورده ابن دريد حين قال « الحمد لله تبارك وتعالى: الثناء الجميل يقال سبح الله ومجده أى ذكر آلاءه » ، ولم يفسر ابن عباد المثل أيضا مع أن ابن فارس فسره في المجلد الذى كان يعنى فيه بالاختصار عناية كبيرة فقال : « إنهما قد تناهيا في ذلك حتى يقبس منهما » وهذا التفسير أكثر وضوحا في مقاييس ابن فارس حين قال « أى استكثرا من النار وأخذنا منها ما هو حسبهما فهما قد تناهيا في ذلك حتى أنه يقبس منهما » والذي فرق بين المؤلفين برغم ميلهما إلى الإيجاز عناية ابن عباد بإيراد صيغ وألفاظ ومعان لم يذكرها غيره على حين لا يعنى بذلك ابن فارس ، وأورد الأزهرى المثل أيضا وفسره بما يقرب من تفسير ابن فارس قال : « أى استكثرا من النار فصلحا للاقتداح بهما » .

ثم الفعل في معنى آخر والصفات منه والاختلافات في معناه قال « ويجدد الإبل والنعم مجودا: إذا نالت من الكلال قريبا من الشبع ، وأمجد القوم إبلهم وذلك في أول الربيع . وراحت الإبل والماشية تُجدد ومواجد ، وقيل هو أن تأكل حتى تمتلئ بطونها . وأهل العالية يقولون : تجددت الدابة : إذا علفتها بطنها . وأهل نجد يقولون تجددتها بالتشديد : إذا علفتها نصف بطنها ، وأمجدتها: إذا أجدت علفها » وكل هذه الصيغ ليست من كيس ابن عباد بل استمدتها من لغويين صرح بأسمائهم

الأزهري في قوله « أبو عبيد عن أبي عبيدة قال: أهل العالية يقولون: مجدت الدابة: إذا علفتها ملء بطنها مخففة . وأهل نجد يقولون: مجدتها: إذا علفتها نصف بطنها . ثم عن ابن الأعرابي: مجدت: الإبل إذا وقمت في مرعى كبير واسع، وأمجدها المرعى وأمجدها أنا . قال وقال ابن شميل إذا شبع الغنم مجدت الإبل تمجد مجدا . والمجد نحو من نصف الشيع ... وقال الأصمعي: أمجدت الدابة علفا: أ كثر لها ذلك . وقال الليث: مجدت الإبل مجودا: إذا نالت من الكلال فريبا من الشيع وعرف ذلك في أجسامها، وأمجد القوم لإبلهم وذلك في أول الربيع . . وإذا تنبنا هذه المادة في بعض المعاجم الأخرى تبين لنا الفرق بين مناهجها ، فابن دريد يعنى بإبانة المعنى الأصلي والفرعى فيقول « المجد : الشرف ... وأصل المجد أن تأكل المشاة حتى تمتلئ بطونها يقال راحت الإبل مجدا ومواجدا . . . » وابن فارس في المقاييس يعنى بالترجيح بين المعاني المختلفة بالاعتماد على مقاييسه وأصوله فيقول « الميم والجيم والذال أصل صحيح يدل على بلوغ النهاية ولا يكون إلا في محمود . منه المجد بلوغ النهاية في الكرم ، والله الماجد والمجيد لا كرم فوق كرمه . . . وأما قولهم مجدت الإبل مجودا فقالوا معناه أنها نالت قريبا من شبعها من الرطب وغيره . وقال قوم : أمجدت الدابة : علفتها ما كفاها ، وهذا أشبه بقياس الباب » .

فابن عباد لا يعنى بالأقوال المختلفة للنووين إلا في النادر ولا بالشواهد الشعرية أو الأعلام الكثيرة التي ذكرها ابن دريد والأزهري ويورد أقوال الخليل (أو الليث) مختصرة ويهمل الإشارة إلى أسماء من يقتبس منهم ويهمل شرح بعض العبارات والألفاظ أحيانا .

ظواهر : الرفض والهدم والاستقصاء :

يختلف مظهر محيط ابن عباد كثيرا عن الموسوعات اللغوية التي ظهرت في القرن الرابع . فهو يعتمد على تفسير واحد للفظ لا يتعداه ولا يحاول أن يأتي في كل لفظ بالأقوال الكثيرة المتفقة والمختلفة التي أدلى بها اللغويون بشأنه . فالاستقصاء

في التفسيرات التي تتعلق باللفظ الواحد معدوم عنده ، وأكسبه هذا مظهر المختصرات برغم كبر حجمه .

ومن آثار عدم استقصائه اختفاء أسماء اللغويين من ثنايا مواد اختفاء يكاد يكون تاما . وليس السبب في ذلك اعتماده على نفسه . فقد تبين لنا بموازنته بغيره من المعاجم وتهذيب الأزهري خاصة أنه استمد من الخليل وابن دريد وغيرها دون أن ينيه على ذلك . فيله إلى الاختصار هو الذي دفعه إلى عدم ذكر أسماء اللغويين الذين يرجع إليهم .

ولا نستثنى من ذلك غير الخارزنجي فهو الوحيد الذي يتكرر اسمه في تضاعيف المعجم يستمد منه وينقله أحيانا وينبه على المهمل عنده أحيانا أخرى . ولم أستطع الوصول إلى رأى يقيني في سبب اهتمامه هذا بالخارزنجي . ولعل السبب أن ما أورده كان مما انفرد به ولم يأت عند كثيرين من أصحاب المعاجم .

وبخلاف ذلك لا نجد صلة واضحة بين ابن عباد وأستاذه أحمد بن فارس الذي كان يعجب به المؤلف . فالصلة معدومة أو غير ظاهرة بين مقاييس ابن فارس ومجمله من جهة والمحيط من جهة أخرى . وكذلك لا تتضح الصلة بين المحيط وتهذيب الأزهري برغم أن أبا أسامة جنادة بن محمد الأزدي من تلاميذ الأزهري ورواة تهذيبه كان من أصحاب ابن عباد .

ويظهر ميل ابن عباد إلى الاختصار في تقليده الشواهد إلى درجة بعيدة . فالقارئ لا يكاد يرى فيه شعرا إلا في أحيان نادرة جدا . فإذا أورد شاهدا شعريا أورده شطرا أو جزءا من بيت .

يقول مثلا « والأرنة في قول ابن أحر في صفة الحرباء :

* وتَقَمَّعَ الحرباءَ أرتته *

هي ما لفت على رأسه . ولم يسمع بهذه الكلمة إلا في شعره « . فتراه يأتي بالشطرنج من الشعر مضطرا لأن اللفظ لم يرد إلا فيه . ويقول « وقول أبي ذؤيب » « أرتبت

لأرنبته « أى كانت له أربة فى الغزو » . والأحاديث النبوية قليلة فيه أيضا ، وأكثرها أحاديث الصحابة ، يقول « الفروة : الحمار . ومنه حديث عمر أن الأمة ألقى فروة رأسها وراء الجدار » . « وفى وصية أبى بكر لعمر رحمهما الله : عليك بالرائب من الأمور ، وإياك والرائب منها . قال : الرائب الأول : الأمر الحق الذى لا شبهة فيه كالرائب من الألبان . والثانى هو الأمر الذى فيه شبهة فيريبك » . وكان يورد الآيات القرآنية شاهدة فى أحيان قليلة ، وقد يذكر القراءات المختلفة فيها أيضا ، يقول « وقول الله عز وجل « إذا الشمس كورت » أى ذهب ضوءها ، وقيل سقطت . وقوله « يكور الليل على النهار » أى يمشى الليل النهار . « ولكن الأمثال تشذ عن قاعدته ، وتكثر كثرة لافتة للنظر بالنسبة لأخواتها من الشواهد .

استغراب بألفاظ :

أما الذى جعل الكتاب يتضخم ويكبر حجمه فتلك الألفاظ والصيغ والمعانى التى ينفرد بها صاحبه دون غيره من مؤلفى معاجم القرن الرابع وما قبله ، حتى أنه امتاز بكثير منها على التهذيب وهو أكبر معجم ظهر فى هذا القرن . ويبدو أن معظم هذه الزيادات كانت من عند ابن عباد نفسه ، الذى تبالغ الأخبار فى قدر الكتب اللغوية التى كانت عنده ، ولذلك كانت المعاجم — فيما بعد — تنسبها إليه ، كما رأينا فى تاج العروس . وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار القدماء . فقال قائلهم^(١) « صنفت [ابن عباد] كتابا فى اللغة العربية كثر فيه الألفاظ ، وقلل الشواهد ، فاشتمل من اللغة على جزء متوفر » فهو أشبه أن يكون استندراكا على العين والتهذيب .

المجاز :

ومن الفواهر الهامة فى الكتاب أيضا عنايته الكبيرة بالمبارات المجازية ، وقد

رأينا آثار هذه العناية فيما وصفنا من مواد ، وهذه بعض آثارها في مواد أخرى . يقول « ناقة ذات أنبار : أى كثيفة اللحم متظاهرة . وحرب ذات نيرين : أى شديدة . وبين القوم مُنابرة ونائرة ونيرة : أى شر ومنافرة . وأُناَر فلان بفلان ، بمعنى صات به ... وفلان رَنُوَ فلانة : إذا كان يديم النظر إليها ، ورنو الأمانى أى صاحب أمنية يتوقعها ... وأرنانى حسنُ ما رأيت : أعجبنى ... وتَرَكَ الرجل : إذا أدام نظره إلى من يحبه ، ومنه كأس رَنَوْنَاة أى دأمة الدور على الشَّرْب » وكان يذكر كل ذلك دون أن يشير إلى أنه من المجاز .

فالظواهر الهامة إذن في المحيط هى الاختصار ، والانفراد بكثير من الألفاظ والمعاني والعناية بالمجاز . ولكن هناك بعض الظواهر الأخرى القليلة الأهمية مثل ذكره الألفاظ المترادفة أحيانا كما كان يفعل الأزهري ، ولكن هذا يفوقه كثيرا فيها . ومثل الالتفات إلى اللغات ، يقول « المتبزم : السن بلغة اليمين ... والزُّور : عسب النخل ، بلغة اليمين ... الزير : حب الماء بلغة الشام . . . السكوة لغة في السكابة » ومثل عدم توجيه عنايته إلى الأعلام فلم يكثر منها إكثار زملائه من أصحاب المعاجم ، ولم يحاول التدقيق في تحديد الأعلام الجغرافية ، يقول « أراب : من مياه العرب ... ورمل أبرين وبيرين : موضع معروف . . . شمنصير : موضع » .

وفي المحيط بعض عبارات تدل على اتساع معارف مؤلفه ، مثل قوله « وللعرب نيران كثيرة محو نار المهُوَل توقد عند التحالف ، ونار المسافر توقد خلف من لا يُحِب رجوعه ، ونار الحرتين كانت ببلاد بنى عبس ، ونار السعالى وهى الجن ، ونار الحياحب ، ونار البراعة ، ونار الحرب ، ونار السليم والمجروح ، ونار المشركين يعنى الرأى ههنا » .

مأخذ :

يبدو أن القدماء لم يخضعوا المحيط لدراساتهم ، ولذلك لم تصل إلينا منهم أقوال

في وصفه وصفاً دقيقاً أو نقده ، أو كتب حوله وما إلى ذلك . ولكن خطته جلبت عليه بعض أمور يأخذها عليه اللغويون ويجعلها فيما يلي ، مرجئين المآخذ المتصلة بالمدرسة كلها .

يختلف بعض الناس مع ابن عباد في خطته التي اتبها في الشواهد ، فيرون أن تقليدها على هذه الصورة يعيب المعجم . وقد يزداد هذا العيب حدة حين ننظر إلى أن المؤلف لم يدون في كتابه ما اتفق عليه اللغويون من ألفاظ ، بل انفرد بكثير منها .

ويختلفون معه في إهماله التصريح بذكر المراجع عامة في كتابه ، ومراجع ما انفرد به من الألفاظ ومعان خاصة . ويرى الباحث أن المأخذين الأخيرين ينصبان على انفراده بما انفرد به دون استشهاد عليه أو ذكر لمراجعه . وقد تكلم الناس في أفراد الخليل وابن دريد من القدماء ، فما بالك بابن عباد الذي عاش في أواخر القرن الرابع .

واضطربت عليه بعض المواد فعدها من الرباعي والخماسي ووضعها في كلا النوعين . ترى ذلك في شمنصير ، والفتكرين ، وابلندك ، وأمثالها . واضطرب في بعض الألفاظ المعتلة فوضع « زير نساء » في « زير » بالياء ، ووضع في « زور » أيضاً ، وهو بالواو فقط .

وقد رأيت صاحب التاج يتهمه في بعض المواضع بالتصحيح ، قال « ضيأت المرأة بتشديد الياء التحتية : كثر ولدها . قاله ابن عباد في المحيط . وهو تصحيف ، والمعروف ضنأت ، بالنون والتخفيف . وقد نبه عليه الصاغاني وابن منظور وغيرهما » وقال أيضاً « الثنتل ، بالكسر : القدر العاجز من الرجال ، وقيل هو الضخم الذي يرى أن فيه خيراً ، وليس فيه خير . نقله ابن عباد . قلت : والصواب فيه الثنبل » وقال « الزخلوط بالضم أهمله الجماعة ، وقال ابن عباد هو : الرجل الخسيس من السفلة . هكذا ذكره في الخلاء المعجمة ، أو الصواب بالخاء كما تقدم عن ابن دريد ، ونبه عليه

الصاغاني». وقال «قال ابن عباد وقد جرط بالطعام كفرح: إذا غص به ... قلت :
وهذا تصحيف من ابن عباد ، والصواب فيه خرط بالخاء معجمة » .

وصفة القول أن ابن عباد لم يجد في حركة المعاجم من ناحية التنظيم شيئا ،
وكل ما أضافه إلى هذه الحركة كان في جانب المادة . إذ أتى بكثير من الألفاظ
والمعاني التي لم يذكرها من قبله . فهو كالاستدراك على المعاجم التي سبقته . ولم أعتد
على أسماء كتب أقامت دراستها حوله ، غير أن الصاغاني أفاد منه في العباب كثيرا .

الفصل الخامس

كِتَابُ الْمُحْكَمِ

لابن سيده (٣٩٨ - ٤٥٨ هـ)

آخر معجم ندرسه من هذه المدرسة المحكم لأنى الحسن على بن إسماعيل بن سيده الأندلسى . وقد ألقه فى إمارة أبى الجيش مجاهد بن عبد الله العامرى على دانية ، وأهداه إليه ، أى بين عامى ٤٠٨ و ٤٣٢ هـ .

هرفه :

قصد ابن سيده فى محكمه إلى هدف يختلف عن هدف الخليل والأزهري ، إذ رى إلى جمع المشتت من المواد اللغوية فى الكتب والرسائل فى كتاب واحد يعنى عنها جميعها ، إلى دقة التعبير عن معانيها ، وتصحيح ما فيها من آراء تحوية خاطئة . ولكنه اتفق مع الأزهري فى ربطه اللغة بالقرآن والحديث .

قال فى مقدمته « فتأمل [الأمير أبو الجيش] لذلك كتب روايتها وحفاظها فلم كيمجد منها كتابا مستقلا بنفسه ، ومستغنيا عن مثله ، مما ألف فى جنسه ، بل وجد كل كتاب منها يشتمل على ما لا يشتمل عليه صاحبه ، وشل تعاند عليه وراده ، وكلا لا تحاقد فى مثله رواذه ، ولا تشيع فيه ناب ولا فطيمة ... ثم إنه لحظ مناظر تعبيرهم ، ومسافر تحبيرهم ، فما اظي شىء من ذلك له ناظرا ، ولا سلك منه جنانا ولا خاطرا ... وكان أكثر ما تقمه — سدده الله — عليهم عدوهم عن الصواب فى جميع ما يحتاج إليه من الإعراب . وما أوجههم من ذلك إلى ما منعه ... » .

صريح :

أخذ ابن سيده منهج الخليل بعد ما أدخله أبو بكر الزبيدي عليه من إصلاح في مختصره ، وسار عليه دون أدنى تغيير ، ومن ثم نجد كتابه ينقسم إلى حروف مرتبة على ترتيب الخليل للمخارج ، وكل حرف منها ينقسم إلى الأبواب التالية : الثنائي المضاعف الصحيح ، الثلاثي الصحيح ، الثنائي المضاعف المعتل ، الثلاثي المعتل ، الثلاثي اللفيف ، الرباعي ، الخماسي . ولكنه زاد على الزبيدي بناء آخر هو السداسي ، ذكره في حرف الهاء والحاء والجيم . وأتى في الأول بكلمة (شاهسفرم) وفي الثاني بكلمة (حبططق) وفي الثالث بكلمة (جلتبلق) وجعل الأخيرتين من الملحق بالسداسي . والكلمة الأولى فارسية على غير أبنية العرب ، ومؤلفة من كلمتين (شاه) و (اسبرغم) بمعنى الريحان السلطاني^(١) . أما الكلمتان الأخرى فإن فليستا لفظين متصرفين لها معناها الذاتي ، وإنما هما تصوير صوتي ، أو حكاية صوتية لما تجده قوائم الخليل وصفق الباب ، فليس من الصواب جعلهما في الكلام البين المعاني المتصرف ، وتخصيصهما مع اللفظ الأجنبي — ببناء لم يعرفه العرب ، ومخالفة قواعد النحو التي افتخر بمراعاتها . وعلى الرغم من ذلك فهذا التقسيم أحسن ما وصلت إليه مدرسة العين وأحكمه ، والفضل في ذلك لأبي بكر الزبيدي .

وملاً هذه الأبواب بالتقاليب وحدها إلا أبواب الثنائي المضاعف الصحيح والمعتل فقد اتبع فيها نهج الزبيدي وجعل في المادة منها أقساماً خاصة للثنائي الخفيف مثل من وضه ، والمضاعف الفاء واللام مثل كعك وهيه ، والمضاعف الفاء والعين مثل هو هاء وألف أن يؤخر هذه الأقسام إلى آخر مادتها إلا حين يفت منه الزمام فيضعها في غير موضعها اللائق بها ، كأن يضعها بعد المقلوب أو ما شابه ذلك . وأدخل في أبواب الثنائي المضاعف الرباعي كرزول ولكنه كان يضعه حيناً في المواد نفسها ، وحيناً آخر فيما ضوعف من فائه ولامه . والتزم المؤلف أن يفصل بين الأنواع المختلفة من المعتل ، فقدم المهموز ثم اليائي ثم الراوي ثم المعتل بألف أصلية غير مقبولة مثل ها التنبيه . وقد أخذ هذا النظام من الزبيدي .

(١) أدى شير — الألفاظ الفارسية ص ١٠٤ .

خطته في داخل المواد :

رسم ابن سيده لنفسه في المقدمة خطة محكمة ليسير عليها في انتقاء الألفاظ التي يدخلها تحت مواده وترتيبها ، فحذف أمورا ، ونبه على أخرى ، وميز بين المتشابهات ، ورتب الألفاظ .

أما ما حذفه فالمشتقات القياسية لاضطرادها مثل «الجمع المسلم إلا أن يكون تشبيها بالمكسر في كونه سماعيا نحو أرضين وآخرين وغير ذلك ، وقد كان حكمه ألا يسلم إلا بالألف والناء » ، وجمع التكسير من الثلاثي والمزيد والرباعي ، وجمع اسم الفاعل من الأجوف على فَعَلَة ، أو الناقص على فَعَلَة ، أو المؤنث على فواعل ، والمصدر الميمي واسمى المكان والزمان ، وأفعال التمجيد ، والصيغ الأصلية التي يورد المقصور منها لدلالته على وجودها . ولا يذكر من كل ذلك إلا الشاذ .

وأما ما نبه عليه فالشاذ ، مثل اسم المفعول الذي لا فعل له أو المبنى من الفعل اللازم ، والأفعال التي لا مصادر أو لا ماضي لها ، أو لها مصدر من غير لفظها ، والصيغ التي يقلب عليها معان خاصة أو تازمها ، والجمع التي لم تكسر على واحدتها ، والنسب الشاذ ، والمؤنث بغير علامة أو ما تدخله الهاء شذوذا ، والمثنى على غير واحد والألفاظ التي يشعر ظاهرها أنها للفرد والجمع ، وما لا يصغر ، وما لا يستعمل إلا ظرفا والأعلام المأخوذة من الصفات ، أو بعبارة مجملة من قوله « شاذ النسب والجمع والتصغير والمصادر والأفعال والإمالة والأبنية والتصاريح والإدغام » .

وميز أسماء الجمع من الجوع وجمع الجوع ، واسم الفاعل الجارى على فعله بطفه عليه بالفاء من اسم الفاعل غير الجارى عليه بطفه بالواو ، والقلب من الإبدال واللغات ، والمهموز أصلا من المهموز شذوذا ، والتخفيف البدل للهمزة من التخفيف القياسي ، والمعتل الواوى من اليأى ، وتخليص الثلاثى من الرباعى والخماسى . ولكن بعض ما تكثرت به هنا من فصل بين المعتل الواوى واليأى ، وتخليص للأبنية المختلفة ليس

من ابتكاره ، وإنما قلده فيه أبا بكر الزبيدي . وراعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل المواد تقديم المفرد على الجمع ، وجمع القلة على الكسرة ، والمجرد على المزيد . تلك هى الخطة التى رسمها لنفسه ، ولم نر مثلاً أو ما يقاربها عند من قبله من أصحاب المعاجم . وواضح فيها تأثير النحو والصرف ، إذ يعتمد عليهما فى الأمور الأربعة التى صورها فى خطته . واعترف المؤلف بذلك فى قوله « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن مبر بعلم صناعة الإعراب » . ويتفق ذلك كله مع ميله إلى تصحيح الآراء النحوية الخاطئة فى كتب اللغة ، ومع غلبة علم النحو عليه كما يقول هو « إني أجد علم اللغة أقل بضائع وأيسر صنائع ، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيق النحو » أو كما يقول السيوطى^(١) « لم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو » .

مراجعهم :

رجع ابن سيده إلى أصناف مختلفة من المعرفة ليؤلف كتابه : اللغة والنحو والتفسير والحديث . وهاك بعض ما ذكره منها فى مقدمته « وأما ما ضمناه كتابنا هذا من كتب اللغة فمصنف أبى عبيد والإصلاح والألفاظ والجمهرة وتفسير القرآن وشروح الحديث والكتاب الموسوم بالعين ما صح لدينا منه وأخذناه بالوثيقة عنه . . . وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعلة العجيبة ، المخصصة الغريبة ، وهو حلى كتابى هذا وزينه ، وجماله وعينه . وأما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة ، فكتب أبى على الفارسى : الحلبيات والبغداديات والأهوازيات . . . وكتب أبى الحسن الرّماني كالجامع والأغراض ، وكتب أبى الفتح عثمان بن جنى . . . » .

وصف — المقرة :

قدم ابن سيده بين يدي معجمه مقدمة طويلة شرح فيها المنهج الذى يريد أن يسير عليه شرحاً وافياً واضحاً مفصلاً ، كما رأينا . وعالج فيها مدح الأمير أبى الجيش ،

ومزايا كتابه ، وعيوب كتب اللغويين الأقدمين ، وخاصة أبا عبيد وابن الأعرابي وابن السكيت . وغلا في الفخر بنفسه وكتابه نخرا يطاول ما في مقدمة الأزهري .

النتيجة :

لا تختلف الصورة العامة لأبواب المحكم عن مختصر العين إلا من حيث الحجم . والمنهج في الكتابين دقيق بحيث يعنى عن وصف الأبواب ولكن أسجل بعض ملاحظات ، فأبواب الثنائى عند المؤلفين تحتوى على أقسام كثيرة صغيرة . ويقتضى المنهج منهما أن يلحقا هذه الأقسام بمادتها ، ولكن الأمر كثيرا ما اضطرب فرأينا ابن سيده يلحقها بمقرب آخر للكلمة ، أو يذكرها بعد التقاليب جميعا . كذلك لا نرى نظاما معيننا لإيرادها ، فهو فى أكثر الأحيان يأتى بالخفيف ثم المضاعف الفاء واللام ثم المضاعف الفاء والعين ، ويغير هذا النظام فى أحيان أخرى . واضطرب فى بعض الأبوية فأدخلها تحت أكثر من قسم ، مثل المضاعف الرباعى ، فهو يرد فى المسادة أو فيما ضوعف من فائه وعينه .

ونهج فى أبواب الثنائى المضاعف المعتل أن يذكر الثلاثى الذى يتألف من حرف صحيح وحرفى علة متماثلين (مع اعتبار الهمزة من حروف العلة) وذكر فى الثلاثى المعتل ما فيه حرفان صحيحان وحرف علة ، وفى اللغيف ما فيه حرف صحيح وحرفا علة مختلفان كالمهمزة والواو أو الواو والياء . والتزم فى هذه الأبواب جميعها ترتيبه لحروف العلة ، فقدم المهموز منها فاليائى فالواوى . فنجده فى باب الثلاثى المعتل من حرف العين مثلا يقدم العين والهمزة مع الحاء ، ثم العين والهمزة مع الهاء ، ثم مع القاف ... الخ ، مع حذف ما لم يرد منها فى كلمات مستعملة ثم ينتقل إلى العين والياء مع الحاء ، فالعين والياء مع الهاء ... الخ . ولكننا لا نجد مثل هذه الأقسام فى البابين الآخرين لتألف كتابهما من حرفى علة وحرف صحيح واحد ، بدلا من حرف علة وحرفين صحيحين كما هو الحال فى هذا الباب .

والترزم المؤلف ترتيب حروف الكلمة الأصول كلها في أبواب الثلاثي الصحيح والرابعي والخماسي . وكان يسمى الفصول بالحرفين الأولين مخرجا . ولم يستثن من ذلك إلا الخماسي أحيانا ، إذ لم يجد منه إلا ألفاظا قليلة ، فأوردها كلها في مكان واحد دون أن يقسمها فصولا ، ولكن مع مراعاة ترتيبها .

تحليل المواد :

آن الوقت لنتبع علاجه لمادتي عقق وهقق .

بدأ المؤلف المادة الأولى بالفعل الثلاثي المجرد ، واستقصاه فذكر ماضيه فمضارعه فصدره فصفتين منه ، وتلاه بعلمين جغرافيين ، هما في الحقيقة من صفات الفعل ، قال « عقه يعقه عقا ، فهو معقوف وعقيق : شقه . والعقيق : واد بالمدنية كأنه عَقَّ أى شق . غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشئ بعينه على ما ذهب إليه الخليل في الأسماء والأعلام التي أصلها الصفة كالحارث والعباس . والعقيقان : بلدان في بلاد بنى عامر من ناحية اليمن ، فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإتما معنى بها ذانك البلدان ، وإذا رأيتها مفردة فقد يكون أن معنى بها العقيق الذي هو واد بالحجاز ، وأن معنى بها أحد هذين البلدين لأن مثل هذا قد يفرق كأبانين ، قال امرؤ القيس فأفرد اللفظ به :

كأن أبانا في أفانين ودقه كبير أناس في يجاد مزمل

وإن كانت التثنية في مثل هذا أكثر من الإفراد ، أعنى فيما تقع عليه التثنية من أسماء المواضع لتساويهما في النبات والخصب والقحط ، وأنه لا يشار إلى أحدهما دون الآخر . ولهذا ثبت فيه التعريف في حال تنفيته ، ولم يجعل كز يدين فقالوا هذان أبانان بنين . ونظير هذا إفرادهم لفظ عرفات . فأما ثبات الألف واللام في العقيةين فعلى حد ثباتهما في العقيق « ذكر المصنف المصدر واسم المفعول وهما قياسيان ، فكان واجبا عليه حذفهما وفقا لمنهجه . وقد تتجاوز عن ذكره اسم المفعول لأنه ربما خاف

إن ذكر عقيق وحدها ، أن يظن أنه لم يسمع فيه اسم المفعول استغناء بهذه الصفة عنه . وأخذ المؤلف تفسير الفعل والعقيق من الجهرة والعين وصاغه صياغة جديدة مختصرة . ونستنبط من هذا أنه يقتبس الألفاظ ومعانيها من غيره دون تصريح ، أما القواعد فيصرح بأصحابها . وبدأ المؤلف مادته كبداية ابن دريد لا الخليل . ولم يذكر عن روى تحديد العقيقين وهما غير موجودين عند الخليل ولا الأزهرى الذى أورد أعمق أربعة فى مادته ، ولكنهما يدخلان تحت قوله : « والعرب تقول لكل مسيل ماء شقه ماء السيل فى الأرض فأنهره ووسع عقيق » .

وتخرج من الأعلام إلى المصادر والأسماء وما يشتق منها من أفعال قال « والعقيق: حفر فى الأرض مستطيل سمي بالمصدر . والعقة: حفرة عميقة فى الأرض . وانفق الوادى: عمق . والعائق: النماء والعدوان فى الأخاديد المنعقة ، حكاه أبو حنيفة وأنشد لكثير :
إذا خرجت من بيتها راق عينها معوذة وأمجبتها العقائق »

أخذ ابن سيده الصيغة الأولى من إحدى نسخ الجهرة التى سماها المحققون ه ، أما الثانية فليست فى العين ولا فى الجهرة ولا فى التهذيب ، ولكن معناها شائع فى المادة كلها ، وقريب من بعض ما ساقه ابن دريد والأزهرى ، وكذا الفعل المشتق منها غير موجود . ولم يرو أحد من الثلاثة أيضا قول أبى حنيفة الدينورى الذى حكاه المؤلف .

ثم ذكر الصفة وخبر معقر بن حمار الذى أوردته ابن دريد والأزهرى ، قال المؤلف : « وسحابة عفاقة : منشقة بالماء ومنه قول المعقر بن حمار لبنته وهى تقوده وقد كُفَّت وسمع صوت رعد : أى بنية ما ترين ؟ قالت : أرى سحابة عفاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب دان وسيروان قال : أى بنية وائل إلى ففلة فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيل . شبه السحابة بحولاء الناقة فى تشققها بالماء كتشقق الحولاء ، وهو الذى يخرج منه الولد . والففلة : الشجرة اليابسة ، كذلك حكاه ابن الأعرابى بفتح الفاء وأسكنها سائر أهل اللغة » . وأورد ابن دريد هذا الخبر مختصر مبهتورا ورواه الأزهرى عن شمر لا عن ابن

الأعرابي وهو مختصر عما هنا أيضا ولم يشرح الأزهرى الحولاء ولا روى الخلاف في القفلة .

ثم انتقل المؤلف إلى معنى العقوق وأورد ما فيه فقال « عوق والده يعمه عفا وعقوقا : شق عصا طاعته وقد يم بلفظ العقوق جميع الرحم فالفعل كالفعل والمصدر كالمصدر ورجل عُقِقَ وَعُقِقَ : عاق أنشد ابن الأعرابي :

أنا أبو المقدام عفا فظا لمن أعادى ملطسا ملظا
أكظّه حتى يموت كظا ثمّت أعلى رأسه الملوّظا
صاعقة من هب تلظي

والملوّظ : سوط أو عصا يلزمها رأسه . كذا حكاه ابن الأعرابي والصحيح الملوّظ ، وإنما شدد ضرورة . والمعقّة : العقوق ، قال النابغة :

أحلام عادٍ وأجسام مُطهرة من المَعَمَّة والآفات والأثم

وفي المثل : أعق من صب . قال ابن الأعرابي : إنما يريد به الأثني ، وعقوقها أنها تأكل أولادها ، عن غير ابن الأعرابي . وروى الخليل أكثر الصيغ الواردة هنا وروى ابن دريد والأزهري أشياء منها وزاد ثانيهما « الجمع المعقّة » كما روى رجز ابن المقدم دون شرح وانفرد ابن سيده بالمثل .

ورجع المؤلف إلى معنى العق الحسى مرة أخرى فقال « وعق البرق وانعق : انشق ، وعقيقته : شعاعه ومنه قيل للسيف كالعقيقة وقيل العقيقة والعقّ : البرق إذا رأته في وسط السحاب كأنه سيف مسلول وانعق العبار : انشق وسطع قال : « إذا العجاج المستطار انعقا » وانعق الثوب : انشق عن ثعلب » ، وهذه الصيغ موجودة في المعاجم السابقة مع اختلاف في العبارة .

ثم انتقل إلى الشعر وما اتصل به وهو الذي بدأ به الخليل مادته قال « والعقيقة : الشعر الذي يولد به الطفل لأنه يشق الجلد قال مروّ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

والعمّة كالعقيقة ، وقيل العمّة في الناس والحجر خاصة ، وجمعها عُمُقُ قال رؤبة :

* طير عنها النَّسْ ، حوليَّ العُقُق *

وأعقت الحامل : نبتت عقيقة ولدها في بطنها ، وعق عن ابنه يُعَقُّ وَيَعَقُّ : حاقق

عقيقته أو ذبح عنه شاة ، واسم تلك الشاة العقيقة . وتلاع عقق : منبتات يشبه نباتها العقيقة من الشعر قال كثير عزة :

فَأَكْمُ النَّعْفِ وَحَسَّ لَا أُنَيْسُ بِهَا إِلَّا الْقَطَا فِتْلَاعُ الْبَيْعَةِ الْعُقُقِ

والعقوق من البهائم : الحامل ، وقيل : هي من الحافر خاصة والجمع عقق وعقاق ، وقد أعقت وهي معق وعقوق ، فعق على القياس وعقوق على غير القياس وقيل « الإعقاق بعد الإفصاح » فالإفصاح في الخليل والحجر : أول الحمل ثم الإعتاق بعد ذلك . ونوى العقوق : نوى رخو المضعة تأكله المعجوز أو تلوكه ، وتعلفه الناقة العقوق إلطافا لها فلذلك أضيف إليها . وإذا طلب الإنسان فوق ما يستحق قالوا : « طلب الأبلق العقوق » فكأنه طلب أمرا لا يكون أبدا لأنه لا يكون الأبلق عقوقا . ويقال : إن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه فقال : أمرها إليها وقد أبت أن تتزوج ، قال : فوالى مكان كذا . فقال معاوية متمثلا :

طلب الأبلق العقوق فلما لم ينله أراد بيض الأنوق

والأنوق : طائر يبيض في قنن الجبال فيبيضه في حرز إلا أنه يُطَمَعُ فيه ، فعناه أنه طلب ما لا يكون فلما لم يجد ذلك طلب ما يطعم في الوصول إليه وهو مع ذلك بعيد ، وقوله — أنشده ابن الأعرابي : —

فلو قبلوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أفرعا

يقول : لو أتيتهم بالأبلق العقوق ما قبلوني ، وقال ثعلب : لو قبلوني بالأبلق العقوق لأتيتهم بألف . أما الخليل فخسب معظم هذه الصيغ وشواهدا في مواضع متفرقة من مادته عدا التلاع العقق والأمثال وأقوال ابن الأعرابي وثعاب وخير معاوية وكذا فعل الأزهرى ، وروى هذان شواهد من الحديث ليست عند ابن سيده .

ثم انتقل إلى معنى المرارة ، فقال « وماء حَقَّ وَعَقَّاق : شديد المرارة ، الواحد والجمع منه سواء ، وأَعَقَّت الأرض الماء : أمرته ، وقوله :

بمحرك بحر الجود ما أعقه ربك والحروم من لم يسقه
معناه : ما أمره . وأما ابن الأعرابي فقال : أراد ما أَعَقَه ، من الماء القَحَّ ، وهو المر أو الملح ، فَتَلَبَّ . وأراه لم يعرف ماء عقاً لأنه لو عرفه لحل الفعل عليه ولم ينتج إلى القلب » ولم يرو الخليل هذا المعنى ، وإشارة ابن دريد إليه قاصرة ، أما الأزهرى ففصل القول فيه .

وتحتم المادة بمعنيين آخرين وعلم ، فالمضاعف الرباعي قال « والعقيق : خرز أحمَر تنخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة . والعَقَّة : التي تلعب بها الصبيان . وَعَقَّق الطائر بصوته : جاء وذهب . وعَقَّة : قبيلة من النمر بن قاسط قال الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطمه من سود عقة أو بنى الجوال
والعقق : طائر معروف من ذلك » . وفي هذه الأقوال بعض اختلال إذ توضع الصيغة التثنية « عقة » للقبيلة بين الصيغتين الرباعيتين ، ويقدم الجمع « العقق » على المفرد « العقيقة » ومنهجه يقتضى تقديم المفرد على الجمع ، ولكن السبب في خروجه على منهجه اتباعه قول الخليل في تفسيره . وتعريف هذا للطائر أجل وأوضح من تعريف ابن سيده ، غير أنه لم يتعرض لاسم القبيلة .

ويتضح من هذه المادة أن ابن سيده أورد جميع ما ذكره الخليل وابن دريد من الصيغ والمعاني وزاد عليهما فيها غير أنه حذف بعض شواهد الخليل الشعرية وكل شواهد من الحديث ، وأنه لم يورد جميع ما أورده الأزهرى من صيغ أو معان أو شواهد فإن هذا يفوقه بشكل جد ظاهر ، ولكن ابن سيده انفرد دونه ببعض ذلك أيضا ، ويظهر فيها إكثاره من الاتجاهات النحوية مثل أقواله في العقيق والعقيقين والناقاة العقوق وميله إلى توضيح شواهده وشرحها ويظهر فيها أيضا إخلاله بمنهجه فالصيغ المجردة والمزبدة تتناثر في جميع الأسماء ولا يضبطها ضابط كما ادعى من تقديم المجرد (٣٣٣ - المعجم العربي)

وتأخير المزيد، وصيغ المفرد والجمع لا يراعى فيها تقديم المفرد على الجمع، وفقا لوعده .
يضاف إلى ذلك نثر الأعلام في أول المادة ووسطها وآخرها . فنحن لاستطيع أن
نصدق أنه ذو منهج معين في ترتيب داخل المادة كما نقول مقدمته المتخثرة .

وبدأ مادة « هقع » بالاسم الذي بدأت به في كتاب العين واقتبس منه وسار
على طريقه ، قال « الهقعة : دائرة في وسط زور الفرس وهي دائرة الحزام تُسحب ،
وقيل هي دائرة تكون بجانب بعض الدواب ينشأ من بها وقد هقع هقعا ، قال :

إذا عرف المهقوع بالمرء أنعتت حليلته وازداد حرا مجانبها
فأجابه مجيب :

قد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان

والهقعة : ثلاثة كواكب في منكب الجوزاء تأنها أثناف وهي من منازل القمر»
وكل هذا من العين بدون تصريح مع بعض إيجاز قليل، ومع إضافة المعنى الأول للهقعة
الذي قيل فيه إنها مستحبة ، وهو قول لم نره في غير المحكم من المعاجم .

ثم صيغة اشترك فيها هو والأزهرى قال « والهقعة:الكثير الاتكاء والاضطجاج
بين القوم» وقد رواه الأزهرى عن أبي عبيد عن الأموى، والفرق شاسع بين المؤلفين
في علاجها . فابن سيده اعتمد هذا القول وأنفذه ، أما الأزهرى فأورد فيه خلافا كبيرا
استقصى فيه أقوال شمر والقراء والأدلة التي ترجح أحد الأقوال .

ثم انتقل إلى معنى آخر ذكر فيه الأمثال والمصادر والصفات وكان سبب تأخيره
أن فعله مزيد قال « والاهتقاع : مسانة الفحل الناقة التي لم تضع ، واهتقع الفحل
الناقة : أبركها . وتمهقت هي بركت، وناقة هقعة: إذا رمت بنفسها بين يدي الفحل من
الضبعة كالكعبة » ولا توجد هذه الأقوال عند الخليل ولا ابن دريد ولكنها عند
الأزهرى مع نسبة كل منها إلى قائله .

ثم أورد لصيغة « تفعل » معنيين آخر بين فقال « وتمهقت الضأن : استحمرت

كلها، وتهقوا وردا : جاءوا كلهم « وما في الأبواب الأخيرة من الجهرة وليسا عند الخليل ولا الأزهرى .

ثم انتقل فقال : « والهيعة : ضرب الشيء اليابس على مثله نحو الحديد ، وهي أيضا حكاية لصوت الضرب والوقع ، وقيل صوت السيوف ، قال عبد مناف بن ربع الهذلي :

فالتعن شغشغة والضرب هيعة ضرب المعول تحت الديمة القصدًا

الشغشغة : حكاية صوت الطعن . والمعول : الذى يبني العالة ، وهي شجر يقطعها الراس على شجرتين فيستظل تحته من المطر . والقصد : ما عُصِد من الشجر أى قُطِع « والمعنى والشاهد وتفسيره موجودة في الجهرة والتهديب .

ورجع المؤلف في آخر المادة إلى صيغة الفعل المزيد « اهتقع » ثم ذكر اسما جديدا قال « واهتقع لونه : تغير من خوف أو فزع ، لا يجيء إلا على صيغة فعل ما لم يسم فاعله . والهُتَاق : غفلة تصيب البدن من هم أو مرض « وتوجد الصيغة الأولى منهما مع بعض مرادفات لها غير مشروحة في الجهرة ، ونقلها في التهديب عن القراء وغيره ، وشرحها شرحا مجملا . أما الثانية فأخوذة عن الجهرة وحدها .

ونخرج من هذه المادة بأن ابن سيده أتى على ما في العين والجهرة ولم يترك منهما شيئا بخلاف غيره من اللغويين حتى الأزهرى الحب للجمع والاستقصاء . وزاد عليهما كثيرا بل زاد على التهديب أيضا . ولكنه لم يذكر كل ما فيه من صيغ ومعان . وزيادات الأزهرى أكثر من زيادات ابن سيده . ولم يكن المؤلف حريصا في مادته على نسبة كل قول إلى صاحبه كما لم يكن حريصا على استقصاء المعاني المختلفة لكل صيغة يوردها فأحيانا كان يستقصي وأحيانا كان يقتصر على بعضها أو واحد منها ، فخالف بذلك الأزهرى المستقصى للمعاني وللخلافات اللغويين فيها . وأسوأ ما في الأمر أننا لا نجد فيها ما كنا نتوقع من انتظام سما به صاحبه إلى عنان السماء فالصيغة الواحدة « افتمل » ذكر بعض معانيها في أوائل المادة ومعانيها الأخرى في أواخرها ، والمجرد

والمزيد لا يُرَاعِيَانِ تماماً كما يوحى المنهج الرسوم في المقدمة ، ويكفي أن المقاع ترد في آخر المادة بعد جميع الصيغ المجردة والمزيدة بحرف وحرفين وربما أكثر .

ظواهر : التنظيم :

أهم ظاهرة انفرد بها المحكم من غيره من المعاجم اللغوية ، ميل مواده إلى الانتظام في داخلها ، وفقاً للمنهج الذي وضعه لنفسه . فالأفعال يبين ماضيها ومضارعها ومصدرها والصفة منها ، ولا يهمل من كل ذلك إلا القياسي ، والأسماء يذكر مفرداتها وجمعها : القلة منها والكثرة الشاذة . وكلا النوعين يقدم منهما — جهد الطاقة — المجرد ، ويؤخر المزيد . وقد شرح خطوات هذا المنهج في المقدمة شرحاً وافياً ، وإن خالفه في كثير من الأحيان .

الجمع :

والظاهرة الثانية الهامة في المحكم ، جمعه الأقوال في تفسير اللفظ الواحد ، فهو شبيه من هذه الناحية بالأزهرى إلى حد ما . قال في مادة « حقل » : « الحقل : قراح طيب يزرع فيه .. والحقل : الزرع إذا استجمع خروج نباته ، وقيل : هو إذا ظهر ورقه واخضر ، وقيل : هو إذا كثرت ورقه ، وقيل : هو الزرع مادام أخضر ، وقيل : الحقل الزرع إذا تشعب ورقه من قبل أن تفلظ سوقه . وهذه المعاني متقاربة ، ويقال منها كلها : أحقل الزرع ، وأحقت الأرض . والمحاقل : المزارع ، والمحاقل : بيع الزرع قبل بدو صلاحه ، وقيل : بيع الزرع في سنبله بالحنطة ، وقيل : المزارعة بالثلاث والربع أو أقل من ذلك أو أكثر ، وقيل المحاقلة : اكتراء الأرض بالحنطة » . والفرق بين ابن سيده والأزهرى أن الأخير منهما يميل إلى نسبة كل قول إلى صاحبه ، بينما يهمل الأول ذلك ، ويميل الأزهرى إلى إيراد المعاني المختلفة التي يدل بها اللغويون بينما لا يقبل ابن سيده ذلك ، والمادة أكثر صيغاً ومعاني عند الأزهرى .

ومن مظاهر الجمع والاستقصاء عند ابن سيده اقتباسه جميع ما في العين والجمهرة إلا النادر القليل جداً ، وكان المعجميون قبله ، وعلى رأسهم ابن دريد نفسه ، ينتقون

من المعاجم التي قبلهم ، ولا يأخذونها برمتها . والأمر الذي حذفه من العين والجمهرة هو الشواهد الشعرية ، التي كان يحذفها أحيانا ، وكان يستعصم عنها في أحيان أخرى والأمر الثاني اختصاره بعض التطويلات والحشو الذي لا لزوم له في هذين الكتابين . وكان في تفسير النباتات يعدل عن قول الخليل أو ابن دريد ، في بعض الأحيان ، إلى قول أبي حنيفة الدينوري صاحب كتاب النبات ، لأنه المتخصص في ذلك . ولم يكن يصرح باسم العين أو الجمهرة فيما اقتبسه منهما في كثير من المواضع كما دتة التي رأيناها منه ، وكان من نتائج هذا الاقتباس الواسع النطاق احتضانه بعض الصيغ والمعاني التي أخذها اللغويون على هذين العاملين ، وإن كان المؤلف تنبه إلى كثير مما جاء في العين منها ، بفضل مختصره لأبي بكر الزبيدي فلم يقع فيها كما وقع الخليل وقد ظهر هذا في القفاص والمعاني اللتين وضعهما في موضعهما الصحيح ، ولم يضمهما في القفاص والمعاني ، وهو الموضوع الخاطئ على رأى النقاد . وظهر أيضا في تنبيهه على خلافات اللغويين في بعض المواضع الأخرى مثل الموت الهميع ورغل ، والدعيق ، وعسا الليل بالعين أو العين . كذلك أتى ابن دريد بأكثر ما في بارع القالى من صيغ ومعان . ولكنه حذف من مقتبساته : الشواهد ، والصيغ ، والمعاني المتكررة ، ونسبة الأقوال إلى أصحابها والمترادفات ، فالبارع أقرب إلى التهذيب من الحكم .

ابو خضار :

لا يتعارض هذا الاستقصاء مع تحريه الاختصار ، من إنجاز لعبارة التفسير وتجنب للتكرار وحذف للصيغ القياسية كما رأينا فيما التزمه في منهجه ، وكما يشير في قوله : « تحلى به من التهذيب والتقريب ، والإشباع والانتساع والإيجاز والاختصار ، مع السلامة من التكرار والحفاظة على جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ البسيرة » وقد دفعه ذلك إلى استخدام خطوة تلقفها منه الفيروز آبادى بعد فيما تلقف وقال « ومن بدع تلخيصه ، وغريب تليخه أنى أذكر صيغة المذكور ، ثم أقول ، والأثنى بالماء ، فلا أعيد الصيغة . وإن خالفت الصيغة أعلنت بخلافها ،

إن لم يكن قياسياً نحو بنت وأخت» وقد ابتدع الأزهري ثم ابن سيده هذا القول بالترابيح الاختصار، لالأنهما فعلاً ذلك حقاً (باستثناء ما راعاه ابن سيده) وإنما لأن أهل القرن الرابع عامة هاتهم كثرة الكتب والرسائل اللغوية، وأثرت فيهم النظرة الدينية إلى العربية وملاهم هيبة قول الإمام الشافعي عن سعة اللغة وعدم إحاطة أحد بها إلا نبيا يوحى إليه فاتقوا بهذا القول ما قد يوجه إليهم من نقد.

النحويات والصرفيات وغيرها :

الظاهرة العامة الأخرى كثرة الأحكام النحوية والصرفية جدا، وفاء من المؤلف بوعده في مقدمته، وقياماً بحق غرضه من كتابه، وأكثر ما تكون هذه الأحكام في أقسام الخفيف من الأبواب الثمانية. وقد جذب ذلك أنظار قرائه حتى قال فيه أحمد فارس الشدياق^(١): « وهذه المناقشات النحوية التي تجدها في كتب النحو قد كلف بها وارتاح لها ابن سيده في الحكم كثيرا، فما سنحت له فرصة للخوض فيها إلا اتهمها ». ومن أجل ذلك كان كثير من مراجعيه كتباً في النحو كما رأينا.

وعنى المؤلف — إلى جانب هذا العلم — ببعض علوم أخرى بدرجة أقل، وأشار إلى ذلك في قوله: « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن يعلم صناعة الإعراب، وتقدم في علم العروض والقوافي .. أني أجد علم اللغة أقل بضائعي وأيسر صنائعي، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم دقيق النحو، وحوشى العروض، وحقى القافية، وتصوير الأشكال المنطقية، والنظر في سائر العلوم الجدلية » وقد أثرت تلك العلوم في طريق التفسير للألفاظ، فكان يستخدم اصطلاحاتها مثل تسمية المفرد المجرد البسيط، والجمع والمزيد المركبات في بعض الأحيان، وغير ذلك. أما الظواهر الأخرى في الحكم، فقد وجدنا فيه التفاتاً إلى اللغات، والأعلام

والروايات والمزاوجة والإنباع ، والتعبيرات المجازية ، ولكن ذلك كله ضئيل قليل لا يرتفع إلى درجة الظواهر المميزة ، بل الأعلام التي ينقلها عن غيره من المعاجم يقتضها ويقتصر فيها على أنها اسم ، أو ما إلى ذلك ، فهو يقول مثلاً « عك : قبيلة » بينما يقول الخليل « عك بن عدنان أبو معدّ ، وهو اليوم في اليمن » ويقول « فعتاق : اسم » و « صعصعة : اسم رجل » و « دعد : اسم امرأة » أما الشواهد فنقله مثل غيره من اللغويين ، وقد حاول في كثير من المواضع أن يجدد فيها ، فلا يأتي بما جاء به الخليل أو ابن دريد ، ولكن النقد اللغوي عنده ضعيف ، لا يرتفع إلى الدرجة التي رأيناها عند ابن فارس والأزهري والجوهري ولغويي القرن الرابع عامة من المشاركة .

ما هنر :

أهم ما أخذ يصدّم القارىء في المحكم ، هو إخلاله بالمنهج الذى ملأ به الجوافنخارا وشمخ بأنفه إلى السماء بفضلها ، فالباحث يخرج من المقدمة معتقداً أنه سيرى تغييرا شاملا عن المعاجم القديمة ، وثورة على المناهج البالية ، وانتظاما ودقة وحسابا لكل خطوة . ولكن كل ذلك لم يكن ، إلا بقدر معلوم . فهو أكثر من غيره انتظاما ولكنه لا يصل إلى الدرجة التي ادعاها في مقدمته ، بله الدرجة التي يجب أن يكون عليها المعجم الذى يبسر لكل قارئ الوصول إلى بغيته .

فنحن لا نجد فيه الاضطرابات بين الأبواب الثنائية والثلاثية والرباعية وغيرها ، وموضع كل لفظ منها ، ولكن هذا كله من النظام الخارجى للمواد ، وكان موجودا إلى درجة بعيدة عند من قبله . أما الانتظام الداخلى فكثيرا ما أفلت منه . وعدنا في المنهج بتقديم المفرد على الجمع ، ولكنه كثيرا ما فعل العكس . قال (عض) : « وقال أبو زيد في كتاب الكلا والشجر : العضاء ، واحدها عضاهة ، وتندرله بأنه ينقل عن غيره . وكذلك وعد بتقديم المجرى على المزيد ، ولكنه كثيرا ما أدخل بهذا الوعد . وكان أحيانا يعنى بتطبيق خطئه على الأسماء وحدها ، والأفعال وحدها ، فيأتى كل

فرع منها مرتباً ، ولكنهما متداخلان في المادة . فظهر كأنها مختلة إذ ينتقل من مجرد في الأفعال ، إلى مزيد في الأسماء ، ثم يرجع إلى الأفعال المجردة لأنها لم تكن انتهت . وفي أحيان أخرى كان الاختلال هو سبب عدم وفائه بوعده .

وعثرت في هوامش الجزء الأول من المخطوط برقم ٥١ بدار السكتب المصرية على كثير من التعليقات ، وفي الجزء الثاني على ثلاث تعليقات ، بعضها من قلم المجد الفيروز أبادي ، تنقد بعض مافي الحكم ، والأمور التي تعرضت لها هي :

١ — التفسيرات الخاطئة ، فقد قال المؤلف « هَسَعٌ وَهَيْسُوعٌ : اسمان ، وهي لغة قديمة لا يعرف اشتقاقها » فملق على ذلك صاحب القاموس « قال الفيروز أبادي : لقد أبعث أبو الحسن في المرام ، وأبعث في السوم ، وإن هذين الاسمين عربيان حميريان واشتقاقهما من هسع : إذا أسرع ، وهاسع وهسيح كصرد مصغرا ، ومهسع بكسر الميم أبناء الهميح بن حمير من سبأ ، فليعلم من أين توكل السكتف ، ليتنصل عن ارتكاب الكلف » وقد أخذ ابن سسيده قوله عن الجمهرة ، والفيروز أبادي رده من تسكلة الصغاني^(١) .

٢ — تصحيف الألفاظ ، قال المؤلف « وتقعوش الشيخ : كبر ، وتقعوش البيت : تهدم » . ويقال في التعليقة « قال ابن الأعرابي : تقعوش : كبر ، وتقعوش البيت : انهدم بالسين غير معجمة . وقال : إن مجمها تصحيف . ومثله قال ثعلب . وذكرها صاحب التهذيب بالمعجمة عن ثعلب عن ابن الأعرابي » وجعلها صاحب التاج لغتين .

وقال المؤلف في مادة (عجر) « والعجير : العنين من النساء » وقالت الحاشية « هذا غلط ليس العجير بالراء العنين ، وهو تصحيف ، وإنما هو بالزاي وبالسين أيضا . قال الجوهري : بالراء والزاي . وهذا التصريح بالغلط فيه تساهل فقد روى أبو عبيد أيضا السكعة بالراء ، وقال الأزهرى : هذا هو الصحيح^(٢) .

(١) تاج العروس ، مادة هسع .

(٢) نفس المرجع عجر .

٣ — تصحيف في ضبط الألفاظ ، قال المؤلف « وعيهم : اسم موضع بالغور ، قالت امرأة من العرب ضربها أهلها في هوى لها :

ألا ليت يحيى يوم عيهم زارنا وإن نهلت منا السياط وَعَلَتِ

وقيل في الحاشية « ضبطه في التهذيب : عيهم ، كما ضبطه في البيت فدل على سهو في ضبطه عيهم بالضم » ، وأورده الفيروز آبادي وياقوت بالفتح ، ولم يذكر الضم . وأورد ياقوت موضعا عن العمراني يسمى عيهم ، فر بما اختلط هذا الموضع وتصحف على ابن سيده .

وقال المؤلف « القنَع : والقناع : الطبق يوضع فيه الطعام » . وقيل في التعليق « ضبطه في التهذيب القنَع والقناع : الطبق يؤكل عليه . وقال في الصحاح : القناع الطبق من عسب النخل ، وكذلك القنع » واللفظ غير مضبوط في الصحاح ولكن جاء في التاج : « القناع : الطبق من عسب النخل يوضع فيه الطعام والفاكهة ، جمعه قنَع بضمين ككتاب وكتب ... وقال ابن الأثير : وقيل إن القناع جمع قنع » .

٤ — تصحيف في الشواهد :

(أ) القرآن : قال المؤلف « بجمع نفسه يبهخها بجمعاً وبمخوعاً : قتلها غيظاً أو غماً . وفي التنزيل « لعلك باخع نفسك على آثارهم » ، ويقال في التعليقة « التلاوة فلملك » والحق مع المعلق ، فليس للمؤلف حرية التصرف في الشواهد القرآنية .

(ب) الحديث : قال المؤلف « القلاع : النباش . والقلاع : الساعى إلى السلطان بالباطل عن أبي زيد ، والقلاع : القواد . وقوله في الحديث : لا يدخل الجنة قلاع ولا ديوث ، يحتمل تفسيره جميع هذه الوجوه » . وقيل في التعليق « ذكر في التهذيب : ديوب وفسره بالقعات النمام » وارتضى صاحب التاج رواية الأزهري .

(ج) الشعر : قال المؤلف في (عنق) « أنشد ابن الأعرابي :

لا أذبح البازي الشبوب ولا أسلخ يوم القيامة العنقا »

وقيل في التعليق « إنما هو النازي بالنون وله قصة في الأمثال ، وقائل هذا اسمه العباد بن عبد الله الضبي ، وذكر في الأمثال أنه التيس وهو مناسب للعنوق » .

٥ - اختلال الشاهد الشعري ، قال المؤلف « الإجماد : الإقامة ، قال :

لما رأيتني راضيا بالإجماد كالكركز مربوط بين الأوتاد

وقيل في التعليق « قال الفيروز أبادي : الرجز لرؤبة ، وبين المشطورين مشطور ساقط وهو :

* لا أتحمي قاعدا في القماد *

ويروى ناضيا ، بدل راضيا . وقبله :

بل عجبت من ذلك أم هنأد لما رأيتني . . . »

وقد ورد في ديوان رؤبة^(١) كما قال الفيروز أبادي فعلا .

٦ - الخطأ في وضع اللفظ ، قال المؤلف « دهاع ودهداع : زجر الغنم ، ودفع الراعي بالنوق ودهدع : زجرها بذلك » ، فقيل في التعليق « هذا غلط وليس دهداع ولا دهدع من الثلاثي ، وإنما هو من باب الرباعي على مذهبي البصريين والكوفيين وليست كالجمجمة والقمعة » . وقد رأينا هذا الوضع الخاطيء في كتاب العين ومختصره أيضا ، فهما اللذان جرا ابن سيده إلى هذا الغلط .

٧ - الخطأ في الأحكام : قال المؤلف : « القَيْهَل : الذكر من الإبل ، والأنتى

عِيهَلَة » : فقيل في الرد عليه : « قال الأزهري والجوهري : لا يقال جل عيهل » ، ولكن الفيروز أبادي ذكره في قاموسه . ويتصل بهذا الخطأ ، ما تعلق بالأبنية الخاطئة ، مثل رضى المؤلف عن « اعتوجج » على الرغم من عدم وجود « افعول » فعلا البتة و « ترعيد » بكسر التاء والصواب بفتحها .

٨ - نضيف إلى هذا إيراد الألفاظ والمعاني التي لقيت تقداً من كتابي العين والجمهرة ، مثل : طحطخ ، وعكنكع ، وجعم . وقمز ، وغيرها من الألفاظ التي قال عنها ابن فارس : « أرى كتاب الخليل تطامن قليلاً عند أهل العلم لمثل هذه الحكايات » وسماها أيضاً هنوات ابن دريد وأعاجيبه وما إلى ذلك . بل كان هذان الكتابان من أسباب وقوعه في كثير من الأخطاء السابق تعدادها ، لأنه كان يقلدهما ويستعير منهما .

* * *

وصفوة القول أن المحكم خطأ بمنهج المعاجم العربية خطوة إلى الأمام ، وهي محاولة تنظيم داخل المواد . ولكنه فيما عدا ذلك كان متأخراً عن المعاجم المشرقية . فقد سار في ترتيبه على نهج الخليل والزيدي ، وكان المشاركة وصلوا إلى ترتيب آخر أسهل هو ترتيب الجوهري ، واعتمد في مواده على الخليل وابن دريد والقالي وبعض أصحاب الرسائل الأخرى ، وكان المشاركة وصلوا منذ القرن الرابع إلى الموسوعات الكبيرة مثل التهذيب والمحيط ، بل قد بعضهم مواد الخليل وابن دريد تقداً مرا مثل الأزهري وابن فارس . وإذن فما قدمه ابن سيده لحركة المعاجم هو محاولة تنظيم داخل المواد وحده ، وتهذيب ترتيب الخليل باتباع مختصر كتابه للزيدي ، واعتماده على بارع القالي الذي فقد ولم يره كثير من المشاركة ، واعتماده على علمي الصرف والنحو في كثير من أحكامه .

دراسات مولد :

أعجب أكثر أصحاب المعاجم المتأخرين بالمحكم وأكثروا من الرجوع إليه ، بل اكتفى بعضهم بالجمع بينه وبين بعض الموسوعات اللغوية الأخرى في تأليف معجماتهم ، وأشهر من فعل ذلك ابن منظور (٦١١ هـ) في لسان العرب ،

وتاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكنوم (٧٤٩هـ) في الجمع بين العباب والمحكم ،
ومجد الدين الفيروز آبادي ، في اللامع المعلم العجائب الجامع بين المحكم والعباب ،
الذي أضر به بعد أن أخرج خمسة مجلدات منه ليضع قاموسه المحيط ، وهو قائم
على المحكم والعباب أيضا .

وألف أبو المحكم عبد السلام بن عبد الرحمن المعروف بابن بركان (٦٢٧هـ)
ردا على ابن سيده بين فيه أغلاطه في المحكم^(١) .

(١) ابن الأثير : التكملة ٥٨٥ ، ٦٤٦ وقيل أيضا إن اسم ابن بركان عبد الرحمن
ابن عبد السلام .

افضل السادن خصائص المدرسية وعيوبها

يؤلف العين والبارع والتهذيب والمحيط والمحكم وما دار حولها من كتب مدرسة واحدة في تاريخ المعجمات العربية . والرابطة المشتركة التي تجمعها ترتيبها حروف الهجاء بحسب مخارجها وجعل هذا الترتيب أساس تقسيمها إلى كتب ، ثم تقسيم هذه الكتب إلى أبواب تبعا للأبنية ، ثم ملء هذه الأبواب بالتقاليب . والتزمت جميعها ترتيب كتاب العين المخارج إلا البارع الذي سار على ترتيب مخالف أخذ أغلبه من ترتيب سيبويه مع خلطه بأشياء من ترتيب كتاب العين . ولعل كتاب الجيم لشمر بن حمدويه الهروي من هذه المدرسة ، فقد أسسه على الحروف المعجمة وابتدأ بحرف الجيم فيما يقال . ولسنا ندرى سبب هذا البدء ولا بقية الترتيب ، إذ ضن به صاحبه ولم يقع إلى أحد من اللغويين إلا قطع منه^(١).

ومن الطبيعي أن لم تتحد هذه الكتب جميعا في كل شيء ، بل اختلفت في كثير من الوجوه ، وتطورت الأمور التي اشتركت فيها بين الكتاب الأول والأخير ، وحاول التأخر منها أن يتخلص مما وقع فيه سابقه من عيوب .

فقد كان هدف الخليل حصر اللغة واستقصاء الواضح والغريب منها ، وهدف الأزهري تهذيبها وتخليصها من الغلط والتصحيح (مما وقع فيه الخليل وابن دريد وغيرها) ، وهدف ابن سيده جمع المشتت من اللغة في الكتب المتفرقة وتصحيح ما فيها من أخطاء في التفسيرات النحوية . ويبدو أن هدف القالي يشبه هدف الأزهري ، وأن هدف الصاحب بن عباد استدراك ما فاته سابقوه من غريب .

(١) مجلة العالم العربي ٢٤ .

المنهج :

وتطورت أسس التقسيم المشترك بينها ، فكان كتاب العين يحتوي على أربعة أبواب في كل حرف : الثنائي المضاعف ، والثلاثي الصحيح ، واللفيف ، والثلاثي والرابعي معا . وكانت الأبواب الأول والثالث والرابع تحتوي على صيغ مختلفة ، فحاول من بعده أن يخلصوها من هذا العيب . وأن يقصروا كلا منها على بناء واحد ما أمكنهم ففصل القالي ومن بعده الرباعي عن الخماسي ، وأفردوا لكل منهما بابا ، وأفردوا من باب اللفيف الألفاظ الثلاثية المعتلة بحرف واحد وجعلوها في باب خاص باسم الثلاثي المعتل . ولكن بقي باب اللفيف والثلاثي المضاعف يحتويان على أخلاط وأوشاب ، حتى أظهر أبو بكر الزبيدي مختصر العين ، ففصل من الباب الأول الألفاظ الثنائية المضاعفة المعتلة وأفرد لها بابا ، وقسم كل مادة في الباب الثاني إلى : المضاعف الثنائي ، فاللفيف ، فالمضاعف من فائه ولامه ، فالمضاعف من فائه وعينه ، ثم اتبعمه في ذلك كله ابن سيده .

وكانت حروف العلة من أسباب الاختلاف ، وتطور علاجها تطورا بارزا فقد جمع الخليل ما فيه حرف علة ، أو حرفان مع المهموز ، وخططها كلها بعضها ببعض في باب اللفيف ، ففصل القالي ما فيه حرف علة واحد (باعتبار الهزمة من حروف العلة) عما فيه حرفان ، ولكنه لم يفصل المهموز عن اليائي أو الواوي . وحاول الأزهرى فصل المهموز ، وافتخر بذلك ، ولكنه لم ينجح نجاحا تاما . وفصل صاحب بينهما في باب اللفيف فقدم المبدوء بالحرف الصحيح ، ثم ما أوله همزة ، ثم ما أوله واو ، ثم ما أوله ياء في أكثر المواضع . ولكنه لم يفعل ذلك في باب الثلاثي المعتل ، وخطط الأنواع كلها . وأخيرا نجح في فصلها تماما أبو بكر الزبيدي ، وابن سيده تبعاه له .

المآخذ :

وكان من أثر المنهج الذي سارت عليه هذه المدرسة أن وقعت في بعض الأخطاء والمآخذ ، التي ظهرت بشكل بارز في الكتب الأولى ، وحاولت الكتب الأخيرة أن تلطف منها كثيرا .

وأول هذه المآخذ صعوبة البحث فيها ، ومشقة الاهتداء إلى اللفظ المراد ، واستنفاد الوقت الطويل من الباحث ، بسبب الترتيب على المخارج والأبنية والتقاليد . وكثيرا ما وقع المؤلفون أنفسهم في أخطاء في تلك الخطوات ، بوضع كلمة في غير بنائها أو اعتبار حرف مز يد أصليا ، أو العكس أو ما إلى ذلك مما يستحيل معه على القارئ الوصول إلى طليته .

ولعل تلك الصعوبة هي السبب الأول في قيام المدرسة الثانية من المعجمات ، إذ أحس القدماء بها ، فحاولوا تبسيطها والتخلص منها ، قال ابن دريد - رأس المدرسة الثانية - في مقدمة الجهرة^(١) : « قد ألف الخليل بن أحمد كتاب العين ، فأعجب من تصدى لغايته ، وعنى من سما إلى نهايته .. ولكنه رحمه الله ألف كتابه مشا كلا لتقريب فهمه ، وذكاء فطنته ، وحدة أذهان أهل دهره ، وأملينا هذا الكتاب والنقص في الناس فاش ، فسهلنا وعره ، ووطأنا شأوه » وقال ابن منظور من المدرسة الثالثة^(٢) : لم أجد في كتب اللغة أجل من تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، ولا أكل من الحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده . . غير أن كلا منهما مطلب عسر المهلك ومنهل وعز المسلك ، وكان واضعه شرح للناس موردا عذبا وحلاهم عنه ، وارتاد لهم مرعى مرعى ومنعمهم منه ، وفرق الذهن بين الثنائى والمضاعف والمقلوب ، وبدد الفكر باللفيف والمعتل والرابعى والخامسى فضاع المطلوب . فأهمل الناس أمرها وانصرفوا عنها » .

وأبرز أحمد بن ولاد من أهل القرن الثالث مواطن الشكوى في قوله^(٣) « كتاب العين لا يمكن طالب الحرف منه أن يعلم موضعه من الكتاب من غير أن يقرأه ، إلا أن يكون قد نظر في التصريف ، وعرف الزائد والأصلى والمعتل والصحيح والثلاثى والرابعى والخامسى ، ومراتب الحروف من الحلق واللسان والشفة ، وتصريف الكلمة

(١) ٣ . (٢) لسان العرب ٢ .

(٣) السيوطى : الزهر ١ : ٤٦ .

على ما يمكن من وجوه تصريفها في اللفظ على وجوه الحركات وإلحاقها ما تحتمل من الزوائد ، ومواضع الزوائد بعد تصريفها بلا زيادة ، ويحتاج مع هذا إلى أن يعلم الطريق التي وصل الخليل منها إلى حصر كلام العرب ، فإذا عرف هذه الأشياء ، عرف موضع ما يطلب من كتاب العين .

ومن هذه المآخذ الاضطراب في حروف العلة والمهزة ، وبإي اللقيف والثنائى المضاعف . فقد لقيت هذه المدرسة من حروف العلة والمهزة عنتا شديدا ، بسبب جمعها كلها في موضع واحد ، وحارت فيها بين خلط واضطراب ، وبين فصل وتمييز ، ولم تحسن الكتب الأولى تصور بابي اللقيف والثنائى المضاعف فأدخلت فيهما كثيرا من الصيغ التي لا تندرج تحتها أو من اليسير وضعها في أبواب خاصة واضطرت الكتب المتأخرة إلى فعل ذلك أو إلى تكثير الأقسام تحت الأبواب مما سبب كثيرا من الاضطراب والخلط ، مما نراه بوضوح في الحكم .

وسبب الرباعي المضاعف والأدوات والأصوات كثيرا من المتاعب لهذه الكتب فهي تارة تضع الأول في الثنائى المضاعف ، وأخرى تضعه في الرباعي ، وثالثة تضعه في قسم خاص من الثنائى المضاعف وتجار في هذا القسم الخاص ، فتضعه في المضاعف من فائه ولامه ، أو المضاعف من فائه وعينه . والأدوات والأصوات توضع في الثنائى المضاعف تارة وفي الثلاثى المعتل أخرى ، حتى عندما تكون ثنائية خفيفة ، وفي اللقيف ، ثالثة . فكان ذلك كله من دواعي التشنيت أو التكرير .

ولعلنا نحسب أن نختم هذا الفصل بما اختص به كل كتاب من هذه المدرسة فلا نرى في العين شيئا خاصا عني به أكثر من غيره بسبب أوليته ، أما البارع فيمتاز بالضبط والصحة ، ويمتاز التهذيب بالجمع والمعارف الدينية ، والمحيط بالغريب والاختصار والحكم بالتنظيم والمسائل النحوية والصرفية ، وهو أحسنها ترتيبا لأبوابه ومواده وألفاظه في داخلها وأجلها منها نظريا .